المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية
قسم الدراسات العليا
« فرع اللغة »



# الاستغناء في العربية

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في النحو والصرف

إعداد

الطالب/ أحمد شيخ عبد اللطيف

إشراف

الأستاذ الدكتور/ عبد الفتاح السيد سليم



١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م

بسم الله الرحمن الرحيم

# المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

( أ )

## المقدمـــــة

الحمدُ لله رب العالمين ،الذى أنزل القرآن الكريم على رسوله الأمين ، بلسان عربي مبين ،وأشهد أن لا إلهَ إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبدُه ورسولُه أفصحُ البشر أجمعين ، صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله وصحبه أجمعين ،ومن نهج نهجهم إلى يوم الدين . أما بعد :

فإن الله عزّ وجلّ قد اختصّ لغتنا الفصحى بأسرار ليست لغيرها من لغات البشر ،ولا غَرْوَ في ذلك فهي لغة قرآنه الباقي على كرِّ الغداة ومرِّ العشيِّ ،وكلما ازداد المرء في الاطّلاع على هذه اللغة الشريفة من خلال كلام العرب ازداد إيماناً وتسليما بهذه الحقيقة ،وظهر له من أسرار اللغة ما كان عنه خفيا ومُحَجَّباً من قبلُ ، ومن تلك الأسرار الدقة في التعبير عن المعنى المراد - وإن تعددت ألفاظ هذا التعبير - وقد جرت سُنَّةُ العربية على ذلك رغبةً في التخلص من فضول القول وحَشْوِ الكلام ،ومراعاةً لفطنة المخاطب ،وصيانةً للمتكلم عن العبث بذكر ما هو مألوف ومعروف بالقرينة والدليل ، ومن يطالع في كلام العرب يجد أنهم قد يكتفون ببعض الكلام عن بعض ، مسترشدين بدلالة المقام ،وقد يكتفون ببعضه بعد أن ينصبوا لمن يسمعهم بين أثنائه عَلَماً يَهْدِيه إلى ما اكْتَفَوْا عنه .

وتجد لهذا أمثلةً مفرّقةً مبثوثةً بين أبواب كتب اللغة والنحو والصرف التي وُضِعَتْ منذ القدم ،تجدها موسومةً بألفاظ مختلفة كالاكتفاء والحذف والإيجاز والاختصار والاقتصار والإضمار والاستغناء ،وقد جَهِدَ ابن جني ( المتوفى سنة ٣٩٢ هـ ) في جمع بعضٍ منها تحت عنوان باسم ( الاستغناء ) في صفحات معدودة ،أغلبُها أمثلةٌ لغوية ،كما جهد مُفَهْرِسُو كتب النحو والصرف المُحْدَثُونَ في إفراد ما يصادفهم من أمثلة لذلك تحت هذا

الاسم ، فعل ذلك الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة في فهرسة كتاب المقتضب للمبرد ،وفعله الدكتور محمد كامل بركات في فهرسة كتاب المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل .

لهذا اتجهت نيتي نحو هذا الموضوع ( الاستغناء في العربيـة ) أجمع أمثلته وألمّ شتيته وأحدّد مواطنه وأوسّع من مجاله ، فلا يكون مقصوراً على مسائلَ لغويةٍ فقط ،بل تدخل فيه مسائلُ نحويةٌ وصرفيةٌ كثيرة ، ثم أتناول كل ذلك بالدراسة والتحليل وعرض الآراء واختيار ما يُرجّح معه الدليل .

وجعلت الموضوع كلّه كأنه بابٌ قسمته إلى فصول ستة وأنهيته بخاتمة .

* في الفصل الأول تناولت بالدراسة ثلاثَ مسائلَ رئيسةٍ هي : مفهوم الاستغناء وشروطه ودواعيه ، ثم وسّعت القول في المسألة الأولى - وهي مفهوم الاستغناء - .

- فعرضت أولاً لما جاء من هذه المادة في القرآن الكريم.
- وعرضت ثانياً لما جاء من هذه المادة في الحديث الشريف .
- وعرضت ثالثاً لما جاء من هذه المادة في كتب اللغة .
- وعرضت رابعاً لمفهوم الاستغناء عند النحاة القدماء والمتأخرين ، ووضحت تعبيراتهم المختلفة في هذا الشأن.
- وعرضت خامساً مفهومي للاستغناء على حسب دراستي لكتب اللغة والنحو والصرف ،ووضحت هذا المفهوم ورجحته ،وعليه أسّست الرسالة وبنيتها .

* وفي الفصل الثاني درست الاستغناء في الجملة الاسمية المكونة من المبتدأ والخبر في الحال أو في الأصل ،وبيّنت ما قد يعترى هذه الجملة من الاستغناء عن أحد أجزائها جوازاً أو وجوباً ،مع تحديد المواطن التي يكون فيها ذلك وتفصيل الخلاف بين العلماء وترجيح ما يقوى دليله .

* وفي الفصل الثالث درست الاستغناء في الجملة الفعلية التي تتألف أساساً من الفعل والفاعل ،ومدار الاستغناء فيها إنما كان عن الفعل الذي هو العاملُ في الفاعل الرفعَ وفي سائر المنصوبات النصبَ ،وتناول هذا الفصل الاستغناء عن الفعل الناصب للمفعول به ،والناصب للمصادر بأنواعها والناصب للمنادى ،كما تناول الجمل التحذيرية والإغرائية والاختصاصية والشرطية والقسمية ،وقد فَصّلتُ القول في ذلك كلِّه ، وعرضت لخلاف العلماء فيما فيه خلاف ،وبينت ما يترتب على هذا الخلاف من حيث الاستغناء وعدمُه .

* وفي الفصل الرابع : درست الاستغناء في الجملة المشتركة ،وأقصد بها جملة الصلة التي يصح أن تكون جملة اسمية وأن تكون جملة فعلية ،وشرحت ما يرد على هذه الجملة من الاستغناء عنها كلها أو عن بعض مكوناتها ،وعرضت للخلاف فيما فيه خلاف ،ورجحت ما استقام له الدليل .

* وفي الفصل الخامس : درست الاستغناء في الصيغ ،وقسمت هذا الفصل إلى قسمين : أحدهما خصصته للصيغ الاسمية ،والثاني خصصته للصيغ الفعلية وتصريفاتها ،وفي القسم الأول عرضت لما قد يكون من الاستغناء في المفردات ثم في المثنيات ثم في الجموع ثم في النسب ، ولم أكتفِ بما قاله النحاة والصرفيون في هذا الباب ،فجعلت من عُدّتي أيضاً الرجوعَ إلى المعجمات اللغوية لعرض هذه المسائل عليها ،وكنت أظفر أحياناً بأمثلة أشار النحاة والصرفيون إلى أن العرب قد استغنت عنها بغيرها .

وفي القسم الثاني درست ما قد يكون من الاستغناء بالأفعال المزيدة عن مجرداتها ،وجمعت أمثلة كثيرة من ذلك ،ولم أكتفِ بما ذكره علماء النحو والصرف في هذا الشأن فكنت أتجه بهذه الأمثلة إلى معجمات اللغة ، وكنت أخرج أحياناً بعض الأمثلة من هذا الباب ،بناءً على ورودها في هذه المعجمات .

* وفي الفصل السادس : درست الاستغناء عن بعض الأدوات ، وقسمت هذا الفصل إلى قسمين : أحدهما للأدوات العاملة والآخر للأدوات غير العاملة ، وفي القسم الأول أفردت عاملة الجرّ عن عاملة النصب والجزم ، وفي القسم الآخر عرضت لأشهر الأدوات التي قد يقع فيها الاستغناء ، وبينت ذلك كلّه من خلال الأمثلة ، وبالتفصيل وأشرت إلى ما قد يكون من خلاف ، وإلى ما يترتب على هذا الخلاف .

* أما الخاتمة فقد أوجزت فيها أهم ما جاء في هذه الرسالة وأهم ما وصلت إليه من نتائج .

وفي الختـــــــام

لا يفوتني أن أشكر لجامعة أم القرى خاصةً ، وللمملكة العربية السعودية عامةً - إذ ترعى شباب المسلمين في جميع أنحاء المعمورة - وأنا منهم - فتقدم لهم الزاد الديني والعلمي والدنيوي في سخاءٍ مذكور مشكور ، ليعودوا إلى أوطانهم به هداة مهتدين ، فجزى الله الجامعةَ والمملكةَ عن أبناء المسلمين كلَّ خير .

وكذلك أشكر للقائمين على أمر كلية اللغة العربية بهذه الجامعة عميدًا ووكيلًا ورؤساءَ أقسام وأساتذةً ، إذ وجدتُ منهم كلَّ العون والمساعدة لـــي ولإخواني من طلاب المسلمين .

كما أشكر لأستاذي الدكتور عبد الفتاح السيد سليم ، إذ بذل لي من وقته ونصحه وتوجيهه ما كان له الفضل في إخراج هذه الرسالة على هذا النحو الذي أحمده وأرتضيه .

كما أشكر للمكتبة المركزية ، ولمكتبة مركز تحقيق التراث العلمي بجامعة أم القرى ولمكتبة الحرم المكي الشريف ، ولكل من قدّم لي عونًا أو أسدى إليّ نصحًا ، فجزاهم الله عني كل خير .

والشكر لله أولا وآخرًا ، والحمدُ لله رب العالمين ،،،

٢٣ من رمضان المبارك ١٤٠٧هـ — أحمد شيخ عبد اللطيف

٢٠ من مايو ١٩٨٧م .

# الفصل الأول

## مفهوم الاستغناء وشروطه ودواعيه

## ( أولا )

## * المادة في القرآن الكريـــم *

المادة (غني) وردت في القرآن الكريم مجردةً ومزيدةً مثبتةً ومنفيةً .

١ - أما المجردةُ فلم يرد منها الا المضارعُ والصفةُ المشبهةُ ( غَنِيٌّ ) .

= أما المضارع فقد ورد في آيات أربع هي :

( ١ ) قوله تعالى * فجعلناها حصيدا كأن لم تغن بالأمس *
يونس ٢٤ .

( ٢ ) وقوله تعالى * الذين كذبوا شعيبا كأن لم يغنوا فيهـا *
الأعراف ٩٢ .

( ٣ ) وقوله تعالى * كأن لم يغنوا فيها ألا إن ثمود كفروا ربهم *
هود ٦٨ .

( ٤ ) وقوله تعالى * كأن لم يغنوا فيها ألا بُعْدًا لمديـنَ *
هود ٩٥ .

وتدور عبارات المفسرين للمضارع من هذه المادة حول معنى واحد ، هو الإقامة في المكان ، ففي تفسير التبيان للطوسي عند قوله تعالى : * كأن لم تغن بالأمس * قال : " كأن لم تقم على تلك الصفة فيما قبل " ، يقال : غني بالمكان إذا أقام به ، والمغاني : المنازل ، قال النابغة :

غَنِيَتْ بذلك إذ هُمُو لَكَ جيرةٌ منها بعطفِ رسالةٍ وتَـــوَدُّدِ (١)

و في تفسير القرطبي : كأن لم تكن عامرة ، من : غنى بالمكان إذا أقام فيه وعَمَّرَ (٢) . وقال الشوكاني في تفسيرها : كأن لم يقيموا في بلادهم أو ديارهم (٣) .

---

( ١ ) تفسير التبيان للطوسي ٥/٣٦٤ .

( ٢ ) تفسير القرطبي ٨/٣٢٨ .

( ٣ ) فتح القدير ٢/٥٠٨ .

فالمادة إذن في الآيات الكريمة تدور حول معنى واحد هو الاكتفاء بالمكان عن غيره ،لأنهم أَنِسُوا به واستراحوا إليه فَاكْتَفَوْا به عن غيره واسْتَغْنَوْا .

= وأما الصفة المشبهة ( غَنِيٌّ ) فقد وردت في عشرين موضعًا هي الآيات: ٢٦٣، ٢٦٧، ٢٧٣ ( البقرة )، ٩٧ ( آل عمران )، ٦، ١٣١، ١٣٥ ( النساء )، ١٣٣ ( الأنعام )، ٦٨ ( يونس )، ٨ ( إبراهيم )، ٦٤ ( الحج )، ٤٠ ( النمل )، ٦ (العنكبوت)، ١٢، ٢٦ ( لقمان )، ١٥ ( فاطر )، ٧ ( الزمر )، ٣٨ ( محمد )، ٢٤ ( الحديد )، ٦ ( الممتحنة )، ٦ ( التغابن ).

وهذا اللفظ ( غَنِيٌّ ) الوارد يدور معناه عندهم حول (المكتفي بشيء عن غيره )، قال ابن كثير في تفسير قوله تعالى ﴿ والله غني حميد ﴾ " أي وإنْ أَمَرَكُمْ بالصدقات وبالطَّيِّبِ منها فهو غَنِيٌّ عنها ... ، وهو غنيٌّ عن جميع خلقه ،وجميعُ خَلْقِهِ فقراءُ "(١). وقال القرطبي في تفسير قوله تعالى : ﴿ واعلموا أن الله غني حميد ﴾ : " نبه سبحانه وتعالى على صفة الغني، أي لا حاجة به إلى صدقاتكم "(٢). وقال أيضا في تفسير قوله سبحانه : ﴿ إن الله هو الغنيُّ ﴾ أي الغني عن خلقه وعن عباداتهم وإنما أمرهم لينفعهم )(٣).

= وورد جمع الغَنِيّ على الأغنياء في أربعة مواضع هي : ٢٧٣ ( البقرة )، ١٨١ (آل عمران )، ٩٣ ( التوبة )، ٧ ( الحشر).

ومعنى (أغنياء)الجمع لا يخرج عن معنى مفرده وهو الاكتفاء بالشيء عن الشيء .

---

(١) تفسير ابن كثير ١/٣٢١.

(٢) تفسير القرطبي ٣/٣٢٨.

(٣) المرجع نفسه ١٤/٧٦.

٢ - وأما المزيد من هذه المادة فقد جاء بحرف وبثلاثة أحرف .

(أ) = فالمزيد بحرف جاء بالهمزة في أوله فقط مثبتاً أو منفيـــا ، ماضيًا أو مضارعًا ،كما جاء اسم الفاعل منه .

= أما الماضي المثبت ففي قوله تعالى : * وما نَقَمُوا إلاّ أنْ أغناهم الله ورسوله من فضله * -التوبة ٧٤ - ، * وأنه أغْنَى وأقْنَى * - النجم ٤٨ ، * ووجدك عائلا فأغنى * -الضحى ٨ ..

= وأما المضارع المثبت ففي قوله تعالى : * وإن يتفرقـــا يُغْنِ اللهُ كُلاًّ من سَعَتِهِ * - النساء ١٣٠ ، * وإنْ خفتم عَيْلَةً فسوف يُغنيكم اللهُ من فضله * - التوبة ٢٨ ،و * إنْ يكونوا فقراءَ يُغْنِهِمُ اللهُ من فضلـــه * - النور ٣٢ ، * ولْيَسْتَعْفِفْ الذين لا يجدون نكاحا حتى يغنيهم الله من فضله * - النور ٣٣ ، * لكل امرئٍ منهم يومئذ شأنٌ يغنيه * - عبس ٣٧ .

= وأما اسم الفاعل ففي قوله تعـالى : * فهل أنتم مغنون عنا من عذاب الله من شيء * - إبراهيم ٢١ . وقوله سبحانه * فهل أنتم مغنون عنا نصيبًا من النار * -غافر ٤٧ .

والمعنى الذى ذكره المفسرو ن للفعل أغنى هـــو جعـــــــــل (المفعـــول) غنيـــا ،قال الطوسي في تفسير قوله تعالى : * وما نقمـــوا إلا أن أغناهم الله * معناه : ما فتح الله عليهم من الفتوح وأخذ غَنَائِــمَ واستغنَوْا بعد أن كانوا محتاجين .(١)

وقال الزمخشرى في تفسير قوله تعالى : * ووجدك عائلا فأغنى *: فأغناك بمال خديجة ،أو بما أفاء عليك من الغنائم (٢) . وقال في تفسيـــر

---

(١) تفسير التبيان للطوسي ٩/ ٤٣٦ .

(٢) الكشاف للزمخشرى ٤/ ٢٦٥ .

قوله تعالى : * لكل امرىء منهم يومئذ شأنٌ يُغْنِيه * : يكفيه في الاهتمام به .(١)

وقال أبو حيان : قرأ الجمهور " يغنيه " أى عن النظر في شأن الآخرين ،من الإغناء.(٢)

= وأما المزيد بالهمزة منفيا فقد ورد منه الماضي والمضارع في الآيات الآتية :

في الماضـــي :

- قوله تعالى * قالوا ما أغنى عنكم جمعكم وما كنتم تستكبرون * الأعراف ٤٨ .

- وقوله تعالى : * فما أغنت عنهم آلهتهم التي يدعون من دون الله من شيء * هود ١٠١ .

- وقوله تعالى : * وما أغنى عنكم من الله من شيء إنِ الحُكْمُ إلا لِلَّهِ * يوسف ٦٧ .

- وقوله تعالى : * فما أغنى عنهم ما كانوا يكسبون * الحجر ٨٤ .

- وقوله تعالى : *( ما أغنى عنهم ما كانوا يُمَتَّعُونَ * الشعراء ٢٠٧ .

- وقوله تعالى : * قد قالها الذين من قبلهم فما أغنى عنهم ما كانوا يكسبون * الزمر ٥٠ .

- وقوله تعالى : * كانوا أكثرَ منهم وأشدَّ قوةً وآثاراً في الأرض فما أغنى عنهم ما كانوا يكسبون * غافر ٨٢ .

---

(١) الكشاف ٤/ ٢٢٠ .

(٢) البحر المحيط ٨/ ٤٣٠ .

- وقوله تعالى : * فما أغنى عنهم سمعُهم ولا أبصارُهم ولا أفئدتُهم من شيء * الأحقاف ٢٦.
- وقوله تعالى * ما أغنى عني ماليَهْ * الحاقة ٢٨.
- وقوله تعالى : * ما أغنى عنه مالُهُ وما كَسَبَ * المسد ٢.

وفي المضارع :

- قوله تعالى : * لن تغني عنهم أموالهم ولا أولادهم من الله شيئا * آل عمران ١٠.
- وقوله تعالى : * إنَّ الذين كفروا لن تُغْنِيَ عنهم أموالُهم ولا أولادُهم من الله شيئا * آل عمران ١١٦.
- وقوله تعالى : * وإن تعودوا نَعُدْ ،ولن تُغْنِيَ عنكم فِئَتُكُمْ شيئا * الأنفال ١٩.
- وقوله تعالى : * ويوم حنين إِذْ أعجبتكم كَثْرَتُكُم فلم تُغْنِ عنكم شيئا * التوبة ٢٥.
- وانظر الآيات : ١٠١ ( يونس ) ، ٦٧، ٦٨ ( يوسف ) ، ٤٢ ( مريم ) ، ٢٣ ( يس ) ، ٤١ (الدخان ) ، ١٠، ١٩ ( الجاثية ) ، ٢٦، ٢٨ ( النجم ) ، ٥ ( القمر ) ، ١٧ ( المجادلة ) ، ١٠ (التحريم ) ، ٣١ ( المرسلات ) ، ٤٦ (الطور ) ، ٧ ( الغاشية ) ، ١١ (الليل ) .

والمعنى الذى ذكره المفسرون لهذا المضارع المنفي يدور حول معنى واحد ، هو : عدم الانتفاع .

قال أبو حيان في تفسير قوله تعالى : * ما أغنى عنكم جمعكم ... * : ما أغنى عنكم جمعكم في الدنيا المالَ والأجنادَ والحُجّابَ والجيوشَ ،وما كنتم تستكبرون عن الإيمان ".(١)

---

(١) البحر المحيط ٤/٣٠٣

وفي تفسير التبيان للطوسي معناه : " ما نفع ذلك ، وقيل في مغنى الجمع قولان، أحدهما : جماعتكم التي استندتم إليها ، والثاني : جمعكم الأموالَ والعددَ في الدنيا "(١) وقال أيضا في تفسير قوله تعالى : ﴿ ما أغنى عنهم ما كانوا يُمتَّعون ﴾ : إنهم لم يغن عنهم ما كانوا يمتعون من النعم ، لأنه فانٍ كلُّه ، والإغناء عن الشيء : صَرْفُ المكروه عنه بما يكفي عن غيره ، والغِنَى به نقيضُ غَنَى عنه ، فالإغناء عنه الصَرفُ عنه ، والإغناءُ به الصرف به (٢).

وقال الزمخشرى في تفسير قوله تعالى : ﴿ ما أغنى عني ماليَـهْ ﴾ : أي ما أغنى عنه ماله وما كسب ، المعنى لم ينفعه ماله وما كسب بماله يعني رأسَ المال والأرباحَ ، وماشِيَته وما كَسَبَ من نسلها (٣).

وقال ابن كثير في تفسير قوله تعالى : ﴿ وما ظلمناهم ولكن ظلموا أنفسَهم فما أغنتْ عنهم آلهتُهُمْ ﴾ : أي ما نفعوهم ولا أنقذوهم لَمَّا جاء أمرُ الله بإهلاكهم (٤).

وقال الشوكاني في تفسير قوله تعالى : ﴿ لن تغني عنهم أموالهم ولا أولادهم من الله شيئا ﴾ : " ومعنى " لن تغني " لن تدفع ، وخَصَّ الأولادَ ، لأنهم أحبُّ القرابة ، وأرجاهم لدفع ما ينوب به " (٥).

وقال أيضا في قوله سبحانه ﴿ يوم لا يُغْني مَوْلىً عن مَوْلىً ﴾ ... والمعنى أنه لا ينفع في ذلك اليوم قريبٌ قريبًا ولا يدفع عنهم شيئا (٦).

---

(١) تفسير التبيان ٤/٤١٤.

(٢) تفسير التبيان للطوسي ٨/٥٩.

(٣) الكشاف ٤/٢٩٦.

(٤) تفسير ابن كثير ٢/٤٥٩.

(٥) فتح القدير ٤/٣٧٤.

(٦) المرجع نفسه ٤/٥٧٨.

وهذه المعاني كلُّها مترادفةٌ تدور حول عدم الانتفاع بالمال أو بالولد أو بما يعتقدونه من دون الله ،كلٌّ ذلك لا ينفعهم في دفع العذاب عنهم.

(ب) = وأما المزيد بثلاثة أحرف ،فقد ورد منه الماضي المثبتُ فقط ، وهو يدور حول معنى عام ، هو الاكتفاء بالشيء عن الشيء .

- قال تعالى : * فقالوا أَبَشَرٌ يهدوننا فكفروا وتولّوا واستغنى الله * التغابن ٦ .
- وقال تعالى : * أما من استغنى فأنت له تَصَدّى * عبس ٧ .
- وقال تعالى * وأما من بخل واستغنى * الليل ٨ .
- وقال تعالى : * كلا إن الانسان ليطغى أنْ رآه استغنى * العلق ٧ .

وجاء في تفسير روح البيان في قوله تعالى : * أما من استغنى فأنت له تصدى * : أى عن الإيمان وعما عندك من العلوم والمعارف التي ينطوى عليها القرآن (١) . وفيه أيضا في تفسير * فأما من بخل واستغنى *: زَهِدَ فيما عند الله ،أى لا يرغبُ كأنه مستغنٍ عنه فلم يَتَّقِ أو استغنى بشهوة الدنيا عن نعيم الآخرة فلم يَتَّقِ (٢) .

وكلّ المعاني للفعل ( استغنى ) لا تخرج عما قاله في الآيتين.

---

(١) روح البيان ١٠/٣٣٢ .
(٢) المرجع نفسه ١٠/٤٤٩ .

## ( ثانيـــا )

## * المادة في الحديـث *

تتبع المستشرقُ ( أ . ى . ونسنك ) ألفاظَ الحديث النبوى الواردةِ في صحيح البخارى ، وصحيح مسلم ، وسنن أبي داود ، وسنن الترمـــذى ، وسنن النسائي ، وسنن ابن ماجه ، وسنن الدارمي ، وموطأ الإمام مالـــك ، ومسند الإمام أحمد بن حنبل ، ورجعتُ إلى هذا الفهرس في هذه المادة ، فوجدت ما يأتي :

**١ - المجـــرد :**

أ - ورد المصدر ( غِنًى ) في أحاديثَ كثيرةٍ منها حديثُ عليّ ابْنِ أبي طالب وفيه : ( حتى إذا كان آخرُ سنةٍ من سِنِي عُمَرَ ، فإنّهُ أتــاه مالٌ كثيرٌ فعَزَل حقّنا ثم أرسل إليّ فقلتُ : بنا عنه العامَ غِنًى ، وبالمسلمين إليه حاجة )(١) .

ب - الوصف ( غَنِيٌّ ) ومنه حديث ابن عباس ( أن أخت عقبـة نذرت أنْ تمشي إلى البيت ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إنّ الله لَغَنِيٌّ عن نَذْرِ أختِكِ ، لِتَرْكَبْ ولْتُهْدِ هَدْياً )(٢) .

جـ - الجمع ( أغنياء ) ومنه حديث ابن عمر ( ليبشر فقراء المهاجرين بما يَسُرُّ وجُوهَهُمْ ، فإنهم يدخلون الجنة قبل الأغنياء بأربعين عاماً )(٣) .

د - أفعل التفضيل ومنه حديث أبي هريرة قال : قال الله عــز وجل : أنا أغنى الشركاء عن الشرك ، فمن عَمِلَ عَمَلاً أشرك فيه غيرى فأنا منه برىء ، وهو للّذى أشْرَكَ )(٤) .

---

(١) أبو داود ٣/ ٣٨٦ .

(٢) الدارمي ٢/ ١٨٣-١٨٤ .

(٣) الدارمي ٢/ ٣٣٩ .

(٤) ابن ماجه ٢/١٤٠٥ .

## ٢ - المزيـد :

( أ ) ( غَنَّى ) بالتضعيف، ورد منه الماضي في أحاديث منهـا حديثُ عليّ وفيه : فقلت : من فعل هذا ، قالوا : فعله حمزةُ بْنُ عبدِ المطلب وهو في هذا البيت في شَرْبٍ من الأنصار غَنَّتْهُ قَيْنَةٌ وأَصْحَابَهُ ) .(١)

= وورد المضارع منه في أحاديثَ منها حديثُ عائشة قالت : ( ( دخل عَلَيَّ أبو بكر وعندى جاريتان من جوارى الأنصار تغنيان بما تقاولت به الأنصار يوم بُعَاث ) .(٢)

= وورد منه اسم الفاعل مثنى أو مجموعا جمع المؤنث ،

أما المثنى فقد ورد منه حديث عائشة ، قالت : دخل أبو بكر رضي الله عنه وعندى جاريتان من جوارى الأنصار تغنيان بما تقاولت به الأنصار يـوم بُعَاث ، قالت وليستا بمغنيتين ) .(٣)

وأما الجمع فقد ورد منه حديث أبي مالك الأشعرى قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لَيَشْرَبَنَّ ناسٌ من أمتي الخَمْرَ يُسَمُّونها بغير اسمها ، يُعْزَفُ على رؤوسهم بالمعازف والمغنيات ، يَخْسِفُ الله بهم الأرضَ) .(٤)

= وورد اسم المصدر من غَنَّى ، وهو الغناء في أحاديث منهـا حديثُ أبي أيوب ، (قال : حدثني بعض آل سالم بْنِ عبدالله قال : قـدم سَلَمَةُ البَيْذَقُ المدينةَ فقام يصلي بهم فقيل : لو جِئْتَ فسمعتَ قراءته ، فلما كان بباب المسجد وسمع قراءته رجع فقال : غناء غناء ) .(٥)

---

(١) مسلم ٣/١٥٦٩.

(٢) مسلم ٢/٦٠٧.

(٣) مسلم ٢/٦٠٧.

(٤) ابن ماجه ٢/١٣٣٣.

(٥) الدارمي ٢/٤٧٣.

(ب)= أغنى بالهمزة :

= ورد منه الماضي في الحديث الذى رواه عبدالله بْنُ زيدٍ وفيه ( يا معشر الأنصار ألم أَجِدْكُم ضُلَّالاً فهداكم الله بي ،وعالةً فأغناكم الله بي ) (١).

= وورد المضارع ،ومنه الحديث الذى رواه البَرَاءُ بْنُ عازب ، وفيه ( وعندى جَذَعَةٌ من مَعِزٍ هي أَوْفَى من الذى ذَبَحْتُ أفتغني عني يا رسول الله قال : نعم ،ولن تُغْنِي عن أحد بعدك ) (٢).

= وورد الأمر ،ومنه حديث منذر عن ابن الحنفية وفيه ( فَمُرْ سُعَاتَكَ يعملون فيهــا فأتَيْتُ بها فقال : أَغْنِها عَنَّا ) (٣).

= وورد اسم الفاعل كما في حديث سالم بن أمية ( جلس إليَّ شيخ من بني تميم في مسجد البصرة ومعه صحيفة في يده-قال : وفي زمن الحجاج- ،فقال لي : يا عبدالله أترى هذا الكتاب مُغْنِياً عني شيئا عند هــــذا السلطان ) (٤).

(جـ)= المزيد بالتاء والتضعيف :

وقد ورد منه الماضي والمضارع والمصدر .

= فالماضي ورد منه حديث عثمان ( ما تغنيت ولا تمنيت ولا مَسِسْتُ ذكرى بيميني منذ بايعتُ رسول الله صلى الله عليه وسلم ) (٥).

= والمضارع ورد منه الحديث ( فمن لم يَتَغَنَّ به أى -بالقرآن- فليس منا ) (٦).

---

(١) مسلم ٧٣٨/٢ .

(٢) مسند الإمام أحمد ٢٨٢/٤ - ٢٨٣ .

(٣) البخارى ٤٨/٤ .

(٤) مسند الإمام أحمد ١٦٣/١ .

(٥) ابن ماجه ١١٣/١ .

(٦) ابن ماجه ٤٢٤/١ .

= والأمر ورد منه الحديث ( إنّ هذا القرآن نزل بحُزْن فإذا قرأتموه فابْكُوا ، فإنْ لم تَبْكُوا فَتَباكَوْا وتَغَنَّوْا به ) (١) .

= والمصدر ورد منه حديث الخيل ( ورجل ربطها تَغَنِّياً وتعفُّفاً ولم يَنْسَ حق الله عز وجل في رقابها ) (٢) .

( د ) = المزيد بالهمزة والسين والتاء ( استغنى ) ماضيا ومضارعا واسْمَ مفعول .

= أما الماضي فمنه ما جاء في حديث زينبَ بِنْتِ أبي سلمة ( والله ما تَطِيبُ نفسي أنْ يراني الغلامُ قد استغنى عن الرضاعة ) (٣) .

= وأما المضارع فمنه حديث أبي هريرة قال : ( سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم : لأنْ يَغْدُوَ أحَدُكُمْ فيحتطبَ على ظهره فيتصدقَ به ويستغنِيَ به من الناس خَيْرٌ له من أن يسألَ رجلاً ، أعطاه أو مَنَعَهُ ) (٤) .

= اسم المفعول ومنه حديث أبي أُمامة ( أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا رفع مائدته قال : الحمد لله الذى كفانا وأروانا غير مكفي ولا مودعٍ ، ولا مستغني عنه رَبُّنا ) (٥) .

ومن يُرِدْ إحصاءً لهذه المادة فَعَلَيْه بالمعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوى من عمل المستشرق أ . ى . ونسنك من الجزء الخامس ( غنى ) .



---

(١) ابن ماجه ١/٤٢٤ .
(٢) النسائي ٦/٩٨٣ .
(٣) مسلم ٢/١٠٧٧ ، ط دار احياء الكتب العربية .
(٤) مسلم ٢/٧٢١ ط دار احياء الكتب العربية .
(٥) البخارى ٦/٢١٤ .

(ثالثا)

# * المادة في كتب اللغة *

استعملت مادة ( غ ن ى ) في معاجم اللغة وغيرها مجردة ومزيدة :

١ - ففي المجرد جاء في اللسان: "غَنِيَ يَغْنَى غِنَى وغُنْيَانًا وغُنْيَةً"، وذكر له معاني مختلفة أهمها وأشهرها :(١)

= تملُّك المال، يقال : غَنِي الرجل غِنَى، إذا صار له مال.

= الاكتفاء والرضا بالشيء يقال : "غني به وعنه غُنْيَةً وغَنِيَتْ المرأةُ بزوجها غُنْيَانًا"، ومنه قول الأقرع القُشَيْرِيّ :

وَنَغْنَى في الحوادثِ عن أخينا    كما تَغْنَى اليمين عن الشمـال

= الإقامة بالمكان يقال : غَنِيَ بالمكان: أقام، ومنه قوله تعالى : * كأن لم يَغْنَوْا فيها * أى لم يقيموا.

= الوجود المطلق يقال : " غَنِيَتْ دارُنا تهامة ، أى كانت "

ومنه قول تميم بن مقبل :

أأُمَّ تميمٍ إنْ تَرَيْنِي عدوَّكُم    وبيتي فقد أغْنَى الحَبِيبَ المُصَافِيا

أى أكون الحبيب.

= التزويج ، والعرب تقول : الغِنَى حصْنُ العَزَب ، أى التزويج.

= وجاء في اللسان أن الغني يطلق على اسم مائةٍ من الضأن، وفيه يقول ابن سيدة : فأما ما أُثِرَ من أنه قيل لابنة الخس: ما مائة من الضأن ؟

---

(١) انظر في هذه المعاني ( لسان العرب : غنى ) وهي مأخوذة منه على سبيل الاستنباط لا نَصًّا.

فقالت: غِنَىً ،فَرُوِيَ لي أن بعضهم قال : الغِنَى : اسم المائة من الغنم، قال : وهذا غير معروف في موضوع اللغة ،وإنما أرادت أن ذلك العـــــدد غِنَىً لمالكه ...

= ومن مشتقات الفعل المجرد :

- جاء (الغنى والغاني) بمعنى ذى الوفر ، أنشد ابن الأعرابي لعقيل ابن علفة قوله :

أرى المالَ يغشى ذا الوُصُوم فلا تُرَى
ويُدْعَى من الأشراف من كان غانيا

- وجاء الغنى اسما من أسماء الله تعالى بمعنى غير المحتاج إلى غيره .

- وجاء الغَنِيّ بمعنى القانع بما في ملكه ،قال قيس بن الخطيم : (١)

غَنِيُّ النفس ما استغنى غَنِيٌّ وفَقْرُ النفس ما عمرت شقاء

- وجاء الغانية بمعنى الشابة المتزوجة ،ومنه قول نصيب :

فهل تَعُودَنْ ليالينا بذى سَلَمٍ كما بَدَأْتَ وأيامي بها الأُوَلُ
أيامَ لَيْلَى كَعَابٌ غَيْرُ غانيةٍ وأنت أَمْرَدُ معروفٌ لك الغَزَلُ

أو التي أغناها جمالها عن الحُلِيّ ،أو التي تُطْلَبُ ولا تَطْلُبُ ، أو التي غَنِيَتْ ببيت أبويها ،ولم يقع عليها سِباء ،أو هي الشابة العفيفة ، كان لها زوجٌ أو لم يكن .

وتجمع غانية على ( الغواني ،والغانيات ) ،فعلى الغواني جاء قول جميل بثينة :

أُحِبُّ الأيامَى إذ بثينةُ أَيِّمٌ وأحببتُ لَمَّا أن غَنِيتُ الغوانيا

---

(١) ديوان قيس بن الخطيم ١٠١ .

ومما جاء على الغانيات قول الراعي النميرى :

إذا ما الغانيات بَرَزْنَ يوماً وزججن الحواجبَ والعيونا

٢ - أما المزيد :

(أ)- فقد جاء منه المزيد بالهمزة (أغنى) وأشهر معانيه :

= بمعنى كفى في الدفع، يقال : أغنى فلان في الحرب غَنَاءً حسنا، وأغنى عني فلان غَنَاءً، أى كفى في الدفع (الأساس غني).

= بمعنى أجزأ عنه، يقال : أغنيت عنك مُغْنَى فلان ومَغْنَى فلان ومَغْنَاةَ فلان، إذا أجزأت عنه مَجْزَأَهُ (الصحاح غني).

= الصيرورة يقال : أغناه الله وغَنّاه، ومنه قوله تعالى : * وأنه أَغْنَى وأَقْنَى * وقول الشاعر :

سَيُغْنِيني الذى أغناك عَنّي فلا فقرٌ يدوم ولا غِنَاءُ

= وبمعنى الصرف عن الشيء يقال : أَغْنِ عني شَرَّكَ أى اصرفه وكُفَّهُ، ومنه حديث عثمان : (أن عليا رضي الله عنه بعث إليه بصحيفة فقال : للرسول أَغْنِها عنا، أى اصرفها وكُفَّها، وكقوله تعالى : * لكل امرىء منهم يومئذ شأن يُغْنِيه * أى يَكُفُّه ويَكْفِيه، اللسان (غنا).

(ب)- كما جاء المزيد بالتضعيف (غَنّى) وأشهر معانيه :

= بمعنى التغني بالشعر، يقال : " غَنَّى فلان يُغَنِّي أُغْنِيَّةً، وتغنّى بأُغْنِيَّةٍ حسنة ".

= وبمعنى التغزل بالمرأة يقال : غَنَّى بالمرأة : تغزل بها ".

= وبمعنى ذِكْر المرأة في الشعر يقال : " وغَنَاهُ بها : ذِكْرُهُ إيّاها في شعر " قال الشاعر :

ألا غَنِّنا بالزاهرية إنني على النأْىِ مما أن أُلِمَّ بها ذِكْرا

= وبمعنى المدح أو الهجاء يقال : غَنَّى بالرجل : مدحه أو هجاه " .

= وبمعنى الصوت يقال " غَنَّى الحمامُ وتغنى : صَوَّتَ ، ويقال للفصيل الذى يَصْرِفُ بنابه : صَوَّت ، قال الشاعر :

* يأيُّها الفُصَيِّلُ المُغَنِّي * ( اللسان : غنا ) .

(ج)- وجاء المزيد بحرف هو الألف ( غانى ) ، واستعماله قليل في اللغة ، وهو من صيغ المشاركة ، وبه فُسِّرَ قول الشاعر :

سيغنيني الذى أغناك عني فلا فقر يدوم ولا غِنَاءُ

على رواية كسر الغين من ( غناء ) ، قال ابن سيدة : " فإنه يروى بالفتح والكسر ، فمن رواه بالكسر أراد مصدر غانيت " ، اللسان ( غنا ) .

( د )- وجاء المزيد بحرفين : التاء والتضعيف (تغنى ) ، وهذه بعض الأمثلة :

= جاء في الحديث الشريف : " ليس منا من لم يَتَغَنَّ بالقرآن " أى لم يَكْتَفِ به عن غيره ، أو لم يُزَيِّنْ صوته بقراءته .

= وقال جرير عندما قال له بعضهم كليب : هذا غسان السليطي يتغنى بنا ، أى يهجونا ، فقال :

غضبتم علينا أم تَغَنَّيْتُمُ بنا أَن اخْضَرَّ من بطن التِّلاع غُميرُها

أى هجوتمونا .

= ويقال : تغنى الحمام ، بمعنى صوّت . ( اللسان : غنا ) .

= وقال الشاعر :

ولقد تَغَنَّى بها جيرانُك المُمْسِكُو بعَطْفِ الوصال (١)

بمعنى أقام بهذه البقعة .

---

(١) تفسير التبيان للطوسي ٤/ ٤٧١ .

= ويقال : تغنى الرجل بمعنى صار غنيا ( تاج العروس : غنى ) .

ونلاحظ أن معاني (تَغَنَّى) لا تخرج عن المعاني السابقة ،اللهم إلا بإضافة معنى جديد هو الهجاء كما في بيت جرير .

(هـ)- وجاء المزيد بحرفين هما التاء والألف ( تغانى ) . ولا يخرج عن معانيه السابقة ،ومنه قول المغيرة :

كلانا غَنِيٌّ عن أخيه حَيَاتَهُ ونحن إذا مُتْنا أشدُّ تغانيا

(اللسان : غنى ) .

(و)- وجاء المزيد بثلاثة أحرف هي الألف والتاء والسين ( استغنى ) وأشهر معانيه :

= طلب الغنى يقال : استغنى فُلَانٌ به :سأله أن يغنيه ،ومنه الحديث :( اللهم إني أستغنيك عن كل حازم ) .

= إصابة الغِنَى يقال : استغنى الرجل : أصاب غِنًى .

= الترك والانصراف : ومنه حديث الجمعة : من استغنى بلهوٍ أو تجارة استغنى الله عنه ،والله غني حميد ،أى طرحه الله ورمى به من عينه ،فعل من استغنى عن الشيء فلم يلتفت إليه ( اللسان : غنى ) .

= الصيرورة : جاء في التاج :" غنى ،واستغنى وتغانى وتغنى ، كل ذلك صار غنيا".

= الاكتفاء بما في الوسع ،قال طَرَفَةُ :

ومن كَابَدَ الدنيا فقد طال هَمُّهُ ومن عفَّ واستغنى رَأَى ما يُوَافِقُهُ

وواضح ان الصيرورة والطلب والاصابة انما هي معاني للصيغة فدلالة المادة كما هي .

تعقيب :

وعندما نتأمل هذه المادة : مجردةً ومزيدةً ،نجد أنها ترجع إلى معنى عام ،هو وجود الشيء في حيز مع يسر وكفاية . فمن الوجود

في حيز تؤخذ لاقام المكان لأن المكان لما لم يكن يكن فيه عناء ومشقة بل فيه يسر وسهولة بحيث يطمئن المقيم به وترتاح نفسه كفاه عن طلب مكـان غيره . ومن اليسر والكفاية يؤخذ الغنى بالمال والاكتفاء بشيء عن شـيء ومن اليسر وما يصدق عليه من الرخاوة واللين يؤخذ الغناء .

والغنى بمعنى الترويح يرجع الى المعنى المذكور ،لأن كلا الزوجين لما يجد صاحبه سهلا ميسرا وليس فيه نفر ولا شدة استغنى به .

## ( رابعـا )

## * الاستغناء عند النحويين المتقدمين والمتأخرين *

اختلف تعبير النحاة عن "الاستغناء" وعن المقصود منه ، فقد وردت في كتبهم ألفاظ مختلفة ، تدور حول المعنى العام الذى نقصده في هذه الرسالة ، وقد جمعت من هذه الألفاظ ما يأتي :

١ - الاستغناء : وهو اللفظ الذى اخترته عنوانا للرسالة ، ومما جاء من عباراتهم تلك ما يأتي :

= قول سيبويه في باب تكسير الواحد للجمع : " وما كـــان على ثلاثة أحرف وكان فُعَلاً - بضم ففتح - فإن العرب تُكَسِّرُه على فِعْلانٍ ، وإن أرادوا أدنى العدد لم يجاوزوه واستغنَوْا به كما استغنوا بأفْعُـــلٍ وأفعال فيما ذكرت لك - يقصد الاستغناء بهما عن غيرهما - فلم يجاوزوه في القليل والكثير ".(١)

= وقوله أيضا في موضع آخر من الباب نفسه : " فأما القِرَدَةُ فَاسْتُغْنِيَ بهـا عن أقراد ، كما قالوا ثلاثة شُسُوع فاستغْنَوْا بهـا عن أشساع ، وقالوا ثلاثة قروء فاستغنوا بهـا عن ثلاثة أَقْرُءٍ ".(٢)

= وقوله أيضا : في باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره في غير الأمر والنهي :

" ومن ذلك قول العرب : مَنْ أنت زَيْدًا ؟، فزعم يونس : أنه علـى قوله : من أنت تذكر زيدًا ؟ ولكنه كثر في كلامهم واستعمل ، واستغنـوا عن إظهاره ، فإنه قد عُلِمَ أن زيدا ليس خبرًا ولا مبتدأ ولا مبنيا على مبتـدأ فلا بد من أن يكون على الفعل ".(٣)

---

(١) الكتاب ٣/٥٧٤ .

(٢) الكتاب ٣/٥٧٥ .

(٣) الكتاب ١/٢٩٢ .

= وقوله أيضا : في الباب نفسه : " ومثل ذلك قولهم :
إِمّا لا ،فكأنه يقول : افعل هذا إنْ كنت لا تفعل غيره ،ولكنهم حذفوا
( ذا ) لكثرة استعمالهم إياه وتصرفهم حتى استغنوا عنه بهذا".(١)

= وقول المبرد في باب مما عدة حروفه أربعة "ـ : " فأما غلام فيستغني عن أن يقال فيه : أغلمة ،بقولهم : غِلْمَةٌ ،لأنهما لأدنى العدد".(٢)

= وقوله في باب الجمع لما كان على ثلاثة أحرف : " فأما دار فإنهم استغنوا بقولهم : أَدْوُرٌ عن أن يقولوا : أفعال لأنهما لأدنى العدد".(٣)

= وقوله أيضا : في باب ما يجمع مما عدة حروفه أربع :
" واعلم أن فِعَالاً وفَعَالاً ،وفُعَالاً ، وفَعِيلاً ،وفَعُولاً ،ترجع في الجمع في أدنى العدد إلى شيء واحد لأنها مستوية في أنها من الثلاثة وأن ثالثها حرفُ لين ،ألا ترى أنك تقول : قذال وأقذلةٌ ،وغزال وأغزلة ، وتقول : غِزْلان كما تقول : في غراب غِرْبان ،وتقول : قُذُلٌ كما تقول : جُرُبٌ وكُتُبٌ ،وتقول في عمود : أعمدة وعُمُدٌ ، فمجرى هذا كلّه واحد ، فإنْ تُرِك منه شيءٌ ما فللاستغناء عنه بغيره ".(٤)

= وقوله أيضا : في باب مسائل ( أيّ ) في الاستفهام :
" واعلم أن أيّاً مضافةً ومفردةً في الاستغناء والاحتياج إلى الصلة سواءٌ ، لأنّ المعنى واحد ،كما أن زيداً وزيدٌ مناةٍ سواءٌ الاحتياج والاستغناء ".(٥)

---

(١) الكتاب ٢٩٤ - ٢٩٥.
(٢) المقتضب ٢/٢١١.
(٣) المقتضب ٢/٢٠٤.
(٤) المقتضب ٢/٢١٠ - ٢١١.
(٥) المقتضب ٢/٢٩٧.

= وقول ابن يعيش في جمع التكسير والسلامة : " إن الجموع قد يقع بعضُها موقعَ بعض ويُستَغْنَى ببعضها عن بعض، ألا ترى أنهم قالوا : رَسَنٌ وأرسان ، وقلم وأقلام ، واستغنوا بهذا الجمع عن جمع الكثرة . . ، وقالوا : رجل ورجال ، وسَبُع وسباع ، ولم يأتُوا لهما ببناء القلة، وأَقْيَسُ ذلك أن تستغني بجمع الكثرة عن القلة لأنّ القليل داخل في الكثير ".(١)

= وقوله في الباب نفسه : " قالوا: خِمْسٌ وأخماس ، والخِمْسُ من أظماء الابل ، وشِبْرٌ وأشبار . . . استغنوا بأفعال هنا كما استغنوا بأفعال فيما تقدم ، نحو : رَسَنٌ وأرسان وقَدَمٌ وأقدام عن بناء الكثرة، وكما استغنوا بأَفْعَل في كَفّة وأكُفّ ".(٢)

= وقول ابن جني : في باب الاستغناء بالشيء عن الشيء :
" فمن ذلك استغناؤهم بترك عن وَدَعَ ووَذَرَ ".(٣)

= وقوله أيضا : في الباب نفسه : " ومن ذلك استغناؤهم بلمحة عن ملمحة ، وعليهما كُسِّرَتْ ملامح ، وبِشِبْه عن مَشْبَه وعليها جاء مشابه ".(٤)

= وقول ابن مالك : في باب عوامل الجزم في الكافية :

والشرط يغني عن جواب إنْ يَبِنْ
والعكس نَزْرٌ وأُزِيلا بعد أَنْ (٥)

= وقوله في الباب نفسه :

وربما أغنى عن الجزا خَبَرْ سابقٌ أوْ مومَأٌ خَبَرٌ قد استتر (٦)

= وقوله أيضا في الباب نفسه :

وأولُ شرطين دون عطفِ جوابُهُ مُغْنٍ بغير خُلْفِ (٧)

---

(١) شرح المفصل ٥/١١ .
(٢) شرح المفصل ٥/١٩ .
(٣) الخصائص ١/٢٦٦ .
(٤) الخصائص ١/٢٦٧ .
(٥) الكافية الشافية ٣/١٦٠٢ .
(٦) الكافية الشافية ٣/١٦٠٣ .
(٧) الكافية الشافية ٣/١٦١٣ .

= وقوله في جمع التكسير في الألفية :

وغالباً أغناهُمُ فِعْلانُ في فُعَلٍ كقولهم صِرْدانُ

= وقوله أيضا في باب النسب :

ومع فاعل وفَعَّال فَعِل في نسب أغنَى عن اليا فقبِلْ

= وقوله في باب المثنى :

وَاغْنَ بكلتا في مثنَّى وكلا عن وزن فَعْلاءَ ووزن أفْعَلا

= وقوله في باب المبتدأ والخبر :

وفي جواب كيف زيد قل دَنِفْ فزيدٌ استغنى عنه إذ عُرِفْ

= وقوله أيضا في باب إن وأخواتها :

وربما استُغْنِيَ عنها إنْ بدا ما ناطقٌ أراده مُعْتَمِدا

= وقول ابن هشام في باب إعراب الفعل في الجزم :

" ويجب حذف الجواب إن كان الدالُّ عليه ما تقدم مما هو جواب في المعنى نحو : أنت ظالمٌ إنْ فعلت أو ما تأخر من جواب قسم سابقٍ عليه ، نحو قوله تعالى ﴿ لئن اجتمعت الإنسُ والجنّ ﴾ كما يجب إغناء جواب الشرط عن جواب قسم تأخرعنه نحو : إنْ تقمْ والله أقُمْ ".(١)

= وقوله أيضا : في الباب نفسه : " ويجوز أن تغني إذا الفجائية عن الفاء إن كانت الأداة إنْ والجواب جملة اسمية غير طلبية نحو : قوله تعالى : ﴿ وإنْ تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون ﴾ ".(٢)

= وقوله في ياء النسب : قد يستغنى عن ياء النسب بصوغ المنسوب إليه على فَعَّال ، وذلك غالب في الحرف ..".(٣)

---

(١) أوضح المسالك ٣/١٩٧.

(٢) أوضح المسالك ٣/١٩٥.

(٣) أوضح المسالك ٢/٢٨٣.

= وقول الأنباري في المسألة (٦٨) في إطلاق بعض البصريين والكوفيين في العطف بلكن بعد الإيجاب : " وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز العطف بها بعد الإيجاب ، وذلك لأن العطف بها في الإيجاب إنما يكون في الغلط والنسيان ... وإذا كان العطف بلكن في الإيجاب إنما يكون في الغلط والنسيان ، فلا حاجة إليها لأنه قد استغنى عنها ببل في الإيجاب ، ... وقد يستغنى بالحرف عن الحرف في بعض الأحوال إذا كان في معناه ، ألا ترى أنهم استغنوا بإليكَ عن حَتّاكَ ... وكذلك استغنوا عن وَدَعَ بتَرَكَ لأنه في معناه ، وكذلك استغنوا به عن وَذَرَ ، وكذلك استغنوا بمصدر (ترك) واسم الفاعل عن مصدر ودع ووذر ".(١)

٢ - الاتساع ، ومن ذلك :

= قول سيبويه في باب استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى لاتساعهم في الكلام والإيجاز والاقتصار :

" فمن ذلك أن تقول على قول السائل : كمْ صِيدَ عليه ؟ — — وكم غير ظرف لما ذكرت لك من الاتساع والإيجاز - فتقول : صِيدَ عليه يومان ، وإنما المعنى صِيدَ عليه الوَحْشُ في يومين ، ولكن اتُّسِعَ واخْتُصِرَ ... ومن ذلك أن تقول : كم وُلِدَ له ؟ فيقول : ستون عاما ، فالمعنى وُلِدَ له أولادٌ ، ووُلِد له الولد ستين عاما ولكنه اتُّسِعَ وأُوجِزَ ".(٢)

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٤٨٤ - ٤٨٥.

(٢) الكتاب ١/٢١١.

= وقال أيضا " ومما جاء على اتساع الكلام والاختصار قوله تعالى : ﴿ واسأل القرية التي كنا فيها والعير التي أقبلنا فيها ﴾ وإنما يريد أهل القرية ، فاختُصِرَ وعَمِلَ الفعلُ في القرية ، كما كان عاملا في الأهل لو كان هاهنا ".(١)

= وقول ابن السراج في الأصول في ذكر ما يعرض من الإضمار والإظهار عند كلامه في الاتساع ( اعلم أن الاتساع ضَرْبٌ من الحذف إلا أن الفرق بين هذا الباب - يقصد الاتساع - والبابِ الذى قبله - يقصد باب الإضمار والإظهار - أن هذا تقيمه مقام المحذوف وتعربه بإعرابه ، وذلك الباب تحذف العاملَ فيه وتَدَعُ ما عمل فيه على حاله في الإعراب . وهذا الباب العامل فيه بحاله إنما تقيم فيه المضافَ إليه مُقَامَ المضافِ نَحْوُ قوله تعالى : ﴿ واسأل القريةَ ﴾ تريد أهل القريـة وقول العرب : بنو فلان يَطَؤُهُمْ الطريقُ . يريد : أهْلُ الطريق ".(٢)

ومما يلاحظ هنا أن سيبويه قد جمع ثلاث مصطلحات في مكان واحد هي : الاتساع والإيجاز والاختصار . ولم يفعل ذلك ابن السراج ، إذ إنه ذكر الاتساع والحذف ثم فرق بينهما بما سبق .

٣ - الاختصار ، وقد ذكره سيبويه سابقا مع الاتساع والإيجاز .(٣)

= وقول الصيمرى في باب القسم : ( وتقول : قَسَمًا لأفعلَنَّ ، ويمينًا لأذهبَنَّ ، على إضمار الفعل ، كأنك قلت : أقسم قسما ، وقد يحذفون هذا الفعل مع المقسم به جميعا ، ويقتصرون على جواب القسم ، كقولك : لأقومن ، ولأفعلن ، والمعنى : والله لأقومن ، والله لأفعلن ، وكلٌّ هذا اختصاراً وإيجازاً لدلالة الكلام على المراد ، كما قال تعالى ﴿ لأُقَطِّعَنَّ أيديَكم وأرجلَكم من خلاف ﴾ .(٤)

---

(١) الكتاب ١/٢١٢ .
(٢) الأصول ٢/٢٥٥ - ٢٥٦ .
(٣) انظر الكتاب ١/٢١١ .
(٤) التبصرة والتذكرة ١/٤٥١ .

= وقول ابن الشجرى في أماليه في المجلس التاسع والثلاثين في فصل الحذف " وقال أبو عبيد في حديث النبي صلى الله عليه وسلم : "إن المهاجرين قالوا : يا رسول الله :إن الأنصار قد فَضَلُونا أنهم آوَوْنا وفعلوا بنا وفعلوا ، فقال : ألستم تعرفون ذلك لهم ؟ قالوا : بلى ، قال : فإن ذلك" قوله : فإن ذلك معناه : فإن ذلك مكافأة" لهم... قال أبو عبيد : هذا اختصار" من كلام العرب ، يُكتَفَى بالضمير ، لأنه قد عُلِمَ ما أراد به قائلُهُ (١) ".

= وقول ابن عقيل في باب تعدى الفعل ولزومه شارحا كلام ابن مالك - وما حذف من مفعول به فمنوىٌّ لدليل - "أى ما لم يذكر من المنصوب مفعولا به ، وهذا هو الحذف اختصارًا ، ومنه حذف الضمير المنصوب العائد على الموصول بشرطه كقوله تعالى : ﴿ فعال لما يريد ﴾ أى يريده (٢) ".

= وقول يس بن زين الدين في باب ظن وأخواتها في حذف المفعولين : ( وقد يقال : ما وجه جعل قوله تعالى : ﴿ فهو يرى ﴾ - يقصد "أعنده علم الغيب فهو يرى" - من الحذف الاقتصارى ، والحذف في المثَل - يقصد ( مَنْ يَسْمَعْ يَخَلْ ) - على كلام البعض القائل معناه : يَخَلْ مسموعه صادقًا من الاختصارى ، والظاهر أن الحذف فيهما اختصارى ، لأن الدليل أعم من المقالي بأن يكون المفعولان مذكورين في اللفظ ، ومن الحال بأن يكون المعنى مرشدا إليهما فليُتَأَمَّلْ " (٣) .

= وقول السيوطي في باب ظن وأخواتها : ( وأما حذف أحد المفعولين اقتصاراً فلا يجوز بلا خلاف ، لأن أصلهما المبتدأ والخبر وذلك غير جائز فيهما . وأما اختصارًا فيجوز ، نَقَلَهُ عن الجمهور ) (٤) .

---

(١) أمالي ابن الشجرى ١/ ٣٢٢ .

(٢) المساعد ١/ ٤٤٣ .

(٣) شرح التصريح ١/ ٢٥٩ .

(٤) همع الهوامع ٢/ ٢٢٦ .

٤ - الاقتصار ، ومن ذلك :

= قول سيبويه في باب الفاعل : " هذا باب من الفاعل الذى يتعداه فعله إلى مفعولين فإن شئت اقتصرت على المفعول الأول وإن شئت تعدى إلى الثاني كما تعدى إلى الأول وذلك قولك : أعطى عبدُ الله زيداً درهما ، وكسوت بشرا الثيابَ الجياد ".(١)

= وقوله أيضا في الباب نفسه : هذا باب الفاعل الذى يتعداه فعله إلى مفعولين وليس لك أن تقتصر على أحد المفعولين دون الآخر ، وذلك قولك : حسب عبدالله زيدا بكرا ".(٢)

= وقوله في الباب نفسه أيضا : وأما ظننت ذاك فإنما جاز السكوت عليه لأنك قد تقول : ظننت ، تقتصر كما تقول : ذهبت.(٣)

= وقول المبرد : " هذا باب الفعل الذى يتعدى الفاعل إلى مفعولين ، ولك أن تقتصر على أحدهما إن شئت ، وذلك قولك : أعطيت زيدا درهما ، وكسوت زيدا ثوبا ، وما أشبهه ، لأنك إن شئت قلت: كسوت زيدا ، وأعطيت زيدا ، ولم تذكر المفعول الثاني ".(٤)

= وقول الصيمرى في باب القسم : " وتقول : قسما لأفعلن ، ويمينا لأذهبن ، على إضمار الفعل " كأنك قلت : أقسم قسما ، وقد يحذفون هذا الفعل مع المقسم به جميعا ، ويقتصرون على جواب القسم ، كقولك : لأقومن ، ولأفعلن ، والمعنى والله لأقومن .(٥)

---

(١) الكتاب ٣٧/١ .
(٢) الكتاب ٣٩/١ .
(٣) الكتاب ٤٠/١ .
(٤) المقتضب ٩٣/٣ .
(٥) التبصرة والتذكرة ٤٥١/١ .

= وقول ابن مالك في باب تعدى الفعل ولزومه " يجوز الاقتصار قياسا على منصوب الفعل مستغني عنه بحضور معناه ".(١)

= وقوله في الباب نفسه : " فإن كان الاقتصار في مثل أو شبهه في كثرة الاستعمال فهو لازم " ، ومثل ابن عقيل بقوله : " من المثل قولهم : كِلَيْهما وتَمْراً ، ويشبه المثل بقولهم : حَسْبُكَ خيراً لك ".(٢)

وقول ابن هشام في الباب الخامس من كتاب المغنى : " جرت عادة النحويين أن يقولوا : يحذف المفعول اختصاراً أو اقتصاراً ، ويريدون بالاختصار الحذف لدليل ، وبالاقتصار الحذف لغير دليل ، ويمثلون بنحو : * كلوا واشربوا * ... أى أوقعوا هذين الفعلين .... والتحقيق أن يقال : إنه تارةً يتعلق الغرض بالإعلام بمجرد وقوع الفعل من غير تعيين من أوقعه أو من أُوقِعَ عليه فَيُجاءُ بمصدرٍ مسنداً إلى فعل كون عام فيقال : حصل حريق أو نهب ، وتارةً يتعلق بالإعلام بمجرد إيقاع الفاعل للفعل فيقتصرون عليهما ، ولا يذكر المفعول ولا ينوى ".(٣)

= وقول السيوطي : " الحذف لدليل يسمى اختصاراً ولغير دليل يسمى اقتصاراً ، فحذف المفعولين لدليل هنا جائز وفاقا كقوله :

بأىِّ كتابٍ أم بأيَّةِ سنةٍ ترى حُبَّهم عاراً عليّ وتحسَبُ

أى وتحسب حبهم عارا عليّ .

وأما حذفهم لغير دليل كاقتصارك على أظن أو أعلم من : أظن أو أعلم زيدا منطلقا دون قرينة ".(٤)

وقوله أيضا : وأما حذف أحد المفعولين اقتصاراً فلا يجوز بلا خلاف ، لأن أصلهما المبتدأ والخبر ، وذلك غير جائز فيهما ".(٥)

---

(١) المساعد ١/٤٣٩.
(٢) المساعد ١/٤٤٠ - ٤٤١.
(٣) مغني اللبيب ٢/٦١١ - ٦١٢.
(٤) همع الهوامع ٢/٢٢٤.
(٥) همع الهوامع ٢/٢٢٦.

٥ - الاكتفاء ، ومما جاء من عباراتهم :

= قول سيبويه في باب ما ينتصب على المدح والتعظيم أو الشتم لأنه لا يكون وصفا للأول ولا عطفا عليه : " واعلم أنه لا يجوز لك أن تنادى اسماً فيه الألف واللام ... وزعم الخليل - رحمه الله - أن الألف واللام إنما منعهما ان دخلا/في النداء من قِبَل أنّ كلّ اسم في النداء مرفوع معرفة ، وذلك انه/إذا قال : يا رجل ويا فاسق ، فمعناه يأيها الفاسق ويأيها الرجل ، وصار معرفة لأنك أشرت إليه وقصدت قصده واكتفيت بهذا عن الألف واللام وصار كالأسماء التي هي للإشارة نحو هذا وما أشبه ذلك .." (١)

= وقوله أيضا في باب ما ينتصب على إضمار الفعل المستعمل إظهاره ومثله - يقصد - ما ينتصب على إضمار - الفعل - ( مواعيد عرقوب أخاه بيثرب ) - كأنه قال : واعدتني مواعيد عرقوب أخاه ، ولكنه ترك واعدتني استغناء بما فيه من ذكر الخلف واكتفاءً بعلم من يعنى بما كان بينهما قبل ذلك ". (٢)

= وقول ابن جني في باب الاكتفاء بالسبب من المسبب وبالمسبب من السبب " ومن ذلك قوله تعالى ﴿ فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله ﴾ وتأويله والله أعلم : فإذا أردت قراءة القرآن فاكتفي بالمسبب الذى هو القراءة من السبب الذى هو الإرادة ..... ونحو/منه ما أنشده أبو بكر :

قد علمتُ إنْ لم أَجِدْ مُعِينا لأَخلطَنّ بالخَلُوقِ طِينا

يعني امرأته . يقول : إن لم أجد من يعينني على سقي الإبل قامت فاستقت معي ، فوقع الطين على خلوق يديها . فاكتفى بالمسبب الذى هو اختلاط الطين بالخلوق من السبب الذى هو الاستقاء معه .

---

(١) الكتاب ٢/١٩٦ - ١٩٧

(٢) الكتاب ١/١٤٢

.. وعليه قوله تعالى : ﴿ فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا ﴾ ،أى فضرب فانفجرت فاكتفي بالمسبب الذى هو الانفجار من السبب الذى هو الضرب ".(١)

= وقول ابن يعيش في باب جمع التكسير : " فأما فِعَلٌ بكسر الفاء وفتح العين فإنه في القلة على أفعال نحو: عِنَبٌ وأعناب وضِلَعٌ وأضلاع ومِعًى وأمعاء ... قالوا ضُلوع ،ولم يقولوا : عنوب ... اجتزءوا عنه بمثال القلة كما اكتفوا بأرسان عن رُسُون ".(٢)

= وقوله أيضا في باب المصادر المنصوبة بأفعال مضمرة : " ومن ذلك إذا رأيت رجلا يَعِدُ ولا يفي قلت : مَواعِيدَ عُرقُوب ، أى وعدتني مواعيد عرقوب ،فهو مصدر منصوب بوعدتني ولكنه ترك لفظه استغناءً عنه بما فيه من ذكر الخلف واكتفاءً بعلم المخاطب بالمراد ".(٣)

= وقول ابن الشجرى في المجلس التاسع والثلاثين في فصل الحذوف الواقعة بالأسماء والأفعال والحروف : " قال أبو عبيد : هذا اختصار من كلام العرب يُكتفى منه بالضمير لأنه قد عُلِمَ ما أراد به قائله ".(٤)

= وقول ابن مالك في الكافية الشافية في باب القسم :

وبجواب سابق أو شرطٍ أو يمين استغنوا وربما اكتفوا
بما لشرط وهو تال قسما ومطلقا تغليب شرط حتما (٥)

= وقال في الألفية : في باب المبتدأ والخبر في رابط جملة الخبر :

وإن تكن إياه معنى اكتفى بها كنطقي اللهُ حَسْبي وكفى

---

(١) الخصائص ١٧٣/٣ .

(٢) شرح المفصل ١٩/٥ .

(٣) شرح المفصل ١١٣/١ .

(٤) أمالي ابن الشجرى ٣٢٢/١ .

(٥) الكافية الشافية ٨٨١/٢ .

= وقول السيوطي في الجوازم :

" وإذا اجتمع الشرط والقسم اكْتُفِيَ بجواب السابق منهما نحو: إنْ تقم والله أقم ، ونحو: والله إن تقم لأقومن ".(١)

٦ - الاجتزاء ، ومما جاء من عباراتهم :

= قول المبرد : " هذا باب ما حذف من المستغنى تخفيفا ، واُجْتُزِئَ بعلم المخاطب ، وذلك قولك : عندى درهم ليس غير ، أردت ليس غير ذلك فحذفت وضممت كما ضممت قبلُ وبَعْدُ ، لأنه غاية ".(٢)

= وقول ابن الشجرى في المجلس الأربعين في باب الحذوف :

" فإذا ناديت غلامك فأفصح الأوجه فيه أن تقول : يا غلامِ ، فتجتزئ بالكسرة من الياء . وقوله في الباب نفسه : ومن قال : يا غلاميْ بإسكانها فلأن السكون أخف من الحركة الخفيفة ، ومن حذفها واجتزأ بالكسرة جاء بتخفيفٍ ثانٍ ".(٣)

= وقول ابن يعيش في أصناف الاسم المجموع : " فأما ( فِعَلٌ ) بكسر الفاء وفتح العين فإنه في القلة على أفعال نحو : عنب وأعناب ، وضِلَع وأضلاع ... وفي الكثير فعول قالوا : ضلوعٌ ولم يقولوا : عنوبٌ ... اجتزأ بمثال القلة ".(٤)

= وقوله أيضا في الباب نفسه : فأما ما كان منه - يقصد من فَعَل بفتح الفاء والعين - مضاعفا فإنه يلزم بناء أدنى العدد ، ولا يجاوزوه ، قالوا : لَبٌّ وألباب ، ومَدَدٌ وأمداد ، وفَنَنٌ وأفنان ، واجتزأوا في المضاعف ببناء القلة عن بناء الكثرة ".(٥)

---

(١) الفرائد الجديدة للسيوطي ٦١١/٢ .

(٢) المقتضب ٤٢٩/٤ .

(٣) امالي ابن الشجرى ٣٢٧/١ .

(٤) شرح المفصل ١٩/٥ .

(٥) شرح المفصل ١٨/٥ .

= وقول الأنباري في الإنصاف في المسألة (٧٢) عند ذكر الخلاف في إعراب فعل الأمر وبنائه : "وقال حقاف بن ندبة السلمي :

كَنَوَاحِ رِيشِ حمامةٍ نجدية ومسحت باللثتين عَصْفَ الإثمدِ

أراد كالنواحي فاجتزأ بالكسرة عن الياء، كما يجتزئون بالضمة عن الواو، وبالفتحة عن الألف، فاجتزاؤهم بالضمة عن الواو كقولهم في قاموا : قامُ، وفي كانوا : كانُ، قال الشاعر :

فلَوْ أنَّ الأطِبَّا كانُ حَوْلِي وكان مع الأطباء الأُسَاةُ

أراد (كانوا) فاجتزأ بالضمة عن الواو . واجتزاؤهم بالفتحة عن الألف نحو ما أنشدوا :

فَلَسْتُ بمدركٍ ما فات مني بِلَهْفَ ولا بِلَيْتَ ولا لوانِّي

أراد بلَهْفَا فاجتزأ بالفتحة عن الألف"(١). ونلاحظ أن التعبير بالاجتزاء يأتي غالبا في حذف بعض الكلمة الواحدة، أو ما هو بمنزلتها كالمضاف إليه .

٧ - الإضمار ، ومما جاء من عباراتهم :

= قول سيبويه في باب ما يضمر فيه الفعل المستعمل إظهاره بعد حرف : "وذلك قولك : الناس مجزيون بأعمالهم إن خيراً فخيرٌ، وإنْ شراً فشرٌ ... وإذا أضمرت فأن تُضْمِرَ الناصبَ أحْسَنُ، لأنك إذا أضمرتَ الرافعَ أضمرتَ له خبراً، أو شيئاً يكون في موضع خبره، فكلما كَثُرَ الإضمار كان أضعف، وإذا أضمرت الرافع كما أضمرت الناصب فهو عربيٌّ حَسَنٌ"(٢).

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٥٤٦.

(٢) الكتاب ١/٢٥٨-٢٥٩.

= وقول المبرد في باب المصادر في الاستفهام على جهة التقدير وعلى المسألة : ( وذلك قولك : أقياماً وقد قعد الناس ؟ لم تقل هذا سائلا ولكن قلته ، مُوَبِّخاً منكراً لما هو عليه ، ولولا دلالةُ الحال على ذلك لم يجز الإضمار ، لأن الفعل إنما يضمر إذا دل عليه دال ) (١).

= وقوله في موضع آخر : ( فأما ما كثر استعماله حتى صار بدلا من الفعل ، فقولك : حمداً وشكراً لا كفراً وعُجْباً ، إنما أردت : أحمد الله حمداً ، فلولا الاستعمال الذى أبان عن ضميرك لم يجز أن تضمر ، لأنه في موضع خبر ، وإنما يحسن الإضمار ويَطَّرِدُ في موضع الأمر ) (٢).

وقول ابن عصفور في شرح جمل الزجاجي في باب ما ينصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره : ( وأما المناديات فإنها تنصب بفعل مضمر ولا يجوز إظهاره...ومنهم من ذهب إلى أنه انتصب بنفس يا ، واستدل على ذلك بأن قال : الدليل على أنه منصوب بيا وليس منصوبا بفعل مضمر أنه لو أظهروا الفعل الذى تَدَّعُونَ إضماره لغَيَّرَ المعنى ، وقال : وأما المنصوب في باب الاشتغال فهو منصوب بإضمار فعل لا يجوز إظهاره ) (٣).

= وقول ابن يعيش في باب المصادر المنصوبة بأفعال مضمرة عند شرحه لقول المصنف : سَقياً ورَعياً وخيبةً وعَقراً ونحوها : ( واعلم أن هذه المصادر قد وردت منصوبة بإضمار فعل ، وذلك الفعل لم يظهر مع هذه المصادر ، وذلك قولك في الدعاء للإنسان : سقيا ورعيا فانتصبا بالفعل المضمر ) (٤).

= وقول الأنبارى : ( ذهب البصريون إلى أنه أى الفعل المضارع بعد فاء السببية ينتصب بإضمار أن ) (٥).

---

(١) المقتضب ٣/٢٢٨.

(٢) المقتضب ٣/٢٢٦.

(٣) شرح جمل الزجاجي ٢/٤٠٨-٤٠٩.

(٤) شرح المفصل ١/١١٤.

(٥) الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٥٥٧.

= وقول ابن مالك في المبتدأ المستغنى عن خبره :

وقبل حال لا يكون خبــرا عن الذى خبره قد أُضمِــرا (١)

٨ - التــرك ، ومما ورد من عباراتهم :

= قول سيبويه في باب الحروف التي تنزل بمنزلة الأمر والنهي :

( سألت الخليل عن قوله تعالى ﴿ حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابُها ﴾ أيـن جوابها ؟ ونحو قوله جل وعلا : ﴿ ولو يرى الذين ظلموا إذ يرون العذاب ﴾ ، ﴿ ولو ترى إذ وُقِفُوا على النار ﴾ فقال : إن العرب قد تترك في هـذا الخَبَرِ - الجوابَ - في كلامهم لعلم المُخْبَر لأيّ شخص وُضِعَ هذا الكلام ) (٢) .

= وقوله أيضا في باب ما ينصب من المصادر على إضمار الفعـل غير المستعمل إظهاره : ( وأما ذكرهم ( لك ) بعد سَقْياً فإنما هو ليبينوا المعنى بالدعاء ، وربما تركوه استغناءً إذا عَرَفَ الداعي أنه قد عُلِمَ مَن يَعْنِي ) (٣) .

= وقوله أيضا في باب ما ينتصب من المصادر بإضمار الفعـل المتروك إظهاره ، لكنها مصادر وضعت موضعاً واحداً ، لا تتصرف تصرف المصادر : (واعلم أن من العرب من يرفع سلاماً إذا أراد معنى المبارأة كما رفعوا حنان ، سمعنا بعض العرب يقول لرجل : لا تكونَنَّ مني في شيء إلاّ سلامٌ بسلام ، أى أمري وأمرك المبارأة والمتاركة وتركوا لفظ ما يرفع كما تركوا لفظ ما ينصب ، لأن فيه ذلك المعنى ، ولأنه بمنزلة لفظك بالفعل ) (٤) .

---

(١) شرح ابن عقيل ١/٢٤٧ .
(٢) الكتاب ٣/١٠٣ .
(٣) الكتاب ١/٣١٢ .
(٤) الكتاب ١/٣٢٦ .

= وقوله أيضا في باب ما ينتصب على إضمار المستعمل إظهاره :

( مواعيد عرقوب أخاه بيثرب ، كأنه قال : واعدتني مواعيد عرقوب أخاه ولكن ترك " واعدتني " استغناء بما فيه من ذكر الخلف ، واكتفاء ) .(١)

= وقوله أيضا في باب الذى يحذف فيه الفعل لكثرته في كلامهم حتى صار بمنزلة المَثَل : ( ومن ذلك قول العرب : كليهما وتمرا ، فهذا مَثَلٌ قد كثر في كلامهم واستعمل وتُرِكَ ذكر الفعل لما كان قبل ذلك من الكلام كأنه قال : أُعطني كليهما وتمرا ) (٢) كما نجد سيبويه يضع في عناوين كتابه عبارة ( المتروك إظهاره ) ويقصد الاستغناء كقوله : هذا باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره في غير الأمر والنهي ) (٣) ، وكقوله : هذا باب أيضا من المصادر ما ينتصب بإضمار الفعل المتروك إظهاره ، ولكنها مصادر وضعت موضعا واحدًا لا تتصرف في الكلام ) (٤) وكقوله : هذا باب ما ينتصب فيه المصدر - كان فيه الألف واللام ، أو لم يكن - على إضمار الفعل المتروك إظهاره ، لأنه يصير في الأخبار ... ) (٥)

= وقول ابن يعيش في باب المصادر المنصوبة بأفعال مضمرة :

( ومن ذلك إذا رأيت رجلا يَعِدُ ولا يفي قلت : مواعيد عرقوب ، أى وعدتني مواعيد عرقوب ، فهو مصدر منصوب بوعدتني ولكنه ترك لفظه استغناء عنه بما فيه من ذكر خُلْفٍ ، واكتفاء بعلم المخاطب بالمراد ) .(٦)

---

(١) الكتاب ١/ ٢٧٢ .

(٢) الكتاب ١/ ٢٨٠ .

(٣) الكتاب ١/ ٣٢٢ .

(٤) الكتاب ١/ ٣٢٢ .

(٥) الكتاب ١/ ٣٣٥ .

(٦) شرح المفصل ١/ ١١٣ .

٩ - التقدير ، ومن عباراتهم في ذلك :

= قول الأنباري في الإنصاف (المسألة ٧٥ ) : ( وذهب البصريون إلى أنه منصوب بتقدير " أن " ) [(١)] وقال : ( وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا : إنه منصوب بتقدير " أن " وذلك لأن الأصل في الواو أن تكون حرف عطف ) [(٢)] .

= وقول ابن عقيل في حديثه عن " أو " التي بمعنى " حتى " في قول الشاعر :

لأستسهلن الصعب أو أدركَ المنى

فما انقادت الآمالُ إلا لصابر

أي لأستسهلن الصعب حتى أدرك المنى ، " فأُدْرِكَ " منصوب " بأن " المقدرة بعد " أو " التي بمعنى " حتى " .

وقوله أيضا : ( ومما أضمر فيه " أن " بعد " حتى " : سرت حتى أدخلَ البلد ، فحتى حرف جر و " أدخل " منصوب بأن المقدرة بعد حتى .

١٠ - الاختزال ، ومما جاء من عباراتهم به :

= قول سيبويه في باب المصادر التي تنصب بإضمار الفعل المتروك إظهاره . ( وذلك قولك : سبحان الله ومعاذ الله ، وريحانَهُ وعَمْرَكَ اللهَ إلا فَعَلْتَ . . . كأنه حيث قال : سبحان الله قال : تسبيحا وحيث قال : وريْحانَهُ ، قال : واسترزاقاً ، لأن معنى الريّحان الرزق فنصب هذا على أُسَبّح تسبيحاً وأسترزق الله استرزاقا فهذا بمنزلة سبحان الله وريحانه ، وخُزِلَ الفعل ها هنا ، لأنه بدل من اللفظ بقوله أُسبحك وأُسترزقك . .

-------------------------

(١) الإنصاف ٢/٥٥٥ .

(٢) الإنصاف ٢/٥٥٦ .

وكأنه حيث قال : عَمْرَكَ اللهَ وقَعْدَكَ اللّهَ قال : عمرتُكَ الله بمنزلة نَشَدْتُكَ اللهَ فصارت (عَمْرَكَ اللهَ ) منصوبة بعمرتك الله كأنك قلت : عمرتك عمرا، ونشدتك نشدا ولكنهم خزلوا الفعل، لأنهم جعلوه بدلا من اللفظ به (١).

وقوله أيضا في الباب نفسه ولكن المصادر في معنى التعجب .

" قولك كَرَماً وصَلَفاً ، كأنه قال : أَلزمك اللهُ وأدام لك كرما، وأُلزمتَ صَلَفا ، ( أى قلة الخير ) ولكنهم خزلوا الفعل ههنا، كما خزلوه في الأول، لأنه صار بدلا من قولك : أَكْرِمْ به وأَصْلِفْ به " (٢)

= وقول ابن جنى في باب أن المحذوف إذا دلت الدلالة عليه كان في حكم الملفوظ به ... " قولهم : لمن سَدَّدَ سهما ثم أرسله نحو الغرض فسمعت صوتا فقلت : القِرْطاسَ، أى أصاب القرطاسَ ، ولا يجوز توكيد الفعل الذى نَصَبَ القرطاس ، لو قلت : إصابةَ القرطاس، فجعلت ( إصابة ) مصدرا للفعل الناصب للقرطاس لم يجز، من قبل أن الفعل هنا قد حذفته العرب، وجعلت الحال المشاهدة دالة عليه، ونائبة عنه ، فلو أكدته لنقضت الغرض، لأن في توكيده تثبيتا للفظ المختزل" (٣).

= وقول ابن يعيش : في باب المصادر المنصوبة بأفعال مضمرة عند شرح قولهم (تُرْباً وجَنْدَلاً ) " ومعناه : أَلزمك اللهُ وأطعمك الله تُرْباً، وجَنْدَلاً أى صخرا ، واختزل الفعل ههنا لأنهم جعلوه بدلا من قولك : تَرِبَتْ يداك وجُندِلْتُ " (٤).

= وقول ابن مالك في باب الموصول في حذف العائد :

---

(١) الكتاب ١/٣٢٢.

(٢) الكتاب ١/٣٢٨.

(٣) الخصائص ١/٢٨٧.

(٤) شرح المفصل ١/١٢٢.

(٥) شرح ابن عقيل ١/١٦٣ - ١٦٤.

وبعضهم أعرب مطلقا وفي ذا الحذف أيًّا غير أيٍّ يقتفي
إنْ يُستطَلْ وَصْلٌ وإنْ لم يُستَطَلْ فالحذفُ نَزْرٌ وأبَوْا أن يُختَزَل
إنْ صَلَح الباقي لوصلٍ مُكمِلِ والحذفُ عندهُمُ كثيرٌ منجلي

١١- الحذف ، ومما جاء من عباراتهم به :

= قول سيبويه في باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره في غير الأمر والنهي :( وذلك قولك : أخذته بدرهم فصاعدا ،وأخذته بدرهم فزائدًا ، حذف الفعل لكثرة استعمالهم إياه ) (١).

= وقوله أيضا : ( ومما ينتصب في غير الأمر والنهي على الفعل المتروك إظهاره قولك : يا عبدالله ، والنداءُ كلُّه ... حذفوا الفعل لكثرة استعمالهم هذا في الكلام وصاريا بدلا من اللفظ بالفعل كأَنَّهُ قال : يا أُريدُ عبدالله ،فحذف أُريد ) (٢).

= وقول أبي علي الفارسي في باب القسم : ( فالجملة التي من الفعل والفاعل في القسم قولهم : أحلف بالله ،وكثيراً ما يحذف أحلف للعلم به والاستغناء بذلك عنه ) (٣).

= وقول عبد القاهر الجرجاني في الباب نفسه : ( ويكون القسم جملة من فعل وفاعل -- يقصد أحلف بالله - ويحذف هذا الفعل كثيرًا لدليل الحال عليه ،كما يحذف أبتدئ بسم الله وغير ذلك ) (٤).

= وقول ابن جني في باب المبتدأ والخبر : ( واعلم أن المبتدأ قد يحذف تارةً ،ويحذف الخبر أخرى ،وذلك إذا كان في الكلام دلالةٌ

---

(١) الكتاب ١/٢٩٠.
(٢) الكتاب ١/٢٩١.
(٣) المقتصد ٢/٨٦٢.
(٤) المقتصد ٢/٨٦٣.

على المحذوف ،وإذا قال لك القائل : من عندك ؟ قلت : زيدٌ ،أي زيد عندي ،فحذفت ( عندي ) وهو الخبر ،وإذا قال لك : كيف أنت ؟ قلت: صالح ، أي أنا صالح ،فحذفت ( أنا ) وهو المبتدأ ) (١) .

= وقول الرضي في باب المبتدأ والخبر : ( اعلم أنه قد يحذف المبتدأ وجوبا إذا قطع النعت بالرفع كما يجيء في بابه نحو : الحمدلله أهلُ الحمد ،أي هو أهل الحمد ،وإنما وجب حذفه ليعلم أنه كان في الأصل صفة فقطع لقصد المدح أو الذم ... ويحذف أي المبتدأ وجوبا أيضا عند من قال في نحو : نعم الرجل زيدٌ ، إن تقديره هو زيد ) (٢) .

= وقول ابن الشجري في أماليه في المجلس الثاني والأربعين: ( وقد يجمعون بين القسم والشرط فيحذفون جواب أحدهما لدلالة المذكور على المحذوف ،فإن قدموا القسم حذفوا جواب الشرط وإن قدموا الشرط حذفوا جواب القسم ) (٣) .

= وقول ابن مالك في باب المبتدأ والخبر :

وبعد لولا غالباً حذف الخبر حَتْمٌ وفي نَصِّ يمين ذا استقرّ

= وقول ابن عقيل شارحا قول ابن مالك : ( وهذا الذي ذكره المصنف في هذا الكتاب من أن الحذف بعد لولا واجب إلا قليلا هو طريقة لبعض النحويين . والطريقة الثانية أن الحذف واجب دائما وأن ما ورد من ذلك بغير حذف في الظاهر مؤول ، والطريقة الثالثة أن الخبر إما أن يكون كونا مطلقا ،أو كونا مقيدا ،فإن كان مطلقا وجب حذفه نحو : لولا زيد موجود ) (٤) .

---

(١) كتاب اللمع في العربية ٣٠ .

(٢) كتاب الكافية ١/ ١٠٣ .

(٣) أمالي ابن الشجري ١/ ٣٥٦ .

(٤) شرح ابن عقيل ١/ ٥١؟

= وقول الأزهري في شرح التصريح في باب الجوازم :

( ويجوز حذف ما علم من جواب شرط ماض نحو : ﴿ وإن كان كَبُرَ عليك إعراضُهم فإن استطعتَ أن تبتغيَ ﴾ الآية ، فإن استطعت شرط حذف جوابه لدلالة الكلام عليه ... ويجوز حذف الشرط والجزاء معاً وإبقاء الأداة كقول النَّمر بن تَوْلَب :

فإن المنيّةَ من يَخْشَهَا فسوف تصادفُه أَيْنَمَا

أي أينما يذهب تصادفه . وقد اجتمع حذف جواب وشرط في قوله صلى الله عليه وسلم : ( "فإن جاء صاحبُها وإلّا استمتعْ بها" فحذف من الأول الجواب ومن الثاني الشرط ... ) (١) .

---

(١) شرح التصريح على التوضيح ٢/٢٥٢ .

( خامسا )

## مفهوم الاستغناء

إن المادة ( غَنِيَ ) التي هي المكون الأصل للاستغناء وما يتصرف منه تدل على معنى عام هو وجود الشيء في حيز مع يسر وكفاية ، فإذا طبقنا هذا على كلام العرب وجدنا أن العربي قد يفضل عدم نطق كلام مع سهولته ويسره ، أو ينطق به أحياناً ويتركه أحياناً أخرى - وعلى ذلك فليس من الاستغناء ذلك الحذف الذى يتم في مثل المضارع الأجوف إذا جُزِمَ ، نحو: لم يَقُمْ ولم يَبِعْ ، إذ لا يتمكن العربي من النطق بحرف العلة مع سكون الآخر عند وصل الكلام ، فهو حذف تم للضرورة ولا اختيارَ للعربيِّ فيه .

وكذلك ليس من الاستغناء حذف بعض الكلمة كقول الشاعر :

* درس المنا بمتالع فأبان *

يريد : المنازل ، فحذف بعض هذه الكلمة مضطراً وليس استغناءً .

وعلى ذلك فالاستغناء - فيما أرى - منه ما يكون لازماً ، وهو الذى يطلق عليه أحيانا " الحذف الواجب " ، ومنه ما يكون جائزاً ، وهو الذى يطلق عليه أحيانا " الحذف الجائز " .

أما الاستغناء اللازم فأنا أرى أنه لا يصح أن يطلق عليه ( حذفٌ واجبٌ ) وأرى أن إطلاق النحاة هذا عليه فيه تسمُّحٌ في العبارة ، ذلك لأن الحذف يستدعي الذِّكْرَ ، والعربُ لم تذكُرْه في مثل هذا حتى تحذف ، وأوضِّحُ ذلك بالمثال :

١ - قال ابن مالك في الاستغناء عن خبر المبتدأ :

وبعد لولا غالبا حذفُ الخبر حَتْمٌ وفي نصِّ يمينٍ ذا استقر (١)

---

(١) شرح ابن عقيل للألفية ١/٢٤٦ .

فهذا عندى ليس حذفاً ولكنه استغناء ،إذ لم يرد ذِكْرُ الخبر في مثل هذه المواضع عن عربيٍّ ،استغناءً عنه وليس حذفاً له .

٢ - وقال ابن مالك في التحذير :

" ومن الحذف الواجب قولهم في التحذير : إيّاك والشرَّ أى نَحِّ نفسك عن الشر ،ونَحِّ الشر عنك ".(١)

فهذا عندى استغناءٌ وليس حذفاً ،إذ لم يذكر الفعل مع " إيّاك " أصلا عند كل العرب .

٣ - وقال ابن الشجرى :

" وقد يجمعون بين القسم والشرط فيحذفون جواب أحدهما لدلالة المذكور على المحذوف ، فإن قدموا القسم حذفوا جواب الشرط ،وإن قدموا الشرط حذفوا جواب القسم ".(٢)

وهذا عندى استغناءٌ وليس حذفاً ، إذ لم يَذْكُرْ عربيٌّ جوابَ القسم والشرط معًا حتى يحذف أحدهما .

وأما الاستغناء الجائز فهو الذى يصح أن يطلق عليه ( الحذف الجائز ) كقولنا لمن يريد الصيد : الغَزَالَ ، على تقدير : اصطَدْ ، فمثل هذا يصح أن يقال عنه ( استغناء جائز ) أو أن يقال عنه ( حذف جائز ) وعلى هذا فإني أرى أن بين الاستغناء والحذف عموماً وخصوصاً وجهيّاً ، يجتمعان في أمر ،وينفرد كل منهما في أمرٍ آخر ، فالاستغناء والحذف يجتمعان في نحو قوله تعالى في وصف الجنة : ﴿ أُكُلُها دائمٌ وظِلُّها ﴾ أى دائم . فهنا استغناء عن الخبر جوازًا ،أو حذف للخبر جوازًا ،

---

(١) عمدة الحافظ وعدة اللافظ ٤٠ .

(٢) الأمالي الشجرية ١/٣٥٦ .

ومثل هذا كل صور الحذف الجائز عند النحاة فيقال لها أيضا : استغناء جائز .

وينفرد الاستغناء بالاستغناء بصيغة عن صيغة وفي كل ما أطلق عليه النحاة الحذف الواجب ، إذ كيف يكون الحذف واجبا مع أن المفهوم العقلي للحذف يقتضي الذكر ، حتى يكون الحذف ، فهذا استغناء وليس حذفا .

وينفرد الحذف في تلك الأمثلة التي جرى فيها الحذف للضرورة كما سبق ،فقد كان الحرف مذكورا ثم حذف اضطرارا ،كحذف حروف العلة عند الجزم أو الحذف لضرورة شعرية .

هذا وقد سبق أن ذكرت في ص ٣٩ - ٤١ الفرق بين الاستغناء والحذف و ويحسن بي أن أذكر أيضا الفرق بين الاستغناء والاتساع لتكملة الموضوع ولأن الاتساع صار اصطلاحا خاصا عقدت له أبواب وتقام عليه الان دراسة علمية في كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى لذا ينبغي لي أن أعرف الاتساع تعريفا موجزا ليكون واضحا امام القارئ . وأن أفرق بينه وبين الاستغناء فأقول : التوسع هو : جعل المصدر حينا فيحل محله فيأخذ حكمه قال سيبويه : هذا باب مايكون فيه المصدر حينا لسعة الكلام والاختصار وذلك قولك : متى سير عليه ؟ فيقول : مقدم الحاج وخفوق النجم وخلافة فلان وصلاة العصر . فانما هو زمن مقدم الحاج وحين خفوق النجم ولكنه على سعة الكلام والاختصار ".(١)

= وجعل المصدر المتصرف مفعولا به قال السيوطي في الأشباه والنظائر نقلا عن أبي حيان : "الاتساع يكون في المصدر المتصرف فينصب مفعولا به على التوسع والمجاز ، ولو لم يصح ذلك لما جاز أن يبنى الفعل ما لم يسم فاعله حين قلت ضرب ضرب شديد ، لأن بناءه لفعل ما لم يسم فاعله فرع عن التوسع فيه ، بنصبه نصب المفعول به ، وتقوم الكرام أكرمته زيدا وأنا ضارب الضرب زيدا ".(٢)

= وجعل المضاف اليه محل المضاف بعد حذفه كما في قوله تعالى : ﴿ واسأل القرية التي كنا فيها والعير التي اقبلنا فيها ﴾ أى واسأل أهل القرية فحذف المضاف وهو ( اهل ) واسند الفعل الى المضاف اليه على سبيل التوسع قال سيبويه :

---

(١) الكتاب ١/٢٢٢ .

(٢) الاشباه والنظائر ١/١٥ .

" وما جاء على اتساع الكلام والاختصار قوله تعالى ﴿ واسأل القرية التي كنا فيها والعير التي اقبلنا فيها ".

انما يريد أهل القرية فاختصر وعمل الفعل في القرية كما كان عاملا في الأهل لو كان هناك ".(١)

= وجعل الظرف مفعولا به، قال السيوطي في الهمع :

التوسع جعل الظرف مفعولا به على طريق المجاز فيسوغ حينئذ اضماره غير مقرون بـ ( في ) نحو اليوم سرته، ولا يجوز ذلك في المنصوب على الظرف، بل اذا اضمر وجب التصريح بـ ( في ) لأنّ الضمير يرد الأشياء الى أصولها فيقال : سرت فيه، وسواء في التوسع ظرف الزمان والمكان، فالأول نحو :

﴿ ويوم شهدناه سليمان وعامرا ﴾

... الثاني : ( ومشرب اشربه وشيل ) .

والأصل شهدنا فيه، واشرب فيه ويجوز حينئذ الاضافة اليه على طريق الفاعلية نحو : بل مكر الليل والنهار، يا سارق الليلة أهل الدار، والمفعولية نحو تربص أربعة أشهر، يا مسروق الليلة أهل الدار".(٢)

أما الفرق بينه وبين الاستغناء فهو أن الاتساع تقديم خبر كان على الاسم والخبر كقولك : كان عندك زيد معتكفا أو كان في الدار زيد جالسا وأصل هذا الكلام كان زيد معتكفا عندك وكان زيد جالسا في الدار،

---

(١) الكتاب ٢١٣/١.

(٢) همع الهوامع ١٦٧/٣.

ولكن قدم معمول الخبر على الاسم والخبر على سبيل التوسع اللغوى لأنهم يتوسعون في الظرف والجار والمجرور ما لا يتوسعون في غيرها وفي التصريح على التوضيح : " ويجوز باتفاق أن يلي هذه الأفعال معمول خبرها ان كان المعمول ظرفا أو جارا و مجرورا للتوسع نحو كان عندك أو في المسجد زيد معتكفا ،والأصل كان زيد معتكفا عندك أو في المسجد فقدم معمول خبر كان على اسمها فوليها ".(١)

ومنه جواز توسط خبر ان بينها وبين اسمها اذا كان الخبر ظرفا أو جارا و مجرورا كقوله تعالى : ﴿ ان لدينا أنكالا وجحيما وطعاما ﴾ وقوله سبحانه ﴿ان في ذلك لعبرة لمن يخشى ﴾ .

فقوله ( لدينا ) ظرف و ( في ذلك ) جار و مجرور توسطا بين الناسخ ( ان ) وبين اسمه للاتساع ،قال ابن هشام :

ولا يجوز في هذا الباب توسط الخبر بين العامل واسمه .. ويستثنى من ذلك ما اذا كان الخبر ظرفا أو جارا و مجرورا فانه يجوز فيهما أن يتوسط لأنهم قد يتوسعون فيهما ما لا يتوسعون في غيرهما ".(٢)

ومنه توسعهم في الثواني ما لا يتوسعون في الأوائل كقولك : أقائما الزيدان أم قاعدان ،وقولك : ام قاعدان يجوز أن يعرب مبتدأ مكتفيا بمرفوعه المستتر فيه وهو خلاف القاعدة ،لأن الوصف حينما يكتفى بمرفوعه يشترط أن يكون المرفوع اسما ظاهرا أو ضميرا منفصلا ، وليس في المثال

---

(١) التصريح على التوضيح ١/١٨٩ .

(٢) شرح قطر الندى ١٦٣ .

اسم ظاهر ولا ضمير منفصل، ولكن ضمير متصل سد مسد الخبر لكونه ثانيا لأنه معطوف والمعطوف ثان بالنسبة للمعطوف عليه، لذا جاز فيه الاتساع أو التوسع . وفي حاشية الصبان : " فاذا قلت أقائم زيد أم قاعد فليس قاعد مبتدأ والضمير المستتر فيه فاعلا سد مسد الخبر ، بل قاعد خبر مبتدأ محذوف أى هو قاعد ،واذا قلت : أقائمان الزيدان وأردت العطف وجب افراد الوصف المعطوف وابراز الضمير منفصلا فتقول : أم قاعدهما فقال ابن هشام : قاعدان مبتدأ لأنه عطف بأم المتصلة على المبتدأ وليس له خبر ولا فاعل منفصل وانما جاز ذلك لأنهم ستوسعون في الثواني فاشار الى فاعلية الضمير المستتر واغنائه عن الخبر ".(١)

ومنه ما ذكره السيوطي في الأشباه والنظائر حيث قال : " قال ابن الصائغ ( في تذكرته ) أبو عمر يختار النصب في الغلام من نحو يا زيد والغلام ،وان كان عطف النسق يقدر معه العامل ،وحرف النداء لا يباشر اللام لأنه يجوز في الثواني ما لا يجوز في الأوائل ،وقال ابن النحاس ( في التعليقه ) انما جاز في الثواني ما لم يجز في الأوائل من قبل انه اذا كان ثانيا يكون ما قبله قد وفى الموضع ما يقتضيه فجاز التوسع في ثاني الأمر بخلاف ما لو أتينا بالتوسع من أول الأمر فانا لا نعطي الموضوع شيئا مما يستحق ".(٢)

---

(١) حاشية الصبان ١/١٩٩ .

(٢) الأشباه والنظائر ١/١٤١ .

## ( سادسا )

## شـــروط الاستغنـــــاء

ذكر ابن هشام في مغني اللبيب شروطا ثمانية (١) عن الحذف الذى عددناه في هذه الرسالة من الاستغنـــــاء، ألخصها فيمايلي :

الأول : وجود دليل على المستغنى عنه ، وهو إما صناعي أو غيـــر صناعي ، فأما الدليل الصناعي فهو ما يختص بمعرفته النحويون ،لأنه إنمـــا عُرِفَ من جهة الصناعة ،وذلك مثل قولهم : ( قُمْتُ وأَصُكُّ عينَهُ ) فإن التقدير : وأنا أصك ،استغنى عن المبتدأ جوازًا ،لأن واو الحال لا تدخل علـــى المضارع المثبت الخالي من " قد " ،وفي قولهم : ( إنها لإِبلٌ أمْ شاءٌ ) ، فإن التقدير : أم هي شاء ؟ لأن " أم " المنقطعة لا تعطف إلا الجمل .

والدليل غير الصناعي ،إما أن يكون حاليًّا كقولك : لمن رفع سوطـا : زيْدًا ، تريد : اضرب زيدًا ،أو مقاليًّا ،ويشترط فيه مطابقته للمستغنـــى عنه فلا يجوز الاستغناء في مثل : زيد ضارب وعمرٌو ،أى ضارب ،إذا أردت بضرب زيد الضرب المعروف ،وبضرب عمرو السفر في الأرض كما في قولـــه تعالى : ﴿ وإذا ضربتم في الأرض ﴾ . وإذا فقد الدليل امتنع الاستغناء ، ولهذا امتنع أن يكون استغناء فيما يأتي :

= الموصوف في قولك : ( رأيت رجلا أَبْيَضَ ) امتنع الاستغنـــاء عن الرجل لعدم وجود دليل يدل عليه ،لأنه إذا قيل : رأيت أبيـــض احتمل أن يكون الأبيض من الناس أو من الحيوان أو من الجماد - مما هـــو على هذا اللون - بخلاف قولنا : رأيت رجلًا كاتبًا ،فإنه يجوز الاستغنـــاء عن الرجل ،لأن الصفة تدل عليه من حيث إن الكتابة للآدمي ،فالصفـــة هنا لمذكر عاقل .

---

(١) انظر تفصيلا في مغني اللبيب ٦٠٥ - ٦١٠ .

= المضاف إليه في مثل قولك : جاءني غلام زيد ، فإنه لو استغني عن زيد لا دليل عليه .

= العائد في نحو : جاء الذى هو في الدار ، لأنه لو استغنى عن هذا المبتدأ ( هو ) فلا يدل عليه دليل ، إذ إن ما بعده وهو الجار والمجرور صالح لأن يكون صلة الموصول .

= المبتدأ إذا كان ضميرَ شأن في نحو قوله تعالى : * قل هو الله أحد * فإنه لو استغني عنه لا يدل عليه دليل ، لأن ما بعده جملة تامة ، ومن ثم جاز حذفه في نحو : إنَّ بك زيدٌ مأخوذٌ ، لأن عدم المنصوب دليل عليه .

= الجار في نحو : رغبت في أن تفعل ، أو عن أن تفعل ، فإنه يؤدى إلى لبس ، إذ لا يُعْرَفُ : هل الرغبة فيه أو عنه ؟ ، بخلاف : عجبت من أن تفعل ، لعدم هذا اللبس ، لأن الفعل لا يعدَّى إلا بمِنْ فقط .

الشرط الثاني : " ألا يكون ما يستغنى عنه كالجزء ، فلا يستغنى عن الفاعل ولا نائبه ، لأن الفاعل كالجزء ، إذ لا فِعْلَ دون فاعل ، ولذلك يسكن آخر الفعل إذا اتصل به ضمير متحرك في نحو : كَتَبْتُ . قال النحاة سكن آخره لكراهة توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة ، وقد خالف بعض النحاة في ذلك فذكر أن الفاعل قد يُسْتغنى عنه كما في الأفعال قَلَّ وطال ، وشَدَّ ، وكَثُرَ إذا اتصل ( ما ) بها ، فقيل : قلّما ، وطالما ، وشدّما ، وكَثُرَ ما ، فإنما ( ما ) كافة للفعل عن طلب الفاعل ، فالفاعل مستغنى عنه ، (١) ويرى بعضهم أن ما هذه مصدرية وهي ومابعدها مصدر مؤول فاعل للفعل " ، وعليه فلا استغناء .

---

(١) انظرهامش أوضح المسالك ٢/٨٩ .

الثالث : ألا يكون المستغنى عنه مؤكداً ،وهذا الشرط أولُ من ذكره الأخفشُ فمنع الاستغناء عن العائد في نحو : الذى رأيتُ زَيْدٌ ، ثم توكيده بعد الاستغناء عنه بقولك : نَفْسُهُ ،لأن فيه تناقضا ،لأن المؤكَّد مريدٌ للطول والمستغني مريدٌ للاختصار ، وتبع الأَخْفَشَ أبو علي الفارسيّ وابْنُ جني وابْنُ مالك ، وقد منع ابن مالك الاستغناء عن عامل المصدر المؤكد كضربت ضربا ،لأن المقصود به تقوية عامله وتقرير معناه 6 والحذف مُنَافٍ لذلك ،وهؤلاء العلماء مخالفون للخليل وسيبويه ،لأنهما ومن تبعهما يجيزون الاستغناء عن المؤكَّد ،فإن سيبويه سأل الخليل عن نحو : مررت بزيد وأتاني أخواك أنفسهما ،كيف يُنْطَقُ بالتوكيد ؟ ،فأجابه بأنه يرفع بتقدير ( هما صاحباى أنفسُهما ) وينصب بتقدير ( أَعْنيهما أَنْفُسَهُما ) ودليل الخليل وسيبويه ومن وافقهما قول العرب : ( إنَّ مَحَلاً وإنَّ مُرْتَحَلاً ) ،فحذفوا الخبر مع أنه مؤكَّد ،قال ابن هشام : وفيه نظر ، فإن المؤكَّد نسبة الخبر إلى الاسم لا نفس الخبر ،قال الصفار : إنما فرَّ الأخفشُ من حذف العائد في نحو : الذى رأيت نَفْسَهُ زيد ،لأن المقتضى للحذف الطولُ ،ولهذا لا يحذف في نحو : الذى هو قائم. فإذا فرُّوا من الطول فكيف يؤكدون ؟،وأما حذف شيء لدليل وتوكيده فلا تنافي بينهما ،لأن المحذوف لدليل كالثابت .

الشرط الرابع : ألا يؤدى الاستغناء إلى اختصار المختصر ،فلا يستغني عن اسم الفعل دون معموله ،لأنه اختصار للفعل ،وأما قول سيبويه في " زيْداً فاقْتُلْهُ " وفي " شَأْنَكَ والحَجَّ " ،وقوله :

* يأيها الماتحُ دَلْوِى دُونَكَا *

إن التقدير : عليك زَيْدًا ،وعليك الحجَّ ودُونك دَلْوِى ،فإنها تفسير المعنى لا الإعراب ،وإنما التقدير : خُذْ دلوى والزم زيدا والزم الحج .

الشرط الخامس : ألا يكون المستغنى عنه عاملا ضعيفا فلا يستغنى عن الجار ولا عن الناصب ولا عن الجازم للفعل ،إلا في مواضع قويت فيها الدلالة على استعمال تلك العوامل ،ومن تلك المواضع الاستغناء عن ( في ) في قوله تعالى : * وترغبون أن تنكحوهن * ، لأن سياق الآية يدل على تحديد (في) دون (عن) ،وهو قوله تعالى : * ويستفتونك في النساء قل الله يُفْتيكم فيهن وما يُتْلَى عليكم في الكتاب في يتامى النساء اللاتي لا تؤتونهن ما كُتِبَ لهن وترغبون أن تنكحوهن * النساء ١٢٧ .

وعن أن الناصبة في قول الشاعر :

* ألاَ أيهذا الزَّاجِرِي أَحْضُرَ الوَغَى *

فقد كثر حذف أن مع رفع الفعل بعدها .

الشرط السادس : ألا يكون عوضا عن شيء ، فلا يستغنى عن ( ما ) في : أمَّا أنت منطلقا انطلقتُ ولا عن ( لا ) من قولهم : افعل هذا إمَّا لا ، فأما ( ما ) فإنها عوَضٌ عن كان واسمها ، وأما ( لا ) فإنها عوض عن فعل وفاعل والتقدير : لا تفعل .

الشرطان : السابع والثامن : ألا يؤدى الاستغناء إلى تهيئة العامل للعمل ثم قَطْعِه عنه ،ولا إلى إعمال العامل الضعيف مع إمكان إعمال العامل القويّ ،وللأمر الأول منع البصريون الاستغناء عن المفعول الثاني من نحو : ضربني وضربته زَيْدٌ ، لئلا يتسلط العامل على زيد ثم يقطع عنه برفعه بالفعل الأول،ولاجتماع الأمرين امتنع عند البصريين أيضا الاستغناء عن المفعول في نحو : زَيْدٌ ضربته لأن في حذفه تسليط ضرب على العمل في زيد مع قطعه عنه وإعمال الابتداء مع التمكن من إعمال الفعل .

## ( سابعا )
## ( دواعي الاستغناء )

للاستغناء عن الجملة أو بعضها دوافع تدعو إليه، ودواعٍ تَحُثّ عليه، وأهمها ما يأتي :

١ - الاختصار والاحتراز عن العبث، نحو :

الهلالَ والله، أي هذا الهلال، استغني هنا عن المبتدأ، لأن في ذكره ضربا من العبث، لأن المقام يدل عليه، إذ كل من المتكلم والمخاطب يرى الهلال بعينه عند الكلام.

٢ - التنبيه على أن الزمان يتقاصر عن الإتيان بمستغنى عنه حتى أنه لو ذكر لفاتت فرصةٌ، أو لحدث ضَرَرٌ بالمخاطب، وأكثر ما يكون ذلك في بابَيْ الإغراء والتحذير، كقولك لطالب صيد : الغزالَ، على تقدير اصْطَدْ، فلو ذكرت له العامل فاتت فرصةُ الصيد بسرعة الغزال، وكذلك الأسدَ الأسدَ، إذا ذكرت ( احذر ) فاتت الفرصة فحدث الفتك بالمخاطب.

٣ - التفخيم والإعظام حيث إن المستغنى عنه أجلّ من يوصف بكلام، أو تعبر عنه ألفاظ كقوله تعالى : * حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها * (١) فقد استغني عن جواب إذا الشرطية لأن في الجنة من ألوان النعيم ما تتقاصر عن وصفه الألفاظ، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم (( فيها ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر )) (٢).

٤ - التخفيف لكثرة دورانه في كلامه، كالاستغناء عن حرف النداء، إذ إن الكلام غالبا يُبْتَدَأُ بالنداء، ثم يكون التفاهم بعد ذلك كقوله تعالى : * يوسف أعرض عن هذا * (٣).

٥ - رعاية الفواصل كقوله تعالى : * ما ودعك ربك وما قلى *، استغني عن مفعول ( ما قلى ) رعايةً للفاصلة، لأن الآيات السابقة واللاحقة عليها ذات ألف مقصورة، فإذا أُتي بالمفعول اختلفت فواصل الآيات القرآنية.

---

(١) سورة الزمر الآية ٧٣.
(٢) مسند الإمام أحمد بن حنبل ٢/ ٢٧٠.
(٣) سورة يوسف الآية ٢٩.

٦ - تعظيم المستغنى ،فَيُصَانُ عن أن يجرى على الألسن كقوله تعالى : ﴿ قال فرعون وما رب العالمين ؟ قال رب السموات والأرض ومابينهما إن كنتم موقنين ﴾ استغنى عن المبتدأ وهو ( هو ) ،لأن موسى عليه السلام استعظم حال فرعون ،واقدامَهُ على السؤال تهيُّباً وتفخيما ،فاقتصر على ما يستدل به من أفعاله الخاصة به ليعرفه أنه ليس كمثله شيء وهو السميع البصير .

٧ - تحقير المستغنى عنه ،فيصان اللسان عن أن يجرىبذكره كقوله تعالى : ﴿ صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ ﴾ لما كانت هذه الصفات من العيوب صِينَ اللسانُ عن ذكر الموصوف الذى هو المبتدأ من حيث الإعراب والتقدير: هم .

٨ - تَعَيُّنُ المستغنى عنه ،بأن يخبر عنه بما لا يكون إلا منه وحده ،كقوله تعالى ﴿ فَعَّالٌ لما يريد ﴾ فهذه الصفة لا يوصف بها إلا رب العزة والجلال .(١)

---

(١) انظر تفصيلا في البرهان في علوم القرآن ص ١٠٥ - ١٠٨ .

# الفصل الثاني

## الاستغناء في الجمل الاسمية

## الاستغناء في الجملة الاسمية

من المعلوم أن الجملة الاسمية تتألف من عنصرين أساسين ،هما المبتدأ والخبر ،وأن المبتدأ قد يكون ظاهرًا مثل قوله تعالى ﴿ وإلهكم إله واحد ﴾(١) وقد يكون مصدرا مؤولا ،كما في قوله تعالى ﴿ وأن تعفوا أقرب للتقوى ﴾(٢) وقد يكون وصفا مكتفيا بمرفوعه ،كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة ، كقوله تعالى ﴿ قال أراغبٌ أنت عن آلهتي يا إبراهيم ﴾(٣) وأما الخبر : فقد يكون مفردا وقد يكون جملة وقد يكون شبه جملة ،ونقصد من إفراده أن لا يكون جملة ولا شبه جملة ، وذلك يشمل المثنى والجمع بأنواعه .

ويشترط في شبه الجملة هنا التمام ،"ومعنى التمام أن يفهم منه متعلقه المحذوف ،وإنما يفهم متعلق كل واحد منهما في حالتين : أولاهما : أن يكون المتعلق عاما نحو : زيد عندك ، وزيد في الدار ،وثانيتهما : أن يكون المتعلق خاصًّا ،وقد قامت القرينة الدالة عليه ،كأن يقول لك قائل : زيد مسافر اليوم ،وعمرو غدا ،فتقول له : بل عمرو اليوم وزيد غدا"(٤)

وأما الخبر الجملة فهي إما اسمية كقوله تعالى ﴿ وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض ﴾(٥) وإما فعلية كقوله تعالى ﴿ والذين آمنوا وعملوا الصالحات سندخلهم جنات تجري من تحتها الأنهار ﴾(٦) .

---

(١) سورة البقرة الآية ١٦٣ .

(٢) سورة البقرة الآية ٢٣٧ .

(٣) سورة مريم الآية ٤٦ .

(٤) شرح ابن عقيل ١/ ٢١٠ ( الهامش) .

(٥) سورة الأنفال الآية ٧٥ .

(٦) سورة النساء الآية ٥٧ .

ويشترط في الجملة التي تقع خبرا أن تكون خبرية لفظا ومعنى ، وألا تكون مصدرة بلكن أو إلاّ أو حتى وأن تشتمل على رابط يربطها بالمبتدأ ، وهذا الرابط إما أن يكون ضميرا ظاهرا مثل: زيد قام أخوه ، أو تقديرا مثل السَّمْنُ مَنَوَانِ بدرهم فتقديره : السمن منوان منه بدرهم.

وقد يستغنى عن هذا الرابط الذى هو الضمير باسم الإشارة كقوله تعالى * ولباس التقوى ذلك خَيْرٌ * (١) أو بتكرار المبتدأ بلفظه ، وبمعناه وذلك يكون غالبا في مواضع التهويل والتعظيم كقوله تعالى * القارعةُ ما القارعةُ * (٢) أو يكون الخبر عَيْنَ المبتدأ في المعنى كقوله صلى الله عليه وسلم : "أفضل ما قلته أنا والنبيون من قبلي لا إِلَهَ إِلاّ اللّهُ" (٣). وإليه يشير ابن مالك في الألفية بقوله :

(٤)
وإِنْ تَكُنْ إِيّاه معنى اكتفى بها كنطقى الله حسبى وكفى

والأصل في هذين الركنين ( المبتدأ والخبر ) أن يُذْكَرا كما في الأمثلة السابقة ، وقد يستغنى عن أحدهما ، أو عنهما معا جوازًا إذا دلّ على ذلك دليل ، قال ابن مالك في الألفية :

(٥)
وحذف ما يعلم جائز كما تقول: زيد ، بعد من عندكما؟

وقال :

(٦)
وفي جواب كيف زيد قل: دنف فزيد استغنى عنه إذ عُرِف

فمن الاستغناء عن المبتدأ جوازًا لوجود القرينة والدليل قوله تعالى في قصة إبراهيم مع الملائكة : * إذ دخلوا عليه فقالوا سلاماً ، قال سَلَامٌ قَوْمٌ منكَرُونَ * (٧) أى أنتم قوم منكرون فحذف المبتدأ جوازاً للعلم به (٨).

---

(١) سورة الأعراف/الآية ٢٦.

(٢) سورة القارعة/الآية ١-٢.

(٣) موطأ مالك ١/٢١٦؟

(٤) شرح ابن عقيل ١/٢٠٢.

(٥) شرح ابن عقيل ١/٢٤٣

(٦) شرح ابن عقيل ١/٢٤٤.

(٧) سورة الذاريات/الآية ٢٥.

(٨) مغني اللبيب ٢/٦٢٩.

ويكثر الاستغناء عن المبتدأ في المواطن الآتية :

أولا : وقوعه في جواب الاستفهام كقوله تعالى * وما أدراك ما الحطمة . نارُ الله * (١) أى هي نار الله . وكقوله تعالى * وما أدراك ما هيه . نارٌ حامية * (٢) أى هي نار حامية . وقوله تعالى * قل أأنبئكم بشرٍّ من ذلكم النارُ * (٣) أى هو النار .

ثانيا : وقوعه بعد فاء الجواب كقوله تعالى * من عمل صالحا فلنفسه ومن أساء فعليها * (٤) أى فعمله لنفسه ، وإساءته عليها ، وقوله تعالى * وإن تخالطوهم فإخوانكم * (٥) أى فهم إخوانكم . وقوله تعالى * وإن مَسَّه الشرُّ فيَئُوسٌ قَنُوطٌ * (٦) أى فهو يَئُوسٌ قنوطٌ .

ثالثا : وقوعه بعد القول مثل قوله تعالى * كذلك ما أتَى الذين من قبلهم من رسول إلا قالوا ساحرٌ أو مجنونٌ * (٧) أى هو ساحر . وقوله تعالى * قال الذين غلبوا على أمرهم لنتخذن عليهم مسجدا . سيقولون ثلاثةٌ * (٨) أى هم . وقوله تعالى * بل قالوا أضغاثُ أحلام * (٩) .

= ومن الاستغناء عن الخبر جوازًا للقرينة أيضا قوله تعالى * أُكُلُها دائمٌ وظِلُّها * (١٠) أى دائمٌ لدلالة الأول . وقوله تعالى * وطعام الذين أُوتُوا الكتاب حِلٌّ لكم ، وطعامُكم حِلٌّ لهم ، والمحصناتُ من المؤمنات والمحصناتُ من الذين أُوتُوا الكتابَ من قبلكم * (١١) أى حِلٌّ لكم ، استغنى عن الخبر لدلالة الأخبار الأولى للمبتدآت السابقة .

---

(١) سورة الهمزة الآية ٥ - ٦ .
(٢) سورة القارعة الآية ١٠ - ١١ .
(٣) سورة الحج الآية ٧٢ .
(٤) سورة فصلت الآية ٤٦ .
(٥) سورة البقرة الآية ٢٢٠ .
(٦) سورة فصلت الآية ٤٩ .
(٧) سورة الذاريات الآية ٥٢ .
(٨) سورة الكهف الآية ٢١ - ٢٢ .
(٩) سورة الأنبياء الآية ٥ .
(١٠) سورة الرعد الآية ٣٥ .
(١١) سورة المائدة الآية ٥ .

ومن الاستغناء الجائز عن الطرفين معًا لوجود القرينة الدالة قوله تعالى ﴿ ويستنبئونك أحقٌ هو قلْ إِى وَرَبِّي ﴾ [١] أى هو حق ،وهذا مطرد في كل جواب يقع بعد الجملة الاسمية المستفهم عنها ،للاستغناء بحرف الجواب إثباتًا أو نفيًا عن هذه الجملة .

وهذا كله من الاستغناء الجائز أو الكثير ، ولا تحكمه قاعدة ،والمهم أن تكون قرينةٌ على ما استغنى عنه .

ونشرع الآن في تبيين مواطن الاستغناء اللازم عن كل من الطرفين:

## الاستغناء عن المبتدأ لزوما :

جرى النحاة على تحديد مواضع للاستغناء عن المبتدأ وجوبا ،ونحن نجرى على سَنَنِهِمْ في ذلك ،فنشرح كل موضع ذكروه بالتفصيل ،وبيان ما قد يكون من خلاف أو اعتراض ،فنقول :

### الموضع الأول

إذا أخبر عن المبتدأ بنعت مقطوع عن متابعة منعوته للمدح أو للذم أو للترحم كقول الشاعر :

نفسى فداءُ أمير المؤمنين إذا ... أبدى النواجذَ يومٌ باسلٌ ذكرُ
الخائضُ الغَمْرَ والميمونُ طائرُه ... خليفة الله يُستسْقَى به المطرُ [٢]

ففي البيت الثاني نجد أن الشاعر قد قطع النعت وهو الخائض الغمر - عن المنعوت وهو أمير المؤمنين المجرور بالمضاف لقصد المدح ،وقد جرى القطع هنا على رفع المنعوت ،وإنما أجرى الشاعر ذلك القطع لإنشاء المدح . قال سيبويه في باب ما ينتصب على التعظيم والمدح " وإن شئت جعلته صفة فجرى على الأول ،وإن شئت قطعته فابتدأته... فرفعته كان حسنا " [٣] .

---

(١) سورة يونس آية ٥٣ .

(٢) و (٣) الكتاب ٢/ ٦٢ .

وقال ابن مالك في مثل هذا الموضع : " النعت المقطوع عن موافقة المنعوت في إعرابه لكونه لا يحتمل غير المراد نحو (الحمد للهِ الحميدُ) فمثل هذا يجوز قطعه بالنصب والرفع...وإذا رفع فهو خبر مبتدأ ملتزم الإضمار أيضا "(١).

ومن قطعه للذم قولهم : أعوذ بالله من إبليسَ عدوُّ المؤمنين(٢). فقطع الصفة وهي (عدو المؤمنين) وجعله خبرًا لمبتدأ مستغنى عنه ، ومثال قطعه للترحم قولك : مررت بخالدٍ المسكينُ ، قطع النعت وهو المسكين إلى الرفع - خبرًا لمبتدأ غَيْرِ مذكور - عن المنعوت المجرور وهو خالد ، والشرط في قطع النعت عامةً أن يكون المنعوت معروفا دون هذا النعت ، وإلاّ فلا قَطْعَ . قال ابن مالك في الألفية في معرض قطع النعت :

وارْفَعْ أو انْصِبْ إنْ قطَعْتَ مُضْمِرا مبتدأً أو ناصبًا لن يظهرا

وقال في شروط القطع :

واقْطَعْ أوَ اتْبِعْ إنْ يكن مُعَيَّنــا بدونها أو بعضها اقطع معلنا

وقرينة الاستغناء اللفظية في مثل هذه الأمثلة التي قطع فيها النعت إلى الرفع أن معنا اسماً مرفوعاً محكوماً به ، وهو يستدعي أن يكون له مرفوع آخر محكوم عليه ، ولن يكون ذلك إلا في مبتدأ غير موجود .

" فالمبتدأ في النعت المقطوع إلى الرفع واجب الحذف في هذه المواضع الثلاثة لأنهم لما قصدوا الإنشاء جعلوا الإضمار علامة عليه "(٣) وإلى هذا الحكم اتجه ابن الحاجب(٤) والسيوطي(٥) وابن هشام(٦) وقال الجامي أيضا : " وإنما وجب حذفه ، ليُعْلَمَ أنه كان في الأصل صفة فقطع لقصد إنشاء المدح أو الذم أو غير ذلك ، فلو ظهر المبتدأ لم يتبين ذلك القصد "(٧).

---

(١) الكافية الشافية ١/ ٣٦٠-٣٦١ .
(٢) انظر أوضح المسالك ١/ ١٥٣ .
(٣) المساعد ١/ ٢١٥ .
(٤) انظر الفوائد الضيائية ١/ ١٩٣ .
(٥) الهمع ٢/ ٣٩ .
(٦) أوضح المسالك ١/ ١٥٣ .
(٧) الفوائد الضيائية ١/ ٢٩٣ .

## الموضع الثاني

هو ما أخبر عنه بمصدر نائب عن فعله، وهذا المبتدأ لا يجوز إظهاره لالتزام العرب ذلك كقوله تعالى * فَصَبْرٌ جميلٌ والله المستعان *(*) وكقول الشاعر:

يشكو إليَّ جملي طُولَ السُّرَى ... صَبْرٌ جميلٌ فكلانا مبتلَى (١)

وكقول الشاعر:

فقالت: حَنَانٌ ما أتى بك هاهنا ... أذو نسب أم أنت بالحيِّ عارفُ؟ (٢)

فكل من حنان وصبر خبر لمبتدأ محذوف وجوبا تقديره: أمري حنان، وأمرنا صبر، يقول سيبويه:

والذي يرفع عليه حنان وصبر وما أشبه ذلك لا يستعمل إظهاره وتَرْكُ إظهاره، كترك إظهار ما ينصب ". (٣)

وقال المبرد بعد ذكره للبيت الثاني: " إنما أراد: أمرنا حنانٌ (٤)

وقال ابن مالك:

" وكذا المصدر المجعول بدلا من اللفظ بفعله إذا نصب - وهو الأكثر - التزم إضمار ناصبه، لئلا يجمع بين البدل والمبدل منه، فإذا رفع وجعل خبر مبتدأ امتنع إظهار ذلك المبتدأ كما امتنع إظهار الناصب في حال النصب ". (٥)

وعلى هذا الحكم جرى العلماء كابن عقيل (٦) في المساعد، وفي شرحه على الألفية، وابن هشام (٧) في أوضح المسالك، والصبان (٨) في حاشيته على الأشموني، والسيوطي. (٩)

---

(*) سورة يوسف آية ١٨.
(١) الكتاب ١/٣٢١.
(٢) أوضح المسالك ١/١٥٣.
(٣) الكتاب ١/٣٢١.
(٤) المقتضب ٣/٢٢٥.
(٥) الكافية الشافية ١/٣٦١.
(٦) شرح ابن عقيل ١/٢٥٦ والمساعد ١/٢١٥.
(٧) أوضح المسالك ١/١٥٣.
(٨) حاشية الصبان ١/٢٣٢.
(٩) همع الهوامع ٢/٣٩-٤٠.

والذى يفهم من كلام سيبويه ومن تبعه أن قول الشاعر السابق (صبر جميل) هو من الاستغناء عن المبتدأ وجوبا، ولكن لبعض العلماء آراء أخرى فيه: فقد ذكر الأعلم الشَّنْتَمَرِيّ في تعليقه على الكتاب أنه من قبيل المبتدأ الذى لا يحتاج إلى خبر، "لأنه اسم فعل ناب مناب الفعل والفاعل، ووقع موقعه، وتعرَّى من العوامل، فوجب رفعه، واستغنى عن الخبر لما فيه من معنى الفعل والفاعل، ونظيره من كلام العرب في الاكتفاء به وحده دون خبر قولهم: حسبك يَنَمْ الناسُ، لأن معناه اكفف، ولذلك أجيب كما يجاب الأمر" (١).

وذكر ابن هشام في المغني أن هذا المثال مما يحتمل الوجهين يعني كَوْنَهُ من قبيل الاستغناء عن المبتدأ ويحتمل كونه من قبيل الاستغناء عن الخبر مع ترجيح جعله من حذف المبتدأ، قال بعد أن ذكر كثرة الحذف بعد فاء الجواب: (ويأتي في غيره نحو: "فَصَبْرٌ جميلٌ" أى أمرى، أو أمثلُ ومثله "طاعةٌ وقولٌ معروفٌ" ،أى أمرنا أو أمْثَلُ، ويدل للأول قوله: فقالت على اسم الله أمرك طاعة) (٢).

وكذلك رجح حذف المبتدأ في مثل هذا ابن الحاجب فقال في الإيضاح: (إن حذف المبتدأ هنا أولى من أوجه: أحدهما: أن حذف المبتدأ أكثر، وحمل الشيء على الأكثر أولى من حمله على الأقل، والآخر (٣) أن الكلام سيق للمدح بحصول الضمير له فجعل المبتدأ محذوفا يُحَصِّلُ هذا المعنى، وجعل الخبر محذوفا لا يحصِّلُه لأنه غير مُخْبِر بأن الصبر الجميل أجمل بمن قام، ولذلك يقول المتكلم: الصبر الجميل أجمل، ولم يرزق منه شيء، والثالث أن المصادر المنصوبة إذا ارتفعت ينبغي أن تكون على معناها وهي منصوبة وهي في النصب إذا قلت: صبرت صبرا جميلا فأنت في حال النصب مُخْبِرٌ بالصبر فهو موافق للمنصوب فكان أولى.

---

(١) الكتاب ١/٣٢١ في الهامش.
(٢) مغني اللبيب ٢/٦٣١.
(٣) ويريد الثاني.

والآخر[١] هو : أن المبتدأ إذا كان محذوفا كانت قرينة حالية وهي قيام الصبر به دليلا على المبتدأ المحذوف فَحَسُنَ حذفُه ،وإذا كان الخبر هو المحذوف فليس ثَمّ قرينةٌ لفظية ولا حالية تدل على خصوصية الخبر المحذوف ، فكان ما ذكره من حذف المبتدأ أولى ).[٢]

وبه أيضا أخذ الزركشي صاحب البرهان في علوم القرآن فقال :

" فصبر جميل " يحتمل حذف الخبر ،أى أجمل ،أو حذف المبتدأ أى فأمرى صبر جميل وهذا أولى؛ لوجود قرينة حالية أو مقالية تدل على خصوص الخبر ، وأن الكلام مسوق للإخبار بحصول الصبر له واتصافه به ،وحذف المبتدأ يُحَصِّل ذلك دون الخبر ،لأن معناه أن الصبر الجميل ،أجمل من ... [٣] لأن المتكلم متلبس به . وكذلك يقوله من لم يكن وصفا له ،ولأن الصبر مصدر ، والمصادر معناها الإخبار ،فإذا حُمِلَ على حذف المبتدأ فقد أُجْرِيَ على أصل معناه من استعماله خبرا ،وإذا حمل على حذف الخبر فقد أُخْرِجَ عن أصل معناه ".[٤]

## الموضع الثالث

المبتدأ الذى أخبر عنه بصريح القسم، مثل قول الشاعر :

تُساوِرُ سَوَّاراً إلى المجد والعلا ... وفي ذمتي لئن فعلتَ ليَفْعَلا[٥]

فقوله : " في ذمتي " خبر مبتدأ مضمر وجوبا تقديره : في ذمتي قسم ،ولكن الشاعر استغنى عنه اكتفاء بجواب القسم وهو : لأفعلن.

قال ابن مالك في الكافية : " قال أبو علي : في قول العرب : في ذمتي لأفعلن : إنه من حذف المبتدأ وجوبا ".[٦] وذكر هذا أيضا

---

(١) ويريد الرابع .
(٢) الإيضاح في شرح المفصل ١/١٩٤ .
(٣) بياض في موضع النقط .
(٤) البرهان في علوم القرآن ٣/١٤٢ .
(٥) الكتاب ٣/٥١٢ .
(٦) الكافية الشافية ١/٣٦٢ .

ابن عقيل [١] في المساعد وشرح الألفية ، وابن هشام [٢] في أوضح المسالك ، وابن عصفور [٣] في شرح جمل الزجاجي . وقال الخضري في حاشيته "وإنما وجب حذفه - المبتدأ - لدلالة الجواب عليه ، وسَدّ مسدّه لكونه واجب التأخير في محله" [٤] وليس في كتب النحاة المتقدمين والمتأخرين من خلاف لما ذكرته هنا أو أكثر منه معنى .

## الموضع الرابع

بعد المصادر الدعائية : وذلك بعد المصدر الذى بُيِّنَ فاعلُه أو مفعولُه بحرف جر داخلٍ على خبر المبتدأ ، مثال ما بُيِّنَ فيه الفاعلُ بحرف جر قولهم : " سُحْقاً لك وتَعْسًا لك " فهما مصدران دعائيان نائبان عن فعليهما ، وقد وقع بعدهما لام الجر مع مجرورها الذى هو في الأصل فاعل ، فالتقدير سَحِقْتَ وتَعِسْتَ ، ولا يمكن تعلق الجار والمجرور بالمصدر قبلهما ، لأن اللام إنما تعدى الفعل إلى مفعوله لا إلى فاعله ، وما بعدها هنا في محل الفاعل ، فلا بد من إيجاد متعلق آخر لهما ، وبملاحظة معنى الكلام يتضح أن هناك مبتدأ استغني عنه للعلم به يتعلق به الجار والمجرور على سبيل الخبر ، إذ المعنى : سحقت وتعست ، هذا الدعاء لك .

ومثال ما بين فيه المفعول بحرف جر قولهم : سَقْيا لك ورَعْياً لك ، فهما مصدران دعائيان حلاّ مَحَلّ فعليهما وبعدهما جار ومجرور في حاجة إلى متعلق ، وهذا المتعلق لا يصح أن يكون المصدر السابق عليهما وإنما لا يصح هذا التعلق مَنْعاً من توجه خطابين إلى جملة واحدة ، وهذان الخطابان هما : فاعل الفعل أنت ، والكاف في لك . وهذان الضميران

---

(١) شرح ابن عقيل ١/٢٥٦ والمساعد ١/٢١٤-٢١٥ .

(٢) أوضح المسالك ١/١٥٤ - ١٥٥ .

(٣) شرح جمل الزجاجي ١/٥٣١ .

(٤) حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل ١/١٠٩ .

المخاطبان يتجهان إلى الفعل اسْق إذا قيل : إن الجار والمجرور يتعلقان بالمصدر .

وإنما جرى الاستغناء هنا ولزم ، لأن الأصل أن يلي الفاعل الفعل فكذلك ما يحل محل الفعل وهو هنا المصدر ، الأصل فيه أن يأخذ حكم الفعل فيليه ما كان فاعلا للفعل وهو هنا المجرور، إذ تقديرالكلام : اسق اللهم سقيا ، هذا الدعاء لك . ولا بد لصحة الاستغناء هنا أن يكون المصدر نائباً عن فعل الأمر ، وأن يكون الكلام موجها إلى المخاطب فإن فقد شرط من هذين كان التعلق بالمصدر نَفْسِه ، وكان الكلام جملةً واحدة بلا استغناء ، اللهم إلا استغناء عن الفعل الذى ناب المصدر عنه . (١)

قال الصبان : ومنها - يقصد المواضع التي يجب فيها حذف المبتدأ - المبتدأ المخبر عنه بجار ومجرور مُبَيِّن لفاعل أو مفعول المصدر قبله البدل عن الفعل نحو : سقيا لك ودعيا لك ، فلك خبر مبتدأ محذوف وجوبا ليلى الفاعل أو المفعول في المعنى المصدر كما كان يلي الفعل ، أى وهذا الدعاء لك ، نقل هذا الثاني الدنوشرى عن الرضي ، وعندى أنه إنما يُحْتَاجُ إليه إذا كان المجرور ضمير المخاطب كما في التمثيل لعدم صحة الجمع بين الخطاب بفعل أمر أو أو بدله لشخص ، والخطاب بغيره لشخص آخر في جملة واحدة ، أما نحو : سَقْيًا لزيد ورَعْيًا لعمرو فالظاهر أن اللام لتقوية العامل ومدخولها معمول للمصدر ، فاحفظ هذا التحقيق . (٢)

ويذهب ابن مالك وابن عقيل في المساعد أن الجار والمجرور يتعلق بالمصدر نفسه وعليه فليس في الكلام استغناء . (٣)

---

(١) انظر هامش ابن عقيل في شرح الالفية ١/ ٢٥٥ .

(٢) حاشية الصبان ١/ ٢٣١ .

(٣) انظر المساعد ٢/ ٢٤٤ .

## أسلوب لا سيما

جرت عادة النحاة أن يذكروا أسلوب لا سيما في باب الاستثناء مع اختلافهم في عَدِّها من أدواته ، فأكثر العلماء يرى أنها ليست من أدوات الاستثناء حقيقة ولكنها ذُكِرَتْ في بابه لعلاقةٍ ما ، وهي : أن أدوات الاستثناء تستعمل لإخراج مابعدها وأن لا سيما تستعمل كذلك لإخراج مابعدها عن حكم ما قبلها ولكن على وجه الأولوية وهذا المعنى يذكره الشلوبين في التوطئة فيقول : " وهذه الكلمة ليست بمعنى إلا ولا هي من هذا الباب على الحقيقة ، ولكن قوما من النحويين ألحقوها بالباب لنصب مابعدها ، كما بعد إلا ، وذلك أنك إذا قلت : قام القوم لا سيما زيداً فإن غرضك إخراج زيد من القوم على وجهٍ ما ، وهو كان أسرعهم في المبادرة إلى القيام فضارع في خروجه عن القوم في ذلك زيداً في قولهم : قام القوم إلا زيداً "(١) ، وممن نص على أنها من أدوات الاستثناء ابن يعيش فقال : " ولا سيما : كلمة يستثنى بها ، ويقع بعدها المرفوع والمخفوض "(٢) ، وقد ذكر السيوطي عدداً من العلماء الذين رأوا أن لا سيما من أدوات الاستثناء وهم : الكوفيون وجماعة من البصريين كالأخفش ، وأبي حاتم ، والفارسي ، والنحاس ، وابن مضاء(٣) ، وأما الاسم الذي بعدها فهو(٤) : " إما معرفة كأن يقال لك : أكرم العلماء ولا سيما الصالح منهم ، وإما نكرة كما في قول امرئ القيس :

ألا رُبَّ يومٍ صالحٍ لك منهمُ ... ولا سيما يوم بدارة جُلْجُلِ

---

(١) التوطئة لأبي الشلوبين ٢٨٠ .

(٢) ابن يعيش ٢/ ٨٥ - ٨٦ .

(٣) انظر همع الهوامع ٣/ ٢٩١ .

(٤) توضيح من كلام الشيخ محيى الدين في هامش أوضح المسالك ١٥٥/٤ .

فإن كان الاسم الواقع بعدها نكرة جاز فيها ثلاثة أوجه : الجر وهو أعلاها ، والرفع وهو أقل من الجر ، والنصب وهو أقل الأوجه الثلاثة .

= فأما الجر فتخريجه على أحد وجهين ، أولهما : أن لا نافية للجنس ، وسيّ اسمها منصوب بالفتحة الظاهرة ، و ( ما ) زائدة ، ويوم مضاف إليه ، وخبر لا محذوف والتقدير : ولا مثل يوم بدارة جلجل موجود ، وثانيها : أن يكون سيّ مضافا و (ما ) نكرة غير موصوفة مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر ويوم بدل من ( ما ) .

= وأما الرفع : فتخريجه على أحد وجهين أحدهما : أن تكون ( لا ) نافية للجنس أيضا ، وسيّ اسمها وما نكرة موصوفة مبني على السكون في محل جر بإضافة سيّ إليها ويوم خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : هو يوم ، وكأنك قلت : ولا مثل شيء هو يوم بدارة جلجل موجود ، والوجه الثاني : أن تكون ( لا ) نافية للجنس و سيّ اسمها و (ما ) موصول اسمي بمعنى الذى مبني على السكون في محل جر بإضافة سيّ إليه ، ويوم خبر مبتدأ محذوف والتقدير هو يوم . والجملة من المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب صلة الموصول وخبر لا محذوف ، وكأنك قلت : ولا مثل الذى هو يوم بدارة جلجل موجود .

= وأما النصب : فتخريجه على أحد وجهين أيضا ، أحدهما : أن ما نكرة غير موصوفة مبنى على السكون في محل جر بإضافة سيّ إليها ، ويوما مفعولا به لفعل محذوف وكأنك قلت : ولا مثل شيء أعني يوما بدارة جلجل ، وثانيهما : أن تكون ما أيضا نكرة غير موصوفة وهو مبني على السكون في محل جر بالإضافة ويوما تمييز لها .

وإن كان الاسم الواقع بعدها معرفة كالمثال الذى ذكرناه فقد أجمعوا على أنه يجوز فيه الجر والرفع واختلفوا في جواز النصب ، فمن جعله

بإضمار فعل أجازه كما أجاز في النكرة ، ومن جعل النصب على التمييز وقال : إن التمييز لا يكون إلا نكرة منع النصب في المعرفة ، لأنه لا يجوز عنده أن يكون تمييزًا ومن جعل النصب على التمييز وجوّز أن يكون التمييز معرفة كما هو رأى جماعة الكوفيين جوز نصب المعرفة بعد لا سيما ا.هـ

ومن هذا التفصيل الإعرابي يتضح لنا ما يأتي :

١ - أن خبر لا النافية للجنس في هذا الأسلوب مستغنى عنه دائمًا وهو واجب عند بني تميم ، وكثير عند الحجازيين .

٢ - أن رفع الاسم بعدها يكون على سبيل الاستغناء اللازم عن المبتدأ إذ هو يعرب خبرًا لمبتدأ محذوف .

٣ - أن نصب الاسم بعدها يكون على سبيل الاستغناء اللازم عن الفعل ، إذا اعرب مفعولا به لمحذوف أو تمييزا أو مفعولا فيه ( ظرفا ) على ما يرى ابن مالك في الكافية الشافية .(١)

٤ - وأن جر الاسم بعدها لا يترتب عليه استغناءٌ ما .

أما ترجيح أحد هذه الوجوه على الآخر فالشلوبين في التوطئة يلخصه عندما يكون الاسم نكرة فيقول :" وفي الرفع ضعف واحد من جهة حذف العائد الذى هو أحد جزءى الجملة وذلك مكروه ، وفي الخفض ضعف من جهة زيادة الحرف وليس بابه لكن هذا أكثر من الذى قبله في الكلام .

والنصب أضعفها لأنه إنما هو على التشبيه بقوله : على التمرة مثلها زبدا ".(٢)

---

(١) انظر الكافية الشافية ٢/٧٢٥ .

(٢) التوطئة للشلوبين ٢٨٢ .

وأما اذا كان الاسم معرفة فهناك وجه آخر لتضعيف الرفع هو : إطلاق "ما" على العاقل وهو قليل، جاء به نحو قولهم :

سبحان ما سَخَّرَكُنَّ لنا ..................

ووجه آخر لتضعيف النصب على التمييز لأنه لا يكون إلا نكرة على المختار .(١)

*

الاستغناء عن الخبر لزوما :

١ - الوصف المكتفي بمرفوعه :

المبتدأ نوعان : نوع يحتاج إلى خبر ،ونوع لا يحتاج إلى خبر. فالمبتدأ الذى يحتاج إلى خبر هو المبتدأ غير الوصف . والمبتدأ الذى لا يحتاج إلى خبر هو الوصف الذى يتم بمرفوعه ، ونعني بالوصف اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة .

فمثال اسم الفاعل قوله عز وجل * قال أراغبٌ أنت عن آلهتي *(٢)

---

(١) ولمزيد من الفائدة في هذا الأسلوب ينظر المراجع الآتية :التوطئة ٢٨١-٢٨٢ ، الكتاب ٢٨٦/٢ ، الأصول ٣٠٥/١ ،المقتصد ٧١٣/٢ ، المرتجل لابن الخشاب ١٩٥ ، ابن يعيش ٨٥/٢ - ٨٦ ، الإيضاح في شرح المفصل ٣٦٧/١ - ٣٦٨ ، الكافية الشافية ٧٢٣/٢ - ٧٢٤ - ٧٢٥ ، الملخص في ضبط قوانين العربية ٤٠٥/١ - ٤٠٦ - ٤٠٧ ، التوطئة ٢٧٩ - ٢٨٠ ، المساعد ٥٩٦/١ ، همع الهوامع ٢٩٢/٣ ، الأشموني ١٧٢/٢ - ١٧٣ .

(٢) سورة مريم /الآية ٤٦ .

" فراغب " اسم فاعل والضمير بعده فاعل واكتفى به عن الخبر ، ومثال الصفة المشبهة قوله عليه الصلاة والسلام : ( أَحَيٌّ والداك ) (١) ف(حَيٌّ ) مبتدأ و ( والداك ) فاعل سد مسد الخبر لأن ( الحي ) صفة مشبهة ومثال اسم المفعول قول الشاعر :

غَيْرُ مأسوفٍ على زمنٍ ينقضي بالهمِّ والحَزَنِ (٢)

ف ( مأسوف ) اسم مفعول استغنى بما بعده عن خبر غير .

قال ابن مالك : " المبتدأ على ضربين :

أحدهما : مبتدأ ذو خبر في اللفظ أو في التقدير كقولك " زيد قائم، ولولا عمرو لقعد زيد ".

والثاني : مبتدأ لا خبر له في اللفظ ولا في التقدير بل له فاعل يحصل بذكره من الفائدة مثل ما يحصل بذكر الخبر لذى الخبر ،وذلك كقولك ( أقائم الزيدان ) . فقائم مبتدأ لا خبر له لأنه قصد به ما يقصد بالفعل إذا قيل " أيقوم الزيدان " فاستغني بما ارتفع به عن شيء آخر كما يستغنى الفعل ".(٣)

وتوضيح ذلك أن الوصف حين يقع مبتدأ فهو في حاجة إلى أمرين :

أحدهما : فاعل أو نائب فاعل لأن الوصف يعمل عمل الفعل لكونه مشتقا منه .

والثاني : خبر عنه لوقوعه مبتدأ،ولا يصح ذكرهما معا ولم يرد عن العرب ذلك أبدًا ،بل ورد مرفوع واحد بعده .

---

(١) دليل الفالحين ٣/١٥٨.

(٢) حاشية الصبان ١/٢٠٠.

(٣) الكافية الشافية ١/٣٣١.

وفي توضيح ما في ذلك من الاستغناء نقول : هناك شروط أربعة تنازع في اعتبارها العلماء وهي : شرطان في الوصف نفسه، وشرطان في المرفوع . أما الشرطان في الوصف فهما : اعتماده على النفي أو الاستفهام، وسبقه على المرفوع ،وأما شرطا المرفوع فهما أن يكون ظاهرًا أو ضميرًا بارزًا، وأن يكتفى به الوصف بحيث يتم المعنى معه ويحسن السكوت عليه، وفي ذلك تفصيل وخلاف .

أما الشرط الأول فهو لازم عند البصريين إلا الأخفش، ودليلهم على ذلك الوارد الكثير من الشعر كما في قول الشاعر :

أَمُنْجِزٌ أنتمُ وَعْدًا وثقتُ به ... أم اقتفيتم جميعا نَهْجَ عُرْقوب (١)

وقول الآخر :

خليليَّ ما وافٍ بعهديَ أنتما ... إذا لم تكونا لي على مَنْ أقاطعُ (٢)

وقول الآخر :

فما باسطٌ خيرًا ولا دافعٌ أذًى ... عن الناس إلا أنتمُ آلَ دارِمِ (٣)

وقول الآخر :

أقاطنٌ قومُ سلمى أم نووا ظَعَنا ... إنْ يظعنوا فعجيبٌ عيشُ مَنْ قطنا (٤)

ودليل الأخفش والكوفيين قول الشاعر :

خبيرٌ بنو لِهْبٍ فلا تكُ مُلْغِيًا ... مقالةَ لِهْبِيٍّ إذا الطيرُ مَرَّتِ (٥)

والأخفش والكوفيون يعربون الوصف مبتدأ مكتفيا بمرفوعه وإن لم يعتمد على نفي أو استفهام، ولا يصح عندهم إعراب هذا الوصف خبرًا لأنه يلزم عليه الإخبار بالمفرد عن الجمع . أما البصريون فيعربون الوصف خبرًا مقدمًا والمرفوع بعده

---

(١) حاشية الصبان ١/١٩٩ .
(٢) أوضح المسالك ١/١٣٣ .
(٣) شرح ابن عقيل ١/١٩٣ .
(٤) حاشية الصبان ١/١٩٩ .
(٥) همع الهوامع ٢/٧ .

مبتدأ مؤخر، وليس هذا من باب الإخبار بالمفرد عن الجمع كما قالوا لأن (فعيلا) يستوى فيه المفرد وغيره، أو أنه على وزن المصدر الذى يخبر به عن المفرد والمثنى والجمع فهو على حد * والملائكةُ بعد ذلك ظهير *.(١)

وإذا كان البصريون يلزمون الاعتماد على النفي أو الاستفهام فإن شيخهم " سيبويه " يجيز عدم الاعتماد على ضعف، فقد نقل عنه ابن مالك قوله " فإن لم يكن الوصف مسبوقا باستفهام ولا بنفي ضعف عند سيبويه إجراؤه مُجْرَى المسبوق بأحدهما ، ولم يمتنع ".(٢)

ولذلك نرى ابن مالك يأخذ برأى سيبويه فيجعل الاعتماد حسنا وعدمه قبيحا قال : " ولا خبر للوصف لشدة شبهه بالفعل، ولذلك لا يصغر ولا يوصف ، ولا يُعرَّف ، ولا يثنى ، ولا يجمع إلا على لغة * يتعاقبون فيكم ملائكةٌ * ولا يجرى ذلك المجرى باستحسان إلا بعد استفهام أو نفي خلافاً للأخفش".(٣)

وأما الشرط الثاني وهو أن يكون سابقا فلا خلاف فيه ، وعلى ذلك فليس منه عند الجميع قولهم : أخواك خارجٌ أبوهما لعدم سبقه .(٤)

وأما الشرطان اللذان في المرفوع :

فأحدهما : كونه ظاهرًا كما في الحديث : "أَحَيٌّ والداك " أو ضميرًا بارزًا كقول الشاعر :

خليليَّ ما وافٍ بعهدىَ أنتما  إذا لم تكونا لي على من أقاطع

وهذا على مذهب البصريين وعليه جاءت شواهد كثيرة .

ومنع الكوفيون مجيء المرفوع ضميرا، فإن حصل ما ظاهره كذلك يؤول

---

(١) السجاعي ٦٨ .

(٢) الكافية الشافية ١/٣٣٢ .

(٣) تسهيل الفوائد ٤٤ .

(٤) انظر همع الهوامع ٢/٥ .

على جعل الوصف خبرا مقدما وما بعده مبتدأ مؤخرا .

قال ابن عقيل : بعد قول ابن مالك - رافع ما انفصل - " شمل الظاهر والمضمر نحو قوله : ( أقاطنٌ قومُ سلمى ) ، والضمير المنفصل نحو : أقائمٌ أنتما ، ومنعه الكوفيون ، وأجازه البصريون وهو الصحيح قال الشاعر :

فما باسطٌ خيراً ولا دافعٌ أذى ................. (١)

وذكر السيوطي ذلك أيضا فقال :

" وشرط مرفوعه أن يكون منفصلا سواء كان ظاهرا أم مضمرا نحو : أقائمٌ أنتما . ومنع الكوفيون الضمير ، فلا يجيزون إلا " أقائمان أنتما " بالمطابقة بجعل الضمير مبتدأ مؤخرا . قالوا : لأن الوصف إذا رفع الفاعل السادّ مسدّ الخبر جرى مجرى الفعل ، والفعل لا ينفصل منه الضمير ، ورُدّ بالسماع قال :

خليلي ما وافٍ بعهدي أنتما إذا تكونا لي على من أقاطع "

وجاء في هامش شرح ابن عقيل :

" ومذهب جماعة من النحاة أنه يجب أن يكون الفاعل الذي يرفعه الوصف المعتمد اسما ظاهرا ، ولا يجوز أن يكون ضميرا منفصلا ، فإن سمع ما ظاهره ذلك فهو محمول على أن الوصف خبر مقدم ، والضمير مبتدأ مؤخر ... والجمهور على أنه يجوز أن يكون الفاعل المُغْني عن الخبر ضميرًا بارزًا كما يكون اسماً ظاهراً ولا محلّ لإنكار ذلك عليهم بعد وروده من الشعر العربي الصحيح ، وفي القرآن الكريم عبارات لا يجوز فيها أن تحمل على ما ذكروا من التقديم والتأخير ، فمن ذلك قوله تعالى : * أراغبٌ أنت عن آلهتي (٢) * إذ لو جعلت ( أراغب ) خبرًا مقدما ، وأنت مبتدأ مؤخرا للزوم عليه الفصل بين أراغب " وما يتعلق به وهو قوله ( عن آلهتي ) بأجنبي وهو أنت ، لأن المبتدأ بالنسبة للخبر أجنبي منه إذ لا عمل للخبر فيه على الصحيح ولا يلزم شيء من ذلك إذا جعلت أنت فاعلا ، لأن الفاعل بالنظر إلى العامل فيه ليس أجنبيا منه " (٣)

---

(١) المساعد ١/٢٠٤ - ٢٠٥ . (٢) سورة مريم ٤٦ .
(٣) شرح ابن عقيل ١/١٩٣ .

وذكر ابن عقيل الأشعار الآتية :

أمنجزٌ أنتمُ وعداً وثقت بـــه | أم اقتفيتم جميعا نَهْجَ عُرْقوب
خليليَّ ما وافٍ بعهدي أنتما | إذا لم تكونا لي على من أقاطعُ
فما باسطٌ خيرا ولا دافعٌ أذى | عن الناس إلا أنتمُ آلَ دارمِ

ثم قال : " ولا يجوز في بيت من هذه الأبيات الثلاثة أن تجعل الوصف خبـــرا مقدما ، والمرفوع بعده مبتدأ مؤخرا . . . لأنه يلزم على ذلك أن يفوت التطابق بين المبتدأ وخبره ، وهو شرط لا بد منه ، فإن الوصف مفرد والضمير البـــارز للمثنى أو للمجموع .

أما جعل الضمير فاعلا فلا محظور فيه ، لأن الفاعل يجب إفراد عامله "(١)

ومثل هذا في الكافية الشافية فقد قال ابن مالك :

" وليس المراد بظهور الفاعل أن يكون من الأسماء المظهرة دون المضمرة ، بل المراد أن يكون غير مستتر احترازًا من نحو : ( أقائمان الزيدان ) ؟ فإنهما خبر متقدم و مبتدأ مؤخر ، وقائمان وصف ذو فاعل مســـتتر ، فلو رفع فاعلا غير مستتر لصلح للابتداء ، سواء كان الفاعل الظاهر من المضمرات نحو : أسارٍ أنتما ؟ أم من غير المضمرات نحو : أقائم الزيدان ؟ (٢)

فلو كان المرفوع ضميرًا مستترًا في عامله " فلا يسد مسد الخبـــر ، فإذا قلت : أقائم زيدٌ أم قاعد؟ فليس قاعد مبتدأ ، والضمير المستتر فيه فاعلا سد مسد الخبر ، بل قاعد خبر مبتدأ محذوف : أي هو قاعد " ، وإذا قلت: أقائم الزيدان وأردت العطف وجب إفراد الوصف المعطوف وإبراز الضمير منفصلا ، فنقول : أم قاعد هما ؟ وحكى أم قاعدان على المطابقة واتصال الضمير ، وعليه فقال ابن هشام : " قاعدان مبتدأ ، لأنه عطف بأم المتصلة على المبتدأ وليس

---

(١) شرح ابن عقيل ١/ ١٩٣ .

(٢) الكافية الشافية ١/ ٣٣١- ٣٣٢ .

له خبر ولا فاعل منفصل ، وإنما جاز ذلك لأنهم يتوسعون في الثواني اهـ فأشار إلى فاعلية الضمير المستتر وإغنائه عن الخبر ، لأنه يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل ... وجوز غيره كون قاعدان خبر محذوف ، أي هما قاعدان ، فتكون أم منقطعة والعطف من عطف الجمل (١)

والشرط الثاني للمرفوع أن يكون مغنيا عن الخبر ويحسن السكوت عليه ، ولا ينتظر السامع خبرًا عن المبتدأ ، فيخرج من ذلك " أقائم أبوه زيد " لأنه وصف لم يستغن بفاعله عما بعده ، فهو إذن خبرٌ مقدم ، وزيد مبتدأ مؤخر وليس الكلام تاما " لاحتياج الضمير إلى مفسر يسبقه ، فيكون زيد مبتدأ وقائم خبرا مقدما ، وأبوه فاعلا ، أو أبوه مبتدأ ثانيا ، وقائم خبرًا عنه مقدما ، والجملة خبر زيد / وجوز بعضهم كون قائم مبتدأ ثانيا وأبوه فاعل أغنى عن الخبر والجملة خبر زيد بناء على أن المراد باستغناء الوصف بمرفوعه استغناؤه عن الخبر لا مطلقا ، وبحث فيه بعدم اعتماد الوصف لأن الاستفهام في المثال داخل في الحقيقة على زيد لا عليه وقد يمنع ، نَعَمْ يظهر لي أن محل المنع إذا لم يُعْلَم المرجع ، أما إذا عُلِمَ ، كأنْ جرى ذكر زيد فقيل أقائم أبوه فلا مانع ".(٣)

هذا وفي هذه المسألة ( أقائم الزيدان ) رأيان آخران ذكرهما السيوطي هما : كون خبر هذا الوصف محذوفا ، أو كون الاسم الذى بعد الوصف هو الخبر فقال :

" وزعم بعضهم أن خبر هذا الوصف محذوف . ورُدَّ بأنه لا حاجة إليه لتمام الكلام بدونه ، وزعم آخر أنه الذى يليه ".(٤)

---

(١) حاشية الصبان ١/١٩٩ .

(٢) انظر الكافية الشافية ١/٣٣١ .

(٣) حاشية الصبان ١/١٩٨ .

(٤) همع الهوامع ٢/٧ .

وهما - في ظني - رأيان ضعيفان ، فالأول يقتضي أن يكون مذكورا قبل حذفه ، ويلزم منه أن ترد بعض الاستعمالات العربية بذكره مع الفاعل للوصف ولو مرةً واحدةً ، لكنّ لم يرد ذلك عن العرب مطلقا .

وأما الثاني فلأنّ حاجة الوصف المشبه بالفعل إلى فاعل أشدُّ من حاجته إلى خبر ، لأنّ الفاعل لا يستغنى عنه أبدًا بخلاف الخبر .

ويبقى إذن أن هذا الأسلوب من الاستغناء اللازم عن الخبر فيه مع مراعاة ما قيل من الشروط السابقة .

ومن المشكل على جميع المذاهب قول الشاعر :

فَخَيْرٌ نحن عند الناس منكمْ ... إذا الداعي المُثَوِّبُ قال: يالا

ففي إعراب ( نحن ) فاعلا ( لخير ) سدّ مسد الخبر مشكلةٌ ، هي إعمال الوصف بدون اعتماده على النفي أو على الاستفهام ، وهو محظور عند البصريين ، وإذا جاز هذا عند الكوفيين يرد عليهم عَمَلُ أفعل التفضيل في اسم ظاهر وهو ضعيف إلا في مسألة الكحل .

وفي إعراب ( نحن ) مبتدأ مؤخرا و(خير ) خبرا مقدما يرد على هذا الإعراب الفَصْلُ بين أفعل ومِنْ بأجنبى هو المبتدأ ( نحن ) وذلك لا يجوز عند النحاة . ولذلك لجأ بعض النحويين إلى إعرابٍ فيه تكلف وهو : كون خير خبرًا لنحن المحذوفة ونحن الموجودة توكيدا للضمير في الوصف كما ذكر ذلك ابن هشام في المغنى (١) .

٢ - الرفع بعد واو المعية :

في قولنا : كلُّ رجل وضَيعتُهُ ، نجد اسما مرفوعا مبتدأ به وبعده واو بمعنى مع تفيد المعية نصًّا بحيث لا تَنْفَكُّ المصاحبة بين الاسم الذى قبلها والاسم الذى بعدها ويلي هذه الواوَ اسمٌ مرفوعٌ أيضا ، وكلٌّ من الاسمين

---

(١) مغني اللبيب ٥٨١ .

في حاجة إلى خبر حتى تتم الفائدة ،ولكن لم تستعمله العرب ، وقد اختلفوا في مثل هذا الأسلوب :هل هو من قبيل ما يحتاج إلى خبر وقد استغنى عنه أو هو مما لا يحتاج إلى خبر ؟

قال سيبويه في باب امعنى الواو فيه كمعناه في الباب الأول - ويقصد بالباب الأول باب ما يظهر فيه الفعل وينتصب فيه الاسم - "ولو قلت : أنت وَشَأْنَكَ ،كنت كأنك قلت : أنت وشَأْنُكَ مقرونان ،وكلُّ امرئ وضيعتُهُ مقرونان ،لأن الواو في معنى مع ، يعمل فيما بعدها ما عمل فيما قبلها من الابتداء والمبتدأ ".(١) ويفهم من كلام سيبويه مايلي :

١ - أن الواو في مثل هذه الأمثلة تكون عاطفة بمعنى ( مع ) والاسم الذى بعدها يكون مرفوعا دائمًا في هذا الباب ( أى عند عدم وجود فعل ناصب قبلها ).

٢ - وأن الاسم الذى بعدها مرفوع بما ارتفع به الأول من الابتداء لأنه معطوف عليه فيكون مثله في الرفع وفي الموقع ،ولذلك جاء الخبر مثنى كما قال هو : أنت وشأْنُك مقرونان،وكلُّ امرئ وضيعتُهُ مقرونان.

٣ - وأن لهذين الاسمين خبرًا ولكنه استغنى عنه وجوبا فلم تصرح به العرب من باب الاكتفاء لدلالة واو المعية عليه. ويرى هذا الرأيَ أيضا الفارسيُّ حين يقول :

" ومما يرتفع بالابتداء قولهم : كلُّ رجل وضيعتُهُ أى مع ضيعته ،وكلٌّ رفعٌ بالابتداء ،والخبرُ محذوف ،وأنت أعلم وَرَبُّكَ ، وحسن حذف الخبر حيث طال ،وكان معنى الواو كمعنى مع ".(٢) ويوضح الجرجاني الشارح قول أبي عليّ هذا فيقول :

--------

(١) الكتاب ١/ ٣٠٠.

(٢) المقتصد ١/ ٢٤٩.

"اعلم أن قولهم : كلّ رجل مرفوع بالابتداء ،وضيعته معطوفة على ذلك ،وخبرهما محذوف ،والتقدير كل رجل وضيعته مشغولان أو مقرونان، إلا أنهم تركوا هذا الخبر، إذ كان في الكلام دليل ،وكان المعنى كلّ رجل مع ضيعته والضيعة هنا الحِرْفَةُ ".(١)

وإليه ذهب ابن يعيش أيضا غير أنه أكثر تفصيلا فقال : " أما قولهم : كل رجل مع ضيعته ،فالمراد: كل رجل وضيعته مقرونان، إلا أنك حذفت الخبر واكتفيت بالمعطوف ،لأنّ معنى الواو كمعنى مع ، فقولك : كل رجل وضيعته بمعنى مع ضيعته ،وهذا الكلام مكتفٍ ،فالواو هنا كالواو في قولك : استوى الماء والخشبة ،إلا أن قولنا : استوى الماء والخشبة أوّله فعلٌ يعمل فيه ، وليس ها هنا فعل ،وإنما هو اسم عطف على اسم بالواو التي معناها معنى مع ، عطفت لفظًا والمعنى معنى الملابسة .

واعلم أن الواو التي بمعنى مع لا بد فيها من معنى الملابسة ، والواو التي لمطلق العطف قد تخلو من ذلك ،ألا ترى أنك إذا قلت : ما صنعت وأباك ،المعنى :ما صنعت مع أبيك ،وما صنع أبوك معك ،وكذلك إذا قلت : كل رجل وضيعته ،لأنّ معناه مع ضيعته ،ولو قلت : زيد وعمرو خارجان ،لم يحذف الخبر لأنه ليس في اللفظ ما يدل عليه ،وليس كذلك : كل رجل وضيعته ، لأنّ معناه مع ضيعته ،ومع تدل على المقارنة ".(٢)

تبين لنا من كل ما سبق أن هنا خبرًا في مثل هذا المثال ،ولكنه محذوف اكتفاءً بدلالة واو المعية عليه ،وهذا هو رأي الجمهور .

أما الكوفيون فيرون أنه لا خبر في مثل هذا المثال أصلا ،ففي الكافية " قال الكوفيون : وضيعته خبر المبتدأ ،لأنّ الواو بمعنى مع ،

---

(١) المقتضب ٢٤٩/١ .

(٢) شرح المفصل ٩٨/١ .

فكأنك قلت : كل رجل مع ضيعته ،فإذا صرحت بمع لم تحتج إلى تقديـــر الخبر ،فكذلك مع الواو التي بمعناه "(١) ، وقد ذكر ابن عقيل أن هذا هو اختيار ابن عصفور في شرح الإيضاح (٢) كما ذكر السيوطي أنه اختيار ابـــن خروف (٣) وذكر الأشموني أنه مذهب الأخفش وهو من البصريين (٤).

« وفي رأى الكوفيين نظر ،لأن الواو - وإن كانت بمعنى مع - تكون في اللفظ للعطف في غير المفعول معه ،فإذا كان (وضيعتُه) عطفا على المبتدأ لم يكن خبرا (٥).

وفي رأى البصريين إشكال »إذ ليس في تقديرهم لفظ يسد مسد الخبر فكيف حذف وجوبا ؟ قال الرضي : " وإنما قلنا ذلك : لأن الخبر مثنى فمحله بعد المعطوف ،وليس بعد المعطوف لفظ يسد مسد الخبر، ولو جاز أن تقول : إن المعطوف سادٌّ مسد الخبر المحذوف بعده لم يصح الاعتراض على تقدير الكوفيين في قولك : ضربي زيدًا قائمًا حاصلٌ بأنه ليس هناك ما يسدّ مسد الخبر ،إذ لهم أن يقولوا أيضا : تأخر الحال عن محله فسد مسد الخبر ولو تكلفنا وقلنا : التقدير " كل رجل مقرون وضيعته أى هو مقرون بضيعته وضيعته مقرونة به ، كما تقول : زيد وعمرو ،ثم حذف مقرون وأقيم المعطوف مقامه لبقى البحث في حذف خبر المعطوف وجوبا من غير سادّ مسده "(٦) ثم رجح أن الحذف في مثل هذا الخبر ليس بواجب بل غالـــب فقال : " والظاهر أن حذف الخبر في مثله غالب لا واجب "(٧).

---

(١) الرضي ١/١٠٧.

(٢) انظر شرح ابن عقيل ١/٢٥٣.

(٣) انظر همع الهوامع ٢/٤٤.

(٤) انظر حاشية الاشموني ١/٢٢٨.

(٥) شرح الرضي ١/١٠٧.

(٦) شرح الرضي ١/١٠٨.

(٧) شرح الرضي ١/١٠٨.

ولابن أبي الربيع هنا رأى يدور على حذفين ،وصح ذلك عنده لدلالة الكلام على كل محذوف ،وعليه ففي الأسلوب استغناءان وليس واحداً والكلام من عطف الجمل،قال ابن الربيع : تقول : كل رجل وضيعته ،التقدير : كل رجل مع ضيعته وضيعتُه معه ، فحذف من الأول ما دل الثاني عليه وحذف من الثاني ما دل الأول عليه ،وعلى هذا يجرى ما كان من هذا كله ،فتقول : زيدٌ وكتابهُ ،وعمروٌ وفرسهُ ،إذا أردت أن كل واحد منهما لا يفارق صاحبه ... ويجرى مجرى هذا في الاستغناء قولهم : أنت أعلم وربَّك ، التقدير : أنت أعلم بربك وربُّك أعلم بك ،وعلى هذا الباب جاء الحديث " لا أنا وثابت " ،هو في تقدير : لا أنا مع ثابت ولا ثابت معي ،وهذا التقدير أغنى عن تكرار لا " . (١)

ثم انه لا بد - لتحقق الاستغناء لزوماً في مثل هذا الأسلوب - من أن تكون الواو نصّاً في المعية ، فإن لم تكن نصّاً في المعية لا يستغنى عن الخبر ، وعليه قول الشاعر :

تَمنَّوْا لِيَ الموتَ الذى يَشْعَبُ الفتـــى
وكلُّ امرىء والموتُ يلتقيـــــان (٢)

الواو هنا ليست نصا في المعية؛إذ إن الموت لا يلزم الإنسان ولا يصاحبه في حياته بل يأتيه مرة واحدة فيقضي عليه بخلاف الواو في : كلُّ رجل وحرْفَتَه وكلُّ عالم وعِلْمُه فإن الواو تدل نَصّاً على المعية .

وكذلك يشترط خصوص الواو هنا ،فلو أنك صرّحت بلفظ مع في مكانها فلا استغناء ،بل يجب ذكر الخبر ،فيقال : كل رجل مع ضيعته متلازمان ،وكل طالب مع زميله متصاحبان مثلا .

---

(١) الملخص لابن أبي الربيع ١٧٤ .

(٢) شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ٦٥ .

## ٣ - الحال السادة مسد الخبر

ورد عن العرب نحو قولهم : ضَرْبي زيدًا قائماً ،وقولهم : أكثرُ شُرْبي السويقَ ملتوتاً ،وقولهم : أخطبُ ما يكونُ الأميرُ قائماً .

في هذه الأمثلة اسمٌ مبتدأٌ به مرفوعٌ في حاجة إلى خبر، وهذا الاسم في المثال الأول مصدر صريح ، وفي المثال الثاني اسم تفضيل مضاف إلى مصدر صريح ،وفي المثال الثالث اسم تفضيل مضاف إلى مصدر مؤول ،وما بعد هذه الأسماء كلها لا يصلح أن يكون خبرًا عن المبتدأ ، إذ لا يصلح رفعه فلا يقال : ضَرْبُ قائمٌ ولا أكثرُ شُرْبٍ ملتوتٌ ،ولا أخطبُ كَوْنِ الأمير قائمٌ ، لعدم الفائدة ، ولعدم استقامة الكلام ،إذ هو لا يستقيم إلا على جعل اللفظ المؤخر حالا ،لأنه هو المقصود للمتكلم .

وإذن أين الخبر ؟ بعد أن استقصى النحاة مثل هذه الأساليب الواردة عن العرب وجدوا أنهم لم يستعملوا لها أخباراً مرفوعة قَطُّ ،وكأنهم استغْنَوْا بالمنصوب بعد هذه المرفوعات عن ذكر أخبارها ،ولكن النحاة بعد هذا اختلفوا في تقدير هذا الخبر المستغنى عنه ،بل اختلفوا في الحاجة إلى هذا المستغنى عنه أصلا ، وتفصيل ذلك فيما يأتي :

يفهم من كلام سيبويه أنه يفرق بين المنصوب الذى يصح وقوعه خبراً عن المرفوع قبله في هذه الأمثلة ،والمنصوب الذى لا يصلح وقوعه خبرًا عنه ،فالذى يصح وقوعه خبرا يجوّزُ سيبويه فيه النصبَ مع الاستغناء عن المرفوع الذى هو الخبر ،كما يجوّز الرفعَ على الخبرية ولا استغناء في الكلام ،أما الذى لا يصلح وقوعه خبرًا فيتعين فيه الاستغناء ، ففي تفسير قول عمرو بن معديكرب :

الحربُ أولُ ما تكونُ فتيّةً ... تسعى ببزتها لكل جهـــول

ذكر سيبويه الأوجه التالية :

١ - رفع الحرب ،ورفع أول ،ونصب فتية أى : الحرب أولها فتيّةً ،وفي هذا التفسير مبتدأ أول ،ثم ثان خبره مستغنى عنه بالحال .

٢ - رفع الحرب و نصب أول ، ورفع فتيّة أي : الحربُ أوّلَ ما تكون فتية ، أي : إذا كانت في ذلك الحين ، فلا استغناء ، والكلام مبتدأ و خبر وحال .

٣ - رفع الجميع ، أي : الحربُ أولُها فتيّةٌ ، فلا استغناء ، والكـــلام مبتدأ أول ثم ثان له خبر ، وقد أنث الخبر لأن ( أول ) اكتسب التأنيث بالإضافة ، كقولهم قُطِعَتْ بَعْضُ أصابعــــه .

وإنما أجاز سيبويه ذلك لصحة الإخبار بفتيّة عن الحرب ، ولذا لـم يجز إلا النصب عند عدم صحة الإخبار قال : " وأما عبدالله أحسن ما يكـــون قائماً فلا يكون فيه إلا النصب ، لأنه : لا يجوز لك أن تجعل أحسن أحواله قائماً على وجه الوجود ".(١)

ويوضح المبرد هذا الكلام بشيء من التفصيل فيرى في البيت الأوجه التالية :

١ - رفع الحرب و نصب أول ورفع فتية أي الحربُ فتيّةٌ في هذا الوقت ، ففي الكلام مبتدأ ، وخبر ، وظرف ، ولا استغناء فيه .

٢ - رفع الجميع أي الحربُ فتيةٌ وهي أولُ ما تكون ، ففي الكلام مبتدأ ثان ثم خبر للمبتدأ الثاني ، هو وخبره خبر للمبتدأ الأول ، وليس في الكلام استغناء .

٣ - رفع الحرب ورفع أول و نصب فتية أي الحربُ أولُ ما تكون تسعى بزينتها فتيةً ، ففي الكلام مبتدأ ثم مبتدأ ثان خبره الجملة الفعلية - تسعى وفاعلها المستتر - و فتيةً حال من فاعل تسعى ، ولكن الحال تقدمت على صاحبها ، و ليس في الكلام استغناء عن شيء .

٤ - رفع الحرب و رفع أول ، ونصب فتية أي الحربُ أولُ ما تحدث حال كونها فتيةً ، ففي الكلام مبتدأ وخبر ، وحال ولا استغناء في الكلام .

٥ - رفع الحرب ، ورفع أول ، ونصب فتية ، تفسيره جعل الحرب مبتدأ ، وأول مبتدأ ثان ، وفتية حال سد مسد الخبر ، وفي الكلام استغناء عن الخبر .(٢)

---

(١) انظر الكتاب ١/٤٠٢ - ٤٠٣ .

(٢) انظر المقتضب ٣/٢٥٢-٢٥٣ .

وقد زاد الأسفراييني وجها آخر في البيت هو : نصب أول و نصب فتية على تقدير أول ظرف ،وفتية حال سدت مسد خبر الحرب .(١)

ولم يصرح كل من سيبويه والمبرد بنوع الخبر المستغنى عنه . ولكن يفهم من نص سيبويه أنه يُقدّر بإذا كان (٢) ،وفي هذا التقدير خلاف ،ذكره ابن يعيش بتفصيل وتوضيح فقال : " أما قولهم : ضرْبي زيداً قائماً ،فهي مسألة فيها أدنى إشكال يحتاج إلى كشف ،وذلك أن المعنى ضربت زيدا قائما ،أو اضرب زيداً قائماً ،فالكلام تام باعتبار المعنى ،إلا أنه لا بد من النظر في اللفظ لكون المبتدأ فيه بلا خبر ،وذلك أن قولك : ضربي مبتدأ وهو مصدر، مضاف إلى الفاعل ،وزيداً مفعول به ،وقائم حال ،وقد سدّ مسدّ خبر المبتدأ ، ولا يصح أن يكون خبرا فيرتفع ،لأن الخبر إذا كان مفردا يكون هو الأول ، والمصدر الثاني الذى هو الضرب ليس القائم ،ولا يصح أن يكون حالا من زيد هذا ،لأنه ،لو كان حالا منه لكان العامل فيه المصدر الذى هو ضرْبي ، لأن العامل في الحال هو العامل في ذى الحال ،ولو كان المصدر عاملا فيه لكان من صلته ،وإذا كان من صلته لم يصحَّ أن يسد مسد الخبر ،لأن الساد مسد الخبر يكون حكمه حكم الخبر ،فكما أن الخبر كان غير الأول فكذا ماسدّ مسده ،ينبغي أن يكون غير الأول . وإذا كان الأمر كذلك كان العامل فيه فعلا مقدرا فيه ضمير فاعل يعود إلى زيد وهو صاحب الحال ،والخبر ظرف زمان مقدر مضاف إلى ذلك الفعل والفاعل ،والتقدير ضربي زيدا إذا كان قائما ، فإذا هي الخبر ،والحق أنها في موضع نصب متعلقة باستقرار محذوف تقديره استقر أو مستقر ، ثم حذف العامل لدلالة الظرف عليه على ما تقدم ،ونقل الضمير من الفعل إلى الظرف ،وصار الظرف وما ارتفع به في موضع مرفوع ،لأنه خبر مبتدأ فالظرف وحده في موضع نصب يدل على ذلك أنه يظهر النصب فيما كان معربا نحو : القتالُ اليومَ أو عندَك والظرف مع الضمير في موضع خبر المبتدأ ،

---

(١) لباب الإعراب ٢٥٧ .

(٢) انظر الكتاب ١/ ٢٠٢ .

فإذا أريد المضى قدّر بإذْكان ،وإذا أريد المستقبل قدر بإذا كان ،والظرف الذى هو إذ أو إذا يضاف إلى الفعل والفاعل الذى هو كان ،والضمير الذى فيه ؛ وكان هذه المقدرة هي التامة ،وليست الناقصة فحذف الفعل وأقيم الظرف مقامه ،ثم حذف الفعل لدلالة الظرف عليه ،فإن قيل ولم قدر الخبر بإذا أو إذ دون غيرهما من ظروف المكان ؟: قيل لأنهما ظرفا زمان ،وظروف الزمان يكثر الإخبار بها عن الأحداث ،والإخبار بها مختص بالحدث فكان تقديره بها أولى ،وكانت إذ وإذا أولى من غيرهما من ظروف الزمان لشمولهما ،فإذ تشمل جميع ما مضى ،وإذا تشمل جميع المستقبل ،فلما أريد تقدير جزء من الزمان كان أولى بذلك لما ذكرناه .

فإن قيل : ولم قلتم: إنّ كان المقدرة هي التامة دون أن تكون ناقصة؟، قيل : لو كانت كان المقدرة هي الناقصة لكان قائما من قولك ( ضربي زيدا قائما ) الخبر ،ولو كان خبراً لجاز أن يقع معرفة ،لأن أخبار كان تكون معرفة ونكرة ،فالمعرفة نحو قولك: كان زيد أخاك ،وكان محمدٌ القائمَ ؛ ومثال النكرة كان زيد قائمًا ، فلما اقتصر ههنا على النكرة ولم تقع المعرفة فيه البتّةَ دل ذلك على أنه حال وليس بخبر .

وأما المسألة الثانية وهي : أكثرُ شُرْبي السويقَ ملتوتاً ،فالكلام عليها كالكلام على المسألة قبلها في تقدير الخبر ،والعامل فيه ، إلا أن قوله أكثر شربي ليس بمصدر ، وإنما لما أضيفت أكثر إلى شربي الذى هو المصدر صار حكمُه حُكْمَ المصدر ، لأن أفعل بعضها يضاف إليه ،تقول : زيد أفضل القوم فيكون بعض القوم والياقوت أفضل الحجارة ،ولو قلت : الياقوت أفضل الزجاج لم يجز ،لأنه ليس من الزجاج . فكذلك إذا قلت: صمت أحسن الصيام، تنصب أحسن على المصدر لأنك لما أضفته إلى المصدر صار مصدرا ،فكذلك لما أضيفت أكثر إلى الشرب الذى هو المصدر صار مصدرا ،وجاز أن يخبر عنه بالزمان ،كما يخبر عن سائر المصادر .

وأما المسألة الثالثة : وهي أخطب ما يكون الأمير قائما ، فهي في تقدير حذف الخبر كالمسألة الأولى ، إلا أن فيها اتساعا أكثر من الأولى ، وذلك أن فيها وجهين من التقدير :

أحدهما : نحو المسألة قبلها ، فقولك أخطب ما يكون الأمير يعني : أخطب كون الأمير ، لأن ما مع الفعل بتأويل المصدر . نحو قول الشاعر :

* يَسُرُّ المرءَ ما ذَهَبَ الليالي *

وكذلك ( ما ) يكون بمعنى الكون ، والمراد بكونه وجوده ، والتقدير أخطب وجود الأمير إذا كان قائما ، جعل وجوده خطيبا مبالغة ، ويكون إذا الخبر وهو في موضع نصب بالاستقرار على ما تقدم يدل على ذلك أنه قد حكى عن العرب أخطب ما يكون الأمير يوم الجمعة - بنصب يوم - فدل ذلك على أن إذا في موضع نصب كما تقول - زيد عندك ، وفيه ضمير والظرف والضمير في موضع رفع ، لأنه الخبر .

الوجه الثاني : أن يكون قوله : أخطب ما يكون بمعنى الزمان لأن ( ما ) تكون بمعنى الزمان ، لأنها في تأويل المصدر ، والمصدر يستعار للزمان على تقدير حذف مضاف كأنه قال : أخطب أوقات كون الأمير ، كما يقال: مَقْدَمَ الحاج وخُفُوقَ النجم أى زمن مقدم الحاج وزمن خفوق النجم ، ويكون الخبر إذا كان قائما . . إلا أن إذا على هذا في موضع رفع خبر عن الأول ، كما تقول : وقتُ القتال يَوْمَ الجمعة فكأنه قال : أخطب الأوقات التي يكون الأمير فيها خطيبا إذا كان قائما " .(١)

ويستفاد من كلام ابن يعيش ما يأتي :

١ - أن الخبر في مثل هذه الأمثلة يستغنى عنه بالحال التي لا تصح أن تكون هي الخبر .

٢ - وأن الخبر هنا يقدر بظرف زمانٍ لا مكان ، تَقْدِيرُهُ : إذا كان أو إذٍ كان .

---

(١) شرح المفصل ١/ ٩٦ - ٩٧ .

٣ - وأن كان في هذا المقدر هي التامة لا الناقصة .

٤ - وأن المبتدأ الذى استغنى عن خبره إما أن يكون مصدرًا أو مضافـا إلى مصدر .

وقد وجه كل ذلك بما لا حاجة إلى اعادته ثانية ، غير أن في تقديره الخبر المستغنى عنه ظرفا هو ( إذا كان أو إذ كان خلاف بين العلماء ) :

= فمنهم من يذهب إلى أن الخبر المستغنى عنه هو المصدر المضاف إلى صاحب الحال ، والتقدير في مثل: ضربي زيدا قائما هو : ضَرْبُهُ قائما ، أى ما ضربي إياه إلا هذا الضرب المقيّد ، وهذا هو رأى الأخفش (١) ، وتبعه ابن (٢) مالك في التسهيل .

= ومنهم من ذهب إلى أن الخبر مقدر بعد الحال وجوبا ، والتقدير: ضَرْبي زيداً قائماً حاصلٌ ، فقائما معمول المصدر لفظا ومعنى ، والعامل فيه المصدر الذى هو المبتدأ وهو مذهب الكوفيين (٣) .

= ومنهم من ذهب إلى أن هذا من المبتدآت التي لا خبر لها أصلا ، لا في اللفظ ولا في التقدير ، وهذا رأى ابن درستويه وابن بَابشَاذ ، فمعنى: ضربي زيدا قائما عندهما هو : ضَرْبُهُ قائما نحو: أقائمٌ الزيدان (٤) .

ويبطل مذهب الكوفيين أنهم جميعا متفقون على أن معنى: ضَرْبي زيداً قائما : ما أضرب زيداً الا قائما ، وهذا المعنى المتفق عليه لا يستفاد إلا من تقدير البصريين والأخفش (٥) .

---

(١) انظر الكافية في النحو بشرح الرضي ١/ ١٠٥ .

(٢) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ٤٥ .

(٣) انظر الكافية لابن الحاجب بشرح الرضي ١/ ١٠٥

(٤) انظر المصدر نفسه .

(٥) انظر تفصيل ذلك شرح الرضي لابن الحاجب ١/ ١٠٥ .

ويبطل مذهب الأخفش أنه يؤدي إلى حذف المصدر وإبقاء عمله ، وأكثر النحاة على منعه ، إذ هو بتقدير أنْ الموصولة مع الفعل ، والموصول لا يحذف إلا بقرينة قوية دالة عليه (١) ، ونقل ابن عقيل في المساعد أن سيبويه يمنع ذلك الحذف (٢).

وما ذهب إليه ابن درستويه وابن بابشاذ في أنه بمعنى الفعل فلا يحتاج إلى خبر ، يفسده عدم استقلال الكلام بدون الحال مع انحراف الكلام عن سَنَنِه الموضوع هو لأجله (٣).

وذهب الكسائي والفراء وهشام ، وابن كيسان إلى أن الحال هي الخبر (٤).

ويبطله أن الخبر المبتدأ لم يُعْهَدْ نَصْبُهُ أبدًا ، لأنه من المرفوعات ، وأما ما ذكره الكوفيون بنصب الخبر على الخلاف فذلك مقيد بالظرف في نحو : زيد عندك وهو ضعيف .

وقد اختار الرضي أن يكون الخبر المستغنى عنه فعلا تاما غير كان هو ( يلابس ) فالتقدير عنده : ضربي زيدا يلابسه قائما . وقد اختار هذا وفضّله على تقدير البصريين وسيبويه بإذا كان أو إذ كان قال : " والذى يظهر لي أن تقديره بنحو ضربي زيدا يلابسه قائما إذا أردت الحال عن المفعول في المعنى وضربي زيدا يلابسه قائما إذا كان عن الفاعل في المعنى أولى ، ثم نقول حذف المفعول الذى هو ذو الحال فبقي : ضربي زيدا يلابس قائما ، ويجوز حذف ذى الحال على ما ورد مع قيام القرينة ، تقول : الذى ضربت قائما زيد ، أى ضربته ، ثم حذف يلابس الذى هو خبر المبتدأ والعامل في الحال ، وقام الحال مقامه ، كما تقول : راشدًا مهديًّا ، أى سِرْ راشدًا

---

(١) انظر شرح الرضي لابن الحاجب ١/١٠٦ .
(٢) = المساعد ١/٢١١ .
(٣) انظر لباب الإعراب ٢٥٨ .
(٤) انظر همع الهوامع ٢/٤٥

مهدياً ، فنكون على هذا مستريحين من حذف إذا مع شرطه الذى هو العامل ولم يثبت مثله في كلامهم ،ولا يحتاج إلى استدلال على أن كان تامة لا ناقصة ، وعلى مذهب من جوز أن يعمل في الحال غير العامل في صاحبها ،يجوز أن يكون ضربي زيدا حاصل قائما ،فيكون العامل خاصلا ، وذو الحال معمول ضربي ،وفيه تكلفات كثيرة من حذف إذا مع الجملة المضاف اليها ،ولم يثبت في غير هذا المكان ،ومن العدول عن ظاهر معنى كان الناقصة إلى معنى التامة - وذلك لأن معنى قولهم : حاصل إذا كان قائما ظاهر في معنى الناقصة - ومن قيام الحال مقام الظرف ولا نظير له . والذى أوقعهم في هذا وأوقع غيرهم فيما لزمهم التزام اتحاد العامل في الحال وصاحبها بلا دليل دلهم عليه ، ولا ضرورة ألجأتهم إليه ".(١)

ويبقى في هذه المسألة تفصيلات أخرى وافتراضات عرض لها العلماء .

<u>أولها</u> : هل يجوز الاستغناء عن الخبر بالحال وهي جملة فعلية ؟

أجاز ذلك الأخفش والكسائي وهشام وابن مالك واستدلوا بقول رؤبة بن العجاج :

وَرَأْيُ عينى الفتى أباكـــا يُعْطِي الجزيلَ فَعَلَيْكَ ذاكـا

وقول الأعشى :

عَهْدِي بها في الحَيِّ قد سُرْبِلَتْ بيضاء مثل المُهْرَةِ الضامـــر

وقول الشاعر ( يعطى الجزيل ) في البيت الأول جملة فعلية سدت مسد الخبر وقوله ( قد سربلت ) في البيت الثاني جملة فعلية سدت مسد الخبر إلا أن الأولى فعلها مضارع ،والثانية فعلها ماض،وقد منع ذلك سيبويه والفراء ، وهما محجوجان بالسماع .(٢)

---

(١) شرح الرضي ١/١٠٦-١٠٧ .
(٢) انظر همع الهوامع ٢/٤٨ ،٤٩ .

وثانيها : هل يجوز الاستغناء عن الخبر بالجملة الاسمية ؟

والجواب أن الجملة الاسمية الواقعة حالا لا تخلو أن تكون بواو أو لا تكون ، فإن كانت بواو جاز ذلك عند الفراء ، وإن لم تكن بواو لم يجز ذلك عنده لورود السماع بما فيه الواو ، وينبغي الاقتصار على ما ورد (١) ، " لأن الحال فضلة وقد وقعت موقع العمدة فيجب معها العلامة الدالة على الحالية ، إذ كل واقع غير موقعه ينكر" (٢) ، قال الشاعر :

خَيْرُ اقترابي من المولى حَلِيفَ رِضًى وشَرُّ بُعْدِيَ عنه وَهْوَ غضبان

فقوله - وهو غضبان - جملة اسمية حالية مقترنة بالواو ، وسدت مسد الخبر.

وجوز ذلك الكسائيُّ وتبعه ابنُ مالك مطلقا ، فعندهما يصح مجيء الجملة الاسمية حالا تسد مسد الخبر ، سواء اشتملت على الواو أم لم تشتمل (٣).

أما سيبويه والأخفش فيمنعان ذلك مطلقا ، أى يمنعان وقوع الحال جملة سادة مسد الخبر ، سواء كانت بواو أم بدونها (٤).

وما وقع في شرح الرضي من قوله : " وإن كانت الحال المذكورة جملة اسمية فعند غير الكسائي يجب معها واو الحال نحو : ضربي زيدا وغلامه قائم الخ " (٥) فيه نظر فإن كان القصد بغير الكسائي الفراء فقط فهو ذاك ، وإن كان المراد بغير الكسائي ما عداه من العلماء فقد سبق أن بعضهم يمنع ذلك مطلقا كسيبويه والأخفش وبعضهم يجيزه مطلقا كابن مالك.

---

(١) انظر المساعد ١/ ٢١٤ ، وانظر همع الهوامع ٢/ ٥٠

(٢) الرضي على الكافية ١/ ١٠٥.

(٣) انظر همع الهوامع ٢/ ٥٠.

(٤) = المساعد ١/ ٢١٤ وانظر همع الهوامع ٢/ ٥٠.

(٥) الرضي على الكافية ١/ ١٠٥.

ثالثها : هل يجوز إتْباعُ التوابع للمبتدأ المستغنى عن الخبر بالحال ؟

والجواب أنه يجوز ذلك قياسا عند الكسائي (١) ، وتبعه ابن مالك (٢) في التسهيل . نحو : ضربي زيدًا كلُّه - أو ضربي زيدًا الشديدُ - قائمًا ، ومنع غيرهما لغلبة معنى الفعل عليه ، ولهذا ذهب ابن درستويه إلى أن هذا المبتدأ لا خبر له ، لكونه بمعنى الفعل ، إذ المعنى ما أضرب زيدًا إلا قائما ، ولم يسمع الإتْبَاعُ مع الاستقراء (٣) .

وذكر ابن عقيل أن حجة ابن مالك في جواز الإتْباع هو القياس ، وحجة المنع أن الموضع موضع الاختصار (٤) .

رابعها : هل يجوز كون المبتدأ المستغنى عن الخبر بالحال مؤولا بالمصدر مثل قولك : أن تشرب الماء قائمًا ، وأن تضرب زيدًا قائما ؟

والجواب أنه يجوز ذلك عند بعض الكوفيين ولا يجوز عند الجمهور (٥) .

خامسها : هل يجوز أن يكون المبتدأ غير مصدر ؟

والجواب : نعم يجوز ، ولكن بشرط إضافته إلى مصدر صريح أو مؤول . يعني أن كل اسم مضاف إلى مصدر يجوز أن يكون مبتدأ مكتفيا بالحال عن الخبر سواء كان هذا الاسم اسم تفضيل أم غيره ، ودليل ذلك قول ابن مالك : "إذا كان المبتدأ مصدرا ، أو أُفعل التفضيل مضافا إليه ... نحو حُبِّي المالَ محسنًا ، وأَشْفَى قولي مُعْلَنًا ..." ثم قال : " وغير أفعل التفضيل نحو: كلُّ شُرْبي السويق ملتوتا ، ومعظم إتياني المسجد متعلما " (٦) . وفي قول ابن مالك إشارة

---

(١) انظر همع الهوامع ٢/١٥٠ .

(٢) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ٤٥ .

(٣) انظر كافية ابن الحاجب بشرح الرضي ١/١٠٥ .

(٤) انظر المساعد ١/٢١٤ .

(٥) انظر المساعد ١/٢١١ .

(٦) الكافية الشافية ١/٣٥٧ .

إلى أن المبتدأ يكون مصدرا أو ما أضيف إلى المصدر كاسم التفضيل وغيره ،والشرط أن يكون المصدر مضافا إليه .

سادسها : هل يجوز أن يكون المصدر المبتدأ فاعلا لفعل محذوف تقديره : ثبتَ شربي السويق ملتوتا ، أو يَقَعُ ضربي زيدا قائما ؟

والجواب أنه يجوز بضعف،وتخرج المسألة من باب الاستغناء عن الخبر ،فتصبح من باب الاستغناء عن الفعل ،وقد جاء الضعف من حيث إنه لا يوجد دليل على تعيين المحذوف ،لأنه كما يجوز تقدير ثبت يجوز قَلَّ أو عُدِمَ ،وما لا يتعين لا سبيل إلى إضماره .(١)

سابعها : هل يجوز رفع الحال التي تسد مسد الخبر في نحو ضربي زيداً قائمٌ ؟

والجواب أن فيه تفصيلا ،فإن كان المبتدأ مصدراً صريحا لا يجوز ذلك اختياراً ،فإن اضطُرَّ اليه يلزم جعل الحال جملة مثل ضربي زيدا هو قائم ،فإن كان المبتدأ أفعل التفضيل مضافا إلى ما موصولة بكان أو يكون مثل : أخطب ما يكون أو ما كان يجوز عند الأخفش(٢) ،وتبعه ابن مالك في التسهيل قال : " ورفعها خبراً بعد أفعل مضافا إلى ما موصولة بكان أو يكون جائز "(٣) قال ابن عقيل :" فنقول : أخطب ما يكون الأمير قائم ، أو أخطب ما كان الأمير قائم ،برفع قائم خبرا عن أخطب ،تَجَوُّزاً ،وهذا مذهب الأخفش والمبرد ،والفارسي ومنعه سيبويه .(٤)

قال ابن الحاجب :" واعلم أنه يجوز رفع الحال الساد مسد الخبر عن أفعل المضاف إلى ما المصدرية الموصولة بكان أو يكون. نحو: أخطب ما يكون الأمير قائم ،وهذا عند الأخفش،والمبرد ،ومنعه سيبويه ،والأولى جوازه ،

---

(١) انظر همع الهوامع ٢/٤٤.

(٢) انظر همع الهوامع ٢/٤٧.

(٣) المساعد ١/٢١١.

(٤) المساعد ١/٢١١-٢١٢.

لأنك جعلت ذلك الكون أخطب مجازاً فجاز جعله قائما أيضا ،ولا يجوز مثل ذلك بعد مصدر صريح إلا في الضرورة ،فلا تقول : ضربي قائم ، إذ لا مجاز في أول الكلام ،ولا شك أن المجاز يؤنس بالمجاز ،ويجوز أن يقدر في أفعل المذكور زمان مضاف إلى ما يكون،بخلاف أكثر شربي السويق ملتوتا وضربي زيدا ،وذلك لكثرة وقوع (ما ) المصدرية مقام الظرف نحو قولك ما ذرّ شارقٌ ، فيكون التقدير : أخطب أوقات ما يكون الأمير قائم أي أوقات كون الأمير ، فتكون قد جعلت الوقت أخطب وقائما ،كما يقال : نهاره صائم وليله قائم ،ومرجع هذا التقدير أنه سُمع : أخطب مايكون الأمير يومُ الجمعة برفع يوم الجمعة ،وأيضا كثرة وقوع ما المصدرية زمانا ، وكثرة وقوع الزمان مسنداً إليه الواقع فيه "(١).

## ٤ - بعد لـولا

تأتي لولا على أربعة أوجه (٢) :

الوجه الأول: كونها للتحضيض فتختص بالمضارع أو ما في تأويله كقوله تعالى : * لولا تستغفرون الله *(٣) أو للعرض فتختص بالمضارع أو ما في تأويله أيضا كقوله تعالى * لولا أخرتني إلى أجل قريب *(٤).

والوجه الثاني : كونها للتوبيخ والتنديم فتختص بالماضي كقوله تعالى : * لولا جاءوا عليه بأربعة شهداء *(٥) وكقوله تعالى * فلولا نصرهم الذين اتخذوا من دون الله قربانا آلهة *(٦) وكقوله تعالى * ولولا إذ سمعتموه قلتم ما يكون لنا أن نتكلم بهذا *(٧).

---

(١) انظر الكافية في النحو ١/١٠٧.

(٢) مغني اللبيب ١/٢٧٢.

(٣) سورة النمل آية ٤٦.

(٤) سورة المنافقون آية ١٠.

(٥) سورة النور آية ١٣.

(٦) سورة الأحقاف آية ٢٨.

(٧) سورة النور آية ١٦.

والوجه الثالث: للاستفهام ،كقوله تعالى ﴿ لولا أُنزل عليه ملك ﴾ (١) على رأى الهروى (٢).

الوجه الرابع: الامتناع لوجود ،كقوله تعالى ﴿ لولا أن ربطنا على قلبها ﴾ (٣) اهـ

وهذا الوجه الأخير هو المقصود في كلامنا هنا .

قال ابن يعيش :

اعلم أن لولا حرف يدخل على جملتين : إحداهما مبتدأ وخبر ،والأخرى فعل وفاعل فتعلق إحداهما بالأخرى وتربطها بها كما يدخل حرف الشرط على جملتين فعليتين فيربط إحداهما بالأخرى فيصيران كالجملة الواحدة فتقول : قام زيد ، خرج محمد ،فهاتان جملتان متباينتان لا تَعَلُّقَ لإحداهما بالأخرى ، فإذا أتيت بإنْ الشرطية فقلت: إن قام زيد خرج محمد ،ارتبطت الجملتان وتعلقت إحداهما بالأخرى ،حتى لو ذكرت إحدى الجملتين منفردة لم تفد ولم تكن كلاما ، وكذلك " لولا "، تقول : زيد قائم ، خرج محمد ، فهاتان جملتان متباينتان ، إحداهما مبتدأ وخبر ،والأخرى فعل وفاعل ،فإذا أتيت بلولا وقلت : لولا زيد قائم لخرج محمد ،ارتبطت الجملة الثانية بالجملة الأولى فصارتا كالجملة الواحدة (٤).

ولتوضيح ما في أسلوب لولا من الاستغناء نقول : إنه قد ورد الاستغناء عن الجملة الفعلية التي هي جوابها ،جوازاً عملا بالقاعدة المشهورة : (وحذف ما يعلم جائز)،وذلك كقوله تعالى ﴿ ولولا فضل الله عليكم ورحمته وأن الله تواب حكيم ﴾ (٥) وكقوله تعالى ﴿ ولولا فضل الله عليكم ورحمته وأن الله رءوف رحيم ﴾ (٦).

---

(١) سورة الفرقان/الآية ٧ .

(٢) انظر مغنى اللبيب ١/٢٧٥ .

(٣) سورة القصص/الآية ١٠ .

(٤) شرح المفصل ١/٩٥ .

(٥) سورة النور/الآية ١٠ .

(٦) سورة النور/الآية ٢٠ .

فقد وقع الاستغناء في الآيتين عن الجملة الفعلية التي هي جواب لولا الامتناعية، وهذا الاستغناء كثير جائز، لمَّا دلَّ عليه الدليل ، ففي الآية الأولى المستغنى عنه هو الجواب وتقديره" لهلكتم" ، وفي الآية الثانية المستغنى عنه هو الجواب وتقديره " لعاقبكم ".

وأما الاستغناء الواقع في بعض الجملة الاسمية مع لولا فهو استغناء لازم، وتفسيره : أن الذى بعد لولا اسم مرفوع ، ولا وجه لرفعه إلا على الابتداء فلا يصح أن يكون فاعلا ولا نائبه ولا اسما لكان ، ولا خبرًا لإنّ لعدم وجود ذلك كلّه ، وكونه مبتدأ يقتضي وجود خبر وليس في الكلام هذا الخبر ، ولم يذكر أبدًا ، فدل ذلك على أنهم استغنوا عنه منذ تكلموا بذلك الأسلوب .

قال سيبويه :

هذا باب من الابتداء يضمر فيه ما يُبْنَى على الابتداء ، وذلك قولك : لولا عبدالله لكان كذا وكذا ، أما لكان كذا وكذا فحديث معلَّق بحديث لولا ، وأما عبدالله فإنه من حديث لولا ، وارتفع بالابتداء كما يرتفع بالابتداء بعد ألف الاستفهام ، كقولك : أزيد أخوك ؟ ، إنما رفعته على ما رفعت عليه زيد أخوك . غير أن ذلك استخبار وهذا خبر . وكأن المبْنَىّ عليه الذى في الإضمار كان في مكان كذا وكذا ، فكأنه قال : لولا عبدالله كان بذلك المكان، ولولا القتال كان في زمان كذا وكذا ، ولكن هذا حذف حين كثر استعمالهم إياه في الكلام "(١) ، ومثل ذلك ما قاله المبرد :

" اعلم أن الاسم الذى بعد لولا يرتفع بالابتداء وخبره محذوف لما يدل عليه وذلك قولك : لولا عبدالله لأكرمتك . فعبدالله ارتفع بالابتداء وخبره محذوف . والتقدير لولا عبدالله بالحضرة أو لسبب كذا لأكرمتك . فقولك لأكرمتك معلق بحديث ( لولا ) ولولا حرف يوجب امتناع الفعل لوقوع اسم "(٢).

---

(١) الكتاب ٢/١٢٩ .
(٢) المقتضب ٣/٧٦ .

وكلام كلٍّ من سيبويه والمبرد ليس فيه تقييد لنوع المستغنى عنه هل هو كون عام أو كون خاص ،ولكن الأمثلة التي ذكراها كلها من باب الكون العام الذى هو الوجود المطلق أو الاستقرار ،وقد يفهم من هذا أنهما لا يريان خبر المبتدأ بعد لولا إلا كونا عاما ، ولا يصح وقوع الخاص معهما ، كما يفهم منه أيضا أنهما قد يجيزان وقوع الكون الخاص بعدهما ،ولكن يذكر ولا يستغنى عنه ،ولذلك نجد العلماء بعدهما يفصّلون القول في ذلك تفصيلا :

فعبيد الله بن أبي جعفر الأشبيلي في كتابه "الملخص في ضبط العربية " يقول : وكما يوجد المبتدأ على ثلاثة أقسام يوجد أيضا الخبر كذلك ، فخبر يحذف ولا يجوز إظهاره ،فمن ذلك خبر المبتدأ الواقع بعد لولا التي لغير التحضيض والعَرْض،وذلك قوله تعالى ﴿ لولا أنتم لكنا مؤمنين ﴾ فأنتم مبتدأ والخبر محذوف تقديره : لولا أنتم حاضرون ،ولا خلاف في هذا أنه لا يظهر ،واختلفوا هل يكون الخبر غير ما ذكرته ، فمن الناس من ذهب إلى أنه لا يكون الخبر بعد لولا إلا ثابتا أو مستقرا ،ولا يكون إلا محذوفا وهو الصحيح ومن الناس من ذهب إلى أن الخبر يكون غير ذلك ،وإن كان غير ذلك فلا بد من ظهوره فأجازوا : لو زيد قائم لأكرمتك ،ولولا عمرو جالس لكلمتك ، وهذا لم يثبت بالسماع ،والمنقول : لولا قيام زيد لأكرمتك ولولا جلوس عمرو لكلمتك ".(١)

ويقول ابن عقيل في المساعد بعد قول ابن مالك (ووجوبا بعد لولا الامتناعية غالبا ) : لولا زيد أى لولا زيد موجود فحذف للعلم به ، ووجب حذفه لسد الجواب مسده ،وهذا إذا كان الخبر كونا مطلقا ، فإن كان كونا مقيّدا وعليه استظهر بقوله - يعني ابن مالك - " غالبا " وقد أُسقطها في بعض النسخ ،فإن لم يدل عليه دليل وجب ذكره نحو لولا زيد سالمنا ماسلم ،

---

(١) الملخص في ضبط العربية ١/١٧٧ .

ومنه صوله صلى الله عليه وسلم : " لولا قومك حديثو عهد بكفر لأسست البيت على قواعد إبراهيم ،وإنْ دل عليه دليل جاز إثباته وحذفه ، ومنه قول المعرى :

يُذيب الرُّعْبُ منه كلَّ عضب     فلولا الغِمْدُ يُمْسِكُه لسَالا

قال المصنف بعد هذا الكلام: وهذا الذى ذهبت إليه هو مذهب الرماني والشجرى ،والشلوبين . وغفل عنه أكثر الناس قال : ومن ذكر الخبر بعد لولا قول أبي عطاء السنديّ :

لولا أبوكَ ولولا قَبْلَهُ عُمَرُ     ألقتْ إليك مَعَدٌّ بالمقاليد

وأشار بقوله : ( وغفل عنه أكثر الناس ) إلى ما عليه الجمهور من إطلاق القول بوجوب حذف الخبر بعد لولا ،بناء على أنه لا يكون إلا كونا مطلقا ، وتأويل ما ورد بخلاف ذلك".(١)

ولي على هذا تعليقان :

أحدهما : أن ما ورد من قوله عليه الصلاة والسلام : لولا قومك حديثو عهد بكفر . . . الخ يَرُدُّ وجْهة صاحب الملخص السابقة في أنه لم يرد الخبر بعد لولا كونا خاصا ،وهذا عند من يرى الاحتجاج بالحديث .

والثاني : أن ابن مالك قد ذكر - وتبعه الشارح والمحقق - أن قول أبي عطاء السندى :

لولا أبوك ولولا قبله عمرُ     ألقتْ إليك مَعَدٌّ بالمقاليد

من قبيل الكون الخاص الذى ذكر ،وفيه نظر ، فإن المعروف في العربية أن الظرف والجار والمجرور إذا وقعا خبرًا تعلقا بكون عام محذوف تقديره : كائن أو مستقر ، على أن أبا عطاء شاعر مخضرم مدح بني أمية وبني هاشم ـ فإذن لا يحتج بشعره (٢) ، وقد ذكر ذلك ابن مالك نفسه في ألفيته فقال :

وأخبروا بظرف أو بحرف جرّ     ناوين معنى كائن أو مستقرّ

---

(١) المساعد ١/٢٠٨-٢٠٩.

(٢) انظر الخزانة ١/٥٦٠ .

أما السيوطي فقد ذكر نحواً مما سبق ،وزاد أن الخبر بعد لولا غير مقدر بل الجواب نفسه هو الخبر عند بعض العلماء ،وأن بعضهم يذهب إلى أن الاسم بعد لولا مرفوع بها قال : يجب حذف الخبر في مواضع:

إحداها : إذا وقع المبتدأ بعد لولا الامتناعية ،لأنه معلوم بمقتضاها ، إذ هي دالة على امتناع لوجود ،فالمدلول على امتناعه هو الجواب والمدلول على وجوده هو المبتدأ ، فإن قيل : لولا زيد لأكرمت عمرا ،لم يشك في أن المراد : وجود زيد مَنَعَ إكرامَ عمرو ،وجاز الحذف لتعين المحذوف ،ووجب لسد الجواب وحلوله محله ، ثم أطلق الجمهور وجوب الحذف ولحنوا المعرى في قوله:

* فلولا الغِمْدُ يمسكه لسالا *

وقيده - أي الحذف - الرماني وابن الشجرى والشلوبين وتبعهم ابن مالك بما إذا كان الخبر الكون المطلق ،فلو أريد كون بعينه لا دليل عليه لم يجز الحذف فضلا عن أن يجب ،نحو:لولا زيد سالمنا ما سلم ،و منه قوله عليه الصلاة والسلام : " لولا قومك حديثو عهد ... " فإن كان عليه دليل جاز الحذف والإثبات : نحو لولا أنصار زيد حَمَوْهُ لم يَنْجُ ،ومنه بيت المعرى السابق .

والجمهور أطلقوا فيه وجوب الحذف بناء على أنه لا يكون بعدها إلا كونا مطلقا . قال ابن أبي الربيع : أجاز قوم : لولا زيد قائم لأكرمتك ،ولولا زيد جالس لأكرمتك ،وهذا لم يثبت بالسماع ،والمنقول لولا جلوس زيد ولولا قيام عمرو .

قلت: و الظاهر أن الحديث حرفته الرواة بدليل أن بعض رواياته : لولا حدثان قومك . وهذا جار على القاعدة ،وقد بينت في كتاب أصول النحو - من كلام ابن الضائع وأبي حيان أنه لا يستدل بالحديث على ما خالف القواعد النحوية ،لأنه مروى بالمعنى لا بلفظ الرسول . والأحاديث

رواها العجم والمولدون ،وفيهم من لا من يحسن العربية ،وأدّوها على حد ألسنتهم ...

وذهب قوم إلى أن الخبر بعد لولا غير مقدر وأنه الجواب ،وذهب الفراء إلى أن الواقع بعد لولا ليس مبتدأ بل مرفوع بها ،لاستغنائه بها كما يرتفع بالفعل الفاعل".(١)

قلت : ورأى الفراء هذا غريب في بابه ،إذ إن لولا حرف عند الجميع ولا شبه لها بالفعل ،والمرفوع بعدها لا يصح أن يكون فاعلا بها ،ولا علة هنا للفراء نفهم بها كلامه على الوجه المستقيم الذى يريده ،فإن قصد أن الكلام من باب الاكتفاء ،وأنه تم دونه كما في نحو:أقائم محمد ،فإنه غير مسلّم به ، لأن قائما في المثال شبيه بالفعل ومحمد فاعل أو كالفاعل في المعنى ، أما في نحو:لولا محمد ... فليس في لولا هنا شبه بالفعل ،وليس محمد فاعلا في المعنى أو كالفاعل.

ثم إن حكاية السيوطي أن الجملة الفعلية بعد لولا هي الخبر ،ولا استغناء ، لا وجه لها في الظاهر ، وقد ردها ابن يعيش فقال :

قال الكوفيون : الاسم الواقع بعد لولا يرتفع بلولا نفسها لنيابتها عن الفعل والتقدير : لولا يمنع زيد . وهذا ضعيف لوجوه منها :

أنه لو كان الأمر على ما ادّعوه لجاز وقوع "أحد" بعدها ،لأن أحد يستعمل فيها النفي ،ولم يسمع عنهم مثل ذلك.

الوجه الثانى : أنه لو كان معناه النفي على ما ادعوه لجاز أن يعطف عليه بالواو ولا لتأكيد النفي فتقول : لولا زيد ولا خالد لأكرمتك نحو قوله تعالى ﴿ وما يستوى الأعمى والبصير ولا الظلمات ولا النور ولا الظل ولا الحرور ﴾ ، فإن لم يجز ذلك ولم يستعمل دل على أن الجحود قد أزيل.

---

(١) همع الهوامع ٢/ ٤١.

الوجه الثالث : أن الحرف إنما يعمل إذا اختص بالمعمول نحو حروف الجر فإنها مختصة بالأسماء ، ونحو حروف الجزم اختصت بالدخول على الأفعال ، "ولولا" هذه غير مختصة ، بل تدخل على الأسماء نحو : لولا زيد لأكرمتك وتدخل على الأفعال : مثل قول الشاعر :

لا دَرَّ دَرُّكِ إني قد رميتهمُ    لولا حُدِدْتُ ولا عذرى لمحدودِ (١)

والمسألة فيها خلاف كبير بين البصريين والكوفيين ، وقد عقد ابن الأنباري مسألة تكلم على الخلاف الحاصل فيها ومن أراد التفصيل والمزيد فليراجع . (٢)

ونلخص هذا في أن المرفوع بعد لولا فيه الأوجه التالية :

١ - أنه مبتدأ خبره محذوف وجوبا ، لأنه لا يكون إلا كونا مطلقا ، وفيه استغناء لازم .

٢ - أنه مبتدأ خبره محذوف وجوبا ، إذا كان كونا عاما ، وجوازا إذا كان كونا خاصا دل عليه دليل ، ويجب ذكره إن لم يدل عليه الدليل .

٣ - أنه مبتدأ خبره الجملة الفعلية بعده وهو ضعيف كما سبق .

٤ - أنه فاعل بلولا نفسها وقد سبق تضعيفه .

---

(١) شرح المفصل ١/ ٩٥ - ٩٦ .

(٢) انظر الانصاف في مسائل الخلاف ١/ ٧٠-٧٨ .

## ٥ - القسم الصريح

ومن الأخبار التي يستغنى عنها خبر المبتدأ الذى هو نَصٌّ في اليمين ، ومعنى كونه نَصًّا في اليمين أنه لا يحتمل غير القسم وأن العرب وضعته أول ما وَضَعَتْ للقسم فقط كقوله تعالى ﴿ لَعَمْرُكَ إنهم لفي سكرتهم يعمهون ﴾ (١).

فاللام لام الابتداء ،وعمرك مبتدأ خبره محذوف وجوبا لكونه صريحا في القسم ، ومثله قول الشاعر :

لعمرك ما أدرى وإني لأَوْجَلُ على أيِّنا تعدو المنيـــةُ أولُ (٢)

وخرج بالقسم الصريح ما ليس نصا في اليمين بل يستعمل تارة في القسم ، وتارة أخرى في غيره ، مثل : عَهْدُ الله ،فإنه يحتمل : عهد الله عليّ فهو في هذه الحالة معناه القسم ،ويحتمل : عهد الله يجبُ الوفاء به ، كما قال تعالى ﴿ وأوفوا بالعهد إن العهد كان مسئولا ﴾ (٣).

قال سيبويه في باب ما عمل بعضه في بعض وفيه معنى القسم :

" وذلك قولك : لعمر الله لأفعلَنَّ وأَيْمُ الله لأفعلَنَّ ،وبعض العرب يقول : أَيْمُنُ الكعبة لأفعلَنَّ ،كأنه قال : لعمر الله المقسم به ، وكذلك أيْمُ الله وأَيْمُنُ الله ،إلا أن ذا أكثر في كلامهم فحذفوه ... فهذه الأشياء فيها معنى القسم ،ومعناه كمعنى الاسم المجرور بالواو وتصديق هذا قول العرب : عَلَيَّ عهد الله لأفعلَنَّ / فعهد مرتفعة وعَلَيَّ مستقرٌّ لها وفيها معنى اليمين" (٤).

وقال في نفس الصفحة :

" وسمعنا فصحاء العرب يقولون في بيت امرئ القيس :

فقلت يَمِينُ الله أبرحُ قاعـــدًا ولو قطعوا رأسي لديكِ وأوصالي

جعلوه بمنزلة : أَيْمُنُ الكعبة وأَيْمُن الله ،وفيه المعنى الذى فيه وكذلك أمانة الله" (٥)

---

(١) سورة الحجر من الاية ٧٢ .
(٢) شرح قطر الندى ٢٣ .
(٣) سورة الإسراء آية ٣٤ .
(٤) الكتاب ٣/٥٠٢ - ٥٠٣ .
(٥) الكتاب ٣/٥٠٣ - ٥٠٤ .

ويفهم من كلام سيبويه أن المبتدأ إذا كان نصا في اليمين كما في (لعمرك) يستغنى عن خبره لزوما ، فإذا لم يكن نصا في اليمين فقد يذكر خبره كما نقله هو من قول العرب: عَلَيَّ عَهْدُ الله لأفعلن .

وأما المبرد فيقول في باب الأسماء التي يعمل بعضها في بعض وفيها معنى القسم : "فمن تلك الأسماء قولك : لعمرك لأفعلن ، وعَلَيَّ عهد الله لأفعلن ، وعَلَيَّ يمين الله لأفعلن" (١) وقال في موضع آخر: "وبعض العرب ينشد هذا البيت فيرفع القسم فيقول :

* فقلت يمين الله .... *

يريد يمين الله علي" (٢).

ونلاحظ على كل من سيبويه والمبرد أنهما ذكرا الخبر مع لفظ ( اليمين ) مع أن المعروف أنه نص في القسم ، ولكن بالرجوع إلى معاجم اللغة تدرك أن لفظ ( اليمين ) ليست نصا في القسم كما في ( لعمرك ) ونحوه ، وإنما النص في القسم من هذه المادة هو أيمن الله وما اختزل منها ، ففي لسان العرب في مادة (يمن) قال أبو عبيد :

"كانوا يحلفون باليمين ، يقولون : " يمين الله لأفعلن ..."

وقال في موضع آخر : واليمين مخالف الشمال ، وقال بعضهم قيل للحلف : يمين باسم يمين اليد ، وكانوا يبسطون أيمانهم إذا حلفوا وتحالفوا أو تعاقدوا وتبايعوا . قال أبو منصور : هذا صحيح ، وإن صح أن يمينا من أسماء الله تعالى - كما روى عن ابن عباس - فهو الحلف بالله ، قال : غير أني لم أسمع يمينا من أسماء الله، إلا ما رواه عطاء بن السائب " .اهـ

ويفهم من هذا أن اليمين كانت في الأصل لليد ثم استعملت إلى جانب هذا في القسم ، فهي ليست صريحة فيه .

---

(١) المقتضب ٢/٣٢٥ .
(٢) المقتضب ٢/٣٢٦ .

وقال ابن عقيل في شرح الألفية :

" الموضع الثاني أن يكون المبتدأ نصا في اليمين نحو لعمرك لأفعلن ، التقدير:لعمرك قسمي ،فعمرك مبتدأ وقسمي خبره ،ولا يجوز التصريح به قيل : ومثله:يمين الله لأفعلن ،التقدير يمين الله قسمي . وهذا لا يتعين أن يكون المحذوف فيه خبرًا لجواز كونه مبتدأ والتقدير : قسمي يمين الله بخلاف لعمرك ، فإن المحذوف معه يتعين أن يكون خبرا ،لأن لام الابتداء قد دخلت عليه ، وحقها الدخول على المبتدأ ،فإن لم يكن المبتدأ نصا في اليمين لم يجب حذف الخبر ، نحو:عهد الله لأفعلن التقدير : عهد الله عليَّ ،فعهد الله مبتدأ وعليَّ خبره ولك إثباته وحذفه ".(١)

ونلاحظ أن ابن عقيل ذكر فيما كان نصا في اليمين ولم تكن فيه اللام أنه يصح كونه مبتدأ محذوف الخبر أو العكس ،ولم ينص على ذلك سيبويه والمبرد .

أما السيوطي فقال :

" الثاني : إذا وقع خبر قسم صريح نحو : لعمرك ،أو أيمن الله ، وأمانة الله . وإنما وجب حذفه ،لكونه معلوما ،وقد سد الجواب مسده ،بخلاف غير الصريح ،فلا يجب حذف خبره ،بل يجوز إثباته نحو : علي عهد الله لأفعلن ، لأنه لا يُشعِرُ بالقسم حتى يذكر المقسم عليه ،وما تقدم لا يستعمل إلا في القسم ، وقيل : إن أيمن الله ونحوه خبر محذوف المبتدأ والتقدير : قسمي أيمن الله ."(٢)

وهذا القول الأخير موافق لما نقل ابن هشام عن ابن عصفور من أن لعمرك يجوز أن يكون خبرًا لمبتدأ محذوف وقال :

---

(١) شرح ابن عقيل : ١/٢٥٣ - ٢٥٣ .

(٢) همع الهوامع ٢/٤٣ .

"الثانية : أن يكون المبتدأ صريحا في القسم نحو : لعمرك لأفعلن ، وأيمن الله لأفعلن ، أي لعمرك قسمي ، وأيمن الله يميني ، فإن قلت : عهد الله لأفعلن ، جاز إثبات الخبر لعدم الصراحة في القسم ، وزعم ابن عصفور أنه يجوز في نحو : لعمرك لأفعلن أن يقدر لقسمي عمرك ، فيكون من حذف المبتدأ ".(١)

ونلخص هذا في أن المبتدأ إذا كان نصا في اليمين وكانت فيه اللام يتعين الاستغناء عن الخبر ، لأن لام الابتداء لا تدخل في الخبر ، وإذا لم تكن فيه اللام - وكان نصا في اليمين - فالأكثرون على أنه من باب الاستغناء عن الخبر ، وابن عصفور يذهب إلى أنه يجوز أن يكون من باب الاستغناء عن المبتدأ .

أما اذا لم يكن نصا في اليمين فيجوز فيه الوجهان .

## ٦ - الخبر شبه الجملة

في مثل قولنا : زيدٌ عندك ، والقتالُ اليومَ ، وزيد في الدار ، نجد مبتدآت ، كلٌّ منها في حاجة إلى خبر ، وقد وقع بعد هذه المبتدآت : ظرفُ مكان في المثال الأول ، وظرف زمان في المثال الثاني ، وجار ومجرور في المثال الثالث ، وذلك يعبر عنه بشبه الجملة .

وشبه الجملة بأنواعها الثلاثة هذه يصح وقوعها بعد هذه المبتدآت لتؤدى المعنى المقصود بشرطٍ عامٍّ هو الإفادة التامة التي يحسن السكوت عليها .

وتتحقق الإفادة في الجار والمجرور بألا يُحْتَاجَ معه إلى أمر آخر في الدلالة على المراد ، فلا يصح أن نقول : زيدٌ بك ، ولا عمروٌ فيك . تريد : زيدٌ بك متعلق ، وعمرو فيك راغبٌ ، لعدم وجود ما يدل على مرادك هذا .

---

(١) أوضح المسالك ١٥٨/١ .

وقد لاحظ العلماء أن إفادة الجار والمجرور تتحقق بعد المبتدآت كلها سواء كانت أسماء ذوات أم أسماء معان فيقال : زيد في الدار، ويقال: العلم في الصدور، وأن إفادة ظرف المكان تتحقق على هذا النحو فيقال : زيد عندك والشرف لديك، أما ظرف الزمان فلا تتحقق فيه الإفادة إلا بعد أسماء المعاني فيقال : القتال اليوم دون أسماء الذوات، فلا يقال: زيد اليوم ، هذا هو المشهور وفي المسألة خلاف :

فذهب البصريون إلى أنه لا يجوز الإخبار بظرف زمان عن جثة سواء أفاد أم لم يفد ، وما جاء من ذلك فهو شاذ أو مؤول ، كقولهم : الليلةَ الهلالُ ، اليومَ خمرٌ ، أي طلوعُ الهلالِ الليلةَ ، اليومَ شُربُ خمرٍ .

وجوزه بعض المتأخرين كابن مالك بشرط الفائدة ، وقد فصل السيوطي ذلك في الهمع فقال : " والمشهور أن ظرف الزمان لا يجوز الإخبار به عن اسم عينٍ فلا يقال : زيد اليوم ، لعدم الفائدة ، سواء جئت به منصوبا أو مجرورا بـ ( في ) وأن ما ورد من ذلك مؤول على حذف مضاف كقولهم : اليومَ خمرٌ ، وغدًا أمرٌ ، أي شرب خمر ، الليلة الهلال ، أي طلوعه ، وأجاز ذلك قوم إذا كان فيه معنى الشرط نحو : الرُّطَبُ إذا جاء الحَرُّ ، وأجازه بعض المتأخرين بشرط الفائدة وعليه ابن مالك وضبطه بأن يشابه اسمُ العين اسمَ المعنى في حدوثه وقتًا دون وقت نحو : الليلة الهلال والرطب شَهْرَيْ ربيع ، والهلال شهرَيْن أو يضاف إليه اسم معنى عام نحو: أكلَّ يومٍ ثوبٌ تلبسه ، أو يعمّ والزمان خاص نحو : نحن في شهر كذا ، أو مسئول به عن خاص نحو : في أيِّ الفصول نحن " (١)

أما الخبر في هذه الأمثلة التي وقع فيها شبه الجملة خبرا في اللفظ فقد اختلف العلماء في اعتباره ، فذهب بعضهم إلى أن الخبر محذوف استغناء

---

(١) همع الهوامع ٢/ ٢٣ .

عنه بالظرف والجار والمجرور ، وهما يتعلقان به ،والشرط عندهم أن يفيد الإخبار بهما عن المبتدأ حتى يحسن السكوت عليهما ،وتقع الإفادة بكون الخبر المحذوف كوناً عاما أو خاصا دلّ عليه الدليل .

مثال الكون العام ما سبق من الأمثلة،ومثال الكون الخاص ذى الدليل أن يقول لك قائل : زيد مسافر اليوم ،وعمرو غدا ، فتقول له : بل عمرو اليوم وزيد غدا .

وهؤلاء الذين قدروا الاستغناء بالظرف والمجرور عن الخبر اختلفوا في هذا الخبر : هل هو من قبيل الجمل أو من قبيل المفردات ، قال ابن عقيل :

" واختلف النحويون في هذا فذهب الأخفش إلى أنه من قبيل الخبر بالمفرد وأن كلا منهما متعلق بمحذوف ،وذلك المحذوف اسم فاعل والتقدير: زيد كائن عندك أو مستقر عندك أو في الدار ،وقد نسب هذا لسيبويه.(١)

كما نقل ابن عقيل أيضا في شرح الألفية أن سيبويه والجمهور يجعلان الكلام من قبيل الإخبار بالجملة فقال :

وقيل : إنهما من قبيل الجملة ،وإن كلًّا منهما متعلق بمحذوف هو فعل ، والتقدير : زيدٌ استقرَّ أو يستقرُّ عندك أو في الدار ، ونُسِبَ هذا إلى جمهور البصريين وإلى سيبويه.(٢)

وفي ترجيح أحد المحذوفين على الآخر ذكر السيوطي أن ابن الحاجب يرجح الفعل تبعا للزمخشرى والفارسي ،لأنه الأصل في العمل ،ولتعينه في الصلة.(٣)

---

(١) ابن عقيل ١/٢١١.

(٢) المصدر نفسه .

(٣) انظر همع الهوامع ٢/٢٢.

وقد فصل ذلك ابن يعيش فقال :

" إن أصحابنا قد اختلفوا في ذلك المحذوف: هل هو اسم أو فعل ؟ فذهب الأكثر إلى أنه فعل ،وأنه من حيز الجمل وتقديره: زيد استقر في الدار، ويدل على ذلك أمران : أحدهما جواز وقوعه صلة نحو قولك : الذى في الدار زيد ،والصلة لا تكون إلا جملة.

فإن قيل : التقدير : الذى هو مستقر في الدار ،كما قال : "ما أنا بالذى قائل لك شيئا" ،والمراد: بالذى هو قائل ،فكذلك هنا يكون الظرف متعلقا باسم مفرد على تقدير مبتدأ محذوف .

- قيل : اطراد وقوع الظرف خبرا من غير " هو " دليل على ما قلناه ،فإن ظهرت في اللفظ كان حسنا وإن لم تأت بها فحسن أيضا ولم يقبح قبح : ما أنا بالذى قائل لك، ولا هو في قلته فاطراد : جاءني الذى في الدار ، وقلة : ما أنا بالذى قائل لك شيئا ، تدل على ما ذكرناه .

والأمر الثاني أن الظرف والجار والمجرور لا بد لهما من متعلق به ،والأصل أن يتعلق بالفعل، وإنما يتعلق بالاسم إذا كان في معنى الفعل ومن لفظه ،ولا شك أن تقدير الأصل الذى هو الفعل أولى ".(١)

ثم نقل ابن يعيش أن ابن السراج وجماعة من النحاة يذهبون إلى أن المستغنى عنه اسم و ليس بفعل فقال :

" وقال قوم منهم : ابن السراج أن المحذوف المقدر اسم وأن الإخبار بالظرف من قبيل المفردات إذ كان يتعلق بمفرد ،فتقديره مستقر أو كائن و نحوهما .

---

(١) ابن يعيش ١/ ٩٠ .

والحجة في ذلك أن أصل الخبر أن يكون مفردًا على ما تقدم والجملة واقعة موقعه ،ولا شك أن إضمار الأصل أولى ، ووجه ثان : أنك إذا قدّرت فعلا كان جملة ،وإذا قدرت اسماً كان مفردا ، وكلما قلّ الإضمار والتقدير كان أولى "(١).

أما ابن مالك في الألفية فقد ذكر الوجهين بلا ترجيح فقال :-

وأخبروا بظرف أو بحرف جر ناوين معنى كائن أو استقر

ولكنه في الكافية رجح أن يكون المستغنى عنه اسم فاعل فقال : إذا كان خبر المبتدأ ظرفا أو جارا و مجرورا فلا بد من مقدر يتعلق به وذلك المقدر إما اسم فاعل أو فعل ، وكونه اسم فاعل أولى لوجهين :

أحدهما : أن تقدير اسم الفاعل لا يُحْوِجُ إلى تقدير اسم آخر لأنه وافٍ بما يحتاج إليه في المحل من تقدير خبر مرفوع وتقدير الفعل يُحْوِجُ إلى تقدير اسم الفاعل ،إذ لا بد من الحكم بالرفع على محل الفعل إذا ظهر في موضع الخبر والرفع المحكوم به لا يظهر إلا في اسم الفاعل .

والثاني أن كل موضع كان فيه الظرف خبرا وقدر تعلقه بفعل أمكن تعلقه باسم فاعل ،وبعد أما وإذا المفاجأة يتعين التعلق باسم فاعل نحو : أما عندك فزيد ،وخرجت فإذا بالباب زيد ، لأن أما وإذا المفاجأة لا يليهما فعل ،لا ظاهر ولا مقدر، وإذا تعين تقدير اسم الفاعل في بعض المواضع ولم يتعين تقدير الفعل في بعض المواضع وجب رد المحتمل إلى ما لا احتمال فيه ليجرى الباب على سنن واحد "(٢).

وربما يؤكد رأى ابن مالك أن العرب حين صرحت بالخبر هنا جاءت به مفردًا كما قال الشاعر :

---

(١) ابن يعيش ١/ ٩٠ .

(٢) الكافية الشافية ١/ ٣٤٩ - ٣٥٠ .

لك العزُّ إنْ مولاك عَزَّ وإنْ يَهُنْ　　فأنت لدى بُحبُوحَةِ الهُون كائنُ (٣)

ولترجيح تقدير اسم الفاعل على الفعل قال : وباستقر ،بل بمستقر يعلق الظرف وحرف الجر ،لأن " بل " للإضراب هنا ،كأنه ألغى حكم الأول وأعطى الحكم لما بعد بل ،إشارة إلى أن تقدير اسم الفاعل أولى من تقدير الفعل (١) ،ثم أفاد ابن مالك أن ما ذهب إليه هو مذهب سيبويه وأن المذهب المخالف هو مذهب الأخفش (٢) ،وهذا المذهب الأخير الذى نسبه إلى الأخفش مخالفٌ لما نقله ابن عقيل في شرح الألفية من أن الأخفش موافق سيبويه في جعل المستغنى عنه من قبيل الخبر بالمفرد (٣) وربما كان للأخفش رأيان في المسألة .

وهذا الذى ذكرناه عن الاختلاف في المستغنى عنه في مثل هذا من الإتيان بشبه الجملة بعد المبتدأ هو مذهب البصريين ،لأنهم يرون أن الظرف ينتصب بعامل مقدر سواء كان اسما أو فعلا، ووجه ترجيحهم ذلك ذكره الأنبارى في الإنصاف فقال :

" وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا: إنه ينتصب بعامل مقدر ،وذلك لأن الأصل في قولك : زيد أمامك ،وعمرو وراءك ،هو في أمامك ، وفي ورائك ،لأن الظرف كلُّ اسم من أسماء الأمكنة أو الأزمنة يراد فيه معنى في وفي حرف جر ، وحروف الجر لا بد لها من شيء تتعلق به ،لأنها دخلت رابطة ،تربط الأسماء بالأفعال ،كقولك : عجبت من زيد و نظرت إلى عمرو ، ولو قلت : من زيد أو إلى عمرو، لم يجز حتى تقدر لحرف الجر شيئا يتعلق به (٤) وهذا المتعلق يكون فعلا ،ويكون اسماً على التفصيل الذى مر .

---

(١) انظر الكافية الشافية ١/ ٣٥٠ .

(٢) المصدر نفسه ١/ ٣٥٠ .

(٣) انظر ابن عقيل في شرح الفية ابن مالك ١/ ٢١١ .

(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٢٤٦ .

أما الكوفيون فيذهبون إلى أن شبه الجملة الواقع بعد المبتدأ منصوب بعامل معنوى وهو الخلاف ، وقد وضح ذلك ابن يعيش فقال : وذهب الكوفيون إلى أنك إذا قلت : زيد عندك أو خلفك إنما ينتصب بخلاف الأول (١) ثم ذكر ابن يعيش حجتهم فقال : بعد قوله ( إنما ينتصب بخلاف الأول ) : لأنك إذا قلت : زيد أخوك ، فزيد هو الأخ ، فكل واحد منهما رفع الآخر ، وإذا قلت : زيد خلفك ، فإنّ خلفك مخالف لزيد ، لأنه ليس إياه فنصب بالخلاف (٢) .

ويفسد رأى الكوفيين أنه " لو كان الخلاف يوجب النصب لانتصب الأول كما ينتصب الثاني ، لأن الثاني إذا خالف الأول فقد خالف الأول الثاني ، لأن الخلاف عدم المماثلة ، فكل واحد قد فعل بصاحبه مثل ما فعل صاحبه به " (٣) . " أن المخالفة معنى لا يختص بالأسماء دون الأفعال فلا يصح أن يكون عامله ، لأن العامل اللفظي شرطه أن يكون مختصا ، فالمعنوى الأضعف أولى " (٤) .

ومن العلماء من ذهب إلى أن ناصب الظرف والمجرور هو المبتدأ نفسه ، " وعليه ابن خروف ونسبه ابن أبي العافية إلى سيبويه ، وأنه عمل فيه النصب لا الرفع ، لأنه ليس الأول في المعنى (٥) ويضعفه أن الناصب إما فعل أو شبهه والمبتدأ لا يشترط فيه ذلك " (٦) وبأنه مخالف للمشهور من غير دليل ، وبأنه يلزم منه تركيب كلام من ناصب ومنصوب بدون ثالث . (٧) والفرق بين الرأى الأول والرأى الثاني أن الأول عامله معنوى وأن الثاني عامله لفظي وهو المبتدأ ، ووجه الشبه بينهما كون الأول غير الثاني .

---

( ١ ) انظر ابن يعيش ١ / ٩١ .
( ٢ ) = المصدر نفسه .
( ٣ ) = المصدر نفسه .
( ٤ ) انظر همع الهوامع ٢ / ٢١ .
( ٥ ) المصدر نفسه .
( ٦ ) المساعد ١ / ٢٣٦ .
( ٧ ) همع الهوامع ٢ / ٢١ .

ومنهم من ذهب الى أن الظرف والجار والمجرور قِسْمٌ برأسه مطلقـــا وليس من قبيل المفرد ولا من قبيل الجملة ، نقل هذا المذهب أبو علي الفارسي عن ابن السراج في الشيرازيات (١) ويضعفه " أن الخبر إذا وقع ظرفا أو جارا و مجرورا نحو: زيد في الدار، وعمرو عندك فليس الظرف هو الخبر على الحقيقة ،لأن الدار ليس من زيد في شيء وإنما الظرف معمول للخبر ونائب عنه ، والتقدير : زيد استقر عندك أو حدث أو وقع و نحو ذلك ،فهذه هي الأخبار على الحقيقة بلا خلافٍ بين البصريين وإنما حذفتها وأقمت الظرف مقامها ، إيجازًا لما في الظرف من الدلالة عليها، إذ المراد بالاستقرار استقرارٌ مطلق لا استقرارٌ خاص (٢).

ويضعفه أيضا أن المتعلق بالجار والمجرور قد صرحت العرب به ، ولو كان كما قال لم يكن يظهر أبدا ، قال الشاعر :

لك العزُّ إنْ مولاك عَزَّ وإنْ يهُنْ فأنت لدى بحبوحة الهُونِ كائـنُ (٣)

ومنهم من ذهب أنه منصوب بفعل محذوف غير مقدر ،نقل ذلك الأنباري في الإنصاف فقال : وذهب أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب من الكوفيين إلى أنه ينتصب لأن الأصل في قولك : زيد أمامك ، زيدٌ حلَّ أمامك ،فحذف الفعل وهو غير مطلوب ،واكتفى بالظرف منه فبقي منصوبا على ما كان عليه مع الفعل (٤).

ثم ضعفه بقوله : " وأما قول أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب أنه ينتصب بفعل محذوف غير مقدر... ففاسد أيضا وذلك لأنه يؤدي إلى أن يكون منصوبا بفعل معدوم من كل وجه لفظا وتقديرا .

---

(١) انظر شرح ابن عقيل ١/ ٢١١.

(٢) ابن يعيش ١/ ٩٠.

(٣) شرح ابن عقيل ١/ ٢١١.

(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٢٤٥.

والفعل لا يخلو:إما أن يكون مظهرا موجودا أو مقدرا في حكم الموجود ، فأما إذا لم يكن مظهرا موجودا ولا مقدرا في حكم الموجود كان معدوما من كل وجه ،والمعدوم لا يكون عاملا وكما يستحيل في الحسيات الفعل باستطاعة معدومة والمشي برجل معدومة والقطع بسيفٍ معدوم... لأن العلل النحوية مشبهة بالعلل الحسية،والذى يدل على فساد ما ذهب إليه أنه لا نظير له في العربية ولا يشهد له شاهد من العلل النحوية فكان فاسدا"(١).

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ١/٢٤٧.

## أسلوبا المدح والذم

يتألف الأسلوب من فعل لإنشاء المدح أو الذم ،وفاعل يأتي على نحو خاص ،ومخصوص بالمدح أو بالذم يذكر بعد الفاعل غالبا ،وقد يأتي في أول الأسلوب.

أما الفعل فهو جامد ،لا يأتي منه مضارع ولا غيره ،ولا دلالة فيه على الزمان ،وارتباطه بالأفعال من حيث حاجتُه إلى علامة التأنيث غالبا إن كان الفاعل مؤنثا ،ومن حيث حاجتُه إلى الفاعل كبقية الأفعال ،وبهذا يرجح الرأى القائل بأنهما فعلان.

وأما الفاعل فهو واحد مما يأتي :

١ - مُحلّى بأل كقوله تعالى : ﴿ نعم العبد إنه أواب ﴾ (١) ،وكقوله عليه الصلاة والسلام : " نعم الرجل عبد الله لو كان يصلي من الليل " (٢).

٢ - مضاف إلى محلى بأل ،كقوله تعالى : ﴿ ولنعم دار المتقين ﴾ (٣) وكقوله سبحانه : ﴿ فبئس مثوى المتكبرين ﴾ (٤).

٣ - مضاف إلى ما فيه أل ،كقول الشاعر :

فنعم ابْنُ أختِ القوم غيرَ مكذَّبٍ زهيرٌ حسامٌ مفردٌ من حمائل (٥)

وقد نبه ابن مالك على هذه الصورة في التسهيل (٦).

٤ - مضاف إلى ضمير عائد على ما فيه أل ،أجاز بعضهم ذلك كقوله ( فنعم أخو الهَيْجا ونعم شبابُها ) (٧) ولا يقاس على هذه الصورة على الصحيح لقلتها.

٥ - مضاف إلى نكرة ،وقد أجاز الفراء ذلك كقول الشاعر :

فنعم صاحبُ قومٍ لا سلاح لهم وصاحبُ الركب عثمانُ بْنُ عفان

ونُقِل إجازته عن الكوفيين ،وابن السراج ،وخصه بعضهم بالضرورة (٨).

---

(١) سورة ص من الآية ٣٠.
(٢) رياض الصالحين ٤٦٣.
(٣) سورة النحل من الآية ٣٠.
(٤) سورة الزمر من الآية ٧٢.
(٥) الكافية الشافية ٢/١١٠٥.
(٦) التسهيل ١/٣٩.
(٧) همع الهوامع ٥/٣٠.
(٨) حاشية الصبان ٣/٢٢.

٦ - نكرة غير مضافة مثل : نعم غلامٌ أنت ، ذكر ذلك الأشموني ، وذكر أنه ورد لكنه أقل من المضاف خلافاً لصاحب البسيط الذى أنكرهذه الصورة.(١)

٧ - علم أو مضاف إلى علم ، كقول بعض العبادلة : بئس عبدالله أنا إن كان كذلك ، وكقوله عليه الصلاة والسلام : " نعم عبدالله هذا " ، وكقول الشاعر :

بئس قومُ الله قومٌ طرِقـوا ... فَقَرَوْا جارهم لحماً وحِـره(٢)

وكأن الذى سهل ذلك كونه مضافا في اللفظ إلى ما فيه أل ، وإن لم تكن معرفة .(٣)

٨ - اسم موصول كقول الأبيرد :

لعمرى لئن أنزفتمُ أو صحوتمُ ... بئس الذى ما أنتمُ آل أبجـرا

أجازه المبرد ، ومنعه الكوفيون وكثير من البصريين .(٤)

= وأما المخصوص فهو المقصود بإلحاق صفة المدح أو الذم به ، والغالب ذكره إن لم يدل عليه دليل ، فإن دل عليه دليل فقد يستغنى عنه ، جوازا أو وجوبا على التفصيل الآتي :

= إذا تقدم المخصوص على الفعل فيجوز الاستغناء عنه مثل قول يزيد الطثرية :

إذا أرسلوني عند تعذير حاجة ... أمارسُ فيها كنتُ نِعْمَ الممارس(٥)

وقول أبي دهبل الجمحي :

إن ابن عبد الله نعـ ... ـم أخو الندى وابن العشيرة(٦)

فالكلام جملة واحدة مكونة من مبتدأ خبره الجملة الفعلية بعده ، والرابط فيها العموم في الخبر .

قال ابن عصفور في المقرب : " وإذا تقدم الاسم الممدوح أو المذموم على الفعل كان مبتدأ ، والجملة بعده في موضع الخبر وأغنى العموم عن الرابط "(٧) .

---

(١) انظر حاشية الصبان ٣/٢٩ .

(٢) المرجع نفسه ٣/٢٢ ، دار الفكر .

(٣) المرجع نفسه ٣/٢٢ .

(٤) انظر همع الهوامع ٥/٣٦ ورد في المحتسب جـ٢ ص ٣٠٨ والصحاح واللسان (نزف) لبئس الندامى كنتمُ آل أبجرا

(٥) و(٦) المساعد ٢/١٣٤ .

(٧) المقرب لابن عصفور ٢/٦٩ .

وقال الإشبيلي : " وأما الممدوح فيكون مرفوعا ويكون مقدما ويكون مؤخرا ، فإذا كان مقدما كان مرفوعا بالابتداء فتقول : زيد نعم الرجل ، واسم الجنس أغنى عن الضمير لدخول الأول تحت اسم الجنس ". (١)

- وأما اذا تأخر المخصوص وهو الغالب في الكلام ففي ذلك إعرابات أربعة:

أحدها : أن يكون المخصوص مبتدأ خبره الجملة الفعلية قبله ، والكلام جملة واحدة ولا استغناء فيها .

والثاني : أن يكون المخصوص مبتدأ خبره محذوف وجوبا ، والكلام جملتان ، وفيه استغناء لازم وهو خبر المبتدأ .

والثالث : أن يكون المخصوص خبرا لمبتدأ محذوف وجوبا ، والكلام حينئذ جملتان كما سبق ، وفيها استغناء لازم وهو المبتدأ .

والرابع : أن يكون المخصوص بدلا من فاعل نعم وبئس ، والكلام حينئذ جملة واحدة ولا استغناء فيها .

ونوضح ذلك في الآتي :

يفهم من كلام سيبويه في الكتاب أن المخصوص قد يعرب مبتدأ مؤخرا خبره الجملة قبله والرابط العموم ، كما يفهم منه أن المخصوص قد يعرب خبرا لمبتدأ محذوف ، أو العكس ، ونَصُّ سيبويه هو :

" وأما قولهم : نعم الرجل عبدالله ، فهو بمنزلة ذهب أخوه عبدالله ، عمل نعم في الرجل ولم يعمل في عبدالله ، وإذا قال : عبدالله نعم الرجل ، فهو بمنزلة عبدالله ذهب أخوه ، أوكأنه قال : نعم الرجل ، فقيل له : من هو ؟ فقال عبدالله ، وإذا قال: عبدالله فكأنه قيل : ما شأنه ؟ فقال : نعم الرجل " اهـ (٢)

---

(١) الملخص في ضبط قوانين العربية ١/٤٤٨ .

(٢) الكتاب ٢/١٧٦ - ١٧٧ .

وقال أبو حيان في ارتشاف الضرب :

" ويجوز أن يؤخر المخصوص بعد نعم وبئس ،نقول : نعم الرجل زيد ، فزيد مبتدأ ،والجملة قبله خبر عنه كحاله إذا تقدم ،هذا مذهب سيبويه والأخفش ،وقيل : خبر مبتدأ محذوف تقديره هو زيد ،ونسب إلى سيبويه ." (١)

وذكر ابن عقيل مثل هذا ،إذ قال بعد قول ابن مالك : ( أو بعد فاعلهما مبتدأ ) : نحو : نعم الرجل زيد ،وبئس الغلام عمرو ،ولا يجوز فيه غير هذا عند ابن خروف ،ويقال: إنه مذهب سيبويه" (٢) وقال مرة أخرى بعد قول ابن مالك ( أو خبر مبتدأ لا يظهر ) قال : " وأجاز هذا جماعة منهم السيرافي ،وأبو علي ، والصيمري ونسب إلى سيبويه ." (٣) وابن عقيل لم يزد على ما حكاه أبو حيان عن سيبويه .

فعلى الرأي الأول - الذى هو إعراب المخصوص مبتدأ مؤخرا والجملة قبله خبرا عنه مقدما - لا يكون استغناء ،والكلام جملة واحدة ،وهو لازم عند ابن خروف وأحد الوجهين عن سيبويه .

وعلى الرأي الثاني :- الذى هو إعراب المخصوص خبر مبتدأ محذوف لا يظهر أبدا - يكون في الكلام استغناء ،ويصير جملتين : إحداهما فعلية هي نعم وفاعلها ،والأخرى اسمية هي المخصوص ومبتدؤه المحذوف ،وهذا هو الرأي الثاني المروي عن سيبويه ،واختاره جماعة منهم السيرافي وأبو علي ،والصيمري .

وفي كلام الأشموني ما يفيد أن ابن الباذش يرى أن سيبويه له رأي واحد في المسألة هو الأول فقط ، فبعد أن ذكر الآراء الثلاثة في إعراب المخصوص قال : قال ابن الباذش :

"لا يجيز سيبويه أن يكون المخصوص بالمدح أو الذم إلا مبتدأ ." (٤)

---

(١) الارتشاف ١٠٣٣/٢ مخطوط .
(٢) المساعد ١٣٤/٢ .
(٣) المرجع نفسه .
(٤) الصبان ٣٧/٣ .

وينبغي أن نشير هنا إلى أن الوجه الثالث من أوجه الإعراب السابقة وهو إعراب المخصوص خبراً لمبتدأ محذوف لزوماً ،هذا الوجه يحتمله نص سيبويه السابق ،فقد قال : وأما قولهم نعم الرجل عبدالله فهو بمنزلة ذهب أخوه عبدالله " .. ثم قال : " أو كأنه قال: نعم الرجل فقيل له: من هذا ؟ فقال : عبدالله " .اهـ

فتفسيره هذا يحتمل أمرين ،فقد يقدر في جواب ( من هو ) السابق هو عبدالله أو عبدالله هو .

والمبرد يذهب مذهب سيبويه في ذلك من غير ترجيح لأحد الوجهين على الآخر قال : " وأما قولك : الرجل والدابة والدار ،فمرتفعات بنعم وبئس ،لأنهما فعلان يرتفع بهما ،وأما قولك : زيد ،وما أشبهه ، فإن رفعه على ضربين : أحدهما : أنك لما قلت : نعم الرجل ،فكأن معناه : محمود في الرجال ،قلت: زيد على التفسير كأنه قيل : من المحمود ؟ فقلت هو زيد . الوجه الآخر : أن يكون أردت بزيد التقديم فأخرته وكان موضعه ،أن تقول : زيد نعم الرجال ".(١)

وإليه أيضا يذهب ابن السراج في الأصول ،قال : " أما زيد فإن رفعه على ضربين : أحدهما : أنك لما قلت نعم الرجل ، فكأن معناه محمود في الرجال ، وقلت : زيد ليعلم من الذى أُثني عليه ،فكأنه قيل لك: من هذا المحمود ؟ قلت : هو زيد . والوجه الآخر : أن تكون أردت التقديم فأخرته فيكون حينئذ مرفوعا بالابتداء ،ويكون نعم وما عملت فيه خبره ".(٢)

وإليه أيضا ذهب أبو علي الفارسي وهذا نصه : " فأما عبدالله في قولك : نعم الرجل عبدالله ،فارتفاعه على وجهين : أحدهما : أن يكون أراد به الابتداء فأخره وكأنه قال قبل التأخير : عبدالله نعم الرجل ،فأخر عبدالله والنية به التقديم كما تقول : مررت به المسكينُ ،تريد : المسكين مررت به ،

---

(١) المقتضب ٢/ ١٤١-١٤٢ .
(٢) الأصول في النحو ١/ ١١٢ .

فأما الراجع إلى المبتدأ فإن الرجل لما كان شائعا فانتظم الجنس كان عبدالله داخلا تحته فصار بمنزلة الذكر الذى يعود إليه ،ولذلك شبهه سيبويه بقولهم : زيد ذهب أخوه . ومثل ذلك قول الشاعر :

فأما القتالُ لا قتالَ لديكمُ ولكنّ سَيْراً في عِراض المواكب

والوجه الآخر أن يكون عبدالله في قولك : نعم الرجل عبدالله خبر مبتدأ محذوف، كأنه لما قيل : نعم الرجل ،قيل : من هذا الذى أُثْنِيَ عليه ؟ فقيل : عبدُالله أى هو عبدالله ".(١)

وابن الخشاب في المرتجل لم يخرج عما سبق ،ولكنه يقوى الرأى الثاني القائل بأنه خبر مبتدأ محذوف ويستدل على ذلك فيقول : " ويقوى هذاالقول أنه باب مدح ومبالغة فيه وكذا الذم فيه ،وهما خليقتان بتكثير الجمل فيهما".(٢)

وقد فصل ابن يعيش القول في ذلك ووضحه ،واستدل عليه حين قال : " واعلم أن المخصوص بالمدح أو الذم : عبدالله مثلا من قولك : نعم الرجل عبدالله ،وفي ارتفاعه وجهان ،أحدهما : أن يكون مبتدأ وما تقدم من قولك نعم الرجل هو الخبر ،وإنما أخر المبتدأ ،والأصل عبدالله نعم الرجل ،كما تقول : مررت به المسكينُ تريد : المسكين مررت به .

وأما الراجع إلى المبتدأ فإن الرجل لما كان شائعا ينتظم الجنس كان عبدالله داخلا تحته ،إذ كان واحدا منه فارتبط به ،والقصد بالعائد ربط الجملة التي هي خبر المبتدأ ليعلم أنها حديث عنه ،فصار دخوله تحت الجنس بمنزلة الذكر الذى يعود عليه ،فأجروا الذكر المعنوى مُجرى الذكر اللفظي .

ومثله قول الشاعر :

فأما الصدورُ لا صدور لجعفر ولكنّ أعجازا شديدًا صَرِيرُها ..

وإنما أخر المبتدأ وحقه أن يكون مقدما لأمرين : أحدهما : أنه لما تضمن

---

(١) المقتضب ١/٣٦٥-٣٦٦-٣٦٧ .
(٢) المرتجل لابن الخشاب ١٤٢ - ١٤٣ .

المدح العام أو الذم، جرى مجرى حروف الاستفهام في دخولها لمعنى زائد فكما أن حروف الاستفهام متقدمة، فكذلك ما أشبهها.

الأمر الثاني : أنه كلام يجرى مجرى المثل، والأمثال لا تغير، وتحمل على ألفاظها وإن قاربت اللحن.

والوجه الثاني من وجهي رفع المخصوص أن يكون عبدالله في قولك : نعم الرجل عبدالله خبرَ مبتدأ محذوف، كأنه لما قيل : نعم الرجل، فُهِمَ ثناء على واحد من هذا الجنس، فقيل: من هذا الذى أثنى عليه ؟ فقال : عبدالله، أى هو عبدالله، وهذا من المبتدآت التي تقدر ولا تظهر. فعلى الوجه الأول يكون نعم الرجل له موضع من الإعراب وهو الرفع بأنه خبر عن عبدالله، ويكون الكلام جملة واحدة من مبتدأ و خبر، والوجه الآخر يكون جملتين، جملة أولى فعلية لا موضع لها من الإعراب و جملة ثانية اسمية كالمفسرة للجملة الأولى، وليست إحداهما متعلقة بالأخرى، تعلق الخبر، كما كانت الأولى كذلك ".(١)

وابن الحاجب يرجح كون المخصوص مبتدأ لوجهين اثنين، واحد من حيث المعنى، واحد من حيث اللفظ، فالترجيح اللفظي هو : أن المبتدأ إذا كان خبره جملة فعلية فالأولى أن تتأخر عن المبتدأ وإذا حصل غير ذلك فهو خروج عن القاعدة، وأن الجملة إذا وقعت خبرا فلا بد لها من ضمير يعود إلى المبتدأ، وما ذكره العلماء من قيام العموم في الخبر مقام الضمير أو العائد فذلك عند ابن الحاجب فاسد، ولو جاز لكان شاذا أو قليلا عنده.

والترجيح من حيث المعنى هو : أن الإبهام المطلوب في المخصوص يناسب التفسير لأنه في سؤال مقدر، وإذا كان زيد في جملة مستقلة كان أقوى في تفسير المبهم ".(٢)

---

(١) شرح المفصل ٧/ ١٣٤ - ١٣٥.
(٢) انظر الإيضاح في شرح المفصل وهناك تفصيل كثير ٢/ ١-١ - ١٠٢.

وابن عصفور ذكر في شرح الجمل و في المقرب[(١)] ثلاثة إعرابات في المخصوص : الإعرابان السابقان ، وأما الإعراب الثالث فهو أن يكون المخصوص مبتدأ خبره الجملة من نعم أو بئس وفاعلها ، ونقل أبو حيان عن ابن عصفور أن كون المخصوص مبتدأ محذوف الخبر وبالعكس هو مذهب الجمهور.[(٢)]

والوجه الثالث الذى ذكر ابن عصفور - وهو إعراب المخصوص مبتدأ خبره الجملة هو ما فهمناه احتمالاً من نص سيبويه السابق عند شرحه هو له .
أما ابن مالك فقد نُقِلَ عنه أنه يعيّن إعرابا واحدا كما نقل عنه كذلك أنه يرجح هذا الإعراب ولا يمنع من غيره ، نقل ابن عقيل في المساعد عن ابن مالك أن المخصوص يتعين إعرابه مبتدأ خبره الجملة قبله ، وقال : " وقال المصنف في الشرح : إنه المتعيّن ".[(٣)]

ونقل السيوطي في همع الهوامع أنه يرجح إعرابه مبتدأ ، فبعد أن ذكر السيوطي الإعرابات الأربعة للمخصوص المؤخر قال : قال ابن مالك : أرجحها الأول - يعني بذلك إعرابه مبتدأ - لصحته في المعنى وسلامته من مخالفة أصل ، بخلاف جعله خبرا ، فإنه يلزم منه أن ينصب لدخول كان عليه ، أو جعل خبره محذوفا ، فإنه لم يعهد التزام حذف الخبر إلا حيث سد مسده شيء ، أو جعله بدلا ، فإنه لا يصلح لمباشرة نعم ".[(٤)]

ويعارض الصبان هذا التعليل في الترجيح بقوله :

وقول البعض : " لسلامته من مخالفة الأصل " يرد عليه أن تقديم الخبر على المبتدأ خلاف الأصل أيضا . وقال الدماميني : ورجح ابن الحاجب في شرح المفصل الوجه الثاني ( يعني كون المخصوص خبر ابتداء ) لا يظهر " بأنه ليس فيه مما هو خلاف الأصل إلا حذف المبتدأ وهو كثير شائع ، وأما الوجه الأول فإن فيه تقديم الخبر الذى هو جملة على المبتدأ وخلو خبره المذكور من عائد إلى المبتدأ ، ووقوع الظاهر موقع المضمر ، وبأن الإبهام والتفسير على الوجه الثاني تحقيقي ، وعلى الأول تقديري ".[(٥)] ولكننا نجد

---

(١) انظر شرح جمل الزجاجي ١/ ٦٠٥ - ٦٠٦ ، المقرب ١/ ٦٩ .

(٢) ارتشاف الضرب ٢/ ١٠٣٣ (٣) المساعد ٢/ ١٣٤

(٤) همع الهوامع ٥/ ٤١ . (٥) حاشية الصبان ٣/ ٣٧ .

ابن مالك يذكر الرأيين - على حد سواء - بلا ترجيح في ألفيته وفي الكافية الشافية .

أما الألفية فقال فيها :

ويذكر المخصوص بَعْدُ مبتدأ أو خَبَرَ اسم ليس يبدو أبدا

وأما الكافية فقال فيها :

وزيد المخصوص بَعْدُ مبتدأ أو خبر اسم لا يَبِينُ أبدا

وشرح ابن مالك بيت الكافية فقال :

" وأنه - المخصوص - إما مبتدأ خبره نعم وفا علها ، وإما خبر مبتدأ ملتزم حذفه "(١) .

وبناء على ما سبق فلابن مالك آراء ثلاثة : أولها جواز الوجهين الأول والثاني ، وثانيها : ترجيح الأول ، وثالثها : تعيين الأول .

وابن فلاح في كتابه المغنى يذكر الوجهين ، ويختار الثاني منهما مرجحا ذلك بأدلة ، قال :

" وإذا قلت:نعم الرجل زيد فلا يصح جعل زيد وصفا للفاعل ، لأنه أخص منه ، ولأنه علم ولأنه قد يتقدم ، وعطف البيان كالصفة ، وإذا بطل ذلك ففي ارتفاعه وجهان :

أحدهما : أنه مبتدأ والجملة قبله خبر عنه ، ولم يحتج إلى ضمير ، لأن اشتمال اسم الجنس عليه قام مقام الضمير ، ولذلك اشترط أن يكون المخصوص بالمدح أو الذم من جنس الفاعل ليمكن اندراجه تحته ونظيره قول الشاعر :

فأما القتال .......... ..................

وقوله :

وأما الصدور لا صدور لجعفر ولكن أعجازا شديدا صريرها

لأنه لما كان النفي عاما كان مشتملا على القتال الأول ، وعلى الصدر الأول فأغنى اشتماله عليه عن ضمير يعود إلى المبتدأ ...

---

(١) الكافية الشافية ٢/ ١١١٠ .

وأما على مذهب من جعل اللام لمعهود الذهن فيحتمل أمران :

أحدهما : أنه قد يحذف المخصوص بالمدح - وحذف المفرد أسهل من حذف الجملة ،قال الله تعالى : * فنعم الماهدون * ، * نعم العبد إنه أواب * ، والثاني : أنه قد فصل به بين نعم و معمولها في قوله * فنعم الماهدون * والفصل بالمفرد أسهل منه بالجملة .

الثاني : أنهم قد يقولون زيد نعم الرجل ،فتقديمه يدل على أنه مبتدأ ، ويعترض على هذا الوجه بوجهين :

أحدهما : نعم رجلاً زيدٌ ،فإن ضمير الفاعل لا يعود على زيد ،ولا ههنا عموم يمكن اندراج المبتدأ تحته حتى يغني عن الضمير .

والثاني : قولهم : شَدَّ ما أنَّك ذاهبٌ ،وما تحتمل وجهين :

أحدهما : أنها كافة للفعل من الفاعل ،كقَلَّما ، وتصير بمعنى حقا أنك ذاهبٌ ،وترتفع أنَّ بها .

والثاني : أن تكون ما نكرة منصوبة على التمييز ،وفي شَدَّ ضمير الفاعل أي : شد الشيء شيئا بمنزلة : نعم ما ،فبقي "أنك ذاهب" لا يخلو إما أن يكون مبتدأ أو خبر مبتدأ ،الا جائز أن يكون مبتدأ ،لأن المفتوحة لا يبدأ بها ، فتعين أن تكون خبر مبتدأ ،وفي هذا نظر ،لأن عبد القاهر والزمخشرى نصا على جواز الابتداء بها اذا تقدم خبرها .

والوجه الثاني : أن المخصوص خبر مبتدأ محذوف ويترجح هذا بأمور:

أحدها : يزول تكلف عود الضمير ،والثاني : أنه مدح وذم ،والاسهاب فيه بالجمل أبلغ من الجملة الواحدة ولذلك استحسن كسر ان من قولك : لبيك ان الحمد والنعمة لك ،لأن فتحها للعلة يصيرها جملة واحدة وكسرها يصير الكلام جملتين ،فيكون أبلغ في الثناء ،والثالث : أنه اذا كان جملة كان تفسيرا لمبهم ،لأنه جواب لسؤال مقدر ،ولا يقدح في ذلك حذف المبتدأ لقيام القرينة الدالة عليه ".(١)

---

(١) المغني لابن فلاح بتحقيق الطالب عبد الرزاق عبدالرحمن أسعد السعدى ٣/١١٨٢-١١٨٧ .

والإعرابات الثلاثة السابقة هي المشهورة بين العلماء ،وقد أفضنا القول فيها .

وهناك إعراب رابع قال به بعض العلماء هو : أن يكون المخصوص بدلا من فاعل نعم وبئس ،وممن أجازه ابن كيسان ،نقل ذلك الأشموني في شرحه للألفية فقال :

" وذهب ابن كيسان إلى أن المخصوص بدل من الفاعل "(١) ،كما نقل جواز ذلك أبو حيان في الارتشاف عن أبي سعيد فقال : " وذهب أبو سعد صاحب المستوفى أنه ( يعني المخصوص ) بدل من الرجل قال : ولا يلزم فيه إذا ولي العامل ،فإنهم حملوا: إنك أنت قائم على البدل ،وإن كان لا يجوز : إنّ أنت ،وإن كان الرجل كليا وزيد خاص فيكون من بدل الاشتمال "(٢).

وتوقف ابن هشام في إجازة ذلك البدل ،مع إقراره بأن التوابع قد يغتفر فيها ما لا يغتفر في متبوعاتها ،وقد ذكر الصبان في حاشيته على الأشموني في قوله : " ونظر ذلك ابن هشام مع جزمه في المغنى بأنهم يغتفرون في الثواني ما لا يغتفرون في الأوائل ،وقد جوزوا في : إنك أنت زيد ، كون أنت توكيدا ،وكونه بدلا مع أنه لا يجوز : إن أنت "(٣).

واعترض على ذلك الإعراب بعض العلماء .

= منهم المبرد الذى ذكر في المقتضب قوله :

" فإن زعم زاعم أن قولك : نعم الرجل زيد ،إنما زيد بدل من الرجل مرتفع بما يرتفع به كقولك : مررت بأخيك زيد ،وجاءني الرجل عبدالله ، قيل له : إن قولك : جاءني الرجل عبدالله ،إنما تقديره إذا طرحت الرجل : جاءني عبدالله ،فقل : نِعْمَ زيد لأنك تزعم أنه بِنِعْمَ مرتفع وهذا محال ، لأن الرجل ليس يقصد به إلى واحد بعينه كما تقول : جاءني الرجل ، أى جاءني الرجل الذى تعرف ،وإنما هو واحد من الرجال على غير معهود تريد به هذا الجنس "(٤).

---

(١) حاشية الصبان ٣/ ٦٥.
(٢) الارتشاف ٢/ ١٠٣٣ مخطوط.
(٣) حاشية الصبان ٣/ ٦٥.
(٤) المقتضب ٢/ ١٤٣.

= ومنهم ابن مالك ، نقل ذلك عنه السيوطي " بعد أن ذكر الآراء الثلاثة السابقة ". قال : قال ابن مالك : أرجحها الأول ،لصحته في المعنى ،وسلامته من مخالفة أصل ، بخلاف جعله خبراً ،فإنه يلزم منه أن ينصب لدخول كان عليه ... أو جعله بدلاً فإنه لا يصلح لمباشرة نعم".(١)

= ومنهم ابن فلاح النحوى قال :

" وإذا قلت : نعم الرجلُ زيدٌ ،فلا يصح جعل زيد وصفا للفاعل ولا بدلا لوجهين : أحدهما أن البدل يقع موقع المبدل منه ،ولا يصح وقوع زيد موقع الرجل. والثاني : أنه يتقدم ،فيقال : زيد نعم الرجل ، والبدل لا يتقدم على المبدل منه ".(٢)

وقد رجح البدلَ الأستاذُ عباس حسن في كتابه النحو الوافي ،لا لشيء إلا التسهيل على المتعلمين ،فهو في رأيه أحسن وأقل تكلفا من الأوجه الأخرى ، قال بعد أن ذكر الأوجه الثلاثة :

"تلك هي الأوجه الثلاثة المشهورة ويلاحظ أن كلا منها قائم على الحذف والتقدير ،والتقديم والتأخير ،مع الركاكة والضعف ،مع أن هناك رأيا قديما أولى بالاعتبار لخلوه من تلك العيوب وغيرها ،هو إعراب المخصوص بدلا من الفاعل ،وحبذا الأخذ بهذا الرأى السهل الواضح في تقديرنا ".(٣)

ثم قال : في تعيين نوع البدلية : والأحسن أن يكون بدل كل من كل ،على جميع الاعتبارات ،لأن المراد من البدل هو المراد من المبدل منه ،ومن العجيب أن يكون هذا رأىَ قلةٍ من النحاة ،مع وضوحه ،وقوة انطباق قواعد البدل عليه ،وعدم تناقضه مع قاعدة أخرى ".(٤)

حينما نناقش هذا الرأى يتضح لنا ما يأتي :

١ - أن الدافع للأستاذ عباس في اختيار هذا الرأى هو ما ارتآه من عيوب في الإعرابات الثلاثة الأخرى ،وهي عيوب في نظره فقط ،وهو أن

---

(١) همع الهوامع ٥/٤١.

(٢) المغني لابن فلاح النحوى ٣/١١٨٢ بتحقيق الطالب/ عبدالرزاق عبد الرحمن سعد السعدى .

(٣)و (٤) النحو الوافي ٣/٣٧٩.

يكون في الكلام تقديم وتأخير وحذف وتقدير ،فذلك عنده يؤدي إلى الركاكة والضعف ،ولا يحق له ذلك ،لأن كثيرا من أساليب العربية الفصحى لا يستقيم أمره إلا على الحذف والتقدير ،وإلا فكيف يوجه الأستاذ قوله تعالى :

* لَعَمْرُكَ إنهم لفي سكرتهم يعمهون * إذ لا يصح إلا على تقدير الخبر أو المبتدأ ،وقد ذكر هو ذلك في مواضع حذف الخبر .

ثم كيف يوجه الأستاذ قوله تعالى : * وإذ ابتلى إبراهيمَ ربُّه بكلمات * ولا يصح إلا على تقديم المفعول على الفاعل .

ومثل ذلك كثيرٌ لا يضر اعتباره ،ولا يُسَهِّلُ النحوُ على طالبه دُونَه .

٢ - أنه يُحَسِّنُ الأخذ بإعرابه بدلا " وحبذا الأخذ بهذا الرأى السهل الواضح في تقديرنا " وهو مردود بأمور كثيرة سبق ذكرها ،ولا يحسن الأخذ به لمجرد أنه سهل واضح حتى إن كان خطأ .

٣ - أنه أعربه بدل كل من كل ،وهو بهذا خالف الذين - جعلوه بدلا - لأنهم جعلوه بدل اشتمال ،وهو واضح لأن فاعل نعم أو بئس يشتمل على المخصوص وأكثر منه ،ولا مانع عندنا أن يعرب بدل بعض من كل ،لأن المخصوص بعض الفاعل الدال على الجنس والعموم ،وإعرابه بدل كل من كل على ما يرى الأستاذ غيرُ مقبول لأنه يقتضي تساوى المخصوص والفاعل في الإطلاق ، وهو خطأ ،لأن المخصوص يطلق على أمر واحد فقط ،أما الفاعل فيطلق على جنس عام شامل .

هذا هو ما دار في كلام العلماء عن الاستغناء اللازم في أسلوبي المدح والذم ،وبقي أن نشير إلى أمرين يتعلقان بهذا الأسلوب وهما من الاستغناء الجائز :

= أما أحدهما فهو الاستغناء عن المخصوص بصفته فقد يستغنى عن المخصوص بالمدح أو الذم جوازًا وتَخْلُفُه صفته اسماً أو فعلاً أو ظرفاً ، فمثال الاسم : نعم الرجلُ حليمٌ كريمٌ "(١) ، ومثال الفعل قول الشاعر :

---

(١) انظر ارتشاف الضرب ٢/ ١٠٣٤

إلى خالدٍ حتى أُنَخْنَ بخالدٍ فنعم الفتى يُرجى ونعم المؤمّلُ (١)

ومثال الظرف : نعم الرجل عندي (٢).

أما إحلال الوصف المفرد فلا خلاف بين العلماء في ذلك ، قال السيوطي : " وتخلفه إذا حذف صفتُه وهي إن كانت اسما وفاقاً نحو : نعم الرجل حليم كريم "(٣) ، وأما إذا كانت الصفة جملة فعلية وظرفا ففي المسألة آراء ثلاثة :

الأول : الجواز بلا ترجيح لصفة منها على أخرى ، وعليه الكسائي : نقل ذلك أبو حيان ، فقال بعد أن ذكر أن في المسألة خلافا : وأجاز ذلك الكسائي ، وأجاز : نعم الرجل عندي (٤) ، كما نقل ذلك أيضا ابن عقيل في المساعد فقال : قال ابن إصبع : أجاز الكسائي نعم الرجل يقوم ، ونعم الرجل عندي "(٥).

الثاني : المنع وعليه أكثر النحاة ، قال أبو حيان بعد أن ذكر أن الكسائي يجيز أن تكون الصفة فعلا أو ظرفا : ومنع ذلك فيهما أكثر النحاة "(٦) ومثله ما جاء في المساعد : قال ابن إصبع : أجاز الكسائي نعم الرجل يقوم ، أو عندي ، ومنعه أكثر النحويين "(٧).

الثالث : الجواز مع ترجيح حلول الصفة الفعلية على الظرفية ، وعليه ابن مالك الذى نقل عنه أبو حيان : قال ابن مالك : " ويكثر ذلك إذا كانت الصفة فعلا نحو : نعم الصاحب تستعين به فيعينك أى رجل تستعين به "(٨).

ومثله ما نقله السيوطي وإن عبر بأنه غالب بدل قوله ( يكثر ) فيما سبق قال : فإن كانت ( أى الصفة ) فعلا نحو نعم الصاحب تستعين به فيعينك ، أى رجل ، فممنوع أو جائز أو غالب ... أقوال ، الأكثر على الأول ، والكسائي على الثاني ، وابن مالك على الثالث "(٩).

---

(١) المساعد ٢/١٣٦.
(٢)
(٣) همع الهوامع ٥/٤٢.
(٤) الارتشاف ٢/١٠٣٤.
(٥) المساعد ٢/١٣٦.
(٦) الارتشاف ٢/١٠٣٤.
(٧) المساعد ٢/١٣٦.
(٨) الارتشاف ٢/١٠٣٤.
(٩) همع الهوامع ٥/٤٢.

= وأما الأمر الثاني من الاستغناء الجائز فهو الاستغناء عن المخصوص وصفته بالمتعلق ، وعليه جاء قول الشاعر :

بِئْسَ مقامُ الشيخِ أَمْرِسْ أَمْرِسْ إِما على قَعْوٍ وإِمَّا اقْعَنْسِسْ

أي : بئس مقام الشيخ مقام مقول فيه أَمْرِس أَمْرِس ، فحذف الموصوف وحذف صفته وأبقى معمولهما ، وهي الجملة المكررة ".(١)

ومثله ما جاء في الهمع من قول السيوطي :

" وأقل منه - أي إبقاء صفة المخصوص - أن تحذف المخصوص وصفته ويبقى متعلقهما كقوله : بئس مقام الشيخ ... الخ ".(٢)

ويعتبر أبو حيان مثل هذا شاذاً قال :

" وقوله : بئس مقام الشيخ أمرس أمرس ، فأُوِّل على التقدير : مقام فيه أو يقال فيه أمرس أمرس ، حذف المخصوص وصفته ، وأبقى متعلق الصفة وهذا في غاية الشذوذ ".(٣)

---

(١) انظر المساعد ٢/١٣٦ .

(٢) " الهمع ٥/٤٣ .

(٣) الارتشاف ٢/١٠٣٤ .

# الفصل الثالث

## الاستغناء في الجمل الفعلية

## الاستغناء في الجملة الفعلية

### ١ - الاستغناء عن عامل المفعول به في غير الاشتغال :

ورد عن العرب وفي مأثور الكلام منصوباتٌ غيرُ جارية على ما قبلها ، وقد كثر دورانُها في استعمالهم ،وشاعت بين عامّتهم وخاصتهم ،حتى نُزّلتْ منزلةَ الأمثال التي لا تغيّر ، ومن هذه المنصوبات ما جاء في قول ذى الرمة :

لقد خط رومىٌّ ولا زعماته لعتبة خطا لم تطبق مفاصله (١)

فقوله ( ولا زعماته ) مصدر زَعَمَ يَزْعُمُ زَعْماً ،وهو منصوب وعلامة نصبه الكسرة لأنه جمع موءنث سالم ،وقد سبقه جملة فعلية لا تصلح للعمل فيه ،ولا يجوز عطفه على الفاعل ،لأنه منصوب والفاعل مرفوع ،وهو أيضا مما كثر استعمالهم إيّاه حتى صار مثلا أو كالمثل ،فقد جاء في المثل ( هذا ولا زَعَمَاتِكَ ) .

ولما كان هذا وما أشبهه منصوبا في جُمَلٍ لا يصلح ما فيها أن يكون ناصبًا لها وجرى الاستعمال الكثير بها،بدا للعلماء أن ناصب هذه الأسماء مستغنًى عنه وجوبا لقيام منصوب الفعل مقامه .

قال ابن عصفور : وأما قوله تعالى : ﴿ ولا تقولوا ثلاثةٌ انتهوا خَيْرًا لكم ﴾ (٢) فمنصوب بإضمار فعل لا يجوز إظهاره لدلالة ما قبله ،ألا ترى أنك إذا قلت: " انتهوا عن كذا ،عُلِمَ أنك تأمر بما هو ضدٌّ لمانهيت ". (٣)

وفي تحديد نوع الناصب للاسم ( خَيْرًا ) في هذه الآية آراء ثلاثة :

أحدها : رأى الخليل وسيبويه وهو أنه منصوب بفعل مضمر تقديره (انتهوا ) وأْتُوا خَيْرًا . (٤)

---

(١) هامش كتاب سيبويه ١/ ١٨٠ .
(٢) سورة النساء ١٧١ .
(٣) شرح جمل الزجاجي ٢/ ٤٢٠ .
(٤) انظر المساعد ١/ ٤٤١ .

والرأى الثاني : رأى الكسائي وهو أنه منصوب بكان محذوفة والتقدير: انتهوا يكن الانتهاءُ خيرا (١).

ويضعفه أن فيه حذف كان مع اسمها في غير مواضع القياس، ولو كان كما زعم لجاز : انْتَهِ أخانا أى تكُنْ أخانا ، كما يضعفه أنه ليس في الآية على قوله - دعاءٌ إلى التوحيد بل نَهْيٌ عن التثليث فقط، والمراد إنما هو الأولُ (٢).

والرأى الثالث : رأى الفراء وهو أنه منصوب على أنه صفة لمصدر محذوف تقديره: انتهو انتهاءً خيرا وآمنوا إيمانا خيرا (٣) ، وهذا وجه ضعيف أيضا ، وذلك لأنّ خيرا هذا لا يخلو أن يراد به الصفة التي يوصف بها ، أو الخير الذى هو ضد الشر ، فإن أريد الصفة فذلك فاسد لفظا ومعنى ، فأما اللفظ فإنه لا يجيء ذلك إلا بحذف ( من ) وحذفُها قليلٌ نحو ما جاء من قولهم : اللهُ أكْبَرُ ، وأما المعنى فلأنّ ( خيرا ) اسم تفضيل يقتضي المشاركة في أصل المعنى مع زيادة عليه ، وعلى تقدير الفراء : انتهوا انتهاء خيرا لكم يلزم أن يكون في ترك الانتهاء شيء من الخير وهو غير مراد ومفسد للمعنى ، إذ النهى هنا إنما هو عن الكفر ، لأنه ما تقدم من قوله تعالى : * ولا تقولوا ثلاثة * والكفر لا خير فيه .

وإن أريد بالخير ما هو ضد الشر كان اسماً من الأسماء فيقبح الوصف به بل لا يجوز ذلك بقياس أصلا (٤).

وقال سيبويه : في باب ما يحذف منه الفعل لكثرته في كلامه حتى صار بمنزلة المثل ... ومن ذلك قول الشاعر - وهو ذو الرمة وذكر الديار والمنازل :

دِيَارَ مَيَّةَ إذ مَيٌّ تُسَاعِفُنَـــا ... ولا يَرَى مِثْلَهَا عُجْمٌ ولا عَـــرَبُ

كأنه قال : اذكر ديار مية ، ولكنه لا يُذْكَرُ اذكر لكثرة ذلك في كلامهم واستعمالهم إياه ولما كان فيه من ذكر الديار قبل ذلك ولم يذكر (٥).

---

(١) انظر المساعد ١/ ٤٤١ .
(٢) انظر المساعد ١/ ٤٤١ .
(٣) المرجع نفسه ٢/ ٢٨ .
(٤) انظر شرح جمل الزجاجي ٢/ ٤٢٠ .
(٥) الكتاب ١/ ٢٨٠ .

ويلاحظ أن الاستغناء عن الفعل في هذا ونحوه يقع إذا كان منصوب الفعل مضافاً إلى معيّن كاسم المحبوبة مثلما في الشعر السابق ، لذلك علق أبو حيان على ابن مالك عند ذكره الأشياء التي يجب الاستغناء عن عاملها ومثل بقوله : ديار الأحباب .

قال أبو حيان : إن أراد ابن مالك هذا اللفظ بخصوصه فيحتاج إلى سماع ولم نقف عليه ، وإن أراد لفظ ديار مضافا إلى اسم المحبوبة فكثير ، قال ذو الرمة : ديار مية ... الخ ، كما يفهم من كلام سيبويه - لما كان فيه من ذكر ديار قبل ذلك أنه لا بد من سبق ذكر ما يشبه منصوب الفعل المستغنى عنه من ذكر الديار والمنازل والأطلال ، دليل ذلك أن قبل هذا البيت أبياتاً فيها ما يدل على ديار مية هذه ، من ذكر دار تخوّنها مرّ السحاب ، ومن ذكر النؤى والمستوقد البالي والحطب وأطلال الأحوية وطمس المعالم وكلها مقدمة لديار مية وإشعارٌ بذكرها .(١)

وفي قول ذى الرمة السابق : لقد خط رومى ولا زعماته .. البيت قال سيبويه في تقدير العامل : " ولا أتهم زعماتك لكثرة استعمالهم إياه ولا ستدلاله مما يرى من حاله أنه ينهاه عن زعمه ".(٢)

وقال ابن يعيش :

" فهذا مثل لمن يزعم زَعَمَاتٍ ويصح غيرُها فلما صح خلافُ قوله قيل : هذا ولا زعماتك ، أى هذا هو الحق ولا أتّهمُ زعماتك أى ما زعمته ، والزعم قول من غير اعتقاد ، ولا يجوز ظهور هذا العامل الذى هو أتّهمُ وشبهه ، لأنه جرى مثلا ، والأمثال لا تغير ، وظهور عامله ضرب من التغيير ".(٣)

ومن الأمثال التي استغنوا عن عاملها قول العرب : كليهما وتمراً ، قال سيبويه : " فذا مثل قد كثر في كلامهم واستعمل ، وترك ذكر الفعل لما كان قبل ذلك من الكلام ، كأنه قال : أعطني كليهما وتمرا ".(٤)

---

(١) انظر ديوان ذى الرمة ص ٦ - ٧ الطبعة الأولى .
(٢) الكتاب ١/ ٢٨٠ .
(٣) ابن يعيش ٢/ ٢٧ .
(٤) الكتاب ١/ ٢٨٠ - ٢٨١ .

وهذا المثل يحتاج إلى تقدير عاملين؛ لأن فيه اسمين منصوبين في حاجة إلى ناصب ينصبهما ،لأنه لا منصوب إلا بعامل، إن ظاهرًا أو مضمرًا ، فقدّر سيبويه عاملا للأول في حالة النصب ولم يقدر للثاني عاملا ،ترك ذلك لوضوحه ،وكذلك الزمخشري في المفصل (١) لم يقدر للثاني واكتفى بتقدير الأول، ولكن بعض العلماء قدر عاملين مناسبين لكل من الاسمين ،ففي ابن يعيش: " أعطني كليهما وزدني التمر ، قال ابن يعيش: ويروى { كلاهما وتمرا } وكثر ذلك في كلامهم حتى جرى مثلا، وأصله أن إنسانا خُيِّرَ بين شيئين فطلبهما المخيَّرُ جميعا وزيادة عليهما ، فمن نصب فبإضمار فعل ،كأنه قال: أعطني كليهما وتمرا ،ومن رفع كليهما فبالابتداء والخبرُ محذوف ،كأنه قال : كلاهما لي وزدني تمرًا، والنصب أكثر ".(٢)

ومن هذا النوع من المفعولات قولهم ( كلَّ شيء ولا هذا ) فمعناه: إيت كل شيء ولا تأت هذا، أو : أقرب كل شيء ولا تقرب هذا (٣) وروى المثلان برفع كل شيء ونصب ما بعده، فالرفع على الابتداء وحذف الخبر، والتقدير: كُلُّ شيءٍ أَمَمٌ أي قَصْدٌ، كما قدره السيوطي .(٤)

ويلاحظ أن بعض هذه الأمثال إذا رفعت يتعين رفعها على الابتداء، إذ لا يستقيم معناها إلا بذاك وبعضها الآخر يجوز احتماله للوجهين ، أعني كونه خبرا أو مبتدأ ،فمن الأول : كلاهما وتمرا لأن كليهما يتعين كونه مبتدأ ،أي كلاهما لي وتمرا ،ومثله : كلُّ شيء ولا شيمة حرٍّ ، ومن الثاني : ديارُ الأحبة ،أو ديارُ ميّة ،يجوز : هذه ديارُ مية ، ويجوز : ديارُ ميّةَ تلك .

ومن الأمثال التي جاءت على حذف عامل المنصوب قولهم : أَحَشَفًا وسُوءَ كِيلٍ ، يضرب لمن يظلم الناس من وجهين ، فهذا المثل يضم اسمين

---

(١) انظر المفصل ٤٩ .

(٢) شرح المفصل ٢/٢٧ .

(٣) انظر همع الهوامع ٣/ ٢٠ .

(٤) انظر المرجع نفسه ٣/ ٢٢ .

منصوبين محتاجين إلى ناصب، وهذا الناصب استغنت عنه العرب لزوما لكثرته ، وعلينا أن نتبعهم فلا نستعمله على غير هذا الوجه ، لأن المثل لا يغير ، والتقدير: أتعطيني حشفا وتسيء الكيل (١) ، فالمستغنى عنه جملتان .

ومن ذلك أيضا قولهم الشائع : مرحبا وأهلا وسهلا ، فهذه الأسماء لا تخلو إما ان يقصد منها الدعاء أو الخبر ، فإن قصد بها الخبر فهي مفعولات به لفعل من غير ألفاظها ، وإن قصد بها الدعاء فهي مصادر ويقدر الفعل من لفظها ، يقول المبرد :

" وأما قولهم : مرحبا وأهلا ، فهو في موضع قولهم : رَحُبَتْ بلادُك رحبا وأَهِلَتْ أهلاً ، ومعناه الدعاء يقول : صادفت هذا " (٢) .

ويفهم من تقديره أن مرحبا وأهلا مصدران دعائيان كما قال هو ، كما يفهم من آخر كلامه جواز كونهما مفعولا به لمحذوف .

ويوضح هذا السيوطي في الهمع بقوله :

" وأما مرحبا وأهلا وسهلا فالمعنى : صادفت رُحْباً وسَعَةً و من يقوم لك مقام الأهل ، وسَهْلاً أى ليناً ، وخَفْضاً لا حَزَناً ، وهذا يستعمل لمن قصدك ودعاء للمسافر ، والأول هو المراد هنا ، وأما الثاني فتقديره : لقاك الله ذلك ، وقدره سيبويه : رَحُبَتْ بلادُك وأَهِلَتْ .

وقال أبو حيان : وإنما قدره بفعل لأن الدعاء إنما يكون بالفعل فقدره بفعل من لفظ الشيء المدعوّ به ، فعلى تقدير سيبويه يكون انتصاب مَرْحَباً على المصدر لا على المفعول به ، وكذلك أهلا ، قال : وهذا الذى قدره سيبويه إنما هو إذا استعمل دعاء ، أما إذا استعمل خبراً على تقدير: صادفت وأصبتَ فيكون مفعولا به لا مصدرا ، قال : ووهم القوّاس فنسب لسيبويه أن مرحبا مفعول به أى صادفت رحبا لا ضِيقاً ، وأن مذهب غيره أنه مصدر يَدُلُّ عن اللفظ بفعله " (٣) .

ونَحْوٌ من ذلك جاء عن ابن يعيش شارح المفصل (٤) .

---

(١) انظر همع الهوامع ٣ / ٢٠ .
(٢) المقتضب ٣ / ٢١٨ .
(٣) همع الهوامع ٣ / ٢٢ .
(٤) ابن يعيش ١ / ٣١٠ .

وجعل الزمخشري في المفصل من باب الاستغناء اللازم قولهم : ( انْتَه أمراً قاصدا ) وقد خطأه ابن الحاجب فقال : " وقول الزمخشري ومنه (انته أمرا قاصدا ) على أنه واجب فيه حذف الفعل غلط "(١) ولم يوضح وجه الغلط في هذا الكتاب ولكن السيوطي -نقْلاً عن أبي حيان- وَضَّح ذلك فقال :

قال أبو حيان : وقد غفل الزمخشري عن هذا فجعل * انتهوا خيرا لكم * وانْتَهِ أمراً قاصداً ، سواء في وجوب إضمار الفعل ، وقد نص سيبويه على أنه لايجب إضمار الفعل في ( انته أمرا قاصدا ) ، وعلل ذلك بأنه ليس في كثرة الاستعمال مثل * انتهوا خيرا لكم *.(٢)

هذا ، وقد ورد الاستغناء عن عامل المفعول به جوازاً لقيام القرينة الدالة عليه سواء كانت القرينة مقالية أو حالية . قال ابن يعيش " والضرب الثاني وهو ما يجوز استعماله وحذفه وأنت مخير فيه فهو أن ترى رجلا يضرب أو يشتم فتقول : زَيْداً ، تريد اضرب زيدا ، ويجوز إظهاره فتقول : اضرب زيدا ، أو قال : أضرب شَرَّ الناس فقال بعض السامعين : زيدا أي اضرب زيداً ، فإنه شر الناس ، وكذلك إذا كان رجل في حديث ثم حضر من قطع الحديث من أجله فتقول : حَدِيثَكَ ، معناه : هاتِ حديثك أو أتم حديثك ، وكذلك إذا صدرت من إنسان أفاعيلُ البخلاء مثل أن يُطْلَبَ منه ما جرت العادة ألا يرد من مثله أو يخبر عنه بمثل ذلك فتقول : " أكُلَّ هذا بُخْلاً " معناه : أتفعل كل هذا بخلا ، وهذه الأشياء كلها منصوبة بالعامل المحذوف للدلالة عليه ، ولو ظهر لجاز ".(٣)

ومنه قول أوس :

حتى إذا الكَلَّابُ قال لها كاليوم مطلوباً ولا طلبا(٤)

فقوله : مطلوبا منصوب بعامل جائز الإضمار وتقدير الكلام لم أر مطلوبا مثل مطلوب في هذا اليوم .(٥)

ومن ذلك قول العرب في أمثالهم : " اللهم ضَبُعاً وذئبا "(٦)

---

(١) الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٣٠٩ .

(٢) همع الهوامع ٣/ ١٩- ٢٠ . (٣) شرح ابن يعيش ١/ ١٢٥ .

(٤) (٥) (٦) المفصل ٣٥ .

دعاءً على الغنم ،فقوله: ضبعا وذئبا ، اسمان منصوبان بعامل مضمر جوازا ،تقديره: اجمع فيها ضبعا وذئبا ،والقرينة هنا حالية ،وهي أنه يدعو على الغنم ، ومنه أيضا قول بعضهم لآخر "أماً بمكان كذا وَجْذٌ ؟ فقال : بلى ،وجاذًا " ،والقرينة لفظية ، وهو السؤال عن الوجاذ ،وقد جمع ابن مالك القرائن اللفظية والمعنوية فقال : "يجوز الاقتصار قياساً على منصوب الفعل " مستغنىً عنه بحضور معناه" كقولك لمن شرع في ذكر الرؤيا : خَيْراً ،أى ذكرت خيرا ،ولمن قطع : حَدِيثَكَ أى تَمِّمْ حديثك ،( أو سببه ) كقول الشاعر :

إذا تَغَنَّى الحَمَامُ الوُرْقُ هيّجني ولو تَسَلَّيْتُ عنها أُمَّ عمّــــار

أى ذكرت أم عمار ، لأن التهيج سبب الذكر ( أو مقارنه ) كقولك لمن تأهب للحج : مكة تريد مكة ، ( أو الوعد به ) نحو : زيداً لمن قال : سأطعم ، أى اطعم ، ( أو السؤال عنه بلفظه ) نحو بلى ، زيداً ،لمن قال : هل رأيت أحدا ؟ أى رأيت زيدا ، ( أو معناه ) نحو : بلى ،وجاذًا لقائل : أني مكان كذا وَجْذٌ ؟ أى بلي تَجِدُ وجاذا ،لأن معنى أفي مكان كذا ؟ أأجد في مكان كذا ، ( أو عن متعلقه ) كقوله تعالى : ﴿ ماذا أنزل ربكم قالوا خيرا ﴾ (١) أى أنزل ، ( أو بطلبه ) نحو : ألا رجل ،إمّا زيدا وإمّا عمرا أى اجعلــه ، ( أو بالرد على نافيه ) نحو : بلى زيدا ،لمن قال : فاضرب أحدا ، ( أو الناهي عنه ) نحو : بلى من أساء ، لمن قال : لا تضرب أحــدا ، ( أو على مثبته ) نحو : لا ، بل خالدا ،لمن قال : ضرب زيد عمرا ، ( أو الأمر به ) نحو : لا ، بل زيدا ،لمن قال : اضرب عمرا ". (٢)

---

(١) سورة النحل ٣٠ .

(٢) المساعد ١/٤٣٩ - ٤٤٠ .

## ٢ - جملة النـــداء :

تتكون جملة النداء من منادًى ،وحرف نداء وقد ورد عن العرب ثمانية أحرف :

أحدها : الهمزة للقريب كقول امرىء القيس :

أفاطمَ مَهْلاً بَعْضَ هذا التدلُّلِ ... وإن كنتِ قد أزمعتِ صَرْمي فأَجْمِلي

والثاني : أَيْ بالفتح والقصر والسكون وهي للقريب عند المبرد والجزولي ، وللبعيد عند ابن مالك ،وللمتوسط عند غيرهم ،كقول كثير:

أَلَمْ تسمعي أَيْ عَبْدُ في رَوْنَقِ الضحى ... بكاءَ حماماتٍ لَهُنَّ هَديـــــلُ

والثالث : ( يا ) للقريب والبعيد،لأنها أم الباب كقوله تعالـــى :

﴿ يَابَنِيَّ اذهبوا فتحسسوا من يوسفَ وأخيه ﴾.

والرابع : ( أيا ) للبعيد ،وجعلها صاحب الصحاح لهما معا كقول الشاعر :

أيا ظبيةَ الوَعْسَاءِ بين جُلَاجِلٍ ... وبين النَّقَا آأنْتِ أمْ أُمُّ سالـــم

والخامس : ( هَيَا ) للبعيد أيضا كقول الشاعر :

هَيَا أُمَّ عمروٍ هل لِيَ اليومَ عندكمْ ... بغيبةِ أبصارِ الوُشاةِ سبيـــــلُ؟

والسادس : ( آى ) بالمد والسكون للبعيد .

والسابع : ( آ ) بالمد للبعيد أيضا،ولم أظفر لهما بمثال مأثور ولكن حكاهما الكوفيون عن العرب الذين يثقون بعروبتهم .

والثامن : ( وا ) ذكرها ابن عصفور ،وجعلها للقريب كذلك ،وجعل منه قول الشاعر :

وَافَقْعَسَا وأين مني فقعـــسُ ... أَإِبلي يأخذها كـــــرَوَّسُ(١)

والجمهور على أنها للنداء في حالة الندبة فقط .

---

(١) انظر همع الهوامع ٣/ ٣٦ .

والمنادى ينقسم إلى خمسة أقسام :

١ - المفرد العلم كقوله تعالى ﴿ يا موسى إنَّهُ أنا اللهُ العزيز الحكيم ﴾ (١)

٢ - والنكرة المقصودة مثل قول الأعشى :

قالت هريرةُ لما جئتُ زائرَها      وَيْلي عليكَ وَوَيْلي منك يا رجـــل (٢)

٣ - والنكرة غير المقصودة كقول الشاعر :

فيا راكباً إمّا عَرَضْتَ فبلغَـــنْ      نَدَامَايَ من نَجْرَانَ أن لاّ تلاقيـــا (٣)

٤ - والمضاف كقوله تعالى ﴿ يا بني آدم خذوا زينتكم عند كل مسجد ﴾ (٤).

٥ - والشبيه بالمضاف : مثل قولك : يا رفيقاً بالعباد و يا طالعاً جبلا ، ويا حسناً وَجْهُهُ .

## الاستغناء عن العامل

وتلاحظ على الجملة الندائية أن ما بعد حروف النداء فيها منصوب لفظا أو محلا ، والنصب عمل يقتضي عاملا ناصبا ، وقد اختلفت آراء العلماء حول هذا الناصب .

فالرأي الأول وعليه سيبويه أن المنادى منصوب بفعل مستغنى عنه وجوبا لكثرة الاستعمال ، قال :

" ومما ينتصب في غير الأمر والنهي على الفعل المتروك إظهاره قولك : يا عبد الله ، والنداءُ كلُّهُ . . . حذفوا الفعل لكثرة استعمالهم هذا في الكلام ، وصار ( يا ) بدلا من اللفظ بالفعل ، كأنه قال : يا ، أريد عبد اللـــه فحذف أريد وصارت ( يا ) بدلا منها ، لأنك إذا قلت : يا فلان ، علم أنك تريده ، ومما يدلك على أنه ينتصب على الفعل ، وأن "يا" صارت بدلا مـــن اللفظ بالفعل قول العرب : يا إيّاكَ ، إنما قلت يا إياك أعنى ، ولكنهـــم حذفوا الفعل وصار يا وأيا وأيْ بدلاً من اللفظ بالفعل " (٥).

---

(١) سورة النمل/آية رقم ٩ .
(٢) شرح المفصل : ١٢٩/١ .
(٣) المرجع نفسه : ١٢٨/١ .
(٤) سورة الأعراف/آية ٣١ .
(٥) الكتاب ٢٩١/١ .

وإليه ذهب المبرد حين قال :

" اعلم أنك إذا دعوت مضافا نصبته وانتصابه على الفعل المتروك إظهاره . وذلك قولك : يا عبدالله ، لأن ( يا ) بدل من قولك : أدعو عبدالله ، وأريد ، لا أنك تخبر أنك تفعل ، ولكن بها وقع أنك قد أوقعت فعلا ، فإذا قلت : يا عبدالله ، فقد وقع دعاؤك بعبدالله ، فانتصب على أنه مفعول تعدى إليه فعلك ".(١)

وسيبويه والمبرد يتفقان على أن ناصب المنادى فعل مستغنى عنه وجوبا وعوض عنه ب (يا ) ، وذكر ابن يعيش أن المبرد يرى أن الناصب ( يا ) نفسها ، قال : " وكان أبو العباس المبرد يقول : الناصب نفس ( يا ) لنيابتها عن الفعل قال : ولذلك جاز إمالتها ".(٢) وكذا نقل الأشموني عن المبرد أنه يرى أن الناصب ( يا ) قال بعدما ذكر مذهب سيبويه على أن الناصب فعل مضمر - " وأجاز المبرد نصبه بحرف النداء لسده مسد الفعل ".(٣) وممن حكاه عن المبرد أيضا الجامي(٤) شارح كافية ابن الحاجب والرضي.(٥)

وعبد القاهر الجرجاني يوافق مذهب سيبويه الذى هو مذهب الجمهور ، وقد وضح سرّ الاستغناء عن الفعل هنا فذكر أنه " الاختصار ورفع اللبس ، إذ لو قيل : أدعو زيدًا أو أريد زيدًا ، لجاز أن يُظَنّ بالمتكلم أنه قصد الإخبار بدعائه زيدًا فيما يستقبل ، لأن أفعل لا يختص بالحال ، بل يكون مشتركا بينه وبين الاستقبال ، فلما كان كذلك التُزِمَ تركُ إظهار هذا الفعل ، وجعل ( يا ) كالنائب عنه . . . وإذا كانوا يضمرون الفعل في نحو قولهم : إيّاك أن تفعل كذا ، لأن الأصل : إياك بَاعِدْ من أن تفعل كذا مع أن إضماره لا يفيد شيئا من رفع اللبس كان إضمار أعْنى في قولك : يا أعنى عبدالله ، مع ما فيه من رفع اللبس أولى بالجواز . وأعرق في الحكمة.(٦)

---

(١) المقتضب ٢٠٢/٤ . (٢) شرح المفصل ١٢٧/١ .
(٣) حاشية الصبان على الأشموني ١٠٨/٣ . (٤) انظر القواعد الضيائية ٣٢٤/١ .
(٥) انظر شرح الرضي على ابن الحاجب ١٣١/١ - ١٣٢ .
(٦) المقتصد للجرجاني ٧٥٣/٢ - ٧٥٤ .

والرأى الثاني : أن المنادى منصوب ب ( يا ) نفسها وهي حرف للنداء ، وليس النصب بفعل مضمر ، وهو منسوب إلى المبرد ذكر ذلك الأشموني والجامي والرضي وقد سبقت الإشارة إلى ذلك ويقوى ابن عصفور مذهب الجمهور في شرح جمل الزجاجي فيقول :

" وذهب بعض النحويين إلى أنه - أى المنادى - انتصب بنفس ( يا ) واستدل على ذلك بأن قال : والدليل على أنه منصوب ب ( يا ) ، وليس منصوبا بفعل مضمر ، أنه لو أظهر الفعل الذى تَدَّعُونَ إضماره لغيّر المعنى ، وذلك أنك إذا قلت : يا زيد فهو نفس النداء ، وأنادى زيدًا ليس بنفس النداء ، وإنما هو إخبار بأنه يقع منه نداء ، وهذا الذى ذهب إليه هذا الذاهب فاسد ، وذلك أن الحرف إذا اختُصَّ باسم واحد لا يعمل فيه إلا جرًّا ، وهذا قد عمل فيه نصبا فدل على بطلان ما ذهب اليه من أن ( يا ) هي الناصبة مع أنُها لا تختص ، وذلك أن ( يا ) للتنبيه في الأصل فهي غير مختصة بدخولها على الاسم والفعل والحرف ...

وأما قوله : إن إظهار الفعل يغير المعنى فالجواب أن الأفعال تنقسم إلى قسمين ، قسم هو كِنايَةٌ عن معنى ، مثل قام زيد ، وقسم هو المعنى نفسه مثل قولك : أحلف بالله لأفعلن كذا ، ألا ترى أن قولهم : أحلف هو القسم بنفسه ، وكذلك المنادى يكون على تقدير : أنادى ، ويكون أنادى هنا المراد به نفس النداء[(١)].

وبمثل ذلك رَدَّ السيوطي على من يرى أن النصب ب ( يا ) قال : " ورد بجواز حذف الحرف ، والعرب لا تجمع بين العوض والمعوض منه في الذكر ولا في الحذف "[(٢)].

---

( ١ ) شرح جمل الزجاجي ٢/٤٠٩ .

( ٢ ) همع الهوامع ٣/٣٣ .

المذهب الثالث لأبي علي الفارسي ،يرى أن الناصب للمنادى هو (يا) وهي عنده ليست حرفا وإنما هي اسم من أسماء الأفعال ،ذكر ابن يعيش أن أبا علي الفارسي يرى أن (يا) ليس بحرف وإنما هو اسم من أسماء الأفعال.(١)

وذكر ذلك أيضا الجامي فقال : " وقال أبو علي في بعض كلامه أن (يا) وأخواتها أسماء أفعال ".(٢)

ويفسد هذا المذهب ما ذكره السيوطي من أنه " لو كانت كذلك لتحملت الضمير ،وكان يجوز إتْبَاعَهُ كما سمع في سائر الأفعال ،ولاكتفى بها دون المنصوب ،لأنه فضلة ،ولا قائل بأنها تستقل كلاما".(٣)

المذهب الرابع : أن ناصب المنادى هو هذه الحروف على اعتبار أنها هي نفسها أفعال عاملة ،ذكر السيوطي أن بعضهم يرى ذلك ، ورد بأنها لو كانت أفعالا لصح اتصال الضمائر بها كسائر الأفعال ، وذلك فاسد ، لأنهم قالوا عند نداء إياك : يا إيّاكَ -بضمير منفصل - ولم يقولوا : يَاكَ ما فيأتوا بالضمير متصلا ،،ولو كانت هذه الأدوات أفعالا للزم اتصال الضمير بها،إذ لا داعي لانفصاله ،فدل على أن عامل النصب محذوف وهو غير هذه الأدوات.(٤)

والمذهب الخامس : هو أن الناصب للمنادى عامل معنوى وهو القصد(٥) أى : إرادةُ المتكلم إقبالَ شخص إليه ،وهو مذهب فاسد رده السيوطي ، " بأنه لم يعهد في عوامل النصب أن يكون الناصب معنويا ، كما هو العهد في رافع المبتدأ عند بعض النحاة.(٦)

---

(١) انظر شرح المفصل ١٢٧/١.

(٢) الفوائد الضيائية ٣٢٥/١.

(٣) همع الهوامع ٣/٣٣-٣٤.

(٤) انظر همع الهوامع ٣/٣٣ - ٣٤.

(٥) انظر همع الهوامع ٣/٣٣ ،والمساعد ٤٨٠/٢.

(٦) انظر همع الهوامع ٣/٣٣ - ٣٤.

ونلخص ذلك كله في أن الناصب للمنادى :

١ - فعل مستغنى عنه وجوبا حَلَّ حرفُ النداء محله لكثرة الاستعمال .

٢ - الناصب حرف النداء نفسه باعتبار نيابته عن الفعل مع بقائه على حرفيته وهو رأى سيبويه والجمهور وعليه المبرد وأبو علي في رواية عنه .

٣ - الناصب حرف النداء باعتبار أنه اسم من أسماء الأفعال وعليه أبو علي أيضا في رواية عنه .

٤ - الناصب حرف النداء باعتباره فعلا من الأفعال .

٥ - الناصب عامل معنوى وهو القصد .

وكل هذه الآراء على ضعف إلا الرأى الأول فهو المرجَّحُ المختارُ على ما ذكرنا سابقا .

الاستغناء عن المنادى

وكما جاء الاستغناء عن عامل المنادى ، وعن حرف النداء جاء الاستغناء كذلك عن المنادى جوازًا لقيام القرينة عليه ، كقوله تعالى : * أَلَا يَا اسْجُدُوا لله الذى يُخْرِجُ الخَبْءَ * (١) - في قراءة - وقول الشاعر :

يا لَعْنَةَ اللهِ والأقوامِ كلِّهِمُ والصالحون على سِمْعَانَ من جارِ (٢)

وقال آخر :

أَلا يا إِنَّنِي سَلَمُ لأهلك فاقبلي سَلَمِي (٣)

وقوله تعالى * ألا يا اسجدوا * هي قراءة أبي عبد الرحمن السلمي ، والحسن وحميد الأعرج ، وفيها : ألا = أداة تنبيه ، ( يا ) حرف نداء والمنادى مستغنى عنه لدلالة ( يا ) عليه ، والتقدير : يا هؤلاء اسجدوا .

---

(١) سورة النمل/الآية ٢٥ .

(٢) الأمالي الشجرية ١/٣٢٥ .

(٣) المرجع نفسه .

وقوله : ألا يا إنني سَلَمٌ : ألا : أُداة تنبيه ، يا حرف النـداء والمنادى مستغنى عنه جوازا ،والتقدير : ألا يا هذه .

وقوله : يا لعنةُ اللهِ ،تقديره : يا هؤلاء - أو يا سامعي - لعنةُ الله . . .

وما ذكرته هنا من الاستغناء عن المنادى ليس متفقا عليه ،فقد ذهب بعضهم إلى أن ( يا ) هنا للتنبيه وما بعدها كلام مستقل .

وممن يرى الاستغناء في مثل ذلك :الفرّاء فقد قال في المعاني " قوله " ألاَ يَا اسْجُدوا لله " تقرأ " ألاّ يَسْجُدوا " ويكون " يسجدوا " في موضع نصب ،كذلك قرأها حمزة ،وقرأها أبو عبد الرحمن السلمي والحسن وحميد والأعرج مخففة "ألاَ يَا اسْجُدوا" على معنى : ألا يا هؤلاء اسجدوا ،فيضمر هؤلاء ويكتفى منها بقوله : ( يا ) قال : وسمعت بعض العرب يقول : ألا يا أرحمانا، ألا يا تَصَدَّقَا علينا "(١) وبه أخذ الزمخشري ،وابن الشجري .(٢)

وممن رفض دعوى الاستغناء في مثل ذلك ابنُ جني فقد قال في الخصائص: " فإن قلت : فقد قال الله سبحانه وتعالى :" ألا يا اسجدوا " وقد قال غيلان:

ألا يَا اسْلَمِي يا دَارَمَيّ على البِلَى ولا زالَ مُنْهلاًّ بجَرْعَائِكِ القَطْـرُ

وقال :

يا دارَ هندٍ يا اسْلَمِي ثم اسْلَمِي .

فجاء ب ( يا ) ولا منادى معها ،قيل : ( يا ) في هذه الأماكن قد جردت من معنى النداء ،وخلصت تنبيهًا ،ونظيرها في الخلع من أحد المعنيين وإفراد الآخر ، ( ألا ) لها في الكلام معنيان : افتتاح الكلام ، والتنبيه ،نحو قول الله سبحانه وتعالى * ألا إنهم من إفكهم ليقولون *(٣)

---

(١) معاني القرآن للفراء ٢/ ٢٩٠ .

(٢) الأمالي الشجرية ١/ ٣٢٥ ،المفصل ٤٨ .

(٣) سورة الصافات/الآية ١٥١ .

وقوله تعالى * ألا إنهم هم المفسدون *(١) فإذا دخلت على ( يا ) خلصت ( ألا ) افتتاحاً ،وخص التنبيه ب ( يا ).(٢) وذهب إلى هذا المذهب أبو حيان فقال :

" والذى أذهب إليه أن مثل هذا التركيب الوارد عن العرب ليست ( يا ) فيه للنداء ،وحذف المنادى ،لأن المنادى عندى لا يجوز حذفه ، لأنه قد حذف الفعل العامل في النداء ،وانحذف فاعله لحذفه ،ولو حذفنا المنادى لكان في ذلك حذف جملة النداء ،وحذف متعلقه وهو المنادى فكان ذلك إخلالا كبيرا ،وإذا أبقينا المنادى ولم نحذفه كان ذلك دليلا على أن العامل فيه جملة النداء ،وليس حرف النداء حرف جواب كنعم ولا وبلى وأجلْ فيجوز حذف الجمل بعدهن لدلالة ما سبق من السؤال على الجمل المحذوفة ، ف ( يا ) عندى في تلك التراكيب حرف تنبيه أُكِّدَ به ألا التي للتنبيه ،وجاز ذلك لاختلاف الحرفين ،ولقصد المبالغة في التوكيد وإذا كان قد وجد التأكيد في اجتماع الحرفين المختلفي اللفظ العاملين في قوله ( فَأَصْبَحْنَ لا يسألنه عن بما به ) والمتفقي اللفظ العاملين في قوله ( ولا لِلِمَا بِهِمْ أبداً دَوَاءُ ) وجاز ذلك وإن عدوه ضرورة أو قليلاً فاجتماع غير العاملين وهما مختلفا اللفظ يكون جائزاً وليس ( يا ) في قوله : " يا لعنةُ الله والأقوامِ كلِّهم " حرف نداء عندى بل حرف تنبيه جاء بعده المبتدأ ،وليس مما حذف منه المنادى ".(٣)

---

(١) سورة البقرة/الآية ١٢.

(٢) الخصائص لابن جني ٢/٢٧٨ - ٢٧٩.

(٣) البحر المحيط ٦٩/٧.

## ٣ - الاستغناء عن العامل في الاشتغال :

قال ذو الرمة :

إذا ابنَ أبي موسى بلالاً بلغْتِه ... فقام بفأسٍ بين وصليك جازر (١)

وقال النَّمِرُ بْنُ تولَب :

لا تجزعي إن مُنْفِساً أهلكتُه ... فإذا هلكتُ فعند ذلك فاجزعي (٢)

وقال جرير :

تَعُدُّون عَقْرَ النِّيب أفضلَ مجدكم ... بني ضَوْطَرَى لولا الكَمِيَّ المُقَنَّعا (٣)

وقال :

فلا حَسَباً فخرتَ به لِتَيْمٍ ... ولا جَدًّا إذا ازدحم الجُدُودُ (٤)

وقال :

أثعلبةَ الفوارسِ أم رياحا ... عَدَلْتَ بهم طُهَيَّةَ والخشابا (٥)

نجد في الأبيات السابقة أسماء منصوبة واقعة بعد أدوات تختص بالدخول على الأفعال أو يرجح دخولها عليها ،وقد وقع بعد هذه الأسماء عوامل عمل كل منها في ضمير يعود على المنصوب الواقع بعد الأدوات .

ولا بد لكل منصوب من ناصب ،ولا يصلح أن يكون الفعل المتأخر ناصبا للاسم ،لأنه عمل في ضميره فاشتغل عنه ،وهذا ما يسمى في كتب النحو بالاشتغال ،وفيه يقول ابن مالك :

إن مضمرُ اسمٍ سابقٍ فِعْلاً شَغَلْ ... عنه بنصب لفظه أو المحل

فالسابقَ انصبه بفعلٍ أُضمرا ... حتما موافقٌ لما قد أُظْهِرا

وفي هذا الباب خلاف بين العلماء في تحتم نصب الاسم أو جواز رفعه وفي وجوب الاستغناء عن هذا العامل أو جوازه وفي ناصب كل من المشغول عنه وهو الاسم السابق والمشغول به وهو الضمير بعد العامل المؤخر.

---

(١) شرح المفصل ٢/ ٣٠

(٢) المرجع نفسه ٢/ ٣٨.

(٣) المرجع نفسه ٢/ ٣٨

(٤) المرجع نفسه ٢/ ٣٦.

(٥) التصريح على التوضيح ١/ ٣٠٠.

وقد ذكر الشيخ محي الدين أركان أسلوب الاشتغال وشروطه بتفصيل وافٍ يرجع إليه من شاء، إذ لا يتعلق بذكره هنا غرض.(١)

أما الصور التي يرد عليها أسلوب الاشتغال فهي خمس :

الأولى : يجب فيها نصب الاسم السابق.

والثانية : يرجح فيها نصب الاسم السابق.

والثالثة : يجب فيها رفع الاسم السابق.

والرابعة : يرجح فيها رفع الاسم السابق.

والخامسة : يجوز فيها الأمران.

== فأما الصورة الأولى التي يجب فيها نصب الاسم السابق فهي : إذا وقع الاسم المشغول عنه بعد أدوات تختص بالفعل كأدوات الشرط مثل : إنْ زيداً لقيتَه فأكرِمْه، فزيدًا منصوب وليست إن هي الناصبة له لأنها شرطية والشرطية لا تنصب وليس الفعل المتأخر هو الناصب أيضا لأنه نصب مفعوله وهو الضمير، وهو من الأفعال التي تنصب مفعولا واحدا، فلا بد أن يكون الناصب مستغنى عنه تقديره : إنْ لقيت زيدًا لقيته، فاستغنى عن لقيت الأولى لدلالة الفعل الثاني فصار كالمفسر له وأصبح ذكره ضربًا من العبث الذى تنأى عنه فصاحة العرب. فهو كما ترى من باب الاستغناء اللازم.

وعلى هذه الصورة جاء قول النمر بن تولب :

لا تجزعي إنْ منفسا أهلكتُه فإذا هلكتُ فعند ذلك فاجزعي

فقوله منفسا : منصوب بفعل مستغنى عنه وجوبا تقديره : إنْ أهلكت منفسا أهلكته، وقد اكتفى النمر بالفعل الثاني عن الفعل الناصب الأول، إذ أن ذكرهما معاً ضربٌ من العبث اللغوى.

ويستوى هنا أدوات الشرط الجازمة وغير الجازمة في أن المنصوب بعدها مستغنى عن ناصبه بما يجيء بعده، ومما ورد من النصب بعد أدوات الشرط

---

(١) انظر شرح ابن عقيل ١/ ٥١٦.

غير الجازمة قول ذى الرمة يخاطب ناقته :

(١)

إذا ابْنَ أبي موسى بلالا بلغتِه فقام بفأس بين وصليكِ جازر

ومثل أدوات الشرط في نصب الاسم بعدها اشتغالا أدوات التحضيض والعَرْض وأهمها هَلاَّ ،وألاَّ ، لأنها تختص بالدخول على الأفعال نحو قولك : هلاّ زيداً أكرمته ، وألاّ سعيداً زرته ،وأدوات الاستفهام غير الهمزة مثل أدوات الشرط والتحضيض في نصب الاسم بعدها اشتغالاً ،كقولك : هل زيدا لقيته ،وأين زيداً وجدته ،ومتى زيداً قابلته .

فزيداً في الأمثلة واقع بعد أدوات الاستفهام غير الهمزة وهو منصوب وليست تلك الأدوات من أدوات النصب حتى تنصب زيدا ، والأفعال في الأمثلة قد أخذت مفعولها ، فالناصب لا بد أن يكون مستغنى عنه وجوبا لدلالة هذه الأفعال عليه والتقدير : هلاَّ لقيت زيدا لقيته ،وأين وجدت زيدا وجدته ، ومتى قابلت زيداً قابلته ،وهو كما ترى استغناء لازم ،إذ ذكر الناصب هنا لا وجه له ولم ينطق به عربي ،يقول ابن مالك في الألفية :

والنصب حَتْمٌ إن تلا السابقُ ما يختص بالفعل كإنْ وحيثما

وما ذكرته سابقا من وجوب النصب بعد هذه الأدوات هو مذهب جمهور النحاة وذهب الصيمرى إلى أن الاسم السابق يختار نصبه بعد هذه الأدوات ولا يجب ،وإن اختير النصب بعد هذه الأشياء لأن الفعل بها أولى ،قال : "والرفع يجوز أيضا بعد هذه الأشياء بقصد الاستفهام والأمر والنهي والشرط والعرض والنفي - وهو في بعضها أحسن من بعض،فالرفع في الاستفهام والنفي أحسن منه في الأمر وما بعده ،لأن ألف الاستفهام قد تلى الأسماء كقولك : أزيدٌ عندك أم عمرو ؟ وكذلك النفي تقول : ما زيد قائما وهو في الاستفهام أحسن منه في النفي ،وأما الأمر وما بعده فلا يكون إلا بالفعل فالنصب بعده أحسن ، والرفع في جميعها جائز بالابتداء إلا في المجازاة فإنك لا تُوليه

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٣٠ .

إلا الفعل رفعتَ أو نصبتَ لأن المجازاة لا تكون إلا بالفعل فإذا رفعت أضمرت فعل ما لم يُسَمَّ فاعله ورفعت الاسم به "(١).

وفي حاشية الأشموني: لا يقع الاشتغال بعد أدوات الشرط والاستفهام إلا في الشعر، وأما في الكلام فلا يليها إلا صريح الفعل، إلا إذا كانت أداة الشرط إذا مطلقا أو إنْ والفعل ماض فيقع في الكلام، فتسويةُ الناظم بين إنْ وحيثما مردودة "(٢) يقصد قول ابن مالك:

والنصب حتم إن تلا السابقُ ما يختص بالفعل كإنْ وحيثما

وقد لاحظنا في هذه الصورة أن الاسم المنصوب وقع بعد أدوات الشرط والتحضيض، وهنا يحق لسائل أن يسأل: هل وقوع الاسم المنصوب هنا مستساغ في اختيار الكلام؟

ذهب بعضهم إلى جواز ذلك مع القبح(٣)، وذهب آخرون إلى تخطئته وقصره على ضرورة الشعر، قال ابن عصفور: " وأما أدوات التحضيض فيقع الاسم بعدها في فصيح الكلام، لأنها لم تَقْوَ قوةَ أدوات الجزاء، لأن أدواتِ الجزاء طالبةٌ للفعل من طريق المعنى كأدوات التحضيض فنزيد عليها بأن لها طلبا من طريق العمل "(٤).

وقال في أدوات الشرط: وأدوات الجزاء إذا وقع بعدها الاسم والفعل فلا يليها الاسم إلا في الضرورة، إلا في "إنْ" من بين سائر أخواتها، لأنها أم الباب ويشترط في الفعل حينئذ أن يكون ماضيا فإن الاسم يليها في فصيح الكلام، فإن كان الفعل مستقبلا فإنه لا يليها إلا في ضرورة كسائر أخواتها.(٥)

= وأما الصورة الثانية للاشتغال وفيها اختيار النصب على الرفع.

فذلك إذا وقع الاسم قبل فعل ذي طلب، ونعني بالطلب الأمر نحو: زيدًا اضْرِبْهُ أو: زيدًا لِيَضْرِبْهُ عمروٌ، والنهي نحو: زيدًا لا تضربه، والدعاء مثل:

---

(١) التبصرة والتذكرة للصيمرى ١/ ٣٣٥.
(٢) شرح الأشموني ٢/ ٢١٤. (٣) حاشية الصبان ٢/ ٧٢.
(٤) شرح الجمل ١/ ٣٧١.
(٥) المرجع نفسه ١/ ٣٧٠ - ٣٧١.

زيدًا اللهم ارحمه ، ومنه قول أبي الأسود الدؤلي :

أميران كانا صاحباي كلاهما فكُلّاً جزاه اللهُ عني بما فعل (١)

قال ابن مالك في الكافية :

واختير نَصْبٌ قبل فعلٍ ذي طلب وبعد ما إيلاؤُه الفِعْلَ غَلَبْ (٢)

قال ابن يعيش : " وإنما كان النصب مختارا لأجل الأمر والنهي ، إذ الأمر والنهي لا يكونان إلا بالأفعال لأنك إنما تأمره بإيقاع فعل أو تنهاه عن إيقاع فعل ، وذلك أنك حين تأمره فأنت تطلب منه إيقاع ما ليس بموجود وإذا نهيته فأنت تمنعه من الإتيان به ، فأما الذوات فإنها موجودة ثابتة لا يصح الأمر بها ولا النهي عنها ، وإذا كان الأمر كذلك ثم أتيت باسم قد وقع الفعل الذى بعده على ضميره نصبته بإضمار فعل "(٣) وقال في موضع آخر : " والدعاء بمنزلة الأمر والنهي في اختيار النصب ، لأن سبيلَه سبيلُ الأمر والنهي في الإعراب من كل وجه وهو في المعنى مثل الأمر "(٤).

ومما جاء منصوبا بعد أدوات يغلب وقوع الفعل بعدها : النصب بعد همزة الاستفهام في قوله تعالى " أَبَشَرًا مِنَّا واحدًا نَتَّبِعُهُ " وقول الشاعر :

أثعلبةَ الفوارسِ أم رياحًا عدلْتَ بهم طُهَيَّةَ والخشابا (٥)

ويكون النصب راجحا على الرفع إذا لم يفصل بينها وبين الاسم المشغول " فإن فصلت الهمزة من الاسم المشتغل عنه فالمختار الرفع نحو : أأنت زيدٌ تضربه ؟ لأن الاستفهام حينئذ داخل على الاسم لا على الفعل ، هذا إن جعلت أنت مبتدأ كما هو رأى سيبويه ، وإن جعلته فاعلا بفعل مقدر وانفصل بعد حذفه كما هو رأى الأخفش فالمختار النصب ، لأن الهمزة

---

(١) شرح المفصل ٣٨/٢.

(٢) الكافية الشافية ٦١٨/٢.

(٣) ابن يعيش ٣٧/٢.

(٤) المرجع نفسه.

(٥) التصريح على التوضيح ٣٠٠/١.

داخلة في التقدير على الفعل ، إلا في نحو : أكلَّ يوم زيدًا تضربه ؟ فيرجح النصب لأنْ الفصل بالظرف كلا فَصْلٍ ،وحرف الاستفهام داخل في الحكم على الفعل .(١)

ويذكر ابن الطراوة أن الاستفهام إن كان عن الاسم يجب رفع الاسم نحو : أزيدٌ ضربته أم عمرو ؟ لأنْ الضرب وقع لا محالة ولكن بقي تعيين المفعول ولذلك كان البيت المذكور شاذًا عنده لنصب المفعول الذى هو ( أثعلبة الفوارس ) لأنْ السؤال عن المفعول ،ولكن الأخفش وجمهور النحاة يذهبون إلى اختيار النصب لما كان معه حرف الاستفهام الذى هو في الأصل للفعل ،فظهر في هذا أن ما قاله ابن الطراوة شاذٌ بدليل قول العرب : أزيدًا ضربته أم عمرو (٢) والمعروف لدى أغلبية علماء النحو أنهم يفرقون بين همزة الاستفهام وأخواتها من حيث وجوب النصب بالنسبة لغير الهمزة ، ومن حيث اختيار النصب بالنسبة للهمزة ولكن الأخفش يساوى في ترجيح النصب بين الهمزة وأخواتها .(٣)

وابن عصفور كذلك يساوى بين أدوات الاستفهام كلها في اختيار النصب قال : " والحروف التي هي بالفعل أولى أدوات الاستفهام وما ولا النافيتان ،فإن قيل : فلأىِّ شيءٍ كانت بالفعل أولى ؟ فنقول : لشبهها بأدوات الجزاء ،وذلك أن الفعل بعدها غيرُ موجب كما هو بعد أدوات الجزاء ... ولم يلزم بعدها الفعل كما لزم بعد أدوات الجزاء لأنْ المشبَّه بالشيء لا يقوى قوة ما شبه به ، فإنْ وقع بعدها الاسم اختير فيه الحمل على إضمار فعل ".(٤)

ومما يترجح فيه النصب أن يقع الاسم بعد أداة نفي ونقصد بها الأدوات : ( لا ،وما ،وإنْ ) فإنها هي التي يصح أن يقع بعدها الاسم في اختيار الكلام ومن ذلك قول جرير :

---

(١) التصريح على التوضيح ١/ ٣٠٠ .
(٢) انظر المرجع نفسه .
(٣) انظر المرجع نفسه ١/ ٣٠١ .
(٤) شرح جمل الزجاجي ١/ ٣٦٨ - ٣٦٩ .

فلا حَسَبًا فَخَرْتَ به لِتَيْمٍ ولا جَدًّا إذا ازدحم الجدود

وقوله :

فلا ذا جلال هِبْنَهُ لجلاله ولا ذا ضياع هُنَّ يتركن للفقر

وهذا هو مذهب ابن مالك وابن عصفور والجمهور (١) .

وفي المسألة مذهبان آخران أحدهما : مذهب سيبويه وهو اختيار الرفع ، والثاني : مذهب ابن الباذش وابن خروف وهو استواء الأمرين ، لدخول هذه الأدوات على الأسماء والأفعال (٢) .

ومن المواضع التي يترجح فيها نصب الاسم أن يلي الاسم عاطفا قبله معمول لفعل جاء في أول الكلام بشرط أن لا يفصل العاطف والمعطوف بأما لأن أما تقطع مابعدها عما قبلها وذلك نحو قولك : لقيت زيدا وعمرا كلمته ومنه قوله تعالى * والأنعامَ خلقها لكم * فقد وقع الاسم وهو الأنعام بعد عاطف غير مفصول بأما وقد سبقه فعل في أول الكلام وهو " خَلَقَ الإنسان " والاسم منصوب بفعل مماثل للفعل المتأخر عن الاسم تقديره : خَلَقَ الأنعامَ خلقها ، وإنما رجح النصب هنا حتى يتساوى المعطوف والمعطوف عليه في النوع فيكون من عطف الجمل الفعلية على مثلها ، والتشاكل بين المتعاطفات أولى من التخالف (٣) .

ومن المواضع التي يترجح فيها النصب على الرفع أن يؤدي نصب الاسم إلى رفع توهم أن الفعل بعده صفة له كقوله تعالى * إِنَّا كُلَّ شيء خلقناه بقدرٍ * فرفع " كل شيء " يوهم أن الفعل المشتغل عنه صفة لما قبله ، لأنه إذا رفع " كلّ " احتمل " خلقنا " أن يكون خبرًا له فيكون المعنى على عموم خلق كل الممكنات الموجودة بِقَدَرٍ خيراً وشرّاً ، واحتمل

---

(١) انظر الكافية الشافية ٢/٦١٩ - ٦٢٠ .

(٢) انظر التصريح على لتوضيح ١/٣٠١ .

(٣) انظر الكافية الشافية ٢/٦٢٠ وشرح المفصل لابن يعيش ٢/٣٢ .

أن يكون ( خلقنا ) صفة لشيء ويقدر خبر كل والتخصيص بالصفة يفهم أن ما لا يكون موصوفا بها لا يكون بقدر ،والصفة هي المخلوقية المنسوبة له فالمخلوقية التي لا تكون منسوبة له لا تكون بقدر فيوهم أنّ ثَمَّ مخلوقاً لغيره تعالى وهو مذهب المعتزلة وإنما لم يتوهم ذلك مع النصب لكلّ على أنه مفعول بفعل محذوف يفسره خلقنا ويمتنع جعله صفة لكل شيء ،لأنّ الصفة لا تعمل في الموصوف وما لا يعمل لا يفسر عاملا (١).

وذكر ابن الشجرى أن البصريين أجمعوا على أن الرفع أجود ، لعدم وجود ما يقتضي إضمار النصب ،والنصب أجود عند الكوفيين لتقدم عامل النصب وهو إنّ فاقتضى ذلك إضمار خَلَقْنا ،وقوله (خلقناه) مفسر للضمير ويقوى المذهب الكوفي في بعض معربى القرآن لأن ماذهبوا إليه يقتضي العموم في المخلوقات وأنها كلها لله من حيث كان التقدير : إنا خلقنا كلّ شيء بقدر،ويعرب بعض النحاة كل شيء منصوبا على أنه مفعول لخلقناه والضمير المتصل بالفعل دالّ عليه كقول الشاعر :

هذا سراقةُ للقرآن يدْرُسُهُ ... والمرْءُ عند الرُّشا إنْ يلْقَهَا ذيبُ

وهناك وجه آخر أيضا وهو أن يكون قوله:كلّ شيء نصبا على البدل من اسم إنّ وهو من بدل الاشتمال ،لأنّ الله سبحانه وتعالى محيط بمخلوقاته ، فيكون التقدير : إنّ كلّ شيء خلقناه بقدر ،، فيكون قوله : خلقناه صفة لشيء وقوله بقدر متعلقا بمحذوف لأنه خبر إنّ (٢).

وبعد هذا العرض لما يجب نصبه وما يختار نصبه من الاسم السابق للفعل نذكر الخلاف الحاصل في ناصب هذا الاسم :

١ - فذهب البصريون إلى أن الناصب فعل مستغنى عنه وجوبا ،موافق للفظ الفعل المتأخر إن صح عمل الفعل المتأخر في الاسم السابق لو قطع عنه

---

(١) التصريح على التوضيح ١/٣٠٣.

(٢) انظر الأمالي الشجرية ١/٣٣٨ - ٣٣٩.

الضمير نحو : زيدًا أكرمته ،أو موافق للمعنى فقط دون اللفظ إن لم يصح عمل الفعل المتأخر في الاسم السابق ، بأن كان لازما نحو : زيد مررت به ،أى جاوزت زيدا مررت به ،أو عمل الفعل في اسم مضاف إلى ضمير الاسم السابق مثل : زيدا ضربت أخاه ،والتقدير:أهنت زيدا ضربت أخاه . وفي الكلام استغناء لازم.

٢ - وذهب الكوفيون إلى أن الاسم منصوب بالفعل المتأخر عن الاسم، واختلفوا في تفسير ذلك ،فقال الفراء : إن الفعل عامل في الاسم السابق وفي الضمير معا ،من حيث كانا شيئا واحدا ،" ورد بلزوم تعدى الفعل المتعدى إلى واحد إلى اثنين ،والمتعدى إلى اثنين إلى ثلاث وهو خَرْمٌ للقاعدة"(١) ، " ويضعف هذا المذهب أيضا أن عاملا واحدا لا يعمل في ضمير اسم ومظهره"(٢).

٣ - "وذهب الكسائي إلى أن النصب بالفعل الظاهر المؤخر وهو عامل فيه فقط ،ويلغى من حيث العمل في الضمير ،ورد بأن الضمير قد لا يتعدى إليه الفعل إلا بحرف جر ،فكيف يُلْغَى وينصب الظاهر وهو لا يتعدى إليه أيضا إلا بحرف جر نحو : زيدًا أغضبت عليه ؟ وأيضا فلا يمكن إلغاؤه في السبب، لأنه مطلوب في الحقيقة ،نحو : زيدا ضربت غلام رجل يحبه"(٣).

ويرد ابن يعيش مذهب الكوفيين فيقول : وهو قول فاسد ، لأن ما ذكروه وإن كان من جهة المعنى صحيحا فإنه فاسد من جهة اللفظ ،وكما يجب مراعاة المعنى كذلك يلزم مراعاة اللفظ ،وذلك أن الظاهر والمضمر غَيْرَانِ من جهة اللفظ ،وهذه صناعة لفظية ،وفي اللفظ قد استوفى مفعوله بتعديته إلى ضميره واشتغاله به فلم يَجُزْ أن يتعدى إلى آخر ،والذى يدل أنه منتصب بفعل مضمر غير هذا الظاهر أنك قد تقول : زيدًا مررت به فتنصب زيدا ولو لم يكن ثَمَّ فعلٌ مضمر يعمل فيه النصب ، لما جاز نصبه بهذا الفعل ،لأن مررت لا يتعدى إلا بحرف الجر.(٤)

---

(١) همع الهوامع ١٥٨/٥.
(٢) شرح ابن عقيل ٥١٩/١.
(٣) همع الهوامع ١٥٨/٥.
(٤) ابن يعيش ٢/ ٣٠ - ٣١.

٤ - ويرى ابن الحاجب جواز كون الضمير بدلا من الاسم الظاهر بدل الكل من الكل .(١)

= الصورة الثالثة وجوب رفع الاسم السابق ،قال ابن مالك :

وإنْ تلا السابقُ ما بالابتدا     يختص فالرفعَ التزمه أبدا
كذا إذا الفعل تلا ما لم يرد     ما قبل معمولا لما بَعْدُ وُجِد

أي يجب رفع الاسم السابق إذا وقع الاسم المشتغل عنه بعد أداة لا يقع بعدها إلا مبتدأ وذلك كإذا الفجائية فهي خاصة بالابتداء كقولك : خرجت فإذا زيدٌ يضربه عمرو ،وكذلك يجب رفع الاسم السابق إذا وقع الاسم قبل أداة لا يعمل ما بعدها فيما قبلها كأدوات الشرط والنفي والاستفهام والعَرْض وما أشبهها ،مثال ذلك : زيدٌ إنْ لقيته فأكرمه ، وزيد هل تضربه ؟وزيد هلّا أكرمته ،فيجب رفع زيد في تلك الأمثلة كلها .(٢)

وذكر ابن هشام أن ما يجب فيه الرفع كإذا الفجائية ليس من باب الاشتغال لعدم صدق ضابط الباب عليه .(٣) ولذلك حذفته معظم كتب النحو ،وهو إن لم يعد من باب الاشتغال عنده لا يمنع أن يكون من أساليب الاستغناء اللازم في أرجح الآراء ففي التصريح على التوضيح في إعراب قوله تعالى ﴿ وإنْ أحد من المشركين ﴾ " أحد " فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور والتقدير : وإن استجارك أحد استجارك ،وإنما لم يجعل " أحد " مبتدأ واستجارك خبره من غير حذف ،لأن أداة شرط موضوعة لتعليق فعل بفعل فهي مختصة بالجمل الفعلية على الأصح عند جمهور البصريين ، خلافاً للأخفش والكوفيين ،فيجوز عندهم أن يكون " أحد " مبتدأ ،وسوغ الابتداء به تقدم الشرط عليه أو نعته بالمجرور بعده و " استجارك " خبره ،وجاز

---

(١) الكافية لابن الحاجب ١٦٣/١ .

(٢) انظر شرح ابن عقيل ٥٣٤/١-٥٣٥ .

(٣) أوضح المسالك ١١/٢ .

الأمران: الابتدائية والفاعلية في نحو: ( أبشرٌ يهدوننا ) " فبشر " يجوز أن يكون مبتدأ وسوغ الابتداء به تقدم الاستفهام عليه وجملة " يهدوننا " خبره، ويجوز أن يكون فاعلا بفعل محذوف يفسره " يهدوننا " والتقدير أيهدوننا بشر يهدوننا "، والأرجح الفاعلية، لأن الغالب في الهمزة دخولها على الأفعال. (١)

وواضح من هذا أن الاستغناء يتأتى على مذهب البصريين دون مذهب الأخفش والكوفيين.

= الصورة الرابعة: رجحان الرفع وهي أن تبتدئ باسم وتُشغل الفعل عنه بضميره، فحينئذ يكون الرفع مختارا على النصب ويكون الاسم مبتدأ والجملة بعده خبر له، وإنما كان الرفع مختارا على النصب، لأنه لا يحتاج إلى تقدير والنصب يحتاج إلى تقدير، وما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إلى تقدير كقولك: زيدٌ ضربته، زيد مبتدأ وضربته في محل رفع خبره، ويجوز النصب بإضمار فعل يفسره هذا الظاهر كقولك: زيدا ضربته، ومنه قوله تعالى * سُورَةً أنزلناها * على قراءة عيسى بن عمر، وقرئ بالنصب قوله تعالى * وأما ثمودَ فهديناهم * وهي قراءة ابن أبي إسحاق وعيسى بن عمر والحسن، وهي أحد الوجهين في رواية المطوعي عن الأعمش. (٢)

فالنصب في الآية الأولى على إضمار فعل تقديره: أنزلنا سورة أنزلناها، وفي الآية الثانية كذلك والتقدير: هدينا ثمود هديناهم، والأمر على هذا إذا عمل الفعل في اسم مضاف إلى ضمير اسم سابق مثل قولك: زيدا أكرمت أباه، وعمرو ضربت غلامه، والنصب على تقدير فعل في معنى هذا الفعل المذكور فتقول: خصصت زيدا أكرمت أباه وأهنت عمرا ضربت غلامه.

= الصورة الخامسة من صور الاشتغال: استواء الأمرين وفيها يقول ابن مالك:

وإن تلا المعطوف فعلا مُخْبَرًا ... به عن اسمٍ فاعطِفَنْ مُخَيَّرَا

---

(١) التصريح على التوضيح ١/ ٢٧٠.

(٢) انظر التبصرة والتذكرة ١/ ٣٢٦ - ٣٢٧.

والعلماء قد ضبطوا ذلك بقولهم : إذا وقع الاسم المشتغل عنه بعد عاطف تقدمته جملة ذات وجهين (١) . ويعنون بذات وجهين أن يكون أول الجملة اسما وآخرها فعلا ، ومثال ذلك : زيد قام وعمرو أكرمته فيجوز في هذا المثال نصب عمرو و رفعه ، والرفع على أنه مبتدأ والجملة التي بعده خبر له ، والكلام من باب عطف جملة اسمية على جملة اسمية ، ولا استغناء في الكلام ، والنصب على أنه منصوب بفعل مستغنى عنه تقديره : زيد قام وأكرمت عمراأكرمته ، إلا أن "أكرمت" الأولى استغنى عنها لوجود ما يفسرها ، والكلام من باب عطف جملة على مثيلتها و منه قول الشاعر :

أصبحتُ لا أحملُ السلاحَ ولا أملكُ رأسَ البعير إنْ نفَرا

والذئبَ أخشاه إنْ مررتُ به وحدي وأخشى الرياحَ والمطرا (٢)

فقوله : "الذئب" بالنصب مفعول به لفعل مستغنى عنه ، تقديره أخشى الذئب أخشاه ، لأن قبله فعلا وهو ( لا أحمل ) والرفع على الابتداء وما بعده خبر.

*

## ٤ - الاستغناء عن العامل في المصادر :

### أ - النائب عن المصدر :

ورد عن العرب أسماء حلت محل بعض المصادر ، لصلةٍ بينها وبين هذه المصادر المنوُب عنها ، ومن ذلك بعض أسماء الأعيان كما في قول الشاعر :

فقلت له : فاهاً لِفيك فإنها قلوصُ امرئٍ قاريك ما أنت حاذِرُه

وقوله :

وداهيةٍ من دواهي المنو نِ يَحْسَبُهَا الناس لا فاها لها (٣)

وكما في قولهم : تُرْباً وجَنْدَلاً ، ومنه أيضا صفات قائمة مقام المصادر نحو

---

(١) انظر شرح ابن عقيل ١/ ٥٢٧ .

(٢) التبصرة والتذكرة ١/ ٣٣٠ .

(٣) الضمير في ( فاها ) يعود على الداهية وهو بدل من اللفظ دهاك الله وانما قيل ذلك على وجه التقرير والمعنى ان هذه الداهية لشناعتها وعظم امرها لا يدرى الناس كيف يأتونها ويتوصلون اليها .

قول الشاعر :

هنيئا لأرباب البيوت بيوتهم ... وللعَزَبِ المسكين ما يتلمسُ

ومن ذلك أيضا أصوات قائمة مقام المصادر مثل : آها منك ( أى توجعا ) وواهًا لك .

= فأما النوع الأول وهو نيابة أسماء الأعيان في نحو تُرْبًا وجَنْدلًا ، فالترب هو التراب والجندل هو الحجر ، وهما آلتان للمصدر الذى هو الرمي والضرب ، قال الرضي بعد ذكر المثال : " أى رُميتَ رَميًا بتراب وجَنْدَل ، فهذا مثل ضربته سوطا "(١) فالرضي يرى أن هذه الأسماء حلت محل المَصدر لأنها آلته ، فهي منصوبة على أنها مفعول مطلق بعامل مستغنى عنه لزوما ، والرضيّ في هذا آخذٌ ببعض ما يفهم من كلام سيبويه ، فقد ذكر سيبويه في باب ما جرى من الأسماء مجرى المصادر التي يُدْعَى بها قوله : " وذلك قولك : تُرْبًا وجندلا وما أشبه هذا ، فإن أدخلت ( لك ) فقلت : تُرْبًا لك ، فإن تفسيره كتفسيرها في الباب الأول - يقصد في الباب الذى فيه : سَقيًا ونحوها - كأنه قال : ألزمك الله وأطعمك الله تربا و جندلا ، وما أشبه هذا من الفعل ، واخْتُزِلَ الفعل ها هنا لأنهم جعلوه بدلا من قولك : تَرِبَتْ يداك وجَنْدلتَ "(٢) .

فهذه العبارة يفهم منها أن سيبويه يعرب المنصوب ها هنا نائبا عن المصدر ، وذلك في قوله أخيرا : لأنهم جعلوه بدلا من قولك : تربت يداك وجندلت ، ويفهم كذلك من هذه العبارة صحة إعرابها مفعولا به وذلك من تفسيره بقوله : ألزمك الله وأطعمك الله تربا وجندلا .

وإلى إعرابها مفعولا به ذهب المبرد فقال : فَممَّا يُدْعَى به أسماءٌ ليست من الفعل ولكنها مفعولات ، وذلك قولك : تربا وجندلا ، إنما تريد : أطعمه الله ولقاه الله ونحو ذلك "(٣) .

---

(١) كتاب الكافية ١/٣٠٩ .
(٢) الكتاب ١/٣١٤ .
(٣) المقتضب ٣/٢٢٢ .

وهو كذلك اختيار بعض العلماء ، وقد رجحه ابن مالك أيضا فقال في الكافية الشافية : " كما جاز أن يحذف ناصب المصدر ويجعل المصدر بدلا من اللفظ به جاز أن يفعل مثل ذلك بما وقع موقع المصدر مما ليس بمصدر ولا حاجة إلى أن يتأول بمصدر بل يجعل الجامد منه مفعولا به نحو : تربا وجندلا ، والمشتق حالا نحو : عائذاً بك ، فيكون التقدير : ألزمه الله تربا وجندلا ، واعتصمت عائذا بك ، وهذا التقدير ونحوه هو الظاهر من قول سيبويه رحمه الله وما سواه تكلف لا فائدة فيه ، وهو مذهب المبرد واختيار الزمخشري (١) وذهب ابن مالك هذا المذهب في التسهيل (٢) واختار الزمخشري إعرابها نائبة عن المصادر فقال : وقد تجرى أسماء غير المصادر ذلك المجرى وهي على ضربين : جواهر نحو قوله : تربا وجندلا ، وفاهاً لفيك ، أو صفات نحو قولهم : هنيئا مريئا وعائذا بك وأقائما وقد قعد الناس ؟ وأقاعداً وقد صار الركب ؟ (٣).

ويشرح ابن يعيش كلام الزمخشري فيقول : " اعلم أن الأسماء على ضربين : جواهرُ ومَعَانٍ ، والمراد بالجواهر في عرف النحويين الشخوص والأجسام المتشخصة ، والمعاني هي المصادر ، كالعلم والقدرة ، فكما نصبوا أشياء من المصادر بفعل متروك إظهاره نحو ما تقدم من نحو سقيا ورعيا ... وما أشبه ذلك مما دعى به من المصادر فكذلك أَجْرَوْا أشياء من الجواهر غير المصادر مجراها فنصبوها نصبا على سبيل الدعاء وذلك نحو قولهم : تربا لك وجندلا ، ومعناه ألزمك الله أو أطعمك الله تربا أى ترابا وجندلا أى صخرا ، واختزل الفعل ها هنا ، لأنهم جعلوه بدلا من قولك : تربت يداك وجندلت ، فإن أدخلت ( لك ) ها هنا وقلت : تربا لك وجندلا كان كدخولها في " سقيا لك " لبيان من تعنى بالدعاء " (٤).

ونقل السيوطي في الهمع : " أن الشَّلَوْبِينَ وغيره يذهب إلى أن : تربا وجندلا انتصبا انتصاب المصدر بدليل جواز اللام ، فيقال : تربًا لك كما يقال : سقيا لك " (٥) ويعارضه ابن عقيل بقوله : " ولا حجة في هذا ، إذ اللام إنما

---

(١) الكافية الشافية ٢/٦٦٩. (٢) المساعد ١/٤٧٩ - ٤٨٠.
(٣) المفصل ٣٣ - ٣٤. (٤) ابن يعيش ١/١٢٢.
(٥) انظر همع الهوامع ٣/١٣٠.

هي للتبيين وهي متعلقة بمحذوف ، والتبيين محتاج إليه كما يحتاج إليه في سقيا ونحوه ، وذلك لأن التقدير كما ذكره سيبويه : ألزمك الله وأطعمك الله تربا وجندلا ، فلما حذف العامل المشتمل على المقصود بهذا الدعاء احتيج إلى البيان كما احتيج إليه في : سقيا ونحوه (١) وإلى هذا المذهب أيضا ذهب ابن الحاجب في الإيضاح في شرح المفصل (٢).

على أن النصب ها هنا ليس بلازم ، إذ ورد الرفع أيضا كما في قول الشاعر :

لقد ألّب الواشون ألبًا لِبَينِهم فتربٌ لأفواه الوُشاةِ وجَندلُ (٣)

فالرفع فيهما بالابتداء ، والخبر الجار والمجرور ( لأفواه الوشاة ) وقد حذف خبر الثاني لدلالة الأول ولا استغناء في البيت .

ونقل السيوطي عن أبي حيان أن الرفع لا ينقاس في أسماء الأعيان التي يُدعى بها ، ولو رفع الأسماء - أعني أسماء الأعيان - بغير قصد دعاء يجوز ذلك كأن يقول مثلا : أعورُ وذو ناب ، لأنه من أسماء الأعيان ، ولا يقصد به الدعاء (٤).

= وأما النوع الثاني مما ينوب عن المصدر فهو بعض الصفات كما في قول الشاعر :

هنيئا لأرباب البيوت بيوتهم ..................

وفيه يقول سيبويه في باب ما أجرى مجرى المصادر المدعوّ بها من الصفات وذلك قولك : هنيئا مريئا كأنك قلت : ثبت لك هنيئا مريئا ، وهَنَأه ذلك هنيئا ، وإنما نصبته لأنه ذَكَرَ لك خيراً أصابه فقلت : هنيئا مريئا كأنك قلت : ثبت ذلك له هنيئا مريئا ، وهنأه ذلك هنيئا ، فاختزل الفعل لأنه صار بدلا من اللفظ بقولك : هنأك " (٥).

---

(١) المساعد ١/٤٨١ .
(٢) انظر الإيضاح في شرح المفصل ١/٢٤٠ .
(٣) انظر همع الهوامع ٣/١٣٠ .
(٤) انظر همع الهوامع ٣/١٣٠ .
(٥) الكتاب ١/٣١٦-٣١٧ .

وإلى مثل هذا ذهب المبرد فقال في باب المصادر التي تشركها أسماء الفاعلين ولا تكون واقعة في هذا الموقع إلا ومعها دليل من مشاهدة فهي منصوبة على ذلك خبرًا كانت أو استفهاما وذلك قولك : أقائماً يا فلان وقد قعد الناس ؟ وذلك أنه رآه في حال قيام فوبخه بذلك ،فالتقدير :أثبتَّ قائماً وقد قعد الناس ؟ وليس يخبر عن قيام منقضٍ ولا عن قيام مستأنف ... ولو لم تستفهم لقلت منكرا : قاعداً عَلِمَ الله وقد سار الناس ،قائما كما يرى والناس قعود .

فهذا لا يكون الا لما تشاهد من الحال فلذلك استغنيت عن ذكر الفعل "(١).

ونقل ابن عقيل أن المبرد ذهب إلى أنهما منصوبة على أنهما مصادر جاءت على فاعل كالفالج والعافية وقال : لأن الحال المؤكدة تضعف(٢)

وعارضه ابن عقيل بقوله : إن الحال المؤكدة جاءت في أفصح الكلام ،قال تبارك وتعالى * وأرسلناك للناس رسولا *(٣) فللمبرد رأيان : رأيه الأول الذى في مقتضبه وهو أنه حال ،ورأيه الثاني الذى نقله ابن عقيل في المساعد وهو أنه مصدر، واختار ابن يعيش الإعراب حالاً ،وقال : وقد أنكره بعض النحويين وقال : الفعل لا يعمل في اسم الفاعل إذا كان حالا من لفظ الفعل لعدم الفائدة ، إذ قد علم أنه لا يقوم إلا قائما ولا يقعد إلا قاعدا ،لأن الفعل قد دل عليه .. والذى قدره سيبويه لا يمتنع ،لأن الحال قد يرد مؤكدا كما يرد المصدر مؤكدا وإن كان الفعل قد دل على ما دل عليه اسم الفاعل قال الله تعالى * وأرسلناك للناس رسولا * - فذكر رسولا وإن كان الفعل قد دل عليه على سبيل التأكيد "(٤).

وللزمخشرى في إعراب ( هنيئا مريئا ) من قوله تعالى " فكلوه هنيئا مريئا " ثلاثة أوجه :

١ - أن يكونا صفتين لموصوف محذوف ،أى أكلا هنيئا مريئا .
٢ - أن يكونا حالين من الضمير أى كلوه وهو هنيء مرىء .
٣ - أن يكونا دعاءين منصوبين على أنهما صفتان أقيمتا مقام المصدرين .

---

(١) المقتضب ٢٦٤/٣ . (٢) و (٣) انظر المساعد ٤٨١/١ .
(٤) شرح المفصل ١٢٣/١ .

والفرق بين الرأى الثالث والرأى الأول أنه على الأول يصح الجمع بين الصفة والموصوف المحذوف ، أما على الثالث فلا يصح الجمع لأنها عوض عنه (١) ونقل ابن عقيل أن سيبويه مرةً جعلها حالا مبينة ومرةً جعلها حالا مؤكدة . (٢)

= وأما النوع الثالث وهو : نيابة الأصوات مناب المصادر مثل :

آهاً منك أى توجعا وواهاً لك أى طيبا وأُفاً وأُفةً لك أى كراهة ، فيقدر لجميعها أفعال بمعناها ويلزم إضمار ناصب ما كان في الأصل صوتا وإن لم يبين بالجار نحو : إيهاً أى كفًّا وويهاً أى زيادةً ، وذلك أن الأصوات بعيدة من الاشتقاق والتصرف ، والمصدر أصل في باب التصرف والاشتقاق إذ جميع أنواع الأفعال والأسماء المتصلة بها صادرة عنه على الصحيح من المذهب فلما صار ما لا يشتق منه قائما مقام المشتق منه قطع عنه الفعل الناصب له نصب المفعول المطلق لأنه في الأغلب يكون من مفعوله المطلق .

والأصوات القائمة مقام المصادر يجوز إعرابها نصبا إلا أن يكون على حرفين ثانيهما حرف مدٍّ نحو : وَىْ لزيد ، وذلك نحو : آها وواها وويهاً ، ويجوز إبقاؤها على البناء الأصلى نحو : أُفٍّ لكما ، وواهٍ على إخوتى ، وآهٍ من ذنوبي ... ويجوز في كل صوت يُدَّعَى صيرورته اسم فعل أن يقال ببقائه على مصدريته ويكون بناؤه نظرا إلى أصله حتى كان صوتا لا لكونه اسم فعل ، فَصَهْ أنت وزيد نحو ضَرْباً أنت وزيد ، لأنا علمنا صيرورة المصادر أسماء أفعال ، بكونها مبنية كما ذكرنا ، فإذا كان لنا طريق إلى بناء هذه الأسماء غير كونها أسماء أفعال وهو النظر إلى أصلها فلا ضرورة تلجئنا إلى كونها أسماء أفعال . (٣)

ب - المصدر المكرر أو المحصور :

من المصادر المكررة جاء قول الشاعر :

أنا جِدًّا جِدًّا ولَهْوُكَ يزدا دُ إذَنْ ما إلى اتفاقٍ سبيلُ (٤)

---

(١) الكشاف ١/٤٩٩-٥٠٠ .

(٢) المساعد ١/٤٨٢ .

(٣) شرح الرضي على ابن الحاجب ١/١١٨-١١٩ .

(٤) المساعد ١/٤٧٣ .

ومن المصادر المحصورة جاء قول الآخر :

ألا إنما المستوجبون تفضلاً بِدَاراً إلى نيل / التقدم في الفضل (١)

نجد أن جِدًّا جِدًّا في البيت الأول مصدر مكرر منصوب ، لا ناصب له في الظاهر ، إذ لم يتقدمه عامل ، وفي البيت الثاني نجد بِدَاراً مصدرا منصوبا ، لا ناصب له في الظاهر ، وهو واقع في سياق الحصر بإنما ، وقد لاحظ العلماء أن الوارد من الاستعمال العربي هكذا مستغنى عن عامله لزوما فوضعوا قاعدتهم على ذلك في نصب المصادر المكررة والمحصورة بفعل محذوف ، أغنى عن ذكره التكرار أو الحصر ، بَيْدَ أنهم اشترطوا لمثل ذلك شروطا هي :

كون عامل المصدر خبرا ، وكون المبتدأ اسم عين وكون المصدر مستمرا للحال لا منقطعا ولا مستقبلا .

وقد أشار سيبويه إلى بعض هذه الشروط فقال : " واعلم أن السير إذا كنت تخبر عنه في هذا الباب ، فإنما تخبر بسير متصل بَعْضُهُ ببعض ، في أيّ الأحوال كان " (٢) .

ومن قبل ذلك عرض سيبويه لهذا المصدر الذى يجب إضمار عامله فقال :

" هذا باب ما ينتصب فيه المصدر كان فيه الألف واللام ، أو لم يكن فيه ، على إضمار الفعل المتروك إظهاره ، لأنه يصير في الإخبار والاستفهام بدلاً من اللفظ بالفعل ، كما كان حَذَارِ بدلاً من احْذَرْ في الأمر ، وذلك قولك : ما أنت إلا سيراً والإ سَيْراً سَيْراً ، وما أنت إلا الضربَ الضربَ ، وما أنت إلا قتلاً قتلاً ، وما أنت إلا سَيْرَ البريدِ سَيْرَ البريد ، فكأنه قال في هذا كله : ما أنت إلا تفعل فعلا ، وما أنت إلا تفعل الفعل ، ولكنهم حذفوا الفعل لما ذكرت لك " (٣) .

وإلى هذا ذهب الزمخشرى أيضا فقال : " ومنه : إنما أنت سَيْراً سَيْراً ، وما أنت إلا قتلا قتلا ، وإلا سير البريد وإلا ضَرْبَ الناس ، وإلا شُرْبَ الإبل " (٤) .

---

(١) المساعد ١/ ٤٧٤ .

(٢) الكتاب ١/ ٣٣٦ .

(٣) الكتاب ١/ ٣٣٥ .

(٤) المفصل ٣٢ .

وفي المسألة نفسها قال المبرد : " ما أنت إلا سَيْراً ، وما أنت إلا ضَرْباً ، وكذلك : زيد سَيْراً ، وزيد أَبَداً قياماً ، وإنما جاز الإضمار ، لأن المخاطب يعلم أن هذا لا يكون إلا بالفعل ، وأن المصدر إنما يدل على فعله فكأنك قلت : زيد يسير سَيْراً وما أنت إلا تقوم قياما ".(١)

ونلاحظ في أمثلة المبرد مثالا ليس فيه حصر ولا تكرار وهو قوله : " زيد سيرا ، وزيد أبدا قياما " ، وربما كان ممن لا يشترط في وجوب الاستغناء حصراً ولا تكراراً .

وأما ابن يعيش فقال : " إنما يقال هذا لمن يكثر منه ذلك الفعل ويواصله فاستغنى بدلالة المصدر عن إظهاره ، وليس ذلك مما يختص بالمخاطب بل تستعمله في الإخبار عن الغائب ، كما تستعمله في المخاطب فتقول : زيد سيرا سيرا ، إذا أخبرت عنه بمثل ذلك المعنى ، وتقول : أنت الدهر سيرا سيرا ، وأنت هذا اليوم سيرا سيرا ، وكان عبدالله سيرا سيرا ، إذا أخبرت بشيء متصل بعضه ببعض ".(٢)

ويرد ابن يعيش هذه الأمثلة المصدرية إلى أصولها فيقول " معناه : ما أنت إلا تسير سيرا مثل سير البريد... ثم حذف الموصوف ، وأقام الصفة مقامه ، ثم حذف المضاف وهو مثل ، وأقام المضاف إليه مقامه على حد * واسأل القرية * وهذا الحذف والإضمار وإن كثر فهو فاشٍ في كلام العرب مطرد ".(٣)

ومثل المصادر المكررة في الاستغناء عن عاملها المصادر المتعاطفة في نحو قولهم : " أنت أكلا وشربا ، والتقدير : أنت تأكل أكلا وتشرب شربا : لأن العطف كالتكرار ، ونَصّوا عليه هنا وفي باب الإغراء والتحذير ، ولكن يقدر هنا عاملان بخلاف ذلك الباب ، والفرق أن العامل هنا يجب أن يكون من معنى المعمول . والمتعاطفان مختلفان في المعنى فلا ينصبهما عامل واحد ، والعامل الثاني معطوف على الأول ، وكلاهما خبر عن أنت ".(٤)

---

(١) المقتضب ٣/٢٢٩-٢٣٠ .
(٢) شرح ابن يعيش ١/١١٥ .
(٣) شرح المفصل ١/١١٤ .
(٤) شرح التصريح على التوضيح ١/٣٣٢ .

ومثل ذلك في الاستغناء أيضا ما إذا كان المصدر منصوباً بعد مبتدأ مسبوق بالاستفهام ،كما في نحو : " أأنت سيراً؟والتقدير:أأنت تسير سيرا ؟ نص عليه سيبويه،ووجهه أن الفعل شديد المطلوبية للاستفهام ، ومعنى الاستفهام الطالب للفعل قائم مقام التكرير ".(١)

فإن لم يكن المصدر مكررا ولا محصورا ،ولا مستفهما ،ولا معطوفا عليه لم يجب إضمار عامله نحو : " أنت تسير سيرا ،وإن شئت حذفته فقلت : أنت سيرا ".(٢)

وهذا الذى ذكره الأزهرى من أن العطف والاستفهام مثل الحصر والتكرار في إيجاب الاستغناء عن العامل قد سبقه سيبويه إلى توضيحه ،وقد أشار هو إلى ذلك ،قال سيبويه في الكتاب : "وصار - يعني الفعل المستغنى عنه - في الاستفهام والخبر بمنزلته في الأمر والنهي ،لأن الفعل يقع ههنا كما يقع فيهما ،وإن كان الأمر والنهي أقوى ،لأنهما لا يكونان بغير فعل فلم يمتنع المصدر ههنا أن ينتصب ، لأن العمل يقع ههنا مع المصدر في الاستفهام والخبر ،كما يقع في الأمر والنهي ،والآخر غير الأول كما كان ذلك في الأمر والنهي إذا قلت : ضربا ،فالضرب غير المأمور".(٣)

ونقل ابن عقيل أن ابن العِلْج حكى عن سيبويه أنه نص على وجوب الاستغناء في مثل : أنت سيرا . قال : "وسيبويه قد نص على : أنت سيرا ، أنه مما لا يجوز إظهاره ،لأنه أدخله في الباب ،فكذلك ما أنت سيرا ،لأنه يدل على الفعل ".(٤)

وعلى هذا القول فإن المبرد يوافق سيبويه في عدم اشتراطه الحصر أو التكرار لوجوب الاستغناء ،وقد نقلت نص المبرد فيما سبق .

---

(١) شرح التصريح على التوضيح ١/ ٣٣٢.

(٢) المرجع نفسه ١/ ٣٣٢.

(٣) الكتاب ١/ ٣٣٥.

(٤) المساعد ١/ ٤٧٤.

## ج - المصدر التوكيدى :

قال تعالى ﴿ لله الأمر من قبل ومن بعد ويومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله ينصر من يشاء وهو العزيز الرحيم وَعْدَ الله لا يخلف الله وعده ﴾ (١) ، وقال تعالى ﴿ فسيكفيكهم الله وهو السميع العليم صِبْغَةَ الله ومَنْ أَحْسَنُ من الله صِبْغَةً ونحن له عابدون ﴾ (٢) ، وقال تعالى ﴿ وترى الجبال تحسبها جامدة وهي تمر مَرَّ السحاب صُنْعَ الله ﴾ (٣) .

فقوله : وَعْدَ الله مصدر مضاف وهو مؤكد لما تضمنته الجملة السابقة " يفرح المؤمنون بنصر الله ينصر من يشاء " التي لا تحتمل معناها إلا معنى المصدر الواقع بعدها لأن فيها وعد الله للمؤمنين بالنصر ، لأنه قال في آية أخرى : ﴿ وكان حقا علينا نصر المؤمنين ﴾ (٤) .

وقوله " صِبْغَةَ الله " مصدر مضاف مؤكد للمعنى المستفاد من قوله تعالى ﴿ قولوا آمنا بالله .. الخ ﴾ لأن ما قبل المصدر من الآية فيها إيمان بالله وإيمان بما أنزل إلى النبيين، ولأن معنى صبغة الله : إيمان الله فالمصدر مؤكد لما سبق .

وقوله : " صُنْعَ الله " مصدر مضاف مؤكد لِمَعْنَى ما سبقه من قوله تعالى ﴿ وترى الجبال تحسبها جامدة وهي تمر مر السحاب ﴾ لأن الجبال التي تمر مر السحاب هي صنع الله تعالى لأنه ما من شيء إلا من صنع الله سواء كان جبالا أو غيرها ، فَذِكْرُ صنع الله بعدها ( أى بعد الجملة ) تأكيد محض ، ومنه قول الشاعر :

إني لأَمنحكِ الصُّدُودَ وإنني ... قَسَمًا إليك مع الصدود لأَمْيَلُ (٥)

---

(١) سورة الروم/الآية ٦ .
(٢) سورة البقرة/الآية ١٣٨ .
(٣) سورة النمل/الآية ٨٨ .
(٤) سورة الروم/الآية ٤٧ .
(٥) المفصل ٣٣ .

فقوله : قَسَماً اسم مصدر تأكيد للمعنى المستفاد من الجملة الناسخة " إني لا ُمنحك " لما فيها من التأكيد المستفاد من إن واللام ، وقد اصطلح العلماء بتسمية المصدر الذى لا تحتمل الجملة السابقة له سواه مصدرا موءكدا لنفسه ، وبتسمية المصدر الذى تحتمله الجملة وتحتمل غيره مصدرا موءكدا لغيره ، وقد سبقت أمثلة المصدر الموءكد لنفسه أما الموءكد لغيره فستأتي أمثلته .

قال المبرد : في باب ما يكون من المصادر توكيدا : " ومن ذلك قولك : (لا إلهَ إلا الله قَوْلاً حقا) كأنك قلت : أقول قولا حقا ، لأن قولك لا إلهَ إلا الله هو حق ، وكذلك (لأ ضربنك قَسَماً حقا) لأنه بدل من قولك : أقسم وكذلك : لأقومن قَسَماً لأن قولك لأقومن فيه لام القسم ".(١)

ثم قال في موضع آخر :

" وذلك قولك : هذا زيد حقا ، لأنك لما قلت : هذا زيد فخبرت إنما خبرت بما هو عندك حق فاستغنيت عن قولك : أحق ذاك ، وكذلك هذا زيد الحقَّ لا الباطلَ لأن ما قبله صار بدلا من الفعل ".(٢)

وإلى نحو من هذا يشير الزمخشرى بقوله : ومنه ما يكون توكيدا إما لغيره كقولك : هذا عبدالله حقا ، والحقَّ لا الباطلَ ، وهذا زيد غَيْرَ ماتقول ، وهذا القول لا قَوْلَكَ ،.. أو لنفسه كقولك : له على ألف درهم عرفاً ".(٣)

وقد شرح ذلك ابن يعيش فقال :

اعلم أن حقا والحقَّ ونحوهما مصادر والناصب لها فعل مقدر قبلها دل عليه معنى الجملة فتوءكد الجملة ، وذلك الفعل أُحُقُّ وما جرى مجراه ، وذلك أنك إذا قلت : هذا عبدالله ، جاز أن يكون إخبارك عن يقين منك وتحقيق وجاز أن يكون على شك فأكدته بقولك : حقا ، كأنك قلت : أُحُقُّ ذلك حقا ...

---

(١) المقتضب ٣/٢٣٣.

(٢) المرجع نفسه ٣/٢٦٦.

(٣) المفصل ٣٢.

وإذا قال : هذا عبدالله غَيْرَ ما تقول ، فغير منصوب على المصدر ، وتحقيقه : هذا عبدالله حَقّاً غَيْرَ ما تقول أي غير قولك ، فحذفت الموصوف وأقمت الصفة مقامه ، والمفهوم من هذا الكلام أن المتكلم قد اعتقد أن قول المخاطب باطل ، وتلخيص معناه : هذا عبدالله حقا لا باطلا ، وإذا قال : هذا القول لا قَوْلَكَ ، فكأنه قال : هذا القول لا أقول قَوْلَكَ ( أي مثل قولك ) يعني انني أقول الحق ولا أقول باطلا مثل قولك ، ولو أسقطت الإضافة وقلت : هذا القول لا قولا ، وهذا القول غير قول ، لم يحسن الحذف لسقوط الفائدة ، لأنه لم يكن فيما بقي ما يدل على البطلان فلو وصفته بما يدل على البطلان نحو هذا القول لا قولا كذبا أو غير قيل ضعيف ونحو ذلك مما يدل على ضده أو صحته لجاز ، لحصول الفائدة والتوكيد وهذا هو المطلوب من هذا الفصل (١) ...

وأما ما يكون تأكيدا لنفسه فنحو قولهم : له عَلَيَّ ألف درهم عُرْفاً ... وذلك أنه لما قال : عَلَيَّ ألف درهم فقد أقر واعترف فإذا قال : عرفا بمعنى اعترافاً فلم يزد بذكره عما تقدم من الكلام فكان تأكيدا نحو : ضربت ضربا .

والفرق بين هذا والذى قبله حتى جعل هذا تأكيداً لغيره وجعل ذاك تأكيدا لنفسه أنك إذا قلت : هذا عبدالله حقا ، فقولك من قبل أن تذكر حقا يجوز أن يظن أن ما قلته حق وأن يظن أن ما قلته باطل فتأتي بحَقّاً فتجعل الجملة مقصورة على أحد الوجهين الجائزين عند السامع .

وقوله : له عَلَيَّ ألفُ درهم هو اعتراف ، حقّاً كان أو باطلا ، وصار هذا توكيداً لنفسه ، إذا كان الذى ظهر هو الاعتراف .

ومن ذلك قولهم : الله أكبرُ دَعْوَةَ الحق ، لأن قولك : الله أكبر إنما هو دعاء إلى الحق وأن يثنى السامع إلى جملة القائلين بالتوحيد وإلى من شعارهم قول : الله أكبر ، فتكون دعوة يتداعون بها ، كأنه قال : دَعَوا دُعَاءَ الحق " (٢)

---

(١) شرح المفصل ١/١١٦ .
(٢) المرجع نفسه ١/١١٦-١١٧ .

ولم يخرج ابن مالك عن هذا في شروحه ،ولذا نكتفي بما جاء في ألفيته ،قال :

ومنه ما يدعونه مؤكدا لنفسه أو غيره فالمبتدا
نحو: له علي ألفٌ عُرْفا والثاني كابْنِي أنت حقًّا صِرْفا

وخالف الرضي حيث جعل المؤكد لغيره هو المؤكد لنفسه فقال :

" اعلم أن المؤكد لغيره في الحقيقة مؤكد لنفسه وإلا فليس بمؤكد لأن معنى التأكيد تقوية الثابت بأن تكرره ،وإذا لم يكن الشيء ثابتا فكيف يقوى ؟ وإذا كان ثابتا فمكرره إنما يؤكد نفسه ، وبيان كونه مؤكدا لنفسه أن جميع الأمثلة للمؤكد لغيره إما صريح القول أو ما هو في معنى القول "(١)، ثم ذكر الأمثلة السابقة وزاد عليها مع التوضيح والشرح .

والمصدر المؤكد لنفسه أو لغيره يجوز أن يكون نكرة أو معرفة ،ويكون التعريف باللام أو بالإضافة ،قال السيوطي نقلا عن أبي حيان : " وهذا المصدر المؤكد به في ضَرْبَيْه يجوز أن يأتي نكرة و معرفة باللام وبالإضافة ، فالنكرة نحو : هذا عبدالله حقا وقطعا و يقينا وهو عالم جِدًّا ،والمعرفة نحو: هذا عبدالله الحقَّ لا الباطلَ واليقينَ لا الشكَّ ، والمضاف نحو : صُنْعَ اللـه ووَعْدَ الله ،وصِبْغَةَ الله ،وكتابَ الله ،وقد التزم في بعضها التعريف فقط نحو : البتَّةَ كقولك : لا أفعله البَتَّةَ ،ومعناه : القَطْعَ ،ولا أعود إليه البتة ،وأنت طالق البتة "(٢).

وقد يرد على الذهن سؤال : هل يجوز تقديم هذا المصدر أو توسطه ؟ نقل ابن يعيش عن سيبويه أن ذلك يجوز ،قال : " وأما سيبويه فلم يمنع من جواز تقديم حقا ،بل قال : في الاستفهام أجِدَّكَ لا تفعل كذا وكذا ،كأنه قال : حقا لا تفعل كذا وكذا ،ففي ذلك إشارة إلى جوازه "(٣) ونُقِلَ أيضا عن

---

(١) كتاب الكافية بشرح الرضي ١٢٣/١ .
(٢) همع الهوامع ١٢٤/٣ .
(٣) شرح المفصل ١١٦/١ .

الزجاج كلام فيه تفصيل فقال :

قال الزجاج : إذا قلت هذا زيد حقا ، وهذا زيد غيرَ قيلٍ باطلٍ ، لم يجز تقديم حقا ، لا تقول : حقاً هذا زيد ، فإن ذكرت بعض هذا الكلام فوسطته وقلت : زيدٌ حقا أخوك جاز "(١) ومما يؤكد رأي الزجاج ماورد عن العرب قال :

وكذا كمْ مَصيرُ كلِّ أناسٍ سوف حقّاً تُبْلِيهم الأيامُ(٢)

وقوله :

إني وربِّ القائم المهديِّ ما زلتُ حقّاً يا بني عديِّ
أخا اعتلال وعلى أديِّ (٢)

أما السيوطي فمنع التقديم والتوسط ، قال : " ثم هذا المصدر المؤكد بضربيه لا يجوز تقديمه على الجملة المؤكدة على الصحيح وسببه أن العامل فيه فعل يفسره مضمونها من جهة المعنى ، إذ التقدير في : له عليَّ دينار اعترافا : أعترف بذلك اعترافاً وفي : هو ابني حقا : أحقه حقا ، فأشبه ما العامل فيه معنى الفعل فلم يجز تقديمه قياسا عليه "(٣) ثم نقل أن قوما من النحاة يجيزون تقديمه فقال :

وأجاز قوم تقديمه ، واستدلوا بقولهم : أحقا زيد منطلق ، وأوله المانعون على أن حقا هنا نصب على الظرف لا على المصدر أي : أفي حقٍّ زيد منطلق ، نص عليه سيبويه "(٤).

والأصح عند الصبان المنع مطلقا قال : " الأصح كما في التسهيل منع تقديمه كالذى بعده على الجملة ، ومنع التوسط بين جزءيها ، قال الدماميني : لأنها دليل العامل فيه فلا يفهم منها إلا بعد تمامها "(٥).

---

(١) شرح المفصل ١/١١٦ .
(٢) همع الهوامع ٣/١٢٤ .
(٣) المرجع نفسه ٣/١٢٤ .
(٤) المرجع نفسه ٣/١٢٥ .
(٥) حاشية الصبان ٢/١١٩ .

ويجوز الرفع في المصادر المذكورة أعني المؤكدة لنفسها والمؤكدة لغيرها ،قال سيبويه : وقد يجوز الرفع فيما ذكرنا أجمع - يعني المؤكدة لنفسه ولغيره - على أن يضمر شيئا هو المظهر كأنك قلت : ذاك وعد الله وصبغة الله أو هو دعوة الحق على هذا ونحوه رفعه ".(١)

د - المصدر التفصيلي :

من المصادر التي تنوب عن عاملها المصادر التفصيلية ،وكما في قوله تعالى ﴿ فإمّا منًّا بعدُ ،وإمّا فداءً ﴾ ،(٢) وكما في قول الشاعر :

لأجهدنّ فإمّا دَرْءُ واقعةٍ تخشى وإمّا بلوغَ السّؤْلِ والأمل (٣)

فكل من ( منًّا ،وفداءً ،ودَرْءً ،وبلوغَ ) مصادر من أفعال ثلاثية ،وقد جاءت بعد حرف التفصيل ( إمّا ) منصوبة بلا ناصب في الظاهر استغناءً عنه .

" وقد جعل العلماء لهذا النوع من المصادر شروطا ثلاثة :

واحد منها للمصدر نفسه ،واثنان لما يسبقه ،فأما الشرط الذى يطلب للمصدر فهو كونه مقصودًا به التفصيل لما قبله ،من جملة خبرية أو طلبية .

وأما الشرطان اللذان يطلبان لما يسبق المصدر التفصيلي فهما كون ما يراد تفصيله عاقبة جملة ،وكون الجملة التي يراد بيان عاقبتها متقدمة عليه ".(٤)

وهذه الشروط نجدها في الأمثلة السابقة ،فمنًّا وفداءً في قوله تعالى مصدران قصد بهما تفصيل عاقبة ما تقدم عليهما من قوله تعالى :

﴿ حتى إذا أثخنتموهم فشُدّوا الوَثاقَ ﴾.(٥)

وقد فصّل بالمصدرين ما يترتب من شد الوثاق ،وما يكون منه من أثر ، إمّا إطلاق سراحهم بغير مقابل ،وإما أن يؤخذ منهم ما يفدون به أنفسهم

---

(١) الكتاب ١/٣٨٢ .
(٢) سورة محمد الآية ٤ .
(٣) المساعد ١/٤٧٣ .
(٤) انظر هامش ابن عقيل في شرح الالفية ١/٥٦٨ .
(٥) سورة محمد الآية ٤ .

من مال وغيره ،والذى تقدم المصدرين جملة هي ( فشدوا الوثاق ) لأنها مكونة من فعل وفاعل ومفعول ،وهي متقدمة على المصدرين فعلا ،ومثل هذا ( درء واقعة وبلوغ السؤل ) في قول الشاعر ،فهما مصدران جيء بهما لقصد تفصيل ما تقدم من قول الشاعر لأُجْهِدَنَّ .

وقد فصل بهما نوع هذا الجهد المبذول ،وهو دفع مفسدة يخشى وقوعها ،أو بلوغ ما يؤمل من المستقبل ،وقد تقدم على المصدرين جملة لأجهدن ،وهي جملة مكونة من فعل وفاعل .

ووجود مصدر منصوب يستدعي وجود ناصب له بالضرورة وهذا الناصب مستغنى عنه لزوما ،وفي توضيحه قال ابن يعيش : " وأما قوله تعالى : ﴿ فإمّا منا بعد وإما فداء ﴾ فالمعنى إمّا تمنوا منا وإما تُفَادُوا فداءً ، فهما مصدران منصوبان بفعل مضمر ".(١)

وقال ابن مالك في الألفية :

وإمّا لتفصيلٍ كإمّا مَنًّا      عامله يحذف حيث عَنَّا (٢)

يعني إذا كان المصدر تفصيلَ عاقبة ما تقدم فيستغنى عن عامله أين وجد .

وهذا النوع من المصادر قلنا : إنه إما أن يكون لتفصيل عاقبة جملة خبرية وإما أن يكون لتفصيل جملة طلبية ،وقد سبقت أمثلة ذلك .

ولا بد من استيفاء الشروط السابقة في الاستغناء عن عامل هذا المصدر ، فلو فقد واحدٌ منها لا يلزم الاستغناء كأن يقع المصدر تفصيلا لمفرد قبله مثل : " لزيد سفر ،فإمّا يصح صحةً أو يغتنم اغتناما "(٣) ، وكذلك لو كانت الجملة المفصلة لما قبلها متأخرة عن المصدر كقولك : "إما إهلاكا وإما تأديبًا فاضرب زيدا "(٤) .

---

(١) شرح ابن يعيش ١/١١٥ .

(٢) شرح ابن عقيل ١/٥٦٧ .

(٣) حاشية الصبان ٢/١١٨ .

(٤) هامش شرح ابن عقيل ١/٥٦٨ .

هـ ـ المصدر الدعائي :

كقول العرب : تأهُّباً ميموناً ، وحمداً وشكراً ،وسَقياً و رَعْياً و خَيْبَةً وجَدْعاً ،وكرامةً ، وسبحانَ الله ،وصُنْعَ الله ، وأُفَّةً و تُفَّةً ودَفْراً و نحوها .

ويلاحظ على هذه المنصوبات أنها مصادرُ جاءت لغرض الدعاء ،وأنه لا عامل معها ،ولكن نطقت بها العرب هكذا كأنها تناست العامل أو استغنت بها عنه ،ومن تلك الأسماء ما جاء معه العاملُ أحياناً على قلة ،ومنها ما لم يجئ معه عامل أبدا ،ومنها ما له أفعال و منها ماليس له أفعال .

قال سيبويه في الكتاب : " ومما ينتصب على إضمار الفعل المستعمل إظهاره أن ترى الرجل قد قَدِمَ من سفر فتقول : خَيْرَ مقدم أو يقول الرجل : رأيتُ فيما يرى النائم كذا وكذا فتقول خَيْراً وما شرٌّ ،وخيراً لنا وشَرّاً لعدوّنا "(١)

وقال الزمخشرى في المفصل :

" والمصادر المنصوبة بأفعال مضمرة على ثلاثة أنواع : ما يستعمل إظهار فعله وإضماره ،وما لا يستعمل إظهار فعله ،وما لا فعل له أصلا ، وثلاثتها تكون دعاءً وغير دعاء ،فالنوع الأول كقولك للقادم من سفر: خَيْرَ مَقْدَم ولمن يُقَرِّطُ في عِدَاته : مواعيدَ عُرْقوب ،وللغضبان : غَضَبَ الخيل على اللُّجُم "(٢)

والذى يهمنا من كلام الزمخشرى هو الاستغناء الواجب الذى حصره في قسمين : أحدهما : ما له فعل من لفظه والآخر ما ليس له فعل ،فالأول يشمل أنواعا مختلفة من المصادر هي المصادر الدعائية ومنها : سُحقاً و بُعْداً و تعساً و بَهْراً ،قال تعالى ﴿ فَسُحْقاً لأصحاب السعير ﴾(٣) وقال ﴿ وقيل بُعْداً للقوم الظالمين ﴾(٤) وقال ﴿ والذين كفروا فَتَعْساً لهم ﴾(٥) ،وقال الشاعر :

تَفَاقَدَ قومي إذ يَبِيعُونَ مُهْجَتي — بجاريةٍ : بَهْراً لهم بعدها بَهْراً(٦)

---

(١) الكتاب ١/٢٧٠ .
(٢) المفصل : ٣٢ .
(٣) سورة الملك الآية ١١ .
(٤) سورة هود الآية ٤٤ .
(٥) سورة محمد الآية ٨ .
(٦) الكتاب ١/١١ ٣ .

فقوله : سُحْقاً وبُعْداً وتَعْساً وبَهْراً مصادر دعائية منصوبة بأفعال مضمرة وجوبا تقديرها : تَعَسَهُ الله أو أتعسه الله تعسا ، وسَحَقَه الله سحقا ، وأبعده الله بعدا ،وبهرهم الله بهرا ،والثلاثة الأولى دعاء عليه بالهلاك والخسران ،والرابع دعاء بأن تتقطع أنفاسهم تعبا . وهذه الأمثلة السابقة دعاءٌ بالشر ،ومثلُها في النصب بعامل مستغنىً عنه ما كان دعاء بالخير كقولك : سَقْياً لك ورُعياً أى سقياك الله سقيا ورعاك الله رعيا ،قال سيبويه : " وإنما ينتصب هذا وما أشبهه إذا ذكر مذكور فدعوت له أو عليه على إضمار الفعل كأنك قلت : سقاك الله سقيا ورعاك الله رعيا وخيّبك الله خيبةً ، فكلّ هذا وأشباهِه على هذا ينتصب ،وإنما اخْتُزِلَ الفعلُ ها هنا لأنهم جعلوه بدلا من اللفظ بالفعل ،كما جعل الحذر بدلا من احْذَرْ ،وكذلك هذا ،كأنه بدل من سقاك الله ،ورعاك الله ، ومن خيّبك الله ... ومما يدلك أيضا على أنه على الفعل نصب ،أنك لم تذكر شيئا من هذه المصادر لتبني عليه كلاماً كما يُبْنَى على عبدالله إذا ابتدأته ،وأنك لم تجعله مبنيا على الاسم المضمر في نيّتك ،ولكنه على دعائك له أو عليه "(١)

وقد وضح المبرد كلام سيبويه هذا بقوله :

" واعلم أن المصادر كسائر الأسماء إلا أنها تدل على أفعالها ،فأما في الإضمار والإظهار والإخبار عنها والاستفهام فهي بمنزلة غيرها تقول إذا رأيت رجلا في ذكر ضَرْبٍ : زيداً ، تريد : زيداً اضْرِبْ ، واستغنيت عن قولك : اضْرِبْ بما كان فيه من الذكر ،فعلى هذا إذا ذَكَر فعلا فقال : لأضربنَّ ،قلت : نَعَمْ ضَرْباً شديداً ، فإن لم يكن ذكر ولا حال دالة لم يكن من الإظهار بُدٌّ ، إلا أن يكون موضع أمر فتضمر ، وتُصيِّر المصدر بدلا من اللفظ بالفعل ، وإنما يكون ذلك في الأمر والنهي خاصة لأنهما لا يكونان إلا بفعل فتأمر بالمصدر نكرة و معرفة بالألف واللام والإضافة ولذلك موضع آخر وهو أن يكون المصدر قد استعمل في موضع الفعل حتى علم ما يراد به ،ومن ذلك : سقياً لزيد ،

---

(١) الكتاب ١/٣١٢ .

لأن الدعاء كالأمر والنهي، وإنما أردت : سقى الله زيداً سقياً ، فإن قلت ذلك لم تحتج إلى قولك : لزيد ، وإن قلت : سقياً ، قلت بعده : لفلان لتبيّن لمن تعني ، وإن عُلِم من تعني فإن شئت أن تحذفه حذفته "(١).

ويستفاد من توضيح المبرد أن المصدر يقع مستغنى به عن فعله إذا كان في موطن الأمر والنهي ، ومثلهما الدعاء لأن ذلك لا يكون إلا بفعل ، وأن هذا المصدر المستغنى به قد يكون نكرة أو معرفة بالأداة أو بالإضافة فيصح أن يقال : سقياً لزيد وأن يقال : السقيُ له وأن يقال : سقياً للمستغيث ، كما يستفاد منه أن علة هذا الاستغناء هي كثرة استعمال المصدر في موضع فعله حتى عُلِم ما يُراد به عند ذكره من دون الفعل وكذلك يستفاد أنه لا بد من ذكر اللام بعد هذا المصدر الدعائي وهي لام التبيين ، لأنها تبيّن المدعوّ له أو عليه بخلاف ما لو ذكر الفعل فلا داعي لهذه اللام .

أما ابن يعيش فقال : " إن هذه المصادر قد وردت منصوبة بإضمار فعل ، وذلك الفعل لم يظهر مع هذه المصادر ، وذلك قولك في الدعاء للإنسان : سقيا ورعيا ... فانتصبا بالفعل المضمر وجعلوا المصدر بدلاً من اللفظ بذلك الفعل ، وذلك أنهم قد استغنَوا بذكر المصدر عن ذكر الفعل "(٢).

*

و - المصدر غير الدعائي :

وفيها يقول سيبويه : " هذا باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره من المصادر في غير الدعاء ، ومن ذلك قولك : حمداً وشكراً لا كفراً ، وأفعل ذلك وكرامةً ومسرةً ونعمةَ عينٍ ، وحبّاً ونعمى عينٍ ، ولا أفعل ذلك ولا كيداً ولا همّاً ، ولأفعلنّ ذاك ورغماً وهواناً ، فإنما ينتصب هذا على إضمار الفعل كأنك قلت : أحمد حمدا وأشكر شكرا ، وكأنك قلت : أعجب عجبا ، وأكرمك كرامة ، وأسرك مسرة ، ولا أكاد كيدا ولا أهم هما ، وأرغمك رغما ، وإنما

---

(١) المقتضب ٣/٢٦٧ .
(٢) شرح المفصل لابن يعيش ١/١١٤ .

اختزل الفعل هاهنا ،لأنهم جعلوا هذا بدلا من اللفظ بالفعل كما فعلوا ذلك في باب الدعاء كأن قولك : حمدا ،في موضع أحمد الله ،وقولك : عجبا منه في موضع : أعجب منه ،وقوله : ولا كيدا ،في موضع: ولا أكاد ولا أهم ".(١)

وإذا كان سيبويه قد جعل هذه المصادر السابقة غير دعائية فإن ابن يعيش جعلها ذات وجهين ،من باب الدعاء من وجه ولم يجعلها منه من وجه آخر ،قال : " وأما قولهم : حمدا وشكرا الخ ... فهذه المصادر ليست المصادر التي قبلها يعني الدعائية - من وجه ،وهي منها من وجه آخر ، وذلك أن هذه المصادر أفعالها الناصبة لها المضمرة أخبار يخبر بها المتكلم عن نفسه وليست بدعاء لأحد أو عليه فلم تكن من هذا الوجه ،ومن جهة أن الفعل المضمر مستقبل أشبهت الدعاء لاستقباله ،فمعناها : أحمد الله حمدا وأشكره شكرا وأعجب عجبا وأكرمك كرامة وأسرك مسرة ".(٢)

ولم يخرج ابن مالك عن هذه الأنواع المصدرية الواجبة الاستغناء ، إذ ذكر هذه الأمثلة السابقة وقال في نهايتها : " إضمار الناصب في هذا وما أشبهه لازم لأن المصدر بدل من اللفظ به فذِكْرُه جمعٌ بين البدل والمبدل منه ".(٣)

ونلاحظ على هذا النوع من المصادر غير الدعائية أن أكثرها ورد في حال العطف ،وذلك في رأيي موجب لاستغناء العرب ،كأنها استغنت بذكر المعطوف عن ذكر العامل كما في بابَيْ التحذير والإغراء ،فإن المحذَّر منه أو المُغرَى به إذا كان مفردا لا يجب الاستغناء عن عامله ،فإذا عطف عليه فإنه يجب الاستغناء ،إقامةً له مُقامه . وقد أشار ابن عصفور إلى نحوٍ من ذلك بقوله : " لا يستعمل كُفْراً إلا بعد حَمْداً وشكرا ،ولا يقال أبدا : حمدا وحده وشكراً إلا أن يظهروا لفعل على الجواز ،ولا يلزم الإضمار إلا مع لا كفرا ،فهذه الأمور لما جرت مجرى المثل ينبغي أن يلتزم فيها ما التزمه العرب (٤)

---

(١) الكتاب ١/٣١٨-٣١٩.
(٢) ابن يعيش ١/١١٤.
(٣) الكافية الشافية ٢/٦٦٢.
(٤) همع الهوامع ٣/١١٩.

ومن تتمة هذا الموضوع أن أشير إلى أمرين :

أحدهما : إذا ورد منصوب بعد هذه المصادر يتعلق بمعناها فبم ينتصب ؟ مذهب جماعة من كبار النحويين أن الناصب له هو المصدر ، لأنه خَلَفٌ عن فعله ، وفعله صار نَسْيًا مَنْسيًّا ومذهب آخرين أن العامل هو الفعل نفسُه لأنه لا غنى عن نسبة نصب المصدر نفسه إليه ، وذلك موجب للاعتماد عليه وعدم الاعراض عنه (١) . قال ابن عقيل : " واختلفوا في المصدر الواقع موقع الفعل هل يعمل أولا ؟ والصحيح أنه يعمل ، فزيداً في قولك : ضربا زيدا منصوب بضَرْباً على الأصح ، وقيل : إنه منصوب بالفعل المحذوف وهو اضْرِبْ ، فعلى القول الأول ناب ضَرْباً عن اضرب في الدلالة على معناه وفي العمل ، وعلى القول الثاني ناب عنه في الدلالة على المعنى دون العمل " (٢) .

والأمر الثاني : هل يجوز رفع هذا النوع من المصادر ؟ والجواب أنه يجوز ، وعليه قول الشاعر :

عَجَبٌ لتلك قضيةٌ وإقامتي ... فيكم على تلك القضية أعجبُ

قال سيبويه : " وسمعنا بعض العرب الموثوق بهم يقال له : كيف أصبحت ؟ فيقول : حَمْدٌ لله وثناءٌ عليه ، كأنه يحمله على مضمر، كأنه يقول : أمري وشأني حَمْدٌ لله وثناءٌ عليه " (٣) . وسواء رفع أم نصب ، فلا يخرج عن الاستغناء اللازم ، وإن كان الرفع يتجه به إلى الاستغناء عن المبتدأ ، لا عن الفعل الناصب .

*

ز - المصدر التوبيخي :

كما في قول الشاعر :

أعَبْدًا حَلَّ في شُعَبَي غريبا ... ألؤماً لا أبا لك واغترابا ؟

وقوله : أطربا وأنت قنسرى ؟

فكل من ( لؤما واغترابا وطربا ) مصادر منصوبة بفعل مضمر وجوبا تقديره : أتلؤم لؤما ؟ وتغترب اغترابا ؟ وأتطرب طربا ؟ . قال سيبويه : "يقول : أتلؤم لؤما وأتغترب اغترابا وحذف الفعلين في هذا الباب لأنهم جعلوه بدلا من اللفظ بالفعل وهو كثير في كلام العرب " (٤) .

---

(١) الكافية الشافية ٢/٦٦٠ .
(٢) شرح ابن عقيل ١/٥٦٤ .
(٣) الكتاب ١/٣١٩ .
(٤) سيبويه ١/٣٣٩ .

وقال ابن مالك في الكافية الشافية :

وناصبُ المصدر حَتْماً مضمــــرُ      أيضا لدى توبيخ مَنْ يُقَصِّـــرُ

وقال في الشرح : حال الموبخ علوها لا يرضى منه مشاهدةٌ فاستغنى بذلك عن إظهار الفعل الموجب لتوبيخه وجعل مصدره بدلا من اللفظ به كقولك للمتواني : أتوانيا وقد جَدَّ قرناؤك ". (١)

وقال ابن عقيل في شرح الألفية : وكذلك يحذف عامل المصدر وجوبا إذا وقع المصدر بعد الاستفهام المقصود به التوبيخ نحو : أتوانيا وقد علاك المشيب ؟ أى أتتوانى وقد علاك ؟ ". (٢)

والمصدر التوبيخي إما أن يكون بعد استفهام لفظي كما سبق ، أو بعد استفهام مقدر كقول الشاعر :

خُمُولاً وإهمالا وغيرُكَ مُولَـــعٌ      بتثبيت أسباب السيادة والمجدِ ؟

فخمولا وإهمالا مصدران منصوبان بفعل مضمر وجوبا تقديره : أتَخْمُلُ خمولا وأتُهمل إهمالا ؟ ولم يتقدم على المصدر استفهام بالأداة لفظا وإن كانت مقدرة في المعنى لأن مقام التوبيخ يقتضيها .

والتوبيخ كما يكون للمخاطب يكون للغائب،ذكر ذلك ابن عقيل في المساعد فقال : " وللغائب كقولك وقد بلغك أن شيخا يلعب : ألَعِباً وقد علاه شيبٌ ؟

وقد لاحظت على هذا الموضع أن المصدر قد استعمل فيه بعد أداة الاستفهام التي هي الهمزة فقط،لأن التوبيخ من معانيها المجازية بخلاف بقية أدوات الاستفهام فلا تأتي للتوبيخ غالبا ،وكذلك لاحظت في أغلب الشواهد وقوع جملة حالية بعد المصدر لأنها بمثابة التوضيح للتوبيخ .

---

(١) الكافية الشافية ٢/٦٦٤.

(٢) شرح ابن عقيل ١/٥٦٥.

ح- المصدر التشبيهي :

ورد عن العرب أمثلة فيها اسم منصوب لا ناصب له ظاهراً ، بعد جملة مكونة من مبتدأ وخبر لا تصلح كونها ناصبة له وجرى ذلك منهم على سبيل الاستغناء عن الناصب ،وقد استنبط العلماء من هذه الأمثلة الواردة شروطا للقياس عليها وهي سبعة ،ثلاثة منها تُطْلَبُ للاسم نفسه وأربعة منها تطلب لما يسبقه ،أما الثلاثة التي تطلب للاسم فهي كونه مصدرا ،وكونه مُشْعِراً بالحدوث ،وكونه مراداً به التشبيه ،وأما الأربعة التي تطلب لما قبله فهي كونه جملة ،وكونها مشتملة على فاعله ،وكونها مشتملة على معنى المفعول المطلق ، وكون ما اشتملت عليه غير صالح للعمل فيه ،وفيما يلي أمثلة لتوضيح ذلك :

قال النابغة الذبياني يصف ناقته :

مَقْذُوفَةٍ بدخيس النحض بَازِلُها    له صَرِيفٌ صَرِيفَ القَعْوِ بالمَسَدِ (١)

كأنه قذف عليها من كثرته ،ولأنيابها صورة كصورة الخشبة التي تدور عليها البكرة .

فقوله : ( صَرِيفَ القَعْوِ ) مصدر على وزن فعيل من صرف يصرف صريفا ، وهو مصدر مشعر بالحدوث ،لأن دوران البكرة بالحبل شيء يحدث ويتجدد ولا يكون على شيء ثابت راسخ ،وفيه تشبيه صوت أنياب الناقة إذا حكّت بعضُها ببعض بصوت دوران البكرة على الخشبة ، وقبل هذا الاسم جملة مكونة من مبتدأ وخبر هي : جملة ( له صريف ) فله جار و مجرور خبر مقدم وصريف مبتدأ مؤخر ، وقد اشتملت هذه الجملة على صاحب ذلك الاسم الذى قام به ذلك الحدث ،وهو الضمير المجرور باللام ،ففاعلهما إذن واحد ،كما اشتملت على اسم بمعنى هذا المصدر المنصوب وهو المبتدأ المرفوع إذ إن حروفهما مكونة من الصاد والراء والفاء فمعناهما واحد ، ولا يصلح عمل المصدر الأول الذى اشتملت عليه الجملة السابقة في المصدر الثاني ( صريف القعو ) المنصوب لأنه أى المصدر الأول ليس نائبا عن الفعل ولا مقدراً بأنْ والفعل حتى يعمل .

---

(١) لسان العرب ( دخس ) .

وشاهد آخر هو قول الشاعر :

لها بعد إسناد الكليم وهَدْئِه ورَنّةِ مَنْ يبكي إذا كان باكيا
هَدِيرٌ هَدِيرَ الثور ينفض رأسه يَذُبُّ بروقَيْه الكلابَ الضواريا (*)

يضم الشاهد مصدرا منصوبا هو قوله : هَدِيرَ الثور - وهو المَعْنِيّ بالشاهد وقبله جملة مكونة من مبتدأ وخبر هي ( لها هدير ) والشاعر هنا يصف طعنة جائفة تصوت عند خروج دمها كما يصوت الثور الذى ينفض رأسه ، ويمنع عنه بقرنيه الكلاب الضوارى ، وذلك على سبيل التشبيه ، فالمصدر المذكور ( هدير الثور ) منصوب بفعل مستغنى عنه وجوبا على ما هو مشهور عن العلماء ، لما كان مستوفيا للشروط التي أقرها العلماء سابقا . وهناك إشكال في اتفاق فاعل المصدر وضحه الصَّبّان عند شرح قول ابن مالك ( كَلِي بكاءٌ بكاءَ ذات عَضَلة ) ، وقول الأشموني : لزيد ضربٌ ضَرْبَ الملوك وله صوتٌ صَوْتَ حمار قال : وإرجاع الضمير إلى معنى المصدر المحدث عنه الذى هو الثاني يرد عليه أن مثال المصنف ومثالَيْ الشارح لم تشتمل الجملة فيها على فاعل معنى المصدر الثاني ، لأن فاعل البكاء الثاني والضرب الثاني والصوت الثاني ذات العضلة والملوك والحمار ، ولم تشتمل الجملة على شيء من الثلاثة ، ويجاب بأن معنى بكاء ذات عضلة بكاء مثل بكاء ذات عضلة ، وفاعل البكاء المثل قد اشتملت عليه الجملة ، وكذلك يقال في مثال الشارح "(١) ، وأما ناصب هذا النوع من المصادر التشبيهية فقد سبق أن قلنا أنه مستغنى عنه وجوبا على ما هو المشهور عند العلماء ، وفي المسألة تفصيل .

قال سيبويه في باب ما ينتصب فيه المصدر المشبه على إضمار الفعل المتروك إظهاره : " وذلك قولك : مررت به فإذا له صَوْتٌ صَوْتَ حمار ، ومررت به فإذا له صُرَاخٌ صُرَاخَ الثكلى ... فإنما انتصب هذا لأنك مررت به في حال الصوت ، ولم ترد أن تجعل الآخر صفة للأول ولا بدلا منه ، ولكنك لما قلت : له صوت عُلِمَ أنه قد كان ثم عملٌ فصار قولك له صوت بمنزلة قولك فإذا بصوت فحملت الثاني على المعنى "(٢) .

---

(١) حاشية الصبان ٢/ ١٢٠-١٢١ . (٢) الكتاب ١/ ٣٥٥-٣٥٦ .
(*) الكتاب ١/ ٣٥٥ .

وفي كلام ابن يعيش توضيح لكلام سيبويه ،يقول :" فهو - أى المصدر - منصوب ،وفي نصبه وجهان : أحدهما أن يكون منصوبا بالمصدر المذكور إذ كان في معنى الفعل وذلك أن قولنا له صوت في معنى يصوت ،فالمصدر نائب عن الفعل ،وانتصاب صوت حمار على هذا إما على المصدر وإما على الحال ،وعلى كلا الوجهين ففي صوت الحمار معنى التشبيه فإذا نصبته على المصدر فتقديره : فإذا هو يُصَوِّتُ تصويتاً مثل صوت حمار ،ثم حذفت ما ذكرنا متقدما ( يعني حذف الموصوف وإقامة صفته مقامه ثم حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ) - وإذا كان حالا فتقديره فإذا هو مُشْبِهاً صوتَ حمار أو مُمَثِّلاً صوتَ حمار.

والوجه الثاني أن يكون نصبه بإضمار فعل ،يجوز أن يكون الفعل من لفظ الصوت ويجوز أن يكون من غير لفظه ،فإذا كان من لفظه فتقديره : فإذا له صوت يصوت صوت حمار ،ويكون نصب صوت حمار على المصدر أو على الحال نحو ما تقدم وإذا قدرت الفعل العامل من غير لفظ الأول لم يكن نصب صوت حمار إلا على الحال لا غير ،كأنك قلت : له صوت يخرجه صوت حمار أو يمثله صوت حمار ،ومثله له صراخ صراخ الثكلى ، والنكتة في ذلك أنه يريد - مررت به - وهو يصوت ،ولم يرد أن يصفه بذلك أو يُبْدِلَهُ منه فاعرفه (١).

وجاء في كتاب الكافية لابن الحاجب ما يفيد أن أكثر النحاة ينصبونه بالفعل قال :" وأكثر النحاة على أن المصدر منصوب بفعل مقدر بين الجملة المتقدمة والمصدر ،يدل عليه الجملة المتقدمة دلالة تامة مغنية عنه فلهذا وجب حذفه ، والأصل له صوت يصوته صوت حمار ( أى تصويت حمار ) فأقيم الاسم مقام المصدر كما في أعطى عطاء وكَلَّم كلاما ، وظاهر كلام سيبويه أن المصدر منصوب بقوله : له صوت ، لا بفعل مقدر . قال سيبويه : وإنما انتصب لأنك مررت به في حال تصويت ومعالجة ، يعني أن هذه الجملة الاسمية بمعنى الفعل والفاعل فهو بمعنى يصوت ، لأنها تدل على المصدر الحادث ،وعلى ما قام به ذلك المصدر وقد اقترن بالجملة ما دل على

---

(١) شرح المفصل ١/ ١١٥- ١١٦.

زمان ذلك المصدر الحادث أى الحال الماضية وهو لفظ مررت في مسألتنا ،فالمجموع كالفعل ،وهذا وجه قوى ،وقد قيل : إن العامل في المصدر المنصوب الاسْمُ الذى بمعناه في الجملة المتقدمة لأنّ المعنى : فإذا له تصويت ،والتصويت مصدر يعمل عمل فعله إذا لم يكن مفعولا مطلقا . . . فهو كما يقول عجبت من ضربك ضَرْبَ الأمير أى من أن ضربت ضرب الأمير ، وكقولك : ضَرْبُكَ ضَرْبَ زيد خَيْرٌ من ضَرْبِ عمرو ضَرْبَهُ ،وفي هذا تردد لأنّ المصدر عندهم لا يعمل عمل الفعل إلا إذا صح تقديره بأنْ وفعل منه ،ويسمج لو قلت : فإذا له أن يصرخ صراخ الثكلى ( بمعنى له صراخ ) لأنّ المعنى له أن يفعل أى يصح وقوع الفعل منه ، ولا يمتنع وليس قطعا بوقوع الفعل بخلاف : له صراخ ،فإنه قطع بحصول الفعل .(١)

ونقل الصبان أن ابن مالك يجوز عنده عمل المصدر المتقدم في المصدر الثاني ولا يشترط في عمل المصدر أن يكون نائبا عن الفعل ، ومقدرا بأن والفعل ،بل ذلك في الغالب قال : ( وذهب الناظم في تسهيله إلى أنه لا يشترط ذلك في عمله بل هو غالب فقط ،فعليه يصح أن يكون النصب بالمصدر المذكور في الجملة ،بل قال الدماميني بعد ذِكْرِهِ أن كون المصدر المذكور منصوبا بالفعل المقدر مذهب الأكثر ما نصه: قال الرضي : وظاهر كلام سيبويه أن المنصوب أى قوله له صوت صوت حمار منصوب بصوت لا بفعل مقدر قال : وإنما انتصب لأنك مررت به في حال تصويت ومعالجة ) .(٢)

وأما السيوطي فقد ذكر أنه إن كان المصدر معرفة تعين النصب على المصدرية ،وإن كان نكرة جاز النصب على الحالية مع الوجه الأول ، ويجوز الرفع في النكرة والمعرفة على الإتّباع كما يجوز في النكرة النعت ،وعلى الخبرية بتقدير المبتدأ فيهما قال :

" ثم إذا اجتمعت الشروط فإن كان معرفة تعين فيه ما ذكر من النصب على المصدرية نحو له صوت صوت الحمار ،وإن كان نكرة جاز فيه مع ذلك

---

(١) شرح الرضي ١/١٢١- ١٢٢ .

(٢) حاشية الصبان ٢/١٢١ .

الحالية بتقدير فعل أى : يُبْدِيه ويُخْرِجُه صَوْتَ حمار ، ويجوز الرفع في المعرفة والنكرة على الإتباع بدلا منهما ونعتا في النكرة ،وعلى الخبرية بتقدير المبتدأ فيهما".(١)

ونقل السيوطي عن ابن خروف أن النصب أقوى من الرفع في هذا النوع قال :

" وجعل ابن خروف النصب في هذا النوع أقوى من الرفع قال : لأن الثاني ليس بالأول فيدخله المجاز والاتساع ".(٢)

كما نقل عن ابن عصفور أن الرفع والنصب متكافئين في هذا النوع لأن في الرفع المجاز ،وفي النصب الإضمار ".(٣)

ثم إنه لا بد من نصب المصدر التشبيهي بعامل مستغنى عنه لزوما بعد استيفاء هذه الشروط السبعة السابقة، فلو فقد شرط منها لا يستحق هذا الإعراب ،كأن يفقد شرط المصدرية نحو قولك : لزيد يَدٌ يَدُ الأسد ،فإنه لا ينصب لعدم كونه مصدرا ، وأن يفقد شرط الإشعار بالحدوث نحو قولك : له عِلْمٌ عِلْمُ الحكماء ،فإنه لا ينصب لعدم إشعاره بالحدوث ؛ وأن يفقد أيضا شرط إفادة المصدر تشبيها كقولك : له صوت صَوْتٌ حَسَنٌ فإنه لا ينصب لعدم التشبيه وأن يفقد شرط تقدم جملة عليه كقولك : صَوْتُ زَيْدٍ صَوْتُ حمار فإنه لا ينصب لعدم تقدم جملة على المصدر التشبيهي وأن يفقد شرط اتحاد معنى المصدرين المرفوع والمنصوب كقولك : له ضرب صوت حمار لعدم احتواء الجملة قبله على معناه . وأن يفقد شرط اتحاد فاعل المصدرين كقولك : عليه نَوْحٌ نَوْحُ الحمام لعدم اتحاد فاعل المصدرين أعني المصدر المرفوع الكائن في الجملة السابقة والمصدر المنصوب الواقع بعد الجملة فهذه الأمثلة التي مرت يجب رفع المصدر فيها لما سبق .

فإن خلت الجملة عن صاحب المصدر فإنه يجوز نصب المصدر على الحال كقولك : عليه نوح نوح الحمام(٤) والإتباعُ أولى من النصب عند السيوطي .(٥)

---

(١) همع الهوامع ٣/١٢٧-

(٢) المرجع نفسه ٣/١٢٨ .

(٣) المرجع نفسه ٣/١٣٨ .

(٤) انظر حاشية الصبان ٢/١٢٣ .

(٥) همع الهوامع ٣/١٣٨ .

ط - المصدر البدلي :

ومن المصادر البدلية قولهم : سبحان الله و معناه ، تنزيهاً لله وهو مصدر غير متصرف منصوب ولم يأت معه ناصب ظاهر ، ومعنى ( غيرمتصرف ) أنه يلزمه النصب دائما ، ويأتي مضافا وغير مضاف ضرورة أو شذوذا كما في قول الشاعر :

سبحانه ثم سبحانا نعوذ بـه وقبلنا سَبَّحَ الجُودِيُّ والجُمُدُ (١)

ولكنه إذا جاء غير مضاف نُوِّنَ كما سبق ، وقد جاء غير منون كقول الشاعر :

أقول لما جاءني فَخْـرُهُ سبحان مِنْ علقمةَ الفاخـر (٢)

وفي إعرابه ذكر السيوطي أن بعضهم ذهب إلى أنه معرب منصوب وهو مذهب سيبويه ، و بعض العلماء يذهب إلى أنه مبني لأنه لا يتصرف ولا ينتقل عن هذا الموضع فأشبه الحرف (٣) وهي كذلك لا تستعمل إلا مضافة منصوبة .

قال ابن يعيش : " وهو ( أي سبحان ) من المصادر التي لا تستعمل أفعالها كأنه قال : سَبَحَ سُبْحَاناً بتخفيف الباء كقولك : كفر كفرانا ، وشكر شكرانا ، ومعناه التنزيه والبراءة وقد استعمل مضاف و غير مضاف وإذا لم يضف ترك صرفه فقيل: سبحان من زيد كأنه جُعِلَ عَلَماً على معنى البراءة ، وفيه الألف والنون زائدتان نحو قول الأعشى :

أقول لما جاءني فخـره سبحان من علقمة الفاخـر (٤)

ويفهم من كلام ابن يعيش هذا أن سبحان منصوب بفعل مضمر من لفظه وهو ( سَبَحَ ) الثلاثي ، لكن ابن عصفور جعل سبحان من المصادر التي لا يستعمل فعل من لفظها بل الناصب له فعل مضمر من معناه قال :

" وأما سبحان الله وريحانَهُ فإنهما منصوبان بفعل من معناهما لأنهما لا يستعمل فعل من لفظهما ، ألا ترى أنه لا يقال : سبحت ولا راح بمعنى استرزق . فأما سَبَّحْتُ بالتشديد فمعناه قلت: سبحان الله " (٥) .

---

(١) شرح المفصل ١/ ١٢٠ .
(٢) ابن يعيش ١/ ١٢٠ .
(٣) انظر همع الهوامع ٣/ ١١٦ .
(٤) ابن يعيش ١/ ١٢٠ .
(٥) شرح جمل الزجاجي ٢/ ٤١٢ .

وإلى مثل ذلك ذهب السيوطي فقال : " من البدل عن فعله سبحان الله أي براءة له من السوء وليس مصدرا لسَبَّح بل سبح مشتق منه كاشتقاق حاشيت من حاش، ولَوْلَيْتُ من لولا .. "(١) ثم أفاد أن رَيْحانَ الله يلتزم الإضافة ولا يتصرف ولا فعل له من لفظه بل يقدر له فعل من معناه هو أسترزقه . ولا يستعمل إلا مع سبحان الله غالبا ، وقد يستعمل وحده دون اقتران سبحان الله به لأن سيبويه لم يذكره مقترنا مع سبحان ولا نَبَّهَ عليه .(٢)

ومن المصادر البدلية أيضا : مَعَاذَ الله ، وناصبه فعل من لفظه وقد جاء في اللغة ثلاثة مصادر للفعل " عاذ " هي عاذ بالله يعوذ عُوْذاً وعياذا ومَعَاذا ، والمصدر الأخير يختلف عن سابقيه من حيث إن له استعمالا خاصا هو النصب دائما وعدم دخول أل عليه ، وإضافته دائما .(٣)

ومنها أيضا : دَفْراً وبَهْراً وأُفَّةً وتُفَّةً وويحَكَ وويْسَكَ وويْلَكَ وويْبَكَ ، ومعنى الدَّفْر هو النَّتَنُ ، ومعنى البَهْرُ هو التعس والهلاك ، قال الشاعر :

تفاقد قومي إذ يبيعون مهجتي    بجارية بَهْراً لهم بعدها بَهْرا

والأُفّ : وسخ الأذن ، والتُّفُّ : وسخ الأظفار ، وقيل : أف معناه قلة له وتف إتباع له مأخوذ من الأُفف وهو الشيء القليل .(٤)

وويحك وويسك وويبك وويلك كلها بمعنى الويل(٥) ، وويحك بمعنى رحمة ، وويب بمعنى خسران ومنع المازني عطف أحدهما على الآخر لامتناع الدعاء للإنسان وعليه في آن واحد ، وأجيب بأن ويح حينئذ أخرج مُخْرَجَ الدعاء ، وليس معناه الدعاء ، أو تَبّاً أيضا دعاء له ، على حد قاتله الله ما أشعره .(٦)

وقيل : إن معنى ويحه وويسه رحمة ، وأن ويله وويبه حسرة له .(٧)

قال تعالى ﴿ وقال الذين أوتوا العلم ويلكم ثوابُ الله خيرٌ ﴾(٨) وقال تعالى ﴿ والذى قال لوالديه أُفٍّ لكما أتعدانني أن أُخْرَجَ وقد خلت القرونُ من قبلي وهما يستغيثان الله وَيْلَكَ آمن ﴾ فالكلمتان ( ويلك آمن )(٩) مصدران

---

(١) همع الهوامع ٣/١١٤-١١٥ .
(٢) المرجع نفسه ٣/١١٦ .
(٣) ابن يعيش ١/١٢٠ .
(٤) انظر المقتضب ٣/٢٢٣ (الهامش) .
(٥) الإيضاح في شرح المفصل ١/٢٣٨ .
(٦) همع الهوامع ٣/١٠٨ .
(٧) انظر شرح جمل الزجاجي ٢/٤١٢ .
(٨) سورة القصص الآية ٨٠ .
(٩) سورة الأحقاف الآية ١٧ .

ثلاثيان غير متصرفين ،ونعني - بعدم التصرف امتناع خروجهما عن النصب وعدم قبولهما الألف واللام والجر والرفع ، والإضافة فيهما لازمة ،لأنها هي المبينة للمدعوّ عليه ، وعلة وجوب النصب فيهما أنه لو رفع وهما مضافان فلا خبر لهما .

فأما ناصب هذه المصادر فهو أفعال مستغنى عنها لزوما ،وهي أفعال تقدر من معناها لا من لفظها ،قال ابن يعيش : " فهي من المصادر التي لا أفعال لها كأنهم كرهوا أن يَبْنُوا منها فعلا لاعتلال عينها وفائها لما يلزم من الثقل في تصريف فعلها لو استعمل ،فَاطُّرِحَ لذلك ،وأجروها مُجْرَى المصادر المفردة المدعوّ بها ،وجعلوا الإضافة فيها بمنزلة اللام في قولهم : سَقْياً لك لأنه لولا اللام في سقيا لك لما علم من يعنى ،وكذلك لولا الإضافة في هذه المصادر لم يعلم المكلم من يعنى ،والإضافة فيها مسموعة ،ولا يجوز القياس عليها ".(١)

وذكر ابن عصفور مثل هذا ولكنه أضاف أن من العلماء من يقدر لها أفعالا من ألفاظها قال : " وأما ويحه وويسه وويله وعَوْلَه وويبه فمنصوبة بأفعال من معناها لأن معنى ويحه وويسه رحمة له ،ومعنى ويله وويبه : حسرة له وأما عَوْلَهُ فإتباع لويله ولا تستعمل بغير ويله فكأنه مشتق من العويل وهو صوت الباكي ،ومن الناس من ذهب إلى أنه قد استعمل من ويح وويس وويل أفعال فهي على مذهبه منصوبة بأفعال من لفظها فتقدير ويحه واح ويحه ،وكذلك وال ويله ،وواس ويسه ،وأنشد :

فما وَالَ ولا وَاحَ ولا وَاسَ أبو هند

وهذا البيت فيما زعموا مصنوع ولا يعلم له قائل ".(٢)

واشتراط استعمال عوله مسبوقا بويله أشار إليه سيبويه من قبل ابن عصفور فقال : " هذا حرف لا يتكلم به مفردا إلا أن يكون على ويلك وهو قولك ويلك وعولك ،ولا يجوز عولك "(٣) وفي موضع آخر قال سيبويه : " لا تقول عولة لك إلا أن يكون قبلها ويلة لك ولا تقول عول لك حتى تقول ويل لك لأن ذا يتبع ذا ".(٤)

---

(١) ابن يعيش ١/١٢١ .
(٢) شرح جمل الزجاجي ٢/٤١٢-٤١٣ .
(٣) الكتاب ١/٣١٨ .
(٤) المرجع نفسه ١/٣٣٢ .

ويجوز الرفع في مثل هذه المصادر كما يجوز النصب ولا فرق في جوازهما بين كون هذه المصادر معرفة أو نكرة لأن سيبويه عقد لكل منهما بابا فقال في أحد البابين : هذا باب يختار أن يكون المصادر مبتدأة مبنيا عليها ما بعدها وما أشبه المصادر من الأسماء والصفات وذلك قولك : الحمد لله والعجب لك والويل لك والتراب لك والخيبة لك، وإنما استُحِبُّوا الرفع فيه لأنه صار معرفة وهو خبر فقوى في الابتداء بمنزلة عبدالله والرجل والذى تعلم لأن الابتداء إنما هو خبر وأحسنه إذا اجتمع نكرة ومعرفة أن يبتدأ بالأعرف وهو أصل الكلام" (١)

وقال في موضع آخر : "هذا باب من النكرات يجرى مجرى ما فيه الألف واللام من المصادر والأسماء وذلك قولك : سلامٌ عليك ولَبَّيْكَ وخير بين يديك وويل لك وويح لك وويس لك وويلة لك وعولة لك وخير لك ... فهذه الحروف كلها مبتدأة مبني عليها ما بعدها" (٢) وفي حالة رفعها لا استغناء فيها لأن معها خبرها وهو لك .

## ي - المصدر المثنى لفظا :

ومن المصادر التي تكون بدلا من أفعالها المصادر المثناة أى المصادر التي جاءت على صورة المثنى ومنها : لبيك - وسعديك - ودواليك - وحنانيك

قال طرفة بن العبد :

إذا شُقَّ بُرْدٌ شُقَّ بالبرد مثلُه ... دَوَالَيْكَ حتى كلُّنا غيرُ لابِسِ (٣)

وقال أيضا :

أبا منذر أفنيتَ فاستبقِ بعضنا ... حَنَانَيْكَ بعضُ الشرِّ أهوَنُ من بعضِ (٤)

وقال العجاج :

ضَرْباً هَذَاذَيْكَ وطعنا وَخْضا . (٥)

---

(١) الكتاب ١/٣٢٨ .
(٢) المرجع نفسه ١/٣٣٠ .
(٣) همع الهوامع ٣/١١٠ .
(٤) المقتضب ٣/٢٢٤ .
(٥) همع الهوامع ٣/١١١ .

فقوله: دواليك مصدر مثنى لاحظ العلماء أنه يستعمل غير متصرف وملتزم الإضافة دائما، وفي اللسان يقال: حجازيك ودواليك وهذا ذيك قال: وهذه حروف خِلْقَتُها على هذا لا تغيّر، ومعنى دواليك: مأخوذ من المداولة والمناوبة ففي اللسان أيضا: دواليك، من تداولوا الأمر بينهم، يأخذ هذا دولة وهذا دولة، وقولهم: دواليك أي تداولا بعد تداول (١)، فدواليك تثنية دوال، كما أن حواليك تثنية حوال، ودوال وقع موقع مداولة والمراد الكثرة لا نفس التثنية. (٢)

وقوله: حنانيك في البيت الثاني، مصدر ثلاثي مثنى غير متصرف ومعناه تَحَنَّنْ علي مرة بعد أخرى وحنانا بعد حنان، قال ابن سيدة في معناه: كُلّما كنتُ في رحمة منك وخير فلا ينقطعن وليكن موصولا بآخَرَ من رحمتك (٣).

وقوله هذاذيك: مصدر ثلاثي مثنى غير متصرف كذلك، وهو مأخوذ من هَذَّ يَهذُّ إذا أسرع في القراءة والضرب. (٤)

والمراد بعدم التصرف: ملازمتها النصب والإضافة. وإذا خرج شيء منها عن التثنية والإضافة يكون كبقية الأسماء المتصرفة من حيث الإعراب، قال السيوطي: "وهذه المصادر كلها لا تتصرف وهي ملتزم فيها الإضافة والتثنية فإن أفرد منها شيء كان متصرفا كقوله:

فقالت: حنانٌ ما أتى بك هاهنا ... أذو نسب أم أنت بالحيّ عارف" (٥)

فقوله: حنان، لما قطع عنه الإضافة وأفرد رفع بالضمة ويجوز نصبه أيضا، ومما سمع إفراده أيضا حواليك قال الشاعر:

أهدموا بيتك لا أبا لَكَ ... وحَسِبُوا أنك لا أخا لَكَ

وأنا أمشي الدألي حوالكا (٦)

---

(١) اللسان ١١/٢٥٣.
(٢) انظر ابن يعيش ١/١١٩.
(٣) اللسان : حنن.
(٤) انظر ابن يعيش ١/١١٩.
(٥) همع الهوامع ٣/١١١.
(٦) الكتاب ١/٣٥١.

وقد نص ابن يعيش على أن لبيك وسعديك لا يخرجان عن التثنية ولا يستعملان إلا مضافين ليحصل بذلك معنى التكثير قال : " وأما لبيك وسعديك فهما مثنيان ، ولا يفرد منهما شيء ولا يستعملان إلا مضافين لما ذكرته لك من إرادة التكثير، فلما تضمن لفظ التثنية ما ليس له من معنى التكثير لزم طريقة لينبئ عن ذلك المعنى ، فَلَبَّيْكَ مأخوذ من قولهم : أَلَبَّ بالمكان إذا أقام به وأَلَبَّ على كذا إذا أقام عليه ولم يفارقه ، وسعديك مأخوذ من المساعدة والمتابعة ، وإذا قال الإنسان : لبيك فكأنه قال : دواما على طاعتك وإقامة عليها مرة بعد مرة ، وكذلك سعديك ، مساعدة بعد مساعدة ومتابعة بعد متابعة ".(١)

والمصادر السابقة : دواليك ، وحنانيك ، وهذاذيك ، منصوبة وليس معها نواصب ظاهرة كأنهم استغنوا عن نواصبها بجعلها عوضا منها ولا يجوز الجمع بين العوض والمعوض عنه .

وجاء في شرح الجمل :

" وأما حنانيك ولبيك وسعديك وهذاذيك ودواليك فمصادر منصوبة بأفعال مضمرة ، فأما حنانيك وهذاذيك ودواليك فالأفعال الناصبة لها من لفظها كأنه في التقدير : أحن حنانيك ، وتقدير قوله : ضربا هذاذيك ... ضربا تهذ فيه هذاذيك أي ضربك في حال أنك تهذ هذاذيك ، وتقدير قوله :

إذا شق برد شق بالبرد مثله    دواليك حتى كلنا غير لابس

تداولنا دواليك ، ودل على تداولنا قوله : إذا شق برد شق بالبرد مثله (٢) ، وأما المصدران لبيك وسعديك فهما منصوبان بفعل مضمر من غير لفظهما بل من معناهما ، فيقدر في لبيك ناصب له هو : داومت وأقمت ، وفي سعديك ، تابعت وطاوعت ".(٢)

---

(١) ابن يعيش ١/١١٨-١١٩ .
(٢) شرح جمل الزجاجي ٢/٤١٣-٤١٤ .

ويرى المبرد أن هذه المصادر لا أفعال لها تجرى عليها وإنما توضع موضع المصادر قال :

" واعلم أن من المصادر التي لا أفعال لها تجرى عليها وإنما يوضع موضع المصادر ما يكون مثنى للمبالغة ، وذلك قولك : لبيك وسعديك وحنانيك "(١)

وقد يفهم من هذا أن المبرد يجعلها جميعا مما لا فعل له من لفظه ، وبعض تلك المصادر لا تستعمل استعمالا مستقلا ،بل تستعمل تبعا مثل سعديك فإنه لا يستعمل وحده ولكن تبعا للبيك ويستعمل حنانيك وحده "(٢).

واختلفوا في لبيك : هل هي كأخواتها من حيث كونها تثنية أو إنها مفردة ؟ ذهب يونس إلى أنها مفردة حيث كانت في الأصل لَبًّا مقصورا ثم قلبت ألفها ياء لكونها مضافة إلى الضمير ، كقلب ألف لديك إلى ياء لما أضيفت إلى الضمير (٣) ويضعف مذهبه ثبوت الياء في لبيك مع إضافتها إلى الظاهر كقوله :

دعوتُ لِماَ نابني مِسْوَرا فلبَّى فَلَبَّيْ يَدَيْ مِسْوَرِ

لأنه لو كانت مثل علَى وَلَدَى لرجعت الياء إلى الألف عند إضافة لبيك إلى الظاهر ، كما رجعت ياء علَى ولَدَى عند دخولها على الظاهر ،ودليل آخر هو سماع لَبَّ وعدم سماع لَبَّى اسما كقول الشاعر :

دعوني فَيَالَبَّى إذا هدرتْ لهم شقاشقُ أقوام فأسكتها هَدْرِى

فقال : لَبَّى ،فلو كان أصله لَبَّى لقال لَبَّاى على الفتح ، أو لَبَّيَّ على القليل (٤) ، وسماع لَبَّ دون لَبَّى هو ما ذهب إليه الخليل وسيبويه (٥) .

أما الكاف في هذه المصادر وما كان على شاكلتها فقد اختلف فيها ، فذهب بعضهم إلى أنها اسم في موضع المفعول مع لبيك وسعديك وحنانيك ،لأن تلك الأسماء واقعة موقع الخبر كأنك قلت : لزوماً وانقياداً لإجابتك ومساعدتك لما تحبه ، والكاف في نحو: هذاذيك ودواليك ،وحنانيك في موقع الفاعل إذ وقعت هذه الأسماء المذكورة موقع الطلب ،كأنك قلت : هَذُّكَ ومداولتك وتحننك ، (٦)

---

(١) المقتضب ٣ / ٢٢٣ .
(٢) انظر همع الهوامع ٣ / ١١٠ .
(٣) انظر همع الهوامع ٣ / ١١٣ .
(٤) انظر شرح جمل الزجاجي ٢ / ٤١٤-٤١٥ .
(٥) " همع الهوامع ٢ / ١١٣ .
(٦) " المرجع نفسه ٣ / ١١٣ .

وذهب الأعلم إلى أنها حرف خطاب كالكاف الداخلة على اسم الإشارة ( ذلك ) وحذفت النون لشبه الإضافة ،ولأن الكاف تطلب اتصالها بالاسم كاتصالها باسم الإشارة ،والنون تمنعها من ذلك فحذفت ولو جعلت الكاف اسما لأدى إلى إفساد المعنى .

ويرد مذهب الأعلم هذا أنه قد جاء لبّيَ مضافا إلى الظاهر في قوله:

دعوت لما نابني مسورا فلبّى فلبّيْ يدَيْ مسور

ومضافا إلى ضمير الغائب في قوله :

إنك لو دعوتَني ودُوني زوراءُ ذاتُ مترَعٍ بيُون

لقلتُ لبَّيْهِ لمَنْ يدعوني

وذلك يبطل كونها حرفا لأن الحروف لا تضاف إلى ماقبلها .

ونخلص من هذا كله إلى أن هذه المصادر المنصوبة على هيئة المثنى لا ناصب لها في اللفظ ،وإنما استغنى عن هذا الناصب لزوما ،وتنوسي في الكلام ،حتى لو ذكر معها لكان ذكره ضربا من العبث الذى يتنزه عنه العربي الفصيح .

---

(١) انظر همع الهوامع ٣/١١٣ .

## ٥ ـ التحذير

التحذير من الأساليب التي استعملتها العرب لتنبيه المخاطب إلى مكروه قد يحدث له ،فقد يرى المتكلم أن شيئاً ما يواجه المخاطبَ فيهدّدُ حياته فيلقي إليه بعض كلمات باستعمالٍ لغوي خاص يبعده عن هذا الخطر، ثم إن الشيء المخوف منه قد يكون من الأشياء المحسة كالأسد والثعبان والنار أو من الأشياء المعنوية كالجهل والغضب والشرّ عامة .

وهذا الاستعمال اللغوي الخاص في التحذير يرد في العربية على الصور الآتية :

الصورة الأولى : أن تحذّر بإيّاكَ وتصرفاتها ويأتي المحذَّرُ منه بعد الواو بعدها كقوله عليه الصلاة والسلام : "إياكم والجلوسَ في الطرقات "(١) الحديث . .رواه مسلم .

الصورة الثانية : أن يُذْكَرَ المحذَّرُ مكررا بغير إيّاك ،نحو وَجْهَكَ وَجْهَكَ .

الصورة الثالثة :أن تذكر المحذر بكلمة إياك ونحوه ويذكر بعده المحذَّرُ منه معطوفاً بالواو كالمثل المشهور "مَازِ رأْسَكَ والسيفَ "(٢) وكذلك رأْسَك والحائطَ (٣) .

الصورة الرابعة : أن يذكر المحذر منه مكرراً مثل : الأسَدَ الأسَدَ .

الصورة الخامسة: أن يذكر المحذر منه معطوفاً عليه مثله بالواو فقط مثل قوله تعالى : ﴿ نَاقَةَ اللهِ وَسُقْيَاهَا ﴾(٤).

الصورة الخامسة : أن يذكر المحذر منه بلا تكرار ولا عطف كقولك تحذر شخصا : الأسَدَ" .

الصورة السابعة :أن تذكر المحذر منه بلا عطف ولا تكرار ،ويذكر معه فعل أمر مثل قول الشاعر :

خَلِّ الطريقَ لمن يبني المنارَ بِهِ ... وابْرُزْ بِبَرْزَةَ حيث اضطرك القَدَرُ (٥)

الصورة الثامنة : أن يذكر المحذر منه بلا عطف ولا تكرار ويذكر معه العامل مقترنا بلا الناهية مثل لا تأكل السمك .

ويرى الأستاذ عباس حسن (٦) أن الصورتين الأخيرتين ليستا من صور

---

(١) رياض الصالحين ص ٦١٥ .

(٢) انظر الكتاب ١/ ٢٧٥ .

(٣) المقتضب ٣/ ٢١٥ .

(٤) سورة الشمس الآية ١٣ .

(٥) حاشية الصبان ٣/ ١٤٤ .

(٦) النحو الوافي ٤/ ١٢٦ الطبعة ٣ .

التحذير المعتد به عند النحاة .

ويبدو أنه يرى أن المشهور الوارد عن العرب في أساليب التحذير هو تلك الأساليب التي حُذِفَ منها العامل قلما رآه في الصورتين الأخيرتين لم يعتدَّ بهما نحواً .

ومن الواضح أن كلَّ أسلوب من أساليب التحذير السابقة يتضمن محذِّراً هو المتكلم ، ومحذَّراً هو المخاطب غالباً ومحذَّراً منه هو الشيء المَخُوفُ ، وقرينة تحدد هذا الغرض التحذيري ، وقد قلتُ عن المحذر إنه المخاطبُ غالبًا لأنه قد يَرِدُ قليلا لغير المخاطب كالغائب في قول بعضهم : إذا بلغ الرجل الستين فإيّاه وإيّا الشَّوَابّ " (١) ، وقلتُ أيضا : إن أسلوب التحذير في حاجة إلى قرينة لأنها هي التي تحدد ذلك ، فاللفظ في نفسه صالح للتحذير وصالح للإغراء ، فإذا قلت : الأسَدَ الأسَدَ وكان المخاطب صياداً يطلبه كان الأسلوب إغراءً ، وإذا قلته لمخاطب من أوساط الناس كان تحذيراً .

ونشرع الآن في توضيح ما قد يكون من استغناء لازم أو جائز في هذه الأساليب :

الصورة الأولى :

استعملت فيها إيّاك وأخواتها كقوله عليه الصلاة والسلام " إيّاكم ومُحْدَثَاتِ الأمور فإنّ كلّ بدعةٍ ضلالةٌ " (٢) الحديث - رواه أبو داود والترمذى وقال حديث صحيح - يحذّر الرسول صلى الله عليه وسلم صحابته من الوقوع في الأمور المحدثة والابتداع في الدين ، لأن ذلك ضلال مبين ، وعلينا أن نبحث في هذا الأسلوب عن نوع الاستغناء وسببه ودليله وتحديد لفظه والمعوض عنه إن وجد . أما نوع الاستغناء هنا فهو واجبٌ لالتزام العرب حَذْفَهُ في هذه الاستعمالات ، ولذلك رأى العلماء أن لفظ إيّاكم في الحديث ، يعدُّ بدلاً من اللفظ بالفعل ، قال سيبويه : " وحذفوا الفعل من إيّاك لكثرة استعمالهم إياه في الكلام فصار بدلا من الفعل " (٣) ولا شك أن البدل والمبدل منه لا يجتمعان أبدًا لذا وجب الاستغناء عن الفعل ، وإلى هذا يذهب المبرد (٤) في المقتضب

---

(١) انظر أوضح المسالك ٣ / ١١٣ .
(٢) رياض الصالحين ص ١١٣ .
(٣) الكتاب ١ / ٢٧٤ .
(٤) انظر المقتضب ٣ / ٢١٢ .

والزمخشرى في المفصل وتبعه ابن يعيش في شرحه ،وقد جُعِلَ النطقُ بالفعل مع هذا الأسلوب من الأصول المرفوضة ،إذ قال : "تقول إذا كنت تحذر: " إيّاك ،ومثله أن تقول : نَفْسَكَ ،وهو منصوب بفعل مضمر ،كأنك قلت: إياك بَاعِدْ وإياك نَحِّ ،فحُذِفَ الفعلُ واكْتُفِيَ بإيّاك عنه ،وكذلك: نَفْسَكَ لدلالة الحال عليه وظهور معناه ،وكثر ذلك محذوفاً حتى لزم الحذف ،وصار ظهور العامل فيه من الأساليب المرفوضة" (١).

وإلى هذا أيضا ذهب ابن مالك (٢) في الكافية الشافية وابن عقيل (٣) في شرح الألفية وابن هشام (٤) في أوضح المسالك ،والصبان (٥) في حاشيته ، والجامي (٦) في الفوائد الضيائية وابن عصفور (٧) في شرح جمل الزجاجي .

أما سبب وجوب الاستغناء ،فهو كثرة استعمال العرب للفظ "إيّاك" عند سيبويه (٨). وقد وضح ذلك المبرد في قوله :

" فلما كانت إيّاك لا تقع إلا اسماً لمنصوب كانت بدلا من الفعل دالّة عليه ،ولم تقع هذه الهيئة إلا في الأمر ،لأن الأمر كلّه لا يكون إلا بفعل وذلك قولك : " إياك والأسَدَ " يا فتى ،وإنما التأويلُ : اتّقِ نَفْسَكَ ،وإيّاك منصوب بالفعل لأنه والأسد متّقيان " (٩).

ويظهر من هذا النص أن العامل قد استغنى عنه للزوم المعمول (إياك) النصبَ دائماً كما يفهم منه عدم استعمال التحذير إلا في الأمر ولا يكون الأمر إلا فعلا ، وأن فعل الأمر وإيّاك في التحذير لا يجتمعان كأنهما فعلان ،والفعل لا يدخل على فعل .

وأما دليل الاستغناء : فهو دلالة الحال التي عليها المخاطبون ، وأما تقدير المستغنى عنه فلا لفظَ مُعَيَّناً ،بل يقدر ما يناسب المعنى .

---

(١) شرح المفصل ٢/ ٢٥ .
(٢) الكافية الشافية ٣/ ١٣٧٨ .
(٣) شرح ابن عقيل ٢/ ٣٠٠ .
(٤) أوضح المسالك ٣/ ١١٣ .
(٥) حاشية الصبان على الأشموني ٣/ ١٤٢ .
(٦) الفوائد الضيائية ١/ ٣٦٥ .
(٧) شرح جمل الزجاجي ٢/ ٤١٠ .
(٨) الكتاب ١/ ٢٧٤ .
(٩) المقتضب ٣/ ٢١٢ .

هذا هو الظاهر من كلام العلماء - فسيبويه مثلا يقدر ثلاثة أفعال لمعمول واحد ، حين قال : " إياك نحّ ، وإياه باعِدْ ، وإياك اتّقِ وما أشبه ذا ".(١)

وقد صرح بذلك الصبان حيث قال في حاشيته :

" والحق أن يقال : لا يقتصر على تقدير باعِدْ ولا على تقدير احذرْ بل الواجب تقدير ما يؤدى الغرض ، إذ المقدر ليس أمراً متعبدا حتى لا يعدل عنه".(٢)

وقد وقع اختلاف في إعراب ما بعد الواو في المثال : إياك والشرَّ ، فيفهم من كلام سيبويه : أن الاسم الثاني ، منصوب بفعل مضمر وجوبا ، قال : " ومن ذلك أيضا قولك : إياك والأسدَ ، وإياك والشرَّ ، كأنه قال : إياك فاتقينّ والأسدَ . . . ثم قال : وحذفوا الفعل من إياك لكثرة استعمالهم إياه في الكلام ، فصار بدلا من الفعل ، وحذفوا كحذفهم " حينئذٍ الآنَ " فكأنه قال : احذر الأسدَ ولكن لا بد من الواو لأنه اسم مضموم إلى آخر ".(٣)

ويؤخذ تقدير العاملين من قوله : إياك فاتقينّ والأسدَ ، وقوله : " فكأنه قال : احذر الأسد ، فيصير التقدير : إياك فاتّقِ واحذر الأسدَ ".

ففي هذا التقدير دلالة على أنه قد استغنى عن عاملين ، عامل للمضمر المنصوب إياك ، وعامل للاسم الظاهر الواقع بعد الواو .

والمبرد : لم يقدر إلا فعلا واحدًا ، ففي المقتضب : " وذلك قولك : إياك والأسدَ يا فتىَ . وإنما التأويل : اتق نفسكَ والأسدَ . و ( إياك ) منصوب بالفعل ، لأنه والأسد مُتَّقَيَان . وكذلك : إياك والصبيَّ ، وإياك ومكروهَ عبدالله ".(٤)

فتقديره يشير إلى أنه ذهب غير ما ذهب إليه سيبويه إذ قدر عاملا واحدًا فقط للمضمر والاسم الظاهر الذى بعد الواو.

ونقل ابن عقيل أن قولنا : إياك والأسدَ جملةٌ واحدةٌ عند السيرافي وجماعة من النحاة قال : والكلام جملة واحدة ، فإذا قلت: إياك والشرَّ ، فالتقدر : إياك باعِدْ من الشر ، والشرَّ منك ، وهذا قول السيرافي وجماعة ".(٥)

---

(١) الكتاب ١/٢٧٣ .
(٢) حاشية الصبان ٣/١٤٣ .
(٣) الكتاب ١/٢٧٤ .
(٤) المقتضب ٣/٢١٢ .
(٥) المساعد ٢/٥٧٠ .

والصيمريُّ له رأيان في هذا ،قال في التبصرة والتذكرة : "ومن المعطوف في هذا الباب قولك : إيّاك والشرّ ،وأهلَكَ والليلَ ، ( والتقدير ) : إيّاك أحذر من الشر ،وإيّاك منصوب بأحذر ،وموضع ( من ) نصب بأحذر أيضا ،فلما حذفهما وصل النصب إلى مابعدها ،ويجوز أن يكون منصوبًا بالعطف على ما قبله من غير تقدير حرف الجر فيكون "إيّاك" منصوبا بالفعل المضمر ،والشرّ معطوفا عليه ".(١)

ويظهر من هذا النص أن للصيمرى رأيين ،أحدهما : أن إيّاك منصوب بالفعل مباشرة ،والشرّ مجرور ب ( مِنْ ) مقدرةً ،والجار والمجرور في محل نصب بالفعل أيضا ،فلما حُذِفَ الجار ( من ) وصل النصب إلى مابعدها .

والرأى الثاني : أن إيّاك منصوب بالفعل المضمر ،والشر معطوف على إيّاك ، عَطْفَ مفرد على مفرد ،وعلى كل حال ،فالكلام جملة واحدة .

ولابن عصفور قولان : في أحدهما يوافق الصيمرى وهو " أن الكلام جملة واحدة ،كما ذكر ذلك ابن عقيل .(٢)

وفي الثاني : يجعل الكلام جملتين ،قال : "وأما الاسم الذى بعد الواو في إيّاك والأسدَ وأمثاله ،فتقديره : إيّاك باعد ،واحْذَر الأسدَ ، إلا أن هذا الفعل الذى ينتصب الأسد بإضماره لا يظهر ،لأنّ ما في إيّاك من التحذير يدل عليه ".(٣)

وإلى القول الثاني اتجه ابْنُ طاهر وابْنُ خروف كما نقل ذلك ابن عقيل .(٤)

ويرجح ابن عقيل أن الكلام جملة واحدة ،إذ يترتب على جعله جملتين أن يكون الاستغناء جائزًا لا واجبًا ،إذ يصبح أسلوب التحذير من الصور التي ذكر فيها المحذّرُ منه غَيْرَ مكرر ،ولكن العرب التزمت الحذف في مثل هذا ،فدل على أن الكلام جملة واحدة . وإذا أراد ابن عقيل أنه متى كان الكلام جملتين ،ونصب كل عامل معموله فإن الكلام يكون من قبيل الجائز إضماره . مثل : إيّاك باعد ،

---

(١) التبصرة والتذكرة ١/٢٦٣ .
(٢) المساعد ٢/٥٧٠ .
(٣) شرح جمل الزجاجي ٢/٤١٠ .
(٤) المساعد ٢/٥٧٠ .

واحذر الأسد ، فإن كل فعل قد أخذ معموله ولم يَعُدِ الكلامُ حينئذٍ من قبيل الواجب إضمارُهُ . ونحن لا نوافقه على ذلك ،لأن أسلوب التحذير ،إذا كان بإيّاك وأُخواتها : فقد اتفق العلماء على أنه من قبيل واجب الاستغناء عن العامل ، سواء عطف عليه اسم ظاهر أم لم يعطف وسواء قدر للاسم الثاني عامل أم لم يقدر ،وما دام أسلوب التحذير بإيّاك ،فإن الكلام لن يخرج أبداً من الوجوب إلى الجواز.

وعُمدتُنا في ذلك كلِّه هو الاستعمالُ العربي الوارد ،فهو لم يرد أبداً بذكر عامل في مثل هذا الأسلوب ،أما إذا كان العطف عَطْفَ مفرد على مفرد فلا إشكال فيه ،وأما إذا كان عطف جملة على جملة بواسطة الواو فلا إشكال فيها أيضا ،لأن الجملة الثانية لن تخرج عن حَيِّز : إيّاك ".

و يترتب على هذا الخلاف نَوْعُ العطف بالواو ،وعلى أنه جملة واحدة يكون من قبيل المفردات ،وعلى أنهما جملتان ،يكون من قبيل الجمل .

وأما تقدير المستغنى عنه فلا لفظَ مُعيناً ،بل يقدر ما يناسب المعنى ، هذا هو الظاهر من كلام العلماء ،وقد سبق النقل عن سيبويه وغيره في ذلك .

هذا ،وللتحذير بإيّاك في اللغة صور هي :

١ - إيّاك والشرّ ،ومنه الحديث : " إيّاك ومُحَقَّرَاتِ الذنوب فإن لها من الله طالبا ". (١)

٢ - إيّاك من الشرّ قال الشاعر :

إيّاك من زلل اللسان فإنما عقل الفتى في لفظه المسموع (٢)

٣ - إيّاك أن تفعل كذا ،كقوله :

إيّاك أن تَحقِرَ الرجالَ فما يُدْرِيك ماذا تُكِنُّهُ الصَّدَفُ (٣)

٤ - إيّاك الشرّ ،قال الشاعر :

فإيّاكَ إيّاكَ المِراءَ فإنه إلى الشر دَعّاءٌ وللشرّ جالبُ

٥ - إيّاك وأَنْ تفعلَ الشرّ .

٦ - إيّاكَ مِنْ أنْ تفعل الشرّ.

---

(١) عين الأدب والسياسة ٤٣ .
(٢) المرجع نفسه ٤٤ .
(٣) المرجع نفسه ٤٥ .

ولم يقع اختلاف في استعمال الصور المذكورة في اللغة إلا في صورة ( إيّاك الأسَدَ ) ،يقول الحريرى : في المسألة ١٧ من كتابه ( دُرّةُ الغواص في أوهام الخواصّ ) ويقولون في التحذير : إيّاك الأسَدَ ،إيّاك الحسَدَ ، ووجه الكلام إدخالُ الواو على الأسد والحسد ،كما قال النبي صلى الله عليه وسلم : " إيّاك ومصاحبةَ الكذّاب فإنه يقرب عليك البعيد و يبعد عنك القريب" وكما قال الشاعر :

إيّاك والأمرَ الذى إن توسعت ... مواردُهُ ضاقت عليك المصادرُ

والعلة في وجوب إثبات الواو في هذا الكلام أن لفظةَ إيّاك منصوبة بإضمار فعل تقديره : بَاعِدْ أواتَّقِ ،واستغنى عن إظهار هذا الفعل لما تضمن هذا الكلام من معنى التحذير ،وهذا الفعل إنما يتعدى إلى مفعول واحد فإذا كان قد استوفى عمله ونُطِقَ بعده باسم آخر لزم إدخال حرف العطف عليه ، كما لو قلت : اتّقِ الشرّ والأسَدَ ،اللهم إلا أن يكون المفعول الثاني حرف جر كقولك إيّاك من الأسَد ".(١)

ولم يكن الحريريُّ أولَ من منع ذلك ،وإنما سبقه سيبويه والمبرد، إذ يمنعان ذلك إلا في الضرورة .

قال سيبويه : واعلم أنه لا يجوز أن تقول : إياك زيدًا ،كما أنه لا يجوز أن تقول : رَأْسَكَ الجدارَ ، حتى تقول : من الجدارِ أو والجدارَ ... ولو قلت: إيّاك الأسد ،تريد : من الأسد ،لم يجز .. إلا أنهم زعموا أن ابن أبي اسحاق أجاز هذا في شعر : إيّاك إيّاك ... كأنه قال : إيّاك ،ثم أضمر بعد إيّاك فعلا آخر ،فقال : اتّقِ المِرَاءَ ".(٢)

ويقول المبرد : فأما ( إيّاك الضربَ ) فلا يجوز في الكلام ،كما لا يجوز: إيّاك زيدًا ،فإن اضطر شاعرٌ جاز ،لأنه شبهه للضرورة بقوله : "أن تقربا" وعلى هذا إيّاك إيّاك المِرَاءَ فإنه .." فأضمر بعد قوله : إيّاك فعلا آخر على كلامين".(٣)

---

(١) درة الغواص ٢٨.
(٢) الكتاب ١/٢٧٩.
(٣) المقتضب ٣/٢١٣.

والظاهر من النّصّين أن سيبويه والمبردَ لا يمنعان في الشعر.

ولكن الحريريّ لم يفرق بين شعر وغيره ،بل منع هذا الاستعمال مطلقا وعلل ذلك بأن إيّاك منصوب بفعل يتعدى إلى مفعول واحد . وإذا جاء بعد هذا الاسم اسمٌ يجب الإتيان بالواو أو أن يجر ب( مِنْ ) ،والحريريُّ محجوجٌ بما ورد عن العرب وبإجازة العلماء .

فمما ورد قول العرب : إيّاكم تحكيم الأهواء ،فإنّ عاجلَها ذميمٌ وآجلَها وخيمٌ، ومن أمات هواه أحيا كرامته ".(١)

وقول الشاعر :

إيّاك إيّاك المِرَاءَ فإنـــــه إلى الشر دعّاءٌ وللشرّ جالـــب(٢)

وممن أجاز ابن مالك في المساعد ،قال : " ولا يحذف العاطف بعد إياك ،إلا والمحذوفُ منصوبٌ بإضمار ناصب آخر " نحو إيّاك الشرّ ".(٣)

وقال ابن عصفور في شرح جمل الزجاج " فإن حذفت الواو ولم يلزم إضمار الفعل نحو قوله : إياك إياك المراءَ... تقديره دَعْ المِرَاءَ ولو كان في الكلام لجاز إظهار هذا الفعل ".(٤)

ونقل ابن عقيل في المساعد رأى أبي البقاء وقال : المختار عندى تقديرُ فعل يتعدى إلى اثنين ،فتقدير : إياك الشرّ : جَنّبْ نفسَكَ الشرّ ،وإيّاك في موضع نَفْسَكَ من الشر ".(٥)

ومن ذلك كله يتضح أن مثل: إياك الأسدَ ،جائزٌ في اللغة ، في الشعر وغيره عند هؤلاء العلماء ،فإنهم لم يختلفوا في جوازه بل كان اختلافهم في التقدير فقط فبعضهم يقدر لكل اسم فعلاً مستقلاً مثل ابن مالك وابن عصفور وبعضهم يقدر فعلا ينصبهما معا ، مثل أبي البقاء العكبرى .

---

(١) النحو الوافي ٤/١٢٦.
(٢) الكتاب ١/٢٧٩.
(٣) المساعد ٢/٥٧٢.
(٤) شرح جمل الزجاجي ٢/٤١٠.
(٥) المساعد ٢/٥٧٢.

الصورة الثانية :

أن يذكر المحذر بغير إيّاك ونحوه ، ويذكر بعده المحذَّرُ منه معطوفاً بالواو كالمثل المشهور " ماز رأسَكَ والسيفَ "(١) وكذلك " رأسَكَ والحائطَ ".(٢)

فالرأس والسيف والحائط ، في هذه الاستعمالات وأمثالها منصوبات ، لا بد لها من ناصب ، ولكن هذا الناصب لم تستعمله العرب في مثل هذا أبدا ، كأن العرب استشعرت ثِقَلاً بذكر العامل هنا لكثرة استعمالهم للأسلوب ، وتركت ذكر العامل ، واستغنت عنه بمعموله .

يقول سيبويه : " وإنما حذفوا الفعل في هذه الأشياء حيث ثَنَّوْا (٣) لكثرتها في كلامهم ، واستغناءً بما يرون من الحال ، وبما جرى من الذكر ، وصار المفعول الأول بدلا من اللفظ بالفعل حيث صار عندهم مثل إيّاك ، (٤) ولم يكن مثل إيّاك لو أفردته ، لأنه لم يكثر في كلامهم كثرة إيّاك ، فشبهت بإيّاك حيث طال الكلام ، وكان كثيرًا في الكلام ".(٥)

وقد وضح المبرد ما سبق بقوله : " وقد يحذف الفعل في التكرير وفي العطف وذلك قولك : رأسَكَ والحائطَ ... فإنما حذفوا الفعل للإطالة والتكرير ".(٦)

وفي هذا بيان أن العرب لا تجمع في هذا الأسلوب بين الناصب والمنصوب . وإلى هذا أيضا ذهب ابن مالك (٧) ، وابن عصفور (٨) وابن عقيل (٩) والصبان (١٠) والأزهري (١١) وغيرهم .

وواضح أن الشرط في وجوب الاستغناء عن العامل هو أن يكون في الأسلوب عطف أو تكرار ، فإن لم يكن كذلك فلا يجب الاستغناء حينئذ (١٢) وكأن العطف أو التكرار قد قام مقام العامل ، وناب عنه أو عُوِّضَ به عنه وكما هي القاعدة المشهورة ( لا يجمع بين العوض والمعوض عنه ) يتضح هذا من كلام

---

(١) الكتاب ١/٢٧٥ .
(٢) المقتضب ٣/٢١٥ .
(٣) يقصد العطف في المحذر منه .
(٤) يقصد ما سبق في الصورة الأولى .
(٥) الكتاب ١/٢٧٥ .
(٦) المقتضب ٣/٢١٥ .
(٧) الكافية الشافية ٣/١٣٧٨ .
(٨) شرح جمل الزجاجي ٢/٤١١ .
(٩) شرح ابن عقيل ٢/٣٠٠ .
(١٠) الصبان ٣/١٤٤ .
(١١) التصريح على التوضيح ٢/٢١٨ .
(١٢) انظر الكتاب ١/٢٧٥ والمقتضب ٣/٢١٦ والمساعد ٢/٥٧١ وأوضح المسالك ٣/١٣ .

العلماء كابن عقيل في شرح الألفية وابن يعيش في المفصل، وابن مالك في الكافية الشافية، والصبان في حاشيته على الأشموني كما ذكرنا سابقا.

وأما تقدير المستغنى عنه فيقال ما قلناه في الصورة الأولى من أن لفظاً بعينه ليس بلازم، بل يقدر كل ما يؤدي المعنى.(١)

وكما اختلفوا في الصورة الأولى في المستغنى عنه: هل هو جملة أو جملتان، كذلك اختلفوا في هذه الصورة، فالظاهر من كلام سيبويه أنه جعله جملة واحدة، وجعله مرة أخرى جملتين ومن ذلك قوله: "شأْنَكَ والحجَّ، كأنه قال: عليك شأنك مع الحج ... فصار الواو في معنى مع، كما صارت في معنى مع في قولهم: ما صَنَعْتَ وأخاك".(٢)

فهذا النص واضح أن المستغنى عنه واحد إذا كانت الواو بمعنى مع، ثم قال سيبويه بعد ذلك: "وإن شئت لم يكن فيه ذلك المعنى، فهو عربي جيد، كأنه قال: عليك رأسك وعليك الحائط".(٣)

فهذا النص أيضا فيه بيان أن المستغنى عنه جملتان، لأن عليك وإن لم تكن فعلا فإنها اسم فعل بمعنى الْزَمْ.

والذي يفهم من كلام المبرد، أن المستغنى عنه واحد حين قال: "ومن أمثال العرب: رأسك والسيف، ومن أمثالهم: أَهْلَكَ والليلَ، وقد دل هذا على أنه يريد: بادر أهلك والليل، والأول على أنه نحِّ رأسك من السيف، وتقديره في الفعل: اتَّقِ رأسك والسيفَ".(٤)

وابن يعيش يوافق سيبويه في الوجهين وقد وضح ذلك إذ قال: ومن ذلك قولهم: رأسك والحائطَ" فينتصب الرأس والحائط ههنا بفعل مضمر، والحائط مفعول معه، والتقدير رأسك والحائط أي مع الحائط، كقولك: استوى الماء والخشبة.

ويجوز أن يكون التقدير: اتَّقِ رأسك والحائط، وهو تحذير كأنه على تقديرين، اتق رأسك أن يدق الحائط، واتق الحائط أن يصيب رأسك فينتصب كل واحد منهما بفعل مقدر.(٥)

---

(١) انظر حاشية الصبان ١٤٣/٣٢.
(٢) الكتاب ٢٧٥/١.
(٣) الكتاب ٢٧٥/١.
(٤) المقتضب ٢١٥/٣.
(٥) شرح المفصل ٢٦/٢.

الصورة الثالثة :

أن يذكر المحذر مكرراً بغير إيّاك ولا يذكر المحذر منه ،مثل: نَفْسَكَ نَفْسَكَ ، وَجْهَكَ وَجْهَكَ ،ويصح أن يكون هذا المثال معطوفاً ومعطوفاً عليه بالواو شريطة أن يكون المعطوف محذرا كالمعطوف عليه مثل : رأسَكَ ويَدَكَ أو لِسانَك وبَطْنَكَ ، وقد مثلنا هنا بأمثلة من عندنا ،إذ لم نظفر بأمثلة مأثورة من القرآن والحديث ،والشعر المحتج به ، وهو أيضا ما لم نظفر به في كتب النحو، فلم يرد ضمن أمثلة سيبويه ولا ضمن أمثلة المبرد ،وإنما كان من تمثيل المتأخرين من النحاة ،كابن هشام في أوضح المسالك (١) والجامي في الفوائد الضيائية ، والأسلوب بقسميه منصوب بعامل يجب الاستغناء عنه ، لالتزام العرب ذلك لأن الأسلوب فيه تكرار أو عطف قام مقام الفعل ،والفعل والتكرار أو العطف في هذا الباب-أعني باب التقدير-لا يجتمعان ،كما وضحنا ذلك في الصورة الثانية .

وينبغي أن نوضح هنا أن من العلماء من يرى أن مثل ( رأسك رأسك ) يجوز فيها إظهار الفعل كابن مالك الذى يقول عنه الأشموني في حاشية الصبان " وكلامه في الكافية -يعني ابن مالك - بأن الأخيرة منها وهي: رأسك رأسك ،يجوز فيها إظهار العامل فإنه قال :

ونحو رأسك كإيّاك جُعِلْ إذا الذى يُحْذَرُ معطوفاً وُصِلْ (٣)

نفهم من بيت ابن مالك هذا أن وجوب الاستغناء عن العامل يكون مع إيّاك ، ومع ما يشبهه وذلك فيما إذا ذكر المحذر معطوفاً عليه مثله ،ولم يذكر ابن مالك التكرار هنا ،وهو ما دعا الأشموني إلى أن يجعل للكلام ،حكما خاصا هو جواز الاستغناء عن العامل لا وجوبه ،إذ لم يذكره ابن مالك في البيت الذى أوجب فيه الاستغناء ،وقد دعاه إلى ذلك ما صرح به ابن مالك في هذا .

---

(١) أوضح المسالك ٣/١١٣ .

(٢) الفوائد الضيائية ١/٣٦٦ .

(٣) حاشية الأشموني ٣/١٤٤ .

الصورة الرابعة :

أن يذكر المحذر منه بغير إياك مكرراً مثل قوله صلى الله عليه وسلم :

" اللهَ اللهَ في أصحابي لا تتخذوهم غَرَضاً بعدى ،فمن أحبهم فبحبي أحبهم ، ومن أبغضهم ، فببغضي أبغضهم".(١) الحديث .

يحذر رسول الله صلى الله عليه وسلم الناس أن يجعلوا أصحابه غرضا بعد موته صلى الله عليه وسلم ،وأن يمسوهم بسوء ،ويدعو إلى مسالمتهم واحترامهم ووقارهم ،والمحبة لهم ،لأن من أحبهم فكأنما أحب الرسول عليه السلام ومن أبغضهم فكأنما أبغضه صلى الله عليه وسلم ".

ففي الحديث أسلوب من أساليب التحذير جاء على التكرار ،أى تكرار المحذر منه . ولفظ الجلالة فيه منصوب بعامل مضمر وجوبا ،لالتزام العرب ذلك ، لأن المنصوب صار عوضا عن الفعل ولا يجمع بين العوض والمعوض عنه أبدا .

قال سيبويه :

" ومما جعل بدلا من اللفظ بالفعل قولهم: الحَذَرَ الحَذَرَ . . . فإنما انتصب هذا على : الزم الحذر . . ولكنهم حذفوا لأنه صار بمنزلة افعل ، ودخول الزم/وعليك على/افعل محال ".(٢)

وإليه أيضا ذهب المبرد (٣) ،وذهب ابن عصفور حين قال في شرح الجمل :

" . . . ضَرْباً ضَرْباً والجدارَ الجدارَ ،والنجاةَ النجاةَ ،فإنها منصوبة بفعل أمر من لفظها لا يجوز إظهاره لنيابة التكرار منابه (٤) وعلى حدِّ تعبير السيوطي في الهمع: " إن أحد الاسمين قام مقام الفعل (٥) ومن ذلك يظهر أن سبب وجوب الاستغناء مجيء الأسلوب مكرراً بدليل أن لو فقد التكرار في الأسلوب لكان الاستغناء جائزاً لا واجباً فيجوز إظهار العامل ،وأما تقدير المستغنى عنه فهو ما يناسب المقال ويلائم المعمول على نحو ما شرحناه في الصور السابقة .

---

(١) مسند الإمام أحمد بن حنبل جـ ٥ ص ٥٤ ط المكتبة الإسلامية للطباعة والنشر بيروت .
(٢) الكتاب ١/ ٢٧٥ . (٣) المقتضب ٣/ ٢١٥ .
(٤) شرح جمل الزجاجي ٢/ ٤١١ .
(٥) الهمع ٣/ ٢٤- وشرح ابن عقيل ٢/ ٣٠٠ وابن مالك في الكافية والشافية ٣/ ١٣٧٩ ،والفوائد الضيائية ١/ ٣٦٦ .

ونقل ابن عقيل في المساعد أن المكرر يجوز معه إظهار العامل فيقول : " في البسيط أنه قيل : بجواز إظهار العامل فيه وكذلك قال الجزولي : إنه يقبح ولا يمتنع قال : منعه قوم .

وقال سيبويه : إذا قلت : " الطريقَ الطريقَ ، لم يحسن إظهار الفعل فيه ، لأن أحد الاسمين قام مقامه ، فإن أفردت الطريق حسُن الإظهار " (١) وذكر ذلك أيضا الأشموني في حاشية الصبان ، إذ قال :

" وأجاز بعضهم إظهارَ العامل مع المكرر قال الجزولي : يقبح ولا يمتنع " (٢).

والذى يبدو لي أن الاستغناء في مثل هذا واجب ممتنع ، وما نقله ابن عقيل في المساعد عن البسيط ، وما نقله الأشموني في الصبان آراء لا تسعفها الأدلة ولا مأثور كلام العرب الذى جاء بالحذف دائمًا ، ويظهر أنه كان في أنفسهما شيء من ذلك ، فحكيا هذه الآراء بصيغة التضعيف ( قِيلَ ) أو بعدم التصريح باسم القائل اكتفاءً بقوله : " أجاز بعضهم " وتلاحظ هنا أن سيبويه قد عبر عن وجوب الاستغناء بقوله : " ولم يحسن إظهار الفعل فيه " ويقصد بذلك الوجوب ، بدليل قوله السابق ( ومما جعل بدلا من اللفظ بالفعل قولهم : الحذر الحذر ... فإنما انتصب هذا على الزم الحذر ولكنهم حذفوا لأنه صار بمنزلة افعل ودخول الزم افعل محال " (٣) وكلام سيبويه يفسر بعضه بعضا .

الصورة الخامسة :

أن يذكر المحذر منه معطوفا عليه مثله بالواو فقط مثل قوله تعالى :

﴿ فقال لهم رسول الله نَاقَةَ اللهِ وسُقْيَاهَا ﴾ (٤).

يقول أبو حيان : " نَاقَةَ الله وسُقْيَاهَا " بنصب التاء وهو منصوب على التحذير مما يجب إضمار عامله ، لأنه قد عطف عليه فصار حكمه بالعطف حكم المكرر كقولك : الأسدَ الأسدَ ، أى احذروا ناقة الله أى عَقْرَهَا " (٥).

ويمثل هذا التفسير والقول بوجوب الاستغناء ذهب الزمخشرى (٦) والعكبرى (٧)

---

(١) المساعد ٢/٥٧١.
(٢) حاشية الصبان : ٣/١٤٤.
(٣) الكتاب ١/٢٧٥.
(٤) سورة الشمس/الآية ١٣.
(٥) البحر المحيط ٨/٤٨٢.
(٦) الكشاف ٤/٢٦٠.
(٧) إملاء ما من به الرحمن ٢/٢٨٩.

والفراء (١) وابن مالك (٢) ،وابن عقيل (٣) ،والصبان (٤) ،وابن الشجرى (٥) .

وسبب وجوب الاستغناء هنا كون الأسلوب معطوفاً عليه إذ لو لم يكن كذلك يبطل سبب وجوب الاستغناء ،فالعطف كالتكرار ،كلاهما سبب في وجوب الاستغناء عن العامل ،فكأن المعطوف قام مقام العامل ،وعُوِّض به عنه ،فلا يجمع بينهما وهذا ما جرت عليه العرب في استعمالاتها .

الصورة السادسة :

أن يذكر المحذَّرُ منه ،بلا تكرار ولا عطف كقول الشاعر :

بيني وبينك حرمةٌ اَللَّهَ في تضييعها (٦)

فلفظ الجلالة منصوب بفعل مضمر جوازًا ،لأن هذه الصورة من صور التحذير التي يجوز فيها إظهار العامل وإضماره ،وذلك لفقدان شَرْطَيْ لزوم الإضمار وهما التكرار والعطف ،على ما لاحظناه سابقا من أن العرب إنما تضمر العامل مع التكرار أو العطف ،إذ كانوا يستشعرون الثِّقَلَ في الجمع بين الناصب والمنصوب ، ومثل هذا الأسلوب ، لمَّا زال منه ما كان سببا في الثقل بجمع الناصب والمنصوب في التحذير ،استوى عندهم الأمران ،الإضمار والإظهار ،فمن أمثلة إظهار العامل في هذا قولُ جرير :

خَلِّ الطريقَ لمن يبني المَنَارَ به وابْرُزْ ببَرْزَةَ حيثُ اضطرَّكَ القَدَرُ (٧)

ولما كان الإظهار والإضمار سِيَّان لدى العرب في هذه الصورة اختار الشاعر هنا إظهار العامل كما ترى .

ومن أمثلة إضمار العامل قول الشاعر :

بيني وبينك حرمةٌ اَللَّهَ في تضييعها

ويرى الأستاذ عباس حسن أن هذا الاستعمال الذى يبرز فيه العامل ليس من أساليب التحذير المصطلح عليها عند النحاة ،وإنما هو من التحذير اللغوى لأن الشرط الأساسي عند النحاة في التحذير الاصطلاحي أن يكون الاسم منصوبا

---

(١) معاني القرآن للفراء ٣/٢٦٨ .
(٢) الكافية الشافية ٣/١٣٧٩ .
(٣) المساعد ٢/٥٧١ .
(٤) حاشية الصبان ٣/١٤٤ .
(٥) ابن الشجرى ١/٣٤٢ .
(٦) النحو الوافي ٤/١٢٦ (الهامش) .
(٧) أوضح المسالك ٣/١١٣ .

على أنه مفعول به ،وناصبه عامل محذوف هو ومرفوعه معا .(١)

يقول سيبويه : فلو قلت : نَفْسَكَ ،أو رأْسَكَ ،أو الجدَارَ ،كان إظهار الفعل جائزًا نحو قولك : اتَّقِ رأْسَكَ ،واحفظ نَفْسَكَ ،واتَّقِ الجدارَ(٢)

والإظهار والإضمار هنا أمر متفق عليه بين العلماء كابن الشجرى(٣) ، وابن مالك(٤) ،والرضي(٥) ،وابن هشام ، وابن عقيل .(٦)

*

## ٦- الإغــــــراء

الإغراء وسيلة من وسائل تنبيه المخاطب على أمر محمود ليفعلـــه ، ولينتفع به سواء أكان المُغْرَى به من الأشياء المُحَسَّة كالإغراء على الصيد ،وتناول الطعام والشراب ،أو الأشياء المعنوية كالعِلْم و حب الخير .

ومن الواضح أن أسلوب الإغراء يتألف من المُغْرِى الذى هو المتكلـــم والمُغْرَى الذى هو المخاطب ،والمُغْرَى به الذى هو الشيء المحبوب . ثـم إن أسلوب الإغراء في الاستعمال اللغوى يأتي على ثلاث صور :

إحداها : أن يأتي المغرى به مكررا مثل قول الشاعر :

أخاك أخاك إنّ من لا أخا له     كَسَاعٍ إلى الهَيْجا بغير ســــلاح(٧)

والثانية : أن يأتي بالعطف كما في المثل العربي : "أَهْلَكَ واللَّيْلَ"(٨).

والثالثة : أن يأتي المغرى به بغير تكرار ولا عطف مثل : "أخاك" أى ساعد أخاك .

وما قلناه في أسلوب التحذير في مثل هذه الصور يقال في أسلوب الإغراء المماثل لها ،من حيث الاستغناء عن العامل وجوبًا أو جوازًا ،ومن حيث وجـــود القرينة الدالة ،فالأسلوبان متشابهان من كل وجه ،ولا فرق بينهما إلا فـــي المعنى ،هذا يدل على الإغراء بفعل الشيء وذلك يدل على التحذير من الشيء ، ولذلك جمعهما النحاة في باب واحد أطلقوا عليه باب التحذير والإغراء .

---

(١) النحو الوافي ٤/١٢٧.    (٢) الكتاب ١/ ٢٧٥ .
(٣) الأمالي الشجرية ١/٣٤٢.    (٤) الكافية الشافية ٣/١٣٧٨.
(٥) كتاب الكافية لشرح الرضي ١/١٨٢.    (٦) شرح ابن عقيل ٢/ ٣٠٠.
(٧) أوضح المسالك ٣/١١٥.    (٨) الكتاب ١/٢٧٥.

ونوجز القول هنا فنقول : سبق أن قلنا : إن أسلوب التحذير إذا ورد مكررًا فإنه يجب الاستغناء عن العامل عند جمهرة النحاة ، ويجوز هذا الاستغناء عند بعضهم (١) ، وهذا الحكم ينطبق على صورة الإغراء المماثلة في مثل :

أخاك أخاك إنّ من لا أخا له    كساعٍ إلى الهيجا بغير سلاحِ

يقول سيبويه : " ومما جُعِلَ بدلا من اللفظ بالفعل قولهم : الحَذَرَ الحَذَرَ ، والنَّجاءَ النَّجاءَ ، فإنما انتصب هذا على الْزَمْ الحذر ، وعليك النجاءَ ، ولكنهم حذفوا لأنه صار بمنزلة افْعَلْ ، ودخول الْزَمْ وعليك على افعل محال " (٢).

وقال المبرد : " وقد يحذف الفعل في التكرير وفي العطف ... ، ومن أمثالهم : " أهلك والليل " وقد دل هذا على أنه يريد : بادر أهلك والليل " (٣).

وكذلك قلنا في صورة التحذير ذات العطف في مثل " مَازِ رَأْسَكَ والسيفَ " : إنه يجب الاستغناء عن العامل باتفاق ، ومثل هذا الحكم ينطبق على صورة الإغراء المماثلة في مثل " أَهْلَكَ واللّيلَ ".

قال سيبويه : " ومثل ذلك : أَهْلَكَ واللّيلَ " ، كأنه قال : بادر أهلك قبل الليل ، وإنما المعنى أن يحذره أن يدركه الليل ، والليل محذَّرٌ منه ، كما كان الأسد محتفظا منه " (٤) ثم قال : " وإنما حذفوا الفعل في هذه الأشياء حين ثَنَّوْا لكثرتها في كلامهم واستغناءً بما يرون من الحال ، وبما جرى من الذكر وصار المفعول الأول بدلا من اللفظ بالفعل حين صار عندهم مثل : إيّاكَ ولم يكن مثل : إيّاك لو أفردته ، لأنه لم يكثر في كلامهم كثرة إيّاك " (٥).

وقد قلنا في التحذير غير المكرر وغير المعطوف : إنه يجوز ذكر العامل وحذفه باتفاق ، ومثل هذا ينطبق على صورة الإغراء المماثلة في مثل : (العَمَلَ الصالحَ ) فإنه يجوز أيضا أن يقال : الزم العمل الصالح .

قال المبرد : لو أفردت لم يجز حذف الفعل إلا وعليه دليل ، نحو : زيدًا ، لو قلت ذلك لم يُدْرَ ما الفعل المحذوف ، فإن رأيت رجلا قد أشار بسيف

---

(١) انظر أوضح المسالك ٣ / ١١٥ ، انظر حاشية الصبان ٣ / ١٤٤ ، والمساعد
(٢) الكتاب ١ / ٢٧٧-٢٧٨ .   (٣) المقتضب ٣ / ٢١٥ .
(٤) الكتاب ١ / ٢٧٥ .   (٥) نفس المصدر والصفحة .

فقلت : زيدا ، أو ذكرت أنه يضرب أو نحو ذلك ( جاز ) لأن المعنى : أوقع ضربك بزيد ".(١)

نقول بعد هذا: هل يجوز الرفع في الأسلوبين ، وإذا جاز فيهما الرفع فهل يكونان من أساليب التحذير والإغراء المصطلح عليها نحوًا ؟، وكما هو معروف فإن صور التحذير المعتبرة لدى النحاة خمس وصور الإغراء لديهم ثلاث . وكل صور التحذير الخمسة يمكن فيها الرفع غير صورة واحدة ،تلك التي ابتدأت فيها بإياك وأخواتها، لأن إياك وأخواتها من ضمائر النصب ،وأما صور الإغراء فممكن فيها جميعها الرفع لأنه ليس فيها إياك وأخواتها ، التي لا يتأتى معها الرفع أبداً .

فإذا رفع المكرر فبإضمار مبتدأ لا يظهر أبدا حملاً للرفع على النصب على حد قول سيبويه : " فتركوا إظهار الرافع كترك إظهار الناصب ، ولأن فيه ذلك المعنى وكان بدلا من اللفظ بالفعل "(٢) كذلك هنا إذا رفع المنصوب كان الرافع غير جائز الإظهار ،كالناصب . ويقول الفراء في إعراب قوله تعالى : ﴿ نَاقَةَ اللهِ وسُقْيَاها ﴾ نصبت الناقة على التحذير ،حذرهم إياها ،وكل تحذير فهو نصب ،ولو رفع على ضمير : هذه ناقةُ الله ،فإن العرب قد ترفعه ، وفيه معنى التحذير ،ألا ترى أن العرب تقول :/هذا العدوُّ فاهربوا ،وفيه تحذير ،وهذا الليلُ فارتحلوا ،فلو قرأ قارىء/كان مصيبًا ،أنشدني بعضهم:

إنّ قومًا منهم عُمَير وأشبا ... هُ عُمَيرٍ ومنهم السفاحُ
لَجَديرُونَ بالوفاء إذا قا ... لَ أخو النجدةِ : السلاحُ السلاحُ

فرفع ،وفيه الأمر بلباس السلاح "(٣) .

ففي حالة الرفع معنى التحذير ،إلا أنه لا يكون أسلوبًا تحذيريا نحويا بل يكون لغويا فقط ،لأن أسلوب التحذير عند النحاة " أن يكون الاسم منصوبا على أنه مفعول به وناصبه محذوفا ".(٤)

---

(١) المقتضب ٣/ ٢١٦ . (٢) الكتاب ١/ ٣٢١ .
(٣) معاني القرآن للفراء ٣/ ٢٦٨-٢٦٩ .
(٤) النحو الوافي ٤/ ١٢٧ .

## ٧- "الاختصـــــاص"

في قوله صلى الله عليه وسلم : ( نحن مَعَاشِرَ الأنبياءِ لا نُورَثُ )(١) ،

وقول الشاعر :

نحن بني ضَبَّةَ أصحابُ الجملْ ننْعى ابنَ عفَّانٍ بأطرافِ الأسَلْ (٢)

وقول الآخر :

نحن بَنَاتِ طَـــارِقْ نمشـي على النّمَـــارِقْ (٣)

نجد مبتدأ مرفوعا هو ضمير مبهم وقع بعده اسم منصوب يفسره ،ثم جيء بخبر المبتدأ السابق بعد هذا المنصوب وهذا ما يعرف عند النحاة بأسلوب الاختصاص . ولم يذكر القدماء ،ولا المتأخرون من النحاة تعريفا محددا للاختصاص ،وإنما اكتفوا بذكر أمثلته ،وتوجيهها ،اللهم إلا ابن هشام في أوضح المسالك فقد ذكر تعريفا موجزاً هو قوله : "الاختصاص اسمٌ معمولٌ لأَخُصُّ واجب الحذف "(٤) وهو كما ترى تعريفٌ غير دقيق ،ولذلك ذكر الشيخ محي الدين تعريفا أوضح فقال : " فأما تعريفه فهو في اللغة مصدر اختَصَّ فلانٌ فلاناً بكذا ، أى قصره عليه ،وهو في الاصطلاح : قصر حكم مسند لضمير على اسم ظاهرٍ معرفة ، يذكر بعده معمول لأَخُصُّ محذوفاً وجوباً ".(٥)

وللاختصاص بواعث ثلاثة :

الأول منها : الفخر ،نحو : أنا أيُّها الشجاعَ معتمدٌ في الحروب .

الثاني : التواضع ،نحو : أنا أيُّها المسكينَ الضعيفَ محتاجٌ إلى رحمة الله .

والثالث : بيان القصد بالضمير كقوله صلى الله عليه وسلم : ( نحن معاشِرَ الأنبياء لا نُورَثُ ) .(٦)

ويتألف أسلوب الاختصاص من أجزاءٍ رئيسةٍ هي : مبتدأ في الحال أو في الأصل - ولا بد أن يكون ضميرًا- ثم مفسرٌ لهذا الضمير ،وهو اسم ظاهر إما بأل

---

(١) شرح ابن عقيل ٢٩٨/٢ .
(٢) المرجع نفسه ٢٩٨/٢ .
(٣) المرجع نفسه ٢٩٨/٢ .
(٤) أوضح المسالك ١١١/٣ .
(٥) هامش شرح ابن عقيل ٢٩٧/٢-٢٩٨ .
(٦) انظر هامش شرح ابن عقيل ٢٩٨/٢ .

مثل : نحن العربَ أقرى الناس للضيف ، وإما مضافٌ إلى ما فيه أل نحو: نحن معاشرَ الأنبياء لا نورث ، قال سيبويه : وأكثر الأسماء المضافة دخولا في هذا الباب : بنو فلان ، ومعشر مضافة ، وأهل البيت ، وآل فلان ، وقال أبو عمرو : العرب تنصب في الاختصاص هذه الأربعة ولا ينصبون غيرها "(١).

ويرد على أبي عمرو أنه وردت أسماء منصوبة على الاختصاص غير ما ذكره هو كقولهم " بنا تميماً يُكشَفُ الضبابُ " وقولهم " نحن العرب أقرى الناس للضيف " ، قال ابن يعيش: " وهذا الفصل يكون بسائر الأسماء ، نحو: نحن بني فلان وآل فلان وغيرها من الأسماء "(٢).

والغالب في هذا الأسلوب أن يقع المفسَّر بين المبتدأ والخبر ، وقد يتأخر كما في قولهم : اللهم اغفر لنا أيَّتُها العصابةُ . والمنصوب في هذا الأسلوب إنما هو بفعل مستغنىً عنه دائمًا تقديره أَخُصُّ؛ لأن العرب قد التزمت ذلك فلا وجه للخروج عما التزمته ، فإن كان أيّ أو أيّة فهو مبني في محل نصب ، قال ابن هشام في أوضح المسالك : " فإن كان أيُّها أو أيَّتُها استعملا كما يستعملان في النداء فيضمان ويوصفان لزوما باسم لازم الرفع مُحلّىً بأل نحو : أنا أفعل كذا أيُّها الرجلُ ، واللهم اغفر لنا أيَّتُها العصابةُ ، وإن كان غيرهما نصب نحو : نحن معاشرَ الأنبياءِ لا نُورَثُ "(٣) ، وخالف الأخفش في اعتبار أيّ في مثل هذا الاستعمال من باب الاختصاص ، وجعله من باب النداء بحرف محذوف ، قال السيوطي في الهمع : " وزعم الأخفش أنها منادى ، لأنها في غير الشرط والاستفهام ، لا تكون إلا على النداء ، قال : ولا يُنكَرُ أن ينادى الإنسانُ نفسَه ، ألا ترى أن عمر قال : كلُّ الناس أفقَهُ منك يا عُمَرُ ، قال: وهذا أولى من أن تخرج أيٌّ عن بابها ، ورُدّ بأن بقية الباب لا يمكن فيه تقدير الحرف نحو : نحن العربَ ، وبك اللهَ "(٤).

---

(١) همع الهوامع ٣/ ٣٠.
(٢) شرح المفصل ٢/ ١٨.
(٣) أوضح المسالك ٣/ ١١١.
(٤) همع الهوامع ٣/ ٣٠.

وفي ذلك يقول ابن يعيش : "والذى يدل على أنه غير منادى أنه لا يجوز دخول حرف النداء عليه ،لا تقول : أنا أفعل ياأيُّها الرجلُ ،إذا عَنَيْتَ نفسك ولا نحن نفعل كذا أيُّها القومُ ،إذا عَنَيْتُم أنفسكم ،لأنك لا تنبه غيرك" (١).

وقد أخرج ابن يعيش هذه الصورة من باب الاختصاص وجعلها على الابتداء والخبر ،قال : "وقولهم أنا أفعل كذا أيُّها الرجلُ ونحن نفعل كذا أيَّتُها العصابةُ ،فأيٌّ وصفتها مرفوع بالابتداء وخبره محذوف ،أو خبر محذوف المبتدأ ،فإذا كان مبتدأ فكأنه قال : الرجل المذكور أو العصابة المذكورة مَنْ أُرِيدُ ،وإذا كان خبرًا فكأنه قال : مَنْ أُرِيدُ الرجل المذكور أو العصابة المذكورة ،إذ لا يقدر فيها حرف نداء ،بل هي جملة في موضع الحال ،لأن الكلام قبلها تامٌّ ،وكذا مثلها صاحب الكتاب - يعني الزمخشرى - بقوله : أنا أفعل كذا متخصصاً من بين الرجال ،ونحن نفعل متخصصين من بين الأقوام ، وذكر أيّ وصفته توضيحاً وتوكيداً ،إذ الاختصاص حاصل من أنا ونحن فاعرفه" (٢).

وإذا كان ابن يعيش قد أخرج هذه الصورة من باب الاختصاص ،فهو لم يخرجها من باب الاستغناء ،ولكن الاستغناء عنده يكون إما عن المبتدأ وإما عن الخبر ،ويتضح ذلك من تقديره السابق .

ويفهم من كلام الزمخشرى في المفصل أنه لا يشترط أن يكون السابق ضميرًا مبهمًا ،إذ أدخل في باب الاختصاص أمثلةً على غير حَدِّه الذى سبق ، وهي أمثلة تَرِدُ كثيرًا في النعت المقطوع نصباً للمدح أو للذم أو الترحم قال : "ومنه - أى من باب الاختصاص قولهم : الحمدُ للهِ الحميدَ ،والملكُ للهِ أهلَ الملك ،وأتاني زيدٌ الفاسقَ الخبيثَ ،وقرئ حَمَّالَةَ الحطب ،ومررت به المسكينَ والبائسَ" (٣).

وقد يشتبه هذا الأسلوب - الذى هو أسلوب الاختصاص - عند بعض الناس بأسلوب النداء ،ويفرق بين الأسلوبين بأمور :

أحدها : (أنه ليس معه حرف النداء لا لفظًا ولا تقديرًا .

---

(١) ابن يعيش ١٧/٢ .

(٢) المرجع نفسه ١٧/٢-١٨ .

(٣) المفصل : ٤٦ .

الثاني : أنه لا يقع في أول الكلام ،بل في أثنائه كالواقع بعد نحن في الحديث المتقدم ،أوبعد تمامه كالواقع بعد ( أنا ) و ( نا ) في المثالين قبله : أنا أفعل أيُّها الرجلُ ،واللهم اغفر لنا أيتها العصابةُ .

الثالث : أنه يشترط أن يكون المقدم عليه اسماً بمعناه والغالب كونه ضمير تكلم ،وقد يكون ضمير خطاب كقول بعضهم : بك اللّهَ نرجو الفضل .

الرابع والخامس : أنه يقلّ كونه عَلَماً ،وأنه ينتصب مع كونه مفرداً كما في هذا المثال .

السادس : أنه يكون بأل قياساً كقولهم : نحن العربَ أقرى الناس للضيف ".(١)

*

## ٨- " الجملة الشرطيـة "

أدوات الشرط جازمةٌ وغَيرُ جازمة ،فالجازمة بيّنها ابن مالك بقوله :

واجزم بإنْ وما ومهمـــــا أيٌّ ،متى ،أيّان ،أين ،إذمـا

وحيثما أتى وحرفٌ إذْ مـَـــا كإنْ وباقي الأدوات أسْمَـــا

أما الأدوات غير الجازمة فهي إذا ولولا وكيفما ولو ولوما ،وتتكون الجملـــة الشرطية من عناصر ثلاثة :

أدوات الشرط ،وفعل الشرط ،وجواب الشرط .

ويشترط في الجملة الشرطية أن تكون فعلية وأن لا تتقدم هي ولا شيء من معمولاتها على الأداة وأن لا تكون طلبية ولا جامدة ولا مصدّرة بحرف تنفيس ولا مصدّرة بقَسَم أو قد أو شيء له صدارة كالاستفهام وحرف النفــــي. أما جواب الشرط فيشترط فيه أن يصح وقوعه في محل الشرط ،وإلّا وجب اقترانه بالفاء وقد جمع بعضهم في المواطن التي يقترن فيها جواب الشرط بالفاء في قوله:

اسمية طلبية وبجامـــــــــدٍ وبما ولـن وقد وبالتنفيـــس

---

(١) أوضح المسالك ٣/١١١-١١٢.

وفي وقوع الاستغناء عن أحد هذه العناصر الثلاثة يحتاج الأمر إلى تفصيل :

* * *

## ١ - الاستغناء عن فعل الشرط :

يستغنى عن فعل الشرط قياساً إذا كانت الأداة ( إنْ ) غالباً ،ووجد ما يفسر المستغنى عنه ،ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ وإن أحدٌ من المشركين استجارك فأجره ﴾ (١) وقوله تعالى ﴿ وإن امرأةٌ خافت من بعلها نشوزاً أو إعراضا ﴾ (٢)، ويشترط أكثر العلماء لجواز الاستغناء عن فعل الشرط أن تكون الأداة ( إنْ ) وأن تقترن بلا النافية كقول الأحوص :

فطلِّقْهافلَسْتَ لها بكُفْءٍ ... وإلَّا يَعْلُ مَفْرِقَكَ الحُسَامُ

وقول الآخر :

فإن تُولِني منك الجَمِيلَ فأَهْلُهُ ... وإلَّا فإنِّي عاذِرٌ وشَكُورُ

قال ابن مالك : " ويحذف الجواب كثيراً لقرينة..وكذا الشرط المنفى بلا تالية إنْ " (٣) ،وما ذهب إليه ابن مالك من اشتراط اقتران لا النافية بالأداة يفهم منه أن الاستغناء عن الفعل لا يجوز في حالة عدم ذلك ،لأنَّ " لا " صارت عنده عوضا عن المحذوف ،وذهب إلى هذا ابن عصفور والأُبَّذى (٤) . وقال أبو حيان : " وليس بشيء ،لأنها لو كانت عوضا من الفعل المحذوف لم يجز الجمع بينهما مع أنه يجوز نحو : وإلَّا يسُىءْ فلا تضربه ،فهي في ذلك نافية لا عوض " (٥).

والذى أميل إليه في الاستغناء عن فعل الشرط هو : جوازه عند وجود قرينة تدل عليه ، أما وجود " لا " في الأبيات التي ذكروها فذلك راجع إلى ضرورتها نظراً للمقابلة في كل بيت بين حالة الإثبات وحالة النفي ،لا أنها عوض من الفعل وإذن يبقى شرط الاستغناء قائماً وهو وجود قرينة في القول تعيِّن المستغنى عنه سواء ذكرت هذه القرينة بعد الأداة أو قبلها ،ومما

---

(١) سورة التوبة /آية ٦ . (٢) سورة النساء /آية ١٢٨ .

(٣) المساعد ٣/١٦٩ .

(٤) انظر الأشباه والنظائر ٤/٢٢٣ وانظر أيضا همع الهوامع ٤/٣٣٦ .

(٥) همع الهوامع ٤/٣٣٦ .

يتعين فيه ذكر القرينة قبل الأداة حالة نفي الفعل المستغنى عنه .

واختُصَّتْ ( إنْ ) من بين الأدوات الجازمة بالاستغناء عن فعل شرط بعدها لأنها أمُّ الباب ، وهذه إحدى ما تختص به بخلاف غيرها من الأدوات الجازمة فلا يستغنى عن فعل الشرط بعدها ، وما جاء من الاستغناء عن الفعل بعد غيرها فشاذٌّ لا يقاس عليه ، مثل ( متى ) في قول الشاعر :

فمتى وَاغِلٌ يَنُبْهُمْ يُحَيُّو ه ويعطف عليه كأس الساقي (١)

و " أينما " في قول الشاعر :

صعدةٌ نابتةٌ في حائرٍ أينما الريحُ تُميِّلْها تَمِلْ (٢)

و " مَنْ " في قول الشاعر :

فَمَنْ نحن نؤْمِنْهُ يَبِتْ وهو آمنٌ ومن لا نُجِرْهُ يُمْسِ منا مُفَزَّعا (٣)

*

٢ - الاستغناء عن جواب الشرط :

يستغنى عن جملة جواب الشرط جوازاً لقيام القرينة الدالة عليه حاليةً أو مقاليةً ، فمن القرينة الحالية قوله تعالى * وإن كان كَبُرَ عليك إعراضهم فإن استطعت أن تبتغي نَفَقاً في الأرض أو سُلَّماً في السماء فتأتيهم بآية * (٤) فجواب الشرط الثاني مستغنى عنه تقديره : فافعل ، إذ كان الرسول عليه الصلاة والسلام حريصًا على إيمان قومه وهدايتهم وباحثا عن كل الآيات الدالة على صدقه عندهم ، وقيل له ما معناه : إنه حكم عليهم بالضلالة ولا جدْوى من بحثه عن هدايتهم ، لمّا كان ذلك على غير المشيئة الإلهية فعليه أن لا يجزع لذلك ، كما جاء في قوله تعالى * فلعلك باخعٌ نفسك ألا يكونوا مؤمنين * (٥).

أما القرينة المقالية فهي : أن يذكر في الجملة الشرطية دليل للجواب تأخر أو تقدم أو توسط ، فمما تأخر فيه دليل الجواب قوله تعالى :

* وإن يُكَذِّبُوكَ فقد كُذِّبَتْ رُسُلٌ من قبلك * (٦) لأن قوله " فقد كذبت "

---

( ١ ) المقتضب ٢/ ٧٥-٧٦ .
( ٢ ) نفس المصدر السابق .
( ٣ ) نفس المصدر السابق .
( ٤ ) سورة الأنعام/الآية ٣٥ .
( ٥ ) سورة الشعراء/الآية ٢ .
( ٦ ) سورة فاطر/الآية ٤ .

وإن كان في الظاهر جواباً للشرط فهو في الحقيقة ليس جوابا له ،لأنه لا يتسبب عن الشرط وليس نتيجة له ،لأن تكذيب الكفار المعاصرين للرسول صلى الله عليه وسلم لا يسبب تكذيب الأمم السابقة من الكفار لأنهم قد كذبوا في زمن ماضٍ جاء بعده الكفار المعاصرون ،لذلك كان المناسب تقدير جواب مستقل مناسب للشرط ،وهذا ما عبر عنه أبو حيان بقوله : " إن جواب الشرط محذوف لدلالة الكلام عليه والتقدير : ( وإن يكذبوك ) فَتَسَلَّ ، ولا يمكن أن يكون ( فقد كذبت رسل ) الجواب لمضيه ،إذ إن جواب الشرط مستقبل لا مَحَالَةَ لترتبه على المستقبل ،وما يوجد من كلام المعربين أن مثل هذا من الماضي هو جواب الشرط على سبيل التسامح لا الحقيقة "(١) ،ومثل هذا من الاستغناء الذى تأخر دليله .

وأما تقدم الدليل على الشرط فكثير كقولك : افعل إن كنت فاعلا ،فجواب الشرط في المثال مستغنى عنه وجوبا ،لأن العربي لم يقل قطّ : افعل إن كنت فاعلا افْعَلْ ،لأن ذكره نوع من العبث ،وعلى هذا جاء قوله تعالى : ﴿ واشكروا نعمة الله إن كنتم إياه تعبدون ﴾.(٢) فقوله : اشكروا ،لا يصلح أن يكون جوابا للشرط بعده لتقدمه والجواب لا يتقدم على الشرط لأن أدوات الشرط لها صدر الكلام .

ودليل آخر : أنه لو كان جوابا لاقترن بالفاء ،لأنه أمْرٌ فلم يَبْقَ إلا أن يكون دليلا للجواب المستغنى عنه وتقديره : إن كنتم إياه تعبدون فاشكروه .

ومن توسط الشرط بين أجزاء الدليل قوله تعالى : ﴿ فكيف تتقون إن كفرتم يوما يجعل الولدان شِيباً ﴾(٣) فقد توسط الشرط وفعله (إن كفرتم) بين أجزاء جملة دليل الجواب ،وتقدير الجواب : إن كفرتم فكيف تتقون ،ولا يصلح ما هنا أن يكون جوابا لأن أدوات الشرط لها الصدارة ، وهذا من الاستغناء الواجب لقيام الدليل مقام الجواب فكأنه عوض عنه ،ولا يجمع بين العوض والمعوض عنه ،وقد جمع الشيخ عضيمة آياتٍ كثيرةً من القرآن الكريم جاءت من هذا القبيل .(٤)

---

(١) البحر المحيط ٣/١٣٣ . (٢) سورة النحل/الآية ١١٤ .

(٣) سورة المزمل/الآية ١٧ .

(٤) انظر دراسات لأسلوب القرآن ٣/٢٤٦-٢٤٨ .

وما ذهبت اليه من أن جواب الشرط مستغنى عنه وجوبا ،وما تقدم على الجواب هو دليل الجواب وليس الجوابَ نَفْسَهُ هو ما ذهب إليه البصريون .

قال الرضي :

" واعلم أنه إذا تقدم على أداة الشرط ما هو جواب من حيث المعنى فليس عند البصريين بجواب له لفظا ،لأنّ للشرط صدر الكلام بل هو دالٌّ عليه وكالعوض منه .

وقال الكوفيون : بل هو جواب في اللفظ أيضا لم ينجزم ولم يصدَّر بالفاء لتقدمه فهو عندهم جواب واقع في موقعه "(١) ،وقد أخذ المبرد وأبو زيد بمذهب الكوفيين (٢)،

وعلل بعض البصريين مذهبهم بأنه لو كان المتقدم على الشرط جملة اسمية ، مثل : أنت ظالمٌ إن فعلت ،فلا يصلح كونه جوابًا لعدم اقترانه بالفاء ولأنّ للشرط صدر الكلام ،وإن كان جملة فعلية مضارعة مرفوعة مثل : أقومُ إن قمت فلا تصلح كونها جوابا لعدم جزم الفعل ،ولما لم يجزم تعين كون الجملة دليلًا للجواب ،ولما جاء في قول الشاعر :

فلم أرقه إن يَنْجُ منها وإن يمت فطعنةٌ لا نِكْسٍ ولا بمُغَمَّرِ

إذ إن الجواب إذا كان منفيا بلَمْ لا يقترن بالفاء . وأجاب الكوفيون عما قاله البصريون : بأن الفاء إنما لم تدخل في الأول لأنها لا تناسب الصدر ولأنها خلف عن العمل ولا عمل مع التقديم ،وأجابوا عن الجملة الفعلية المنفية بلم بأن الفاء قد تدخل على المنفي ،فقد أجاز الزمخشري في : ﴿ فلم تقتلوهم ... ﴾ الآية ،أن يكون التقدير : إن افتخرتم بقتلهم ،وأجابوا عن رفع المضارع المقدم بأنه لضعف الحرف أن يعمل مؤخرا .(٣)

وواضحٌ ضَعْفُ الردود الكوفية من جهة الصناعة النحوية ، وهي كذلك ضعيفة من جهة المعنى ،إذ إن قائل مثل هذه الأساليب إنما يقصد بناء كلامه من أول الأمر على الإخبار من غير تعليق فهو يثبت الحكم أولا ثم يعلّق بالشرط فصار كمن يخصص الأمر بعد تعميمه ،ولو كان قصده التعلق لوضع جملة الشرط في ترتيبها المعهود .(٤)

---

(١) كتاب الكافية ٢/٢٥٧ .

(٢) التصريح على التوضيح ٢/٢٥٣ .

(٣) سورة الأنفال الآية ١٧ .

(٤) انظر التصريح على التوضيح ٢/٢٥٣ .

(٥) انظر التصريح على التوضيح ٢/٢٥٣ .

وللمازني في مثل هذا رأيٌ هو : أن المقدم إذا كان ماضيا فلا يجوز أن يكون جوابا للشرط مثل : قمتُ إن قام زيد ،أو إن يقم ،ويجوز إن كان المقدم مضارعا مثل : أقوم إن قام زيد ،أو إن يَقُمْ ،وذلك لأنّ في تقديمه ماضيًا كثرةَ مخالفة الأصل فيخرج الماضي عن ظاهره إلى الاستقبال ،ويخرج الجزاء عن أصله بالتقديم .(١)

*

٣ - اجتماع الشرط مع الشرط :

إذا اجتمع شرط وشرط فإما أن يكونا بعطف أولا ،فإن كانا بعطف فلا يخلو أن يكون العاطف هو الواو أو الفاء ،أو أو ،فإن كان العطف بالواو فالجواب لهما لأنّ الواو للجميع ،كقولك : إن تأتني وإن تُحْسِنْ إليّ أُحسنْ إليك ،ولا استغناء .

فإن كان العطف بأو ،فالجواب لأحد الشرطين دون تعيين ،نحو: إن جاء زيد أو إن جاءت هند فأكرمه ،ويصح فأكرمها ،وفي الكلام استغناء. وإن كان العطف بالفاء ، مثل : إن جئتني فإن أَحسَنْتَ إليّ جئتك فالجواب للثاني ،والثاني وجوابه جواب للأول ،ولا استغناء في الكلام وعلى هذا لا تكون الفاء عاطفة ،وإنما تكون لربط جملة الجزاء بالشرط ،ذكر ذلك ابن عقيل .(٢)

وأما ابن مالك فقد ذكر أنه إذا اجتمع شرطان بعطف فالجواب لهما دون تخصيص لحرف العطف قال في الكافية :

ومع عطف فالجوابُ لهما كإنْ تؤمّا وتُلِمّا تُكْرَما

وهذا الإطلاق منه لا يصح إلا إن أراد العطف بالواو ،ولذا قال الأشموني : " وإطلاق العطف محمول على العطف بالواو "(٣) . وذكر الأزهرى أن ابن مالك يرى أن الجواب مع العطف للشرط الأول لسبقه (٤) وهو رأى لم أعثر عليه لابن مالك في الكافية أو التسهيل .

---

(١) انظر المساعد ٣/١٦٤.
(٢) انظر المساعد ٣/١٧٤.
(٣) حاشية الأشموني ٤/٢٢.
(٤) التصريح على التوضيح ٢/٢٥٤.

أما اذا اجتمع الشرطان أو الشروط دون عاطف ففي ذلك خلاف ، فذهب ابن مالك في الكافية إلى أن الجواب للأول ،وأن الشرط الثاني مقيد للأول ،كتقييده بحال واقعة موقعه وعلى قوله : فإن الشرط الثاني لا جواب له ،لأنه وقع موقع ما لا يحتاج إلى جواب وهو الحال ،وعليه فلا استغناء في الكلام ومنه قول الشاعر :

إنْ تَستغيثوا بنا إنْ تُذْعَرُوا تَجدُوا   مِنَّا معَاقِلَ عِزٍّ زانها كَرَمُ

فتأويل البيت عنده : إن تستغيثوا بنا مذعورين تجدوا معاقل عِزٍّ (١) ،وتبع السيوطيُّ ابْنَ مالك وصحح مذهبه حيث قال :

" والأصح أنه أى الشرط الثاني مقيد للأول تقييد الحال الواقعة موقعه " (٢).

وجعل ابن مالك منه قوله تعالى : ﴿ولا ينفعكم نصحى إن أردت أن أنصح ..﴾ (٣) فكأن التقدير : إن أردت نصحكم حالة إرادة الله غوايتكم لا ينفعكم نصحي ، واعترض أبو حيان على تفسير ابن مالك للبيت السابق ،ذلك لأن ابن مالك جعل الذعر قيدًا للاستغاثة مع أن الحقيقة أن الاستغاثة قيد للذعر ،إذ العادة أن يُذْعَرَ الناس أولا ثم يستغيثوا وهو اعتراض يرجع إلى المعنى لا إلى تقدير الجواب ،كما اعترض ابن هشام على ما قاله ابن مالك في الآية السابقة ، بأن الآية لم يجتمع فيها شرطان ، وبعدهما جواب واحد ،وإنما تقدم على الشرطين ما هو جواب في المعنى للشرط الأول ،فينبغي أن يقدر إلى جانبه بأن يقال : إن أردت أن أنصح لكم فلا ينفعكم نصحى إن كان الله يريد أن يغويكم ،وأما تقدير الجواب بعد الشرطين ،ثم يقدر بعد ذلك مقدما إلى جانب الشرط فلا وجه له (٤).

والرأى الثاني لابن عقيل : فقد ذهب إلى أن الجواب للأول ،وجواب الثاني محذوف لدلالة الشرط الأول وجوابه عليه فعليه لو كان شرط ثالث أو رابع الخ فجوابه محذوف لدلالة السابق عليه ، فلو قال لعبده : " إن دخلتَ الدار إنْ كلمتَ زيدًا إنْ جاء إليك فأنت حرٌّ ، يكون (فأنت حر ) جواب إن دخلت ،

---

(١) انظر الكافية الشافية ٣/١٦١٤. (٢) همع الهوامع ٤/٣٣٨.
(٣) سورة هود/الآية ٣٤.
(٤) انظر دراسات لأسلوب القرآن ٣/٢٦٦.

وإن دخلت وجوابه دليل جواب إن كلمت ،وإن كلمت وجوابه دليل جواب إن جاء ، والدليل على الجواب جواب في المعنى ،والجواب متأخر .

فالشرط الثالث مقدم ،وكذا الباقي وكأنه قيل : إن جاء فإن كلمت فإن دخلت فأنت حرٌّ ،وعلى هذا فلا يعتق إلا إذا وقعت هكذا: مجيءٌ ،ثم كلامٌ ،ثم دخولٌ ،والسماع يشهد لهذا القول ،قال : إن تستغيثوا بنا ". البيت.(١)

والرأى الثالث : وهو " أن الجواب للشرط الأخير والشرط الأخير وجوابه جواب الثاني والشرط الثاني وجوابه جواب الأول وعليه فلا يعتق حتى يوجد كذلك : دخولٌ ثم كلامٌ ثم مجيء "(٢) وعليه فلا استغناء ،هذا إذا لم تدل قرينة على الترتيب، فإن دلت عليه أخذ بها نحو : إن تزوجتك إن طلقتك فعبدي حُرٌّ ، لأن الطلاق لا يكون إلا بعد الزواج .

والرأى الرابع : أن الجواب واحد للجميع ولا استغناء في الكلام وعليه يعتق العبد إذا اجتمعت هذه الأمور .(٣)

والخامس : ما ذهب إليه الرضي، إذ أنه يجعل الجواب للسابق مع التكرير ،ويجعله هو وجزاءه جواباً للثاني ،والثاني مع جزائه جواباً للثالث ، وعليه فلا استغناء .(٤)

*

## رأى ابن هشام :

ولابن هشام مفهوم خاص في رسالته التي ألّفها في اعتراض الشرط على الشرط والتي نقلها السيوطي في الأشباه والنظائر وفيها أبعدَ ابنُ هشام خمسَ مسائلَ عن كونها من اعتراض الشرط على الشرط وهي :

١ - أن يذكر شرط وجوابه ،ثم يذكر شرط آخر ، وعلة ذلك أن الشرط الأول أخذ جوابه ثم ذكر شرط آخر فليس من هذا الباب ،كقوله تعالى :

* ياقوم إن كنتم آمنتم بالله فعليه توكلوا إن كنتم مؤمنين * .(٥)

---

(١) المساعد ١٧٣/٣ .
(٢) المساعد ١٧٤/٣ .
(٣) انظر المساعد ١٧٤/٣ .
(٤) انظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٢٦٢/٣ .
(٥) سورة يونس الآية ٨٤ .

٢ - اقتران الشرط الثاني بفاء الجواب لفظاً نحو : إن تكلم زيد فإن أجادفأحْسِنْ إليه ،لأنّ شرط الثاني وجوابه جواب الأول .

٣ - اقتران الشرط الثاني بفاء الجواب تقديرًا كقوله تعالى : * فأما إن كان من المقربين فَرَوْحٌ ورَيْحانٌ * (١) لأنّ أصل هذه الجملة مهما يكن من شيء فإن كان المتوفّى من المقربين فجزاؤه رَوْحٌ ،فحذفت مهما و جملة شرطها وأنيب عنها أما .

٤ - عطف شرط على شرط آخر ،كقوله تعالى : * وإن تؤمنوا و تتقوا يُؤْتِكُمْ أجوركم ولا يسألْكُم أموالكم * (٢).

٥ - كون جواب الشرطين محذوفين ،كقوله تعالى : * ولا ينفعكم نصحي ... الآية * لأنّ شرط الأول يقدر له جواب دلّ عليه ما تقدم على الشرط وجواب الشرط الثاني يقدر له جواب دل عليه الشرط الأول وجوابه ويكون التقدير هكذا : إن أردت أن أنصح لكم فلا ينفعكم نصحي إن كان الله يريد أن يغويكم ،فإن أردت أن أنصح لكم فلا ينفعكم نصحي .

وبعد أن أخرج ابن هشام هذه المسائل من باب اعتراض الشرط على الشرط ،شرع في تفصيل جواب كل شرط مما توفرت فيه الشروط بكلام لا يخرج كثيرًا عما ذكرناه.(٣)

*

### ٤ - الشرط وذو الخبر :

وقد عبرت بذى الخبر دون المبتدأ ليشمل خبر المبتدأ وخبر النواسخ جميعا .

إذا اجتمع الشرط مع ذى خبر سابق عليه فإن خبره يغني عن جواب الشرط ،وتصبح الجملة الناسخة دليلا للجواب المستغنى عنه وجوبا ،كقول ذى الرمة :

وإني متى أُشْرِفْ على الجانب الذى ... به أنت من بين الجوانب ناظرُ (٤)

وقول جرير بن عبدالله البجلي :

يا أقرعُ بْنُ حابسٍ يا أقْرَعُ ... إنك إنْ يُصْرَعْ أخوك تُصْرَعُ (٥)

---

(١) سورة الواقعة الآية ٨٨ .
(٢) سورة محمد الآية ٣٦ .
(٣) انظر الاشباه والنظائر ٤/ ٣٢-٤٠ .
(٤) الكتاب ٣/ ٦٨ .
(٥) الكتاب ٣/ ٦٧ .

" فناظرٌ في بيت ذى الرمة "وتصرع " في بيت جرير ،كل منهما خبر للناسخ قبل ،وجواب الشرط مستغنى عنه ،وجملة الناسخ دليل عليه .

هذا الذى ذكرته من أن الجملة الناسخة أغنت عن جملة جواب الشرط هو ماذهب إليه سيبويه في أحد قوليه ،لأنه قال : "ولا يحسن : إن تأتني آتيك ،من قِبَلِ أن إنْ هي العاملة ،وقد جاء في الشعر ،قال جرير بن عبدالله البجلي :

يا أقرعُ بْنَ حابسٍ يا أقــرعُ  إنك إنْ يصرعْ أخوك تُصْـرَعُ

أى إنك تصرع إنْ يصرع أخوك ،ومثل ذلك قول الشاعر :

هذا سُرَاقَةُ للقرآن يدرســـهُ  والمرءُ عند الرُّشَا إنْ يَلْقَهَا ذِيبُ

أى والمرء ذيب إن يلق الرشا (١) .

ولسيبويه قولٌ ثانٍ في المسألة : هو أن ما بعد الشرط جواب له ، وأن الفاء الرابطة بين الشرط والجزاء قد حذفت قال : وقد يجوز في الشعر : آتى مَنْ يأتنى ،قال الهذلي :

فقلتُ تَحَمَّلْ فوق طوقك إنهـا  مُطَبَّعَةٌ مَنْ يأتِها لا يَضِيرُهــا

هكذا أنْشَدَنَاهُ يونس كأنه قال : لا يضيرها من يأتها ، كما كان : وإنى متى أشرف ناظر على القلب ولو أريد به حذف الفاء جاز (٢) .

وابن مالك يوافق سيبويه في الرأى الأول ،قال في الكافية الشافية :

وربما أغنى عن الجزا خبـــرْ  سابقٌ أو مُوءَ خَّرٌ قد استتـــرْ (٣)

والمبرد يوافق سيبويه في رأيه الثاني وهو أن مابعد الشرط على حذف الفاء ، وأنه جواب الشرط ،ففي قول الشاعر :

* إنك إن يصرع أخوك تصْرَعُ *

التقدير عنده : إنك إنْ يصرع أخوك فأنت تصرع ، والجملة ( فأنت تصرع ) في محل جزم جواب الشرط ،وليس في الكلام استغناء إلا عن جزء من الجملة الاسمية وهو المبتدأ ،قال المبرد في المقتضب :

---

( ١ ) الكتاب ٣/٦٧ .  ( ٢ ) الكتاب ٣/٧١ .

( ٣ ) الكافية الشافية ٣/١٦٠٣ .

" وهو - أي ما بعد الشرط - على إرادة الفاء ، والبصريون يقولون : هو على إرادة الفاء ويصلح أن يكون على التقديم والتأخير أي : وإني ناظر متى أشرفُ " (١) .

وقوله - ويصلح أن يكون على التقديم والتأخير .. الخ - يحتمل أن يكون من قوله هو فيكون له رأيان في المسألة ، وهو موافق لسيبويه في كل رأي ويحتمل أن يكون من كلام البصريين ويكون له رأي واحد في المسألة .

*

## ٥ - اجتماع الشرط والاستفهام :

في قوله تعالى : ﴿ وما جعلنا لبشر من قبلك الخلد أفإنْ مِتَّ فهم الخالدون ﴾ (٢) ، وقوله تعالى : ﴿ وما محمد إلا رسولٌ قد خَلَتْ من قبله الرسلُ أفإنْ مات أو قتل انقلبتم على أعقابكم ﴾ (٣) اجتماع شرط واستفهام وكل منهما يطلب جوابا ، وفي الآيتين جواب واحد ، اختلف العلماء فيما يمكن أن يكون جواباً عنه .

ذهب سيبويه إلى أن الجواب للشرط وأن الاستفهام دخل على مضمون الجملتين : الشرط والجزاء ، كما أن الموصول إذا دخل على الشرط تكون الجملتان صلة له وهذه الهمزة عنده بمنزلة الواو والفاء ولا ونحوها التي لا تُغَيِّرُ للكلام معها عن حاله ، ومذهب يونس أن الجواب للاستفهام وجواب الشرط مستغنى عنه لدلالة جواب الاستفهام عليه (٤) .

ومحل الخلاف بين سيبويه ويونس في الهمزة فقط ، وأما بقية أدوات الاستفهام فليس في جعل الجواب للشرط معها خلاف ، لأنّ الهمزة هي الأمّ في باب الاستفهام فصارت لها هذه المَزِيَّةُ ، قال الرضي : " وأما إذا تقدمت همزة الاستفهام على كلمة الشرط سواء كانت تلك الكلمة اسما جازما كمَنْ وما وأين ونحوها أم حرفا كإنْ ولولا فالجزاء لتلك الكلمة ، والاستفهام داخل على

---

(١) المقتضب ٢/٧٢-٧٣ .

(٢) سورة الأنبياء الآية ٣٤ .

(٣) سورة آل عمران/الآية ١٤٤ .

(٤) انظر الكتاب ٣/٨٢-٨٣ .

تلك الجملتين : الشرط والجزاء ، لكونهما جملة واحدة ،نحو : أَمَنْ يضربك تضربه ،وكذلك : أَلَوْ ضربك لضربته ،وكذلك : أإنْ تأتني آتك - بالجزم - ويونس يرفع الجزاء لاعتماده على الهمزة ولا يفعل ذلك في غير الهمزة من كلمة الاستفهام بل يقول : مَنْ إنْ أضربه يضربْني - بالجزم لا غيرُ اتفاقاً ،لأن الهمزة هي الأصل في باب الاستفهام ".(١)

ويونس محجوج بقوله تعالى : ﴿ أفإنْ مِتَّ فهم الخالدون ﴾ ، إذ لو كان الجواب للاستفهام لما قرن بالفاء ،لأن جواب الاستفهام لا يقرن بالفاء ، وإنما ذلك لجواب الشرط إذا كانت الجملة اسمية ،وهذه جملة اسمية ،ولأن تقدير يونس يكون "أآتيك إن تأتني " ،و ( آتيك ) معتمد الهمزة وهو في نية التقديم ،ولو كان الأمر كما زعم لكان تقدير الآية : أفهم الخالدون فإنْ مِتَّ، ولا يجوز بالإجماع : أنت ظالم فإنْ فعلت ،وإنما يقال : أنت ظالم إنْ فعلت، ولا يمكن دعوى زيادة الفاء لأنها نظيرة ( ثم ) في قوله تعالى : "﴿ أثم إذا ما وقع آمنتم به ﴾ وكما أن ثم ليست زيادة فكذلك الفاء ".(٢) وأيضا( إن كلماتِ الشرط إنما تُلْغَى إذا تقدم عليها ما يستحق الجواب وما هنا ليس كذلك ، فالأَوْلَى أن يجعل الجواب للشرط ويجعل الاستفهام داخلا على الشرط والجزاء معا كدخول الموصول عليهما معا .(٣)

وممن رجح مذهب سيبويه أبوحيان(٤) ،وابن عصفور(٥) ،والزركشي(٦) ، وابن القيم(٧) ،وأبو البقاء .(٨)

= أما الاستغناء عن أداة الشرط فسيأتي بيانه في فصل الأدوات .

(الاستغناء عن جملتي الشرط والجزاء)

وقد يستغنى عن جملتي الشرط والجزاء معا وتبقى الأداة إذا قامت قرينة دالة عليهما ،من كلام سابق أو حال قائمة ،كما في قول الشاعر :(٩)

قالت بنات العمِّ يا سلمى وإنْ كان فقيراً مُعْدَماً قالت : وإنْ

أى وإن كان فقيرا معدما رضيت به .

(١) دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٣/ ٣٥٦ .

(٢) المصدر نفسه ٣/ ٣٥٧ . (٣) المصدر نفسه ٣/ ٣٥٦ .

(٤) البحر المحيط ٦/ ٣١٠- ٣١١ . (٥) شرح جمل الزجاجي ٢/ ٢٠٥ .

(٦) البرهان في علوم القرآن ٧/ ٣٦٥ . (٧) بدائع الفوائد ١/ ٤٩ .

(٨) دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٣/ ٢٥٤ . (٩) أوضح المسالك ١/ ١٨ .

## " جملة القســــم "

وهي كما في قوله تعالى ﴿ وأقسموا بالله جهد أيمانهم لئن أمرتهم ليخرجن ﴾ (١) ، وكما في قول زهير :

فأقسمت بالبيت الذى طاف حوله ... رجالٌ بنوْهُ من قريش وجرهُم

يَميناً لَنِعْمَ السيدان وُجدتُّما ... على كلِّ حالٍ من سَحِيلٍ ومبْرَمِ (٢)

وواضح أن الجملة القسمية تتألف من عناصر خمسة ،بعضها يصح الاستغناء عنه جوازاً ،وبعضها قد يجب الاستغناء عنه ،وبعضها لا يجوز الاستغناء عنه ، أما هذه العناصر الخمسة فأحدها : فعل القسم مثل أقسم وأحلف ونحوهما ، والثاني : المقسم به وهو كل ما يعظّم عند المقْسِم في الجاهلية أو في الإسلام نحو كل اسم من أسماء الله تعالى أو صفاته ،مثل : أقسم بالله ،وأقسم بالمهيمن (٣) . والثالث : المقسم عليه وهو كل جملة حلف عليها ،بإيجاب أو نفي نحو : والله ما قام زيد ،أو والله ليقومن زيد (٤) . والرابع : حروف القسم ،وهي الواو ،والباء ،والتاء ، والخامس : الأدوات التي تربط المقسم عليه بالمقسم به ،وهي أربعة ذكرها ابن عصفور (٥) في شرح الجمل ، منها حرفان في الإثبات ،هما : إنّ واللام ،وحرفان في النفي ،هما : ما ولا .

وينبغي أن يفرق بين اللام الموطئة للقسم واللام الرابطة للمقسم به والمقسم عليه ، فالأولى واقعة في جملة المقسم به ،والثانية في جملة جواب القسم ، وقد اجتمعتا في قوله تعالى : ﴿ لئن شكرتم لأزيدنكم ﴾، فالأولى هي الموطئة والثانية هي الرابطة ،وهذه العناصر كلها موجودة في الآية السابقة وفي بيت زهير .

أما الآية ففعل القسم فيها هو ( وأقسموا ) والمقسم به هو لفظ الجلالة ، وحرف القسم هو الباء ،والمقسم عليه هو قوله ( ليخرجن ) ويطلق عليه جواب القسم ،أما أدوات الربط في الآية فهي اللام والنون .

---

(١) سورة النور/الآية ٥٣ .
(٢) ديوان زهير ٧٩ .
(٣) شرح المفصل ٩/٩٣ .
(٤) شرح جمل الزجاجي ١/٥٢٣ .
(٥) شرح جمل الزجاجي ١/٥٢٦ .

وكل هذه الأركان نجدها في بيت زهير .

أما من حيث الاستغناء عن أحد هذه العناصر، فنوضحه فيما يأتي :

## أولا - فعل القسم

يستغني عن فعل القسم وجوبا ، حيث ينوب مَنابَهُ أحدُ حرفي القسم ( الواو والتاء ) - كقوله تعالى ﴿ فوربِّ السماء والأرض إنه لحقٌّ مثل ما أنكم تنطقون ﴾ (١) ، وقوله تعالى ﴿ وتالله لأكيدن أصنامكم بعد أن تولُّوا مدبرين ﴾ (٢) . فقد حلت واو القسم وتاؤه مَحَلّ الفعل واستغنى عنه لزوما ، إذ لم ينطق عربي فصيح به .

أما باء القسم فيجوز ذكر الفعل معها والاستغناء عنه ، فمن ذكره معها قوله تعالى ﴿ وأقسموا بالله جهد أيمانهم لئن أمرتهم ليخرجن ﴾ ، ومن الاستغناء عنه معها قوله تعالى ﴿ قال فبعزَّتك لأغوينَّهم أجمعين إلا عبادك منهم المخلصين ﴾ (٣) .

وفي ذلك يقول ابن مالك في الكافية :

وما به عُلِّقَ خافضُ القسم فحذفه إلا مع البا ملتزم (٤)

وقال ابن عصفور : " ولما كان ما عدا الباء من حروف القسم ليس مستعملا بحق الأصالة في باب القسم لم يظهروا معه فعل القسم وأظهروه مع الباء فقالوا : أقسم بالله ، وأحلف بالله ، وأجاز ابن كَيْسان ظهورَ الفعل مع الواو ، فأجاز أن يقال : أقسم والله لأفعلنَّ كذا ، وهذا لا ينبغي أن يجوز كما لم يجز مع سائر حروف القسم التي ليس استعمالها بحق الأصالة ، ولا يحفظه أحد من البصريين ، فإن جاء شيء من ذلك فينبغي أن يتأول على أن يكون ( أقسم ) كلاما تاما ثم أتى بعد ذلك بالقسم ، ولا يجعل والله متعلقا بأقسم " (٥) .

وقال ابن عقيل : " وأما الواو فمخصصةٌ بالقسم ، وكذا التاء ، ولا يجوز ذكر فعل القسم معهما ، فلا تقول : أقسم والله ولا أقسم تالله " (٦) .

---

( ١ ) سورة الذاريات/الآية ٢٣ .
( ٢ ) سورة الأنبياء/الآية ٥٧ .
( ٣ ) سورة ص/الآية ٧٢ .
( ٤ ) الكافية الشافية ٢/٨٥٩ .
( ٥ ) شرح جمل الزجاجي ١/٥٢٦ .
( ٦ ) شرح ابن عقيل ٢/١٢ .

وقال ابن هشام : " حذف جملة القسم كثير جدا وهو لازم مع غير الباء من حروف القسم ،وحيث قيل : لأفعلن ،أو لقد فعل أو لئن فعل - ولم يتقدم جملة قسم - فثَمَّ جملةُ قسم مقدر نحو قوله تعالى ﴿ لأعذبنه عذابًا شديدا ... الآية ﴾ (١) ، ﴿ ولقد صدقكم الله وعدَه ﴾ (٢) ، ﴿ لئن أخرجوا لا يخرجون معهم ﴾ (٣) . واختلف في نحو : لزيدٌ قائم ، ونحو : إنّ زيدًا قائم أو لقائم ، هل يجب كونه جوابا لقسم أو لا ؟ (٤).

والمستغنى عنه قد لا يعوض عنه شيء ،أو قد يجرى الاستغناء مع التعويض ونيابة شيء آخر مكانه ، فمن تلك الأشياء النائبة لفظ القسم كقول الشاعر :

قَسَمًا لأصطبرَنّ على ما سُمْتِني ... ما لم تَسُومِي هجرةً وصُدُودا

أو مرادفه ، كقول زهير:

يمينًا لَنِعْمَ السيدانِ وُجِدتُّما ... على كل حالٍ من سَحِيلٍ ومُبْرَم

أو منصوب فيه معنى اليمين كأَلِيَّةً في قول رجل من طيىء :

أَلِيَّةً لَيَحِيقَنّ بالمسيء إذا ... ما حوسب الناس طُرًّا سُوءُ ما عملا

أو لفظ ( قضاءً ) حكى ثعلب عن بعض من يثق به أن العرب تنصب قضاء وتجعله قَسَمًا ولم ينقل لنا ثعلب مثالا لذلك .

أو ( اليقين ) ،كالذى أنشده أبوعلي من قول الشاعر :

ويقينًا لأشربَنّ بماء ... ورَدُوه فعاجلًا وتَئِيَّة (٥)

أو ( الحق ) ،كقوله تعالى ﴿ فالحَقَّ والحَقَّ أقولُ لأملأنَّ جهنم ﴾ (٦) .

ويشترط في الاستغناء عن فعل القسم أن يكون في الكلام ما يدل عليه " وذلك في موضعين مع اللام ،ومع إنّ لأنهما لا يكونان إلا على نية القسم وذلك قولك : ليقومَنّ زيد ،ولقد قام زيد ،وإن زيدًا لقائم ،جميع ذلك على نية قسم محذوف وما عدا ذلك لا يجوز حذف القسم منه لأنه ليس عليه دليل" (٧).

---

(١) سورة النمل/الآية ٢١ .
(٢) سورة آل عمران/الآية ١٥٢ .
(٣) سورة الحشر/الآية ١٢ .
(٤) مغني اللبيب ٢/ ٦٤٥ .
(٥) انظر الكافية الشافية ٢/ ٨٥٤ - ٨٥٥ .
(٦) سورة ص ٨٤ - ٨٥ .
(٧) انظر شرح جمل الزجاجي ١/ ٥٢٦ .

## ثانيا : المقسم بـــه .

قد يستغنى عن المقسم به ،وفي هذه الحالة لا بد من حذف حرف القسم إذ لا بقاء للجار دون المجرور ،ويشترط لهذا الاستغناء أن يدل عليه دليل ، وهو ذكر فعل القسم قبله كما في قول الشاعر :

فأقسمُ أنْ لو التقينا وأنتـــمُ    لكان لكم يوم من الشر مُظْلِـــمُ (١)

وقال الآخر :

فأقسم لو شيء أتانا رسولُـــه    سِوَاكِ ولكن لم نجد لكِ مَدْفَعَـا (٢)

فالشاعر لم يذكر المقسم به اعتماداً على الفعل نفسه ،لأن من قال : أقسم أو أحلف كأنه قال : أحلف بالله ولذلك يقول الفقهاء : من قال : أحلف أو أقسم ثم حنث يجب عليه الكفارة لأن المعنى ينصرف إلى : أقسم بالله ،وسبب الاستغناء عن المقسم به كثرة الاستعمال وعلم المخاطب بالمراد. (٣)

## ثالثا : جملة القسم كلها .

كقوله تعالى : * فلنأتينك بسحر مثله * (٤) وقوله *ولتعرفنّهـم في لَحْنِ القول * (٥) وقوله : * لقد صدق الله رسوله الرؤيا بالحـق لتدخلن المسجد الحرام إن شاء الله * .

وعند الاستغناء عن الجملة المقسم بها كلها قد يحل محلها ما ينوب عنها ومن ذلك ألفاظ ذكرها العلماء ،منها : جَيْرِ ،ومنها لا جَرَمَ. كقول الشاعر:

قالوا قُهِرْتَ فقلت جَيْرِ ليعلمَنْ    عما قليل أيَّنــا المقهـــورُ (٦)

وقال الراجز:

أَسَأْتَ إذ خالفتني لا جَـرَمْ    ليبدوَنَّ منك أسوأ النَّــدَمْ (٧)

ومثله ما ذكره السيوطي في الهمع (٨) ،ولكنه أضاف ( عوضا ) وذكر أن فيهـا

---

(١) شرح المفصل ٩/٩٤.
(٢) شرح المفصل ٩/٩٤.
(٣) شرح المفصل ٩/٩٤.
(٤) سورة طه الآية ٥٨.
(٥) سورة محمد الآية ٣٠.
(٦) الهمع ٤/٢٥٧.
(٧) الكافية الشافية ٢/٨٨٢.
(٨) الهمع ٤/٢٥٧ - ٢٦٠.

خلافاً، فالكوفيون يرون إغناءها عن القسم، والبصريون -إلا الزجاجيَّ- لا يرون ذلك ولا يعرفون القسم به.

## رابعا : جواب القسم (المقسم عليه)

وهو كثير جائز عند وجود الدليل ومنه قوله تعالى * والنازعات غرْقاً والناشطات نَشْطاً * إلى قوله تعالى * يوم ترْجُفُ الراجفةُ * (١) أى لتبعثن، قال ابن هشام في المغني :

" يجب إذا تقدم عليه أو اكتنفه ما يغني عن الجواب، فالأول نحو : زيدٌ قائمٌ واللهِ، ومنه : " إن جاءني زيد والله أكرمته "، والثاني نحو : زيد والله قائم، فإن قلت : زيدٌ والله إنه قائم أو لقائم، احتمل كون المتأخر عنه خبراً عن المتقدم عليه، واحتمل كونه جواباً، وجملة القسم وجوابه الخبر ويجوز في غير ذلك نحو : " والنازعاتِ غرقا " الآيات لتبعثن... ومثله * ق والقرآن المجيد * (٢) أى لتهلكن، بدليل : كم أهلكنا.. " (٣)

ويشترط للاستغناء عن جواب القسم أن يعترض القسم بين أجزاء الجملة التي تدل على القسم كما جاء في الفوائد الضيائية قال " وقد يحذف جوابه أى جواب القسم إذا اعترض أى توسط القسم بين أجزاء الجملة التي تدل على القسم، أو تقدمه -أى القسم- ما يدل عليه أى على جوابه نحو : زيد والله قائم، وزيد قائم والله، لاستغنائه عن الجواب في هاتين الصورتين لوجود ما يدل عليه، والجملة المذكورة وإن كانت جوابا للقسم بحسب المعنى لكنه بحسب اللفظ لا يسمى إلا الدالّ على الجواب، لا الجواب ولهذا لا يجب فيها علامة جواب القسم " (٤) وهذا الشرط مذكور في شرح جمل الزجاجي (٥).

وقد يكون الاستغناء عن جواب القسم لازما، وذلك عند اجتماعه مع الشرط، وفي المقام تفصيل :

---

(١) سورة النازعات الآية ١ - ٦.   (٢) سورة ق الآية ١.

(٣) مغني اللبيب لابن هشام ٢/ ٦٤٥- ٦٤٦.

(٤) الفوائد الضيائية ٢/ ٣٣١- ٣٣٢.   (٥) انظر شرح جمل الزجاجي ١/ ٥٣٠.

فإذا اجتمع القسم مع أدوات الشرط غير الجازمة مثل لو ولولا فإن جواب القسم يستغنى عنه بجوابهما ،سواء تقدما على القسم أو تأخرا عنه ، قال ابن مالك في الكافية :

وجواب ( لو ولولا ) استغنيا حتما إذا ما تلوا أو تليا (١)

ومنه قول الشاعر :

فأقسم لو أبدى النَّدِيُّ سواده لما مسحت تلك المَسَالاتِ عامرُ (٢)

المسالات : جمع مسالة وهي جانب اللحية .

وقد ذكر السيوطي خلافاً بين العلماء فيما إذا تقدم القسم ،وذكر أن أبا حيان نقل عن الجمهور أن الجواب للقسم في مثل هذا وأن جواب لو ولولا مستغنى عنه به قال : " وإذا تقدم القسم على لو أو لولا ،ولم يُؤْتَ إلا بجواب واحد فالمحذوف جوابه أو جوابهما ؟: خلاف ،فنقل أبو حيان عن الجمهور أنه ( أى المحذوف ) جوابهما وأن المذكور جوابه ، كما إذا تقدم على أداة شرط وإن لزم أن يكون ماضياً لأنه مُغْنٍ عن جوابهما ".(٣)

ويفهم من ذلك أن المخالفين يوافقون ابن مالك في أن الجواب لأداتي الشرط إذا تأخر القسم عنهما ، وذكر السيوطي في الهمع نقلا عن ابن مالك في التسهيل أنه لا استغناء في مثل هذا ،وأن الجواب للشرط عند تأخر القسم وجملة الشرط وجوابه جوابٌ للقسم ولا استغناء.(٤)

وهناك رأى آخر ذكره أيضا السيوطي في الهمع ،هو : أن الجواب إذا كان منفيا بلم أو بما يتعين كون الجواب للشرط ( لو ولولا ) ولا يصلح أن يكون للقسم نحو : والله لو قام زيد لم يقم عمرو ،ووالله لو قام زيد ما قام عمرو (٥) ، وعليه أُوِّلَ قولُ الشاعر :

واللهِ لولا اللهُ ما اهتدينا ولا تصدقنا ولا صلينا

وإذا اجتمع شرط جازم وقسم : فإما أن يتقدم عليهما ذو خبر أو لا يتقدم ،

---

(١) الكافية الشافية ٢/٨٨١ .
(٢) الكافية الشافية ٢/٨٩٣ .
(٣) همع الهوامع ٤/٢٥٠-٢٥١ .
(٤) انظر الهمع ٤/٢٥١ .
(٥) انظر همع الهوامع ٤/٢٥١ .

فإن تقدم ذو خبر فالجواب للشرط لزومًا عند ابن مالك ، قال في الكافية الشافية :

بما لشرطٍ وهو تالٍ قَسَمَا ومطلقاً تغليبُ شرطٍ حُتِمَا
في جملةٍ قُدِّم فيها ذو خبر نحو الفتى والله إنْ يَقْصِدْ يُبَرّْ (١)

ولكن ابن مالك نفسه يرجح كون الجواب للشرط ولا يوجبه في ألفيته حين قال :

وإن تَوَاليا وقَبْلُ ذو خبر فالشرطَ رَجِّحْ مطلقًا بلا حَذَرْ

قال ابن عقيل شارحا : " فإن تقدم عليهما - القسم والشرط - ذو خبر، رجح الشرط مطلقا : أى سواء كان متقدما أو متأخراً فيجاب الشرط ويحذف جواب القسم فتقول: زيد إنْ قام واللهِ أكرمْه ،وزيدٌ والله إنْ قام أكرمه" (٢) وهو في التسهيل يؤكد ما قاله في الكافية من اللزوم قال :

وإذا توالى قسم وأداة شرط غَيْرِ امتناعي ،استغنى بجواب الأداة مطلقا إن سبق ذو خبر وإلّا فجواب ما سبق منهما". (٣)

ويجوز ذلك من غير ترجيح عند ابن هشام، إذ قال في أوضح المسالك :

" وإذا تقدم منهما ذو خبر جاز جعل الجواب للشرط مع تأخره ولم يجب ، خلافاً لابن مالك نحو : زيدٌ والله إن يقم أقم". (٤)

وذهب السيوطي مذهب ابن مالك في إيجاب كون الجواب للشرط إنْ تقدم ذو خبر ،قال : " عند توالي شرط وقسم وتقدمهما طالب خبر ،فالجواب للشرط تقدم أو تأخر حَتْماً ، تفضيلاً له بلزوم الاستغناء بجوابه عن جواب القسم ، لأنّ سقوطه مُخِلٌّ بالجملة ، بخلافه، لأنه لمجرد التأكيد ،نحو : زيدٌ واللهِ إنْ يقم تقم ". (٥)

أما أبو حيان فقد نقل عنه السيوطي الجواز لا الوجوب ،قال : " وقيل : جوازًا ، حكاه أبو حيان ،فيقال عليه : زيد والله إن قام لأقومن" (٦) وهذا الذى ذهب إليه أبو حيان نسبه الشيخ محيي الدين في تعليقه في أوضح المسالك إلى الجمهور. (٧)

---

(١) الكافية الشافية ٢/ ٨٨١.
(٢) شرح ابن عقيل ٢/ ٣٨٢.
(٣) المساعد ٢/ ٣٢٤ - ٣٢٥.
(٤) أوضح المسالك ٣/ ١٩٨ .
(٥) همع الهوامع ٤/ ٢٥٢.
(٦) المرجع نفسه ٤/ ٢٥٢.
(٧) انظر أوضح المسالك ٣/ ١٩٨.

وذكر السيوطي رأيا آخر وهو الرفع على أنه خبر المبتدأ وجواب كل من الشرط والقسم محذوف ،ولكنه لم ينسبه إلى أحد من العلماء ،قال : "وقيل : يجوز رفعه وحذفهما ..."(١)

أقول : وهو رأى له وجاهته لولا ما فيه من ضعف ،إذ يؤدي إلى الاستغناء عن أمرين هما : جواب القسم وجواب الشرط بدلالة خبر المبتدأ عليهما ،كما يؤدي إلى الفصل بين رُكْنَيّ الإسناد بجملتين أجنبيتين ،فمن الأفضل الاتجاه إلى رأى غيره مما سبق ،إذ فيه تقليل للمستغنى عنه بحذف واحد ،وتقليل للفواصل ،إذ تصبح الجملة بعد المبتدأ خبرًا عنه ،أما ترجيح لزوم الاستغناء عن جواب القسم أو جواز ذلك فلا سبيل إليه ، حيث لا نصوصَ واردةً يعتمدُ عليها فيما اطّلعت عليه ،فقد اكتفى العلماء بأمثلة مصنوعة للقاعدة. وقد التزم العلماء التعبير بقولهم : طالب خبر أو ذو خبر ،ليشمل ما كان مبتدأً في الحال والأصل ،وما كان مبتدأ في الأصل لا في الحال لدخول النواسخ عليه ،وهذا أفضل من تعبير بعضهم بقوله : "وقد يجوز أن يبنى على المبتدأ أو الموصول فتقول: زيد والله يقوم"(٢) لأنه لا يشمل ما كان منسوخا .

أما إذا لم يتقدم طالب على القسم والشرط ،فالجواب للسابق منهما ، قال ابن عصفور : " وإذا اجتمع في هذا الباب القسم مع الشرط فيبنى الجواب على الأول منهما ،ويحذف جواب الثاني لدلالة جواب الأول عليه ،فتقول : والله إن قام زيد ليقومَنّ عمرو ،فتجعل: ليقومن،جواباً للقسم وتحذف جواب الشرط ، ويكون فعل الشرط إذ ذاك ماضيا لأنه لا يجوز حذف جواب الشرط إلا إذا كان الفعل ماضيا .. فإن قدمت الشرط فقلت : إن قام زيد والله يقم عمرو ، بنيت الجواب على الشرط وحذفت جواب القسم لدلالة جواب الشرط عليه المتقدم في الرتبة ،وإنما لم تَبْنِ الجواب على المتأخر منهما ،لأنك لو فعلت ذلك لكنت قد حذفت جواب الأول لدلالة الثاني عليه ،والباب في المحذوفات التي يفسرها اللفظ أن لا يحذف شيء منها إلا لتقدم الدليل عليه"(٣)

---

(١) همع الهوامع ٤/٢٥٢ .

(٢) شرح جمل الزجاجي ١/٥٣٠ .

(٣) شرح جمل الزجاجي ١/٥٢٩ .

ورأى ابن مالك في الألفية من رأى ابن عصفور في لزوم جعل الجواب للسابق، قال :

واحذف لدى اجتماع شرطٍ وقسمْ جوابَ ما أخّرت فَهْوَ ملتــزَمْ (١)

ولكنه في الكافية يجعل الجواب للشرط وجوبا، إن تقدم الشرط على القسم، وأما إن تقدم القسم على الشرط فالأكثر جعل الجواب للقسم، ولا يمتنع الجواب للشرط مع تأخره، قال :

" فإن لم يتقدم ذو خبر وأُخِّرَ القَسَمُ وجب الاستغناء عن جوابه بجواب الشرط، وإن أُخِّرَ الشرط استغنى في أكثر الكلام عن جوابه بجواب القسم كقوله تعالى : ﴿ وأقسموا بالله جَهْدَ أيمانهم لئن أمرتهم لَيَخْرُجُنَّ ﴾ (٢)، ولا يمتنع الاستغناء بجواب الشرط مع تأخره، ومن شواهد ذلك قول الأعشى :

لَئِنْ مُنِيتِ بنا عن غِبِّ معركــةٍ لا تُلْفِنَا عن دماء القوم نَنْفَتِــلُ

... وقال آخر، أنشده الفراء :

لئن كان ما حُدِّثْتُهُ اليومَ صادقًا أَصُمْ في نهار القيظِ للشمس باديا (٣)

ويخرج ابن هشام هذين البيتين على الضرورة أو زيادة اللام، فمن مذهبه التزام جَعْلِ الجواب للسابق مطلقا (٤).

ثم لخّص ابنُ مالك هذه المسألة بقوله :

" فثبت المزية للشرط من ثلاثة أوجه :

أحدها : لزوم الاستغناء بجوابه عند تقدمه، وعند تقدم ذي خبر.

والثاني : لزوم الاستغناء بجوابه عند تقدمه وعدم تقدم ذي خبر.

والثالث: جواز الاستغناء بجوابه عند تأخره وعدم تقدم ذي خبر" (٥).

وإذا تقدم القسم على الشرط وجعلنا الجواب للقسم، فلا بد في هذه المسألة من شروط ذكرها السيوطي في الهمع فقال :

---

(١) شرح ابن عقيل ٢/٣٨١.
(٢) سورة النور الآية ٥٢.
(٣) الكافية الشافية ٢/٨٨٩-٨٩١.
(٤) انظر أوضح المسالك ٣/١٩٨.
(٥) الكافيــة الشافية ٢/٨٩١.

" وحيث أغنى الجواب عن جواب الشرط لزم كونه مستقبلا لأنه مُغْنٍ عن مستقبل ، ودالٌ عليه ، ولزم كون فعل الشرط ماضياً ولو معنى ، كالمضارع المنفي بلم غالبا ، لأنْ جواب الشرط لا يحذف إلا حيث كان فعله كذلك ، فلا يجوز أن يقال : والله إنْ يقم زيد لأقومَنَّ ، ولا والله إن لا يقم لأقومَنَّ ، ولا والله إن قام زيد لقمت ، إلا إن وقع الماضي موقع المستقبل كقوله : * ولئن أرسلنا ريحا فرأوه مصفرا لظَلّوا * (١) أى ليظللن (٢) . أهـ

وما ذكرته سابقا يتضمن اجتماع الشرط والقسم مع ذى الخبر أو دونه ،

أما إذا تقدم طالب خبر أو طالب صلة عن القسم وحده دون الشرط فيجوز بناء الكلام على أيهما ، أى الاستغناء عن جواب القسم ، وبناء الكلام على المبتدأ والموصول ، أو عدم الاستغناء وجعل الجواب للقسم والجملة خبرٌ أو صلةٌ ، قال ابن عصفور في شرح الجمل : " فإن تقدم على القسم ما يطلب خبراً أو ما يطلب صلةً فإنه يجوز أن يبنى الجواب على القسم ، وقد يجوز أن يبنى على المبتدأ أو الموصول فنقول : " زيد والله يقوم ، وإن شئت قلت : زيد والله ليقومن ، ويعجبني الذى والله يقوم ، وإن شئت : يعجبني الذى والله ليقومن ، فإن بنيت على الأول حذفت جواب القسم لدلالة ما تقدم عليه ، وإن بنيت على القسم كان القسم وجوابه في موضع خبر المبتدأ أو صلة الموصول ، ولذا جاز في هذين الموضعين البناء على الثاني لأنه لا يؤدى ذلك إلى حذفٍ مع تأخير الدليل (٣) .

---

(١) سورة الروم الاية ٥١ .

(٢) همع الهوامع ٢٥٣/٤ .

(٣) شرح جمل الزجاجي ٥٢٩/١ - ٥٣٠ .

# الفصل الرابع

## الاستغناء فى الجُمَل المشتركة

## الجملة المشتركــة

### جملة الصلة

الموصولات نوعان : اسمية وحرفية ، فالموصولات الاسمية هي : الذى والتي واللذان واللتان والذين واللائي واللاتي ،والموصولات الحرفية هي :

( أَنْ ) وتوصل بالفعل المتصرف ماضياً نحو : عجبت من أن قام زيد أو مضارعاً نحو : عجبت من أن يقوم زيد ،أو أمراً نحو : أشرت إليه بأنْ قُمْ.

( وأَنَّ ) مفتوحة الهمزة ومشددة ،وتوصل بالجملة الاسمية نحو : عجبت من أنّ زيداً قائم.

( وكَيْ ) وتوصل بالمضارع فقد نحو : جئت لكي تكرم زيدا .

( وما ) وتوصل بالماضي والمضارع وبالجملة الاسمية مثال الفعل الماضي : لا أصحبك ما دُمْتَ منطلقاً ،ومثال المضارع : لا أصحبك ما يقوم زيد ، ومثال الجملة الاسمية : عجبت مِمَّا زيدٌ قائمٌ.

( ولو ) وتوصل بالماضي نحو وَدِدْتُ لو قام زيد ،والمضارع نحو : وددت لو يقوم زيد .

والموصول الاسمي لا بد له من صلة أيضا ، وهي لا تكون إلا جملة أو شبه جملة ونعني بشبه الجملة الظرفَ والجارَّ والمجرورَ ،ولا بد في هذه الجملة من عائد يعود إلى الموصول ،وهو ضمير غالبا .

ويشترط في جملة الصلة ثلاثة شروط :

أحدها كونها خبرية ،والثاني كونها خالية من معنى التعجب ، والثالث كونها لا تفتقر إلى تقدم كلام قبلها ،أما الجملة الطلبية والإنشائية فلا تكون صلة للموصول فلا يقال : جاءني الذى اضْرِبْهُ خلافاً للكسائي ، وكذلك الجملة التعجبية فلا يقال : جاءني الذى ما أحسنه ، وقيل في الشرط الثالث "أن لا تفتقر الصلة إلى كلام يسبقها" ،لأنَّ ما يحتاج إلى غيره لا يجوز كونه صلة للموصول ،فلا يقال : جاءني الذى لكنه قائم، لأنْ لكن من حروف الاستدراك فلا بد لها من كلام يسبقها ،كقولك: ما قعد زيد لكنه قائم.

ويشترط في الظرف والجار والمجرور اللذين يكونان صلة للموصول كونهما تامّين ،والمراد بالتمام أن تحصل بهما فائدة كقولك : جاء الذى عندك ،والذى في الدار ، أما إن لم يكن الظرف والجار والمجرور تامّين فلا يجوز الصلة بهما . فلا يقال : جاء الذى بك ،ولا جاء الذى اليوم ".(١)

أما أل الموصولة : فيشترط في صلتها أن تكون صفة صريحة ويقصد بها : اسمُ الفاعل مثل الضارب ،واسم المفعول مثل المضروب ،والصفة المشبهة مثل : الحسن الوجه .

وعن الاستغناء الواقع في هذه الجملة نقول :

## أولا - الموصول الاسمي

ونقصد به غير الألف واللام من الموصولات عند من يقول باسميتها وأما أل فلا يستغنى عنها عند هؤلاء أو غيرهم.(٢)

وقد وردت آياتٌ قرآنيةٌ وأشعارٌ من عصر الاحتجاج في ظاهرها حذف الأسماء الموصولة ومن ذلك قوله تعالى : * يسأله مَنْ في السموات والأرض كلَّ يومٍ هو في شأن *(٣) ،وقوله تعالى * آمنا بالذى أنزل إلينا وأنزل إليكم *.(٤)
وقوله تعالى * سواء منكم من أسرَّ القولَ ومَنْ جهر به ومن هو مُستخفٍ بالليل وسارب بالنهار *.(٥)

وقول الشاعر :

ما الذى دَأْبُه احتياطٌ وحزمٌ      وهواه أطاعَ يستويان(٦)

وقول حسان بن ثابت :

فمن يهجو رسولَ الله منكم      ويمدحُه وينصره سواءُ(٧)

ففي الآية الأولى استغناء عن الموصول بدلالة الموصول الأول لأن المعنى : يسأله من في السموات من الملائكة ومن في الأرض من الإنس وغيره ،وفي البحر المحيط : " قال أبو صالح : من في السموات الرحمة ومن في الأرض المغفرة والرزق ،(٨)

---

(١) انظر شرح ابن عقيل ١/١٤٠-١٥٥ .
(٢) انظر البحر المحيط ١/٤٦٦ .
(٣) سورة الرحمن/الآية ٧ .
(٤) سورة العنكبوت/الآية ٤٦ .
(٥) سورة الرعد/الآية ١٠ .
(٦) الكافية الشافية ١/٣١٣ .
(٧) الكافية الشافية ١/٣١٣ .
(٨) البحر المحيط ٨ - ١٩٣ .

وتقدير الكلام : يسأله من في السموات ومن في الأرض .

وفي الآية الثانية استغناء عن الموصول لأن القول بغير ذلك يترتب عليه أن ما أنزل إلى بني إسرائيل وما أنزل إلينا واحد ،والحقيقة أن ما أنزل إليهم غير الذى أنزل إلينا ،فالتقدير : آمنا بالذى أنزل إلينا والذى أنزل إليكم .

وفي الآية الثالثة استغناء أيضا عن الموصول لأن المعنى : الله يعلم حال من استخفى بالليل وحال من برز وظهر بالنهار ،وأيضا " لأن التقسيم يقتضي تكرار مَنْ لكنه حذف للعلم به إذ تقدم عليه قوله تعالى : " من أسر القول ومن جهر به "(١) والتقدير : ومن هو مستخف بالليل ومن هو سارب بالنهار .

وفي البيت الأول استغناء عن الموصول بدليل وجود التثنية في آخر البيت،إذ إن التثنية تعود إلى الذى دَأْبُه احتياطٌ وحزم ،وإلى الذى أطاع هواه ، والمعنى: لا يستوى الذى أطاع هواه ،والذى دأب على الاحتياط والحزم . وتقدير الموصول : ما الذى دأبه احتياط وحزم ،والذى هواه أطاع يستويان .

وفي البيت الثاني استغناء عن الموصول أيضا لأن عدم تقدير الموصول يترتب عليه صدور هجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم ونصره ومدحه من شخص واحد لأن الفعلين في هذه الحالة داخلين في الموصول ( مَنْ ) في صدر البيت وليس المعنى كذلك ،بل المعنى : من يهجو رسول الله من الكفار ومن يمدح رسول الله من المسلمين هل يستويان ؟ إذن لا بد من تقدير الموصول ، فيصير : من يهجو رسول الله ومن يمدحه سواء .

من هذه التأويلات نجد أن الأسماء الموصولة قد استغنى عن كل منها استغناءً جائزًا لما كانت معلومة من سياق الكلام ،وقد جمع الشيخ عضيمة - رحمه الله - آياتٍ كثيرةً جاءت من باب الاستغناء عن الاسم الموصول ،وقد اختار فيها رأى أبي حيان ووضعها تحت عنوان : " آيات جوز فيها أبو حيان أن يكون الموصول الاسمي قد حذف منها ."(٢)

---

(١) دراسات لأسلوب القرآن الكريم ١ القسم الثالث ١٩٣ .
(٢) المرجع نفسه - القسم الثالث ١٩٢ .

وهذا الذى ذكرته من الاستغناء عن الاسم الموصول - إذا علم - مذهب (١) الكوفيين والبغداديين والأخفش وابن مالك ،وظاهر الآيات والأشعار يشهد لهم كما ذكرت ،وخالف في هذا البصريون فمنعوا الاستغناء عن الاسم الموصول وإن دلت عليه الآيات القرآنية ،وتأولوا في الآيات والأشعار السابقة وغيرها أو حملوها على الشذوذ والضرورة ، إن لم يجدوا لها مخرجا ، فمما تأولوا فيه قوله تعالى ﴿يسأله من في السموات والأرض كلّ يوم هو في شأن﴾ (٢).

قال المبرد في المقتضب :

" وفي كتاب الله عز وجل : ﴿ يسأله من في السموات والأرض ﴾ فالقول عندنا أن من مشتملة على الجميع ،لأنها تقع للجميع على لفظ الواحد وقد ذهب هؤلاء القوم إلى أن المعنى ومن في الأرض ،وليس المعنى عندى كما قالوا : وقالوا في بيت حسان : أمن يهجو رسول الله ... إنما المعنى : ومن يمدحه وينصره ،وليس الأمر عند أهل النظر كذلك ولكنه جعل ( مَنْ ) نكرة وجعل الفعل وصفا لها ثم أقام في الثانية الوصف مقام الموصوف فكأنه قال : وواحد يمدحه وينصره لأن الوصف يقع في موضع الموصوف ، إذا كان دالّاً عليه " (٣) . ونقل أبو حيان أن البصريين لا يجيزون حذف الموصول وإبقاء صلته إلا في الشعر (٤) ،وحملوا بيت حسان على ذلك (٥).

وفي الاستغناء عن الاسم الموصول رأى ثالث مؤداه : أنه يجوز الاستغناء عنه إذا عطف على مثله ،وإلا فلا يجوز ،وعلى هذا الرأى تكون الآيات والأشعار السابقة من باب الاستغناء ، إذ في كل واحد منها عطف على موصول مماثل للمستغنى عنه ،وممن أخذ بهذا الرأى ابن مالك في الكافية الشافية فقال :

وقد يسقط الموصول المعطوف على موصول قبله للعلم به ،كقول حسان بن ثابت : أمَنْ يهجو رسول الله .. وقال آخر : ما الذى دأبه احتياط وحزم ... (٦) ،

وقال بذلك أيضا في التسهيل .

---

(١) انظر همع الهوامع ١/٣٠٦ .
(٢) سورة الرحمن الآية ١٢ .
(٣) المقتضب ٢/١٣٧ .
(٤) انظر البحر المحيط ٧/١٤٧ .
(٥) الكافية الشافية ١/٣١٤ .
(٦) المساعد ١/١٧٨ .

وقد رجح هذا أبو حيان [١] ،وذكر أنه شائع كثير في كلام العرب يقاس عليه بلا حرج .

## ثانيا - الموصول الحرفي

ولا يستغنى عن شيء منه غير أَنْ بفتح الهمزة وسكون النون ، فإنه ورد الاستغناء عنها كثيرًا مع زوال عملها وهو النصب للمضارع كقوله تعالى : * ومن آياته يريكم البرق خوفا وطمعا * [٢] ومنه المثل : تَسْمَعُ بالمعيدىّ خيرٌ من أن تراه [٣] ،أما الاستغناء عنها مع بقاء النصب فشاذٌ جاء عليه قول طرفة بن العبد في رواية النصب :

ألا أيُّهَا الزاجرى أحْضُرَ الوغى ... وأن أشهدَ اللذاتِ هل أنت مُخْلِدِى؟

فقد نصب الفعل ( أحضر ) بأن المحذوفة ،والمعنى أيها اللائم على حضور الوغى [٤] .

## ثالثا - الصلـــة

وقد جاء الاستغناء عنها مع الموصول الاسمى ،وأكثر ما وقع ذلك عند قصد الإبهام ،وجعله ابن مالك مقيساً ،قال في الكافية الشافية :

وحذفُها في قصد الإبْهام استبحْ ... وحيث دُونَها المرادُ متضح [٥]

ومن حذف الصلة بمعمولها لقصد الإبهام قول الشاعر :

ولقد رأيت ثَأَى العشيرة بينها ... وكفيت جانيها اللتيا والتي [٦]

وقول الآخر :

واللهُ أنجاك بكَفَّيْ مَسْلَمَتْ

من بعد ما وبعد ما وبعد مَتْ [٧]

ومما استغنى فيه عن الصلة دون الإبهام قول الخنساء :

أُصيبَ به فرعا سُلَيْم كلاهمـا ... نعزّ علينا أن يُصاب وعَزَّ ما [٨]

أى وعز ما أصيبا به .

---

(١) البحر المحيط ١/٤٦٦ .
(٢) سورة الرعد الآية ١٢ .
(٣) همع الهوامع ١/٣٠٦ .
(٤) المساعد ١/١٧٩ .
(٥) الكافية الشافية ١/٣١١ .
(٦) المرجع نفسه .
(٧) المرجع نفسه .
(٨) شرح التسهيل ١/٢٦٥ .

وقال زيد بن رزين :

أتجزع إنْ نَفْسٌ أتاها حِمامُها ... فَهلّا الذى عن بين جنبيك تدفع (١)

أى فَهَلّا الذى تجزع منه تدفع عن بين جنبيك .

وقول عَبيد بن الأبرص :

نحن الأُولَى فاجمع جمو ... عك ثم وَجِّهْهُمْ إلينا (٢)

أى نحن الأولى عرفوا .

أما ابن يعيش فالاستغناء عن الصلة عنده شاذ قال - بعد قول المصنف ( وقد جاءت الصلة محذوفة بالكلية )- : "وذلك شاذ في الاستعمال والقياس ، أما قلّته في الاستعمال فظاهر ،وأما في القياس فلأنّ الصلة هي الصفة في المعنى ، وإنما جيء بالذى وُصْلةً إلى ذلك فلا يسوغ حذفها لأنّ فيه تفويتَ المقصود ،كما لا يجوز حذف الصفة من المبهم في قولك : يأيها الرجل ، لأنه هو المقصود بالنداء ،وأىّ وُصْلَةٌ إلى ذلك ، فمن ذلك قولهم في المثل : ( بعد اللَّتيَّا والتي ) بحذف الصلة من كل واحد منهما ،لأنّ الغرض أنّ هذه الخطة لعظمها وفخامة أمرها موصوفةٌ بصغير المكروه وعظيمه ،وقيل : اللتيا والتي من أسماء الداهية كأنها سميت بالموصول دون الصلة " (٣).

وأما الموصول الحرفي فقد ذكروا للاستغناء عن صلته شرطا هو أن يبقى معمول الصلة دليلا عليها قال السيوطي :

" وفي الحرّفيّ يجوز حذف الصلة (إن بقي معمول الصلة كقوله : أما أنت منطلقا انطلقتُ أى لانْ كُنْتَ ،فحذف كان وهي صلة أنْ ومعمولُها باقٍ) وكذا قولهم : كل شيء مهه ما النساء وذكرهن ،أى ما عدا النساء ووصفها (٤) . وجاء في المساعد " ولا تحذف صلة حرف إلا ومعمولُها باقٍ كقولهم : لا أفعل ذلك ما أنّ حِراءً مكانَهُ . وما أنّ في السماء نجماً أى ما ثبت أن ... فحذف ثبت وأبقى معموله وهو وأن وصلتها (٥).

---

(١) الكافية الشافية ١/٣١٣ .
(٢) المرجع نفسه .
(٣) شرح المفصل ٣/١٥٣ .
(٤) همع الهوامع ١/٣٠٧ .
(٥) المساعد ١/١٧٩ .

## رابعا - الاستغناء عن العائد

العائد في جملة الصلة قد يكون مرفوعا كقوله تعالى * إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات كانت لهم جنات الفردوس نزلاً *(١) . وقد يكون منصوبا كقوله تعالى : "إن ربك يعلم أنك تقوم أدنى" إلى أن قال * وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة وأقرضوا الله قرضا حسنا وما تقدموا لأنفسكم من خير تجدوه عند الله *(٢) وقد يكون مجرورًا كقوله تعالى * وإن كان طائفةٌ منكم آمنوا بالذى أرسلت به وطائفة لم يؤمنوا فاصبروا حتى يحكم الله بيننا وهو خير الحاكمين *(٣) .

## العائد المرفوع

العائد المرفوع إما أن يكون مبتدأ أو غير مبتدأ ، فإن كان غير المبتدأ كالفاعل والنائب عنه ونحوهما لا يجوز الاستغناء عنه ، قال ابن مالك في شرح التسهيل : " وقيّدتُ جواز حذف العائد المرفوع بكونه مبتدأ ، احترازًا من غير المبتدأ كالفاعل ، فإن حذفه وحذف ما أشبهه لا يجوز "(٤) .

وظاهر كلامه أن العائد المرفوع إذا كان مبتدأ يجوز الاستغناء عنه وهو كذلك ، ويرى ابن الحاجب ومعه ابن يعيش أن الاستغناء عن العائد المرفوع ضعيف ، لأنه أحد ركني الجملة ، والشأن في الحذف أن يكون للمكملات غالبا عند قيام الدليل ، قال ابن يعيش :

" وقد حذفوا العائد على الموصول إذا كان مبتدأ نحو : جاءني الذى ضاربٌ زيدًا والمراد الذى هو ضارب ... وحذف الضمير من هذا ضعيف جدا لأن العائد هنا شطرُ الجملة وليس فضلةً كالهاء في قولك : الذى كلمته ، والذى سهّله قليلاً العلم بموضعه إذ كانت الصلة لا تكون بالمفرد "(٥) .

وعلى القول بجواز الاستغناء عن العائد المرفوع فلا بد من شروط ذكرها السيوطي تامة مجموعة وقد رأيت أن أنقلها نصا قال :

---

(١) سورة الكهف الآية ١٠٧ . (٢) سورة المزمل الآية الأخيرة .

(٣) سورة الأعراف الآية ٨٧ .

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ١/٣١٨ وانظر المساعد ١/١٥٣ ، شرح الجمل ١/١٨٣ ، والهمع ١/٣١١ .

(٥) شرح المفصل ١/١٥٣ وانظر الايضاح ١/٤٨٢ .

وان كان مبتدأ جاز بشروط :

أحدها : ألا يكون بعد حرف نفي نحو : جاءني الذى ما هو قائم.

والثاني : ألا يكون بعد أداة حصر نحو : جاءني الذى ما في الدار إلا هو أو الذى إنما في الدار هو.

والثالث: ألا يكون معطوفا على غيره نحو : جاءني الذى زيد وهو منطلقان.

والرابع : ألا يكون معطوفا عليه غيره نحو : جاءني الذى هو وزيد فاضلان .

وخالف الفراء في هذا الشرط فأجاز حذفه ،ورد بأنه لم يسمع ، وبأنه يؤدى إلى وقوع حرف العطف صدراً.

والخامس: ألا يكون خبره جملة ولا ظرفا ولا مجرورا كقوله تعالى : * الذين هم يراءون *(١) وقولك : جاءني الذى هو في الدار،لأنه لو حذف لم يُدْرَ : حذف من الكلام شيء أم لا ؟ لأن ما بعده من الجملة صالح لأن يكون صلة.

والسادس: أن تطول الصلة،شَرَطَ ذلك البصريون ،ولم يشترط الكوفيون فأجازوا الحذف من قولك : جاء الذى هو فاضل لوروده في السماع ... ومثال ما اجتمعت فيه الشروط والطول *" وهو الذى في السماء إلَهٌ * أى هو إلَهٌ ".(٢)(٣)

والمقصود بطول الصلة ما ذكره ابن عصفور بقوله :

" أن يكون للخبر معمول واحد فأكثر ... ومن كلامهم : ما أنا بالذى قائل لك سوءًا ، أى بالذى هو قائل لك سوءًا" فإن الصلة طالت بالمجرور والمنصوب كما ترى ".(٤)

قلت : وقول السيوطي : ( أن تطول الصلة ،شرط ذلك البصريون ، ولم يشترط الكوفيون ) ليس على إطلاقه ،فإن مذهب البصريين أنه يجوز حذف العائد المرفوع إذا كان الموصول أيًّا سواء قصرت الصلة أم طالت ،وهم بذلك يوافقون الكوفيين ،وقد أشار السيوطي إلى ذلك في موضع لاحق .(٥)

---

(١) سورة الماعون/الآية ٦.
(٢) سورة الزخرف/الآية ٨٤.
(٣) همع الهوامع ١/٣١١-٣١٢
(٤) شرح الجمل ١/١٨٣.
(٥) الهمع ١/٣١٢.

ووجه الكوفيين في عدم اشتراط طول الصلة للمرفوع غير أيّ ما جاء من قوله تعالى ﴿تماماً على الذى أَحْسَنُ﴾ بقراءة يحيى بن يعمر (١) أى على الذى هو أحسن، وقوله تعالى ﴿إن الله لا يستحي أن يضرب مثلاً ما بعوضةٌ﴾ (٢) برفع بعوضة في قراءة مالك بن دينار وابن السماك (٣). ومنه قول الشاعر:

لا تَنْوِ إلا الذى خَيْرٌ فما شَقِيَتْ  إلا نفوسُ الأُلَى للشرِّ ناوونـا (٤)

والتقدير: إلا الذى هو خيرٌ، وقول الآخر:

مَنْ يُعْنَ بالحمد لم ينطق بما سَفَهٌ  ولا يَحِدْ عن سبيل المجد والكرم (٥)

والتقدير: لم ينطق بما هو سَفَهٌ.

ويخرج البصريون هذه القراءات والأبيات على الشذوذ، قال ابن هشام:

"وشذت قراءة بعضهم: "تماما على الذى أَحْسَنُ" وقوله مَنْ يُعْنَ بالحمد" والكوفيون يقيسون على ذلك" (٦) وقال به أيضا ابن عصفور (٧).

وقال ابن مالك في الكافية الشافية شارحاً المسألة كلّها:

"وإذا كان العائد على الموصول مبتدأ استحسن حذفه مع أيّ، وإن لم تكن صلتها مستطالة، وإن كان مبتدأ والموصول غير أيّ لم يحسن حذفه إلا عند استطالة الصلة نحو قول بعض العرب: ما أنا قائل لك سوءاً، وإن زادت الاستطالة ازداد الحذف حسنا كقوله تعالى ﴿وهو الذى في السماء إلهٌ وفي الأرض إلهٌ﴾ فإن عدمت الاستطالة ضعف الحذف ولم يمتنع كقول بعضهم: مَنْ يُعْنَ بالحمد.." (٨)

---

(١) انظر شرح ابن عقيل في الهامش ١/١٦٥.
(٢) سورة البقرة الآية ٢٦.
(٣) انظر شرح ابن عقيل في الهامش ١/١٦٥.
(٤) شرح ابن عقيل في الهامش ١/١٦٦.
(٥) المرجع نفسه.
(٦) أوضح المسالك ١/١١٩ - ١٢٠.
(٧) شرح جمل الزجاجي ١/١٨٢ - ١٨٣.
(٨) الكافية الشافية ١/٢٩٥ - ٢٩٦.

## الاستغناء عن العائد المنصوب

العائد المنصوب غالباً ما يقع مفعولا به كقوله تعالى ﴿ وآمِنُوا بما أنزلتُ مصدقا ﴾ (١) أى بما أنزلته ، وقوله تعالى ﴿ أهذا الذى بعث الله رسولا ﴾ (٢) أى بعثه ، وقول الشاعر :

كأنك لم تسبق من الدهر ساعة إذا أنت أدركت الذى كنت تطلب (٣)

أى كنت تطلبه ، وقال آخر :

ما اللهُ مُوليكَ فَضْلٌ فاحمدْنهُ به فما لدى غيره نفع ولا ضرر (٤)

أى مُوليكَهُ ، والعائد المنصوب إما أن يكون في صلة الألف واللام أو غيرهما فإن كان في صلة الألف واللام لا يجوز الاستغناء عنه إلا على قلة أو شذوذ ، كقول الشاعر :

ما المستفزُّ الهوى محمودُ عاقبةٍ ولو أتيح له صَفْوٌ بلا كَدَرِ

أى ما المستفزُّهُ ، قال ابن مالك : " وقد يحذف منصوب الألف واللام ، وقال ابن عقيل شارحا لذلك : وحذفه قليل ، ولهذا قال : وقد يحذف والجمهور على منع حذفه " (٥) .

وقد عرض السيوطي آراء العلماء في الاستغناء عن العائد المنصوب في صلة " أل " فقال : " في حذف العائد من صلة أل نحو : " الضاربُها زيدٌ هندٌ " أقوال ، أحدها : المنع مطلقا وعليه الجمهور ... والثاني : الجواز مطلقا كقوله : " ما المستفزُّ الهوى محمودُ عاقبة " والثالث : إن لم يدلّ عليه لم يجز لأنه لا يدرى هل الضمير المحذوف مفردا أو غير مفرد ؟ ولا هل هو مذكر أو مؤنث ؟ وإن دل عليه دليل كان حذفه قبيحا نحو : جاءني الرجل الضاربه زيد ، وهو على قبحه في اسم الفاعل المأخوذ من متعد إلى ثلاثة أحسن منه في المتعدى إلى اثنين وفي المتعدى إلى الاثنين أحسن منه في المتعدى إلى واحد ، وضعف أبو حيان هذا الرأى بقوله : وما علل به قبحه

---

(١) سورة البقرة الآية ٤١ .
(٢) سورة الفرقان الآية ٤١ .
(٣) شرح التسهيل ١/٢٢٩ .
(٤) همع الهوامع ١/٣٠٩ .
(٥) المساعد ١/١٥٢ .

من الإلباس يلزمه في: جاءني مَنْ ضَرَبْتَ، ولم يقل أحد بقبحه .

والرابع : إن كان الوصف الواقع في صلتهما مأخوذًا من متعد إلى واحد فالإثبات فصيح والحذف قليل نحو : الضاربه زيد والضارب زيد ، وإن كان من متعد إلى اثنين أو ثلاثة حَسُنَ الحذف لأجل الطول ، والحذف من المتعدى لثلاثة أحسن منه فيما لاثنين نحو : جاءني الظانّه زيدٌ زيدٌ منطلقا ، والمعطيه زيد ، وإن شئت : الظان والمعطى والمعلم .

والخامس : أنه خاص بالضرورة (١) .

أما إذا كان نصب العائد بأحد النواسخ فقد ذكر ابن مالك أنه لا يجوز الاستغناء عنه ، قال في الكافية : الضمير العائد على الموصول إن كان منصوبا بإنّ أو إحدى أخواتها لم يجز حذفه نحو : عرفت الذى كأنه أسد (٢) واتبعه ابن هشام (٣) والصبان (٤) أما ابن عصفور فقد ذكر أنه جاز على قلة ، قال : ولا يجوز الضارب زيد إلا قليلا ، وكذلك جاءني الذى إنه قائم ، ولا يجوز: الذى إنّ قائمٌ إلا قليلا (٥) وإذا كان الضمير المنصوب في غير صلة الألف واللام فإما أن يكون بعض معمول الصلة أو لا يكون ، فإن كان بعض معمول الصلة جاز الاستغناء عنه كقولك : أين الرجل الذى قلت : تريد : قلت: إنه يأتي (٦) وأكثر ما وقع ذلك فيما إذا كان في جملة مقول القول ، فإن لم يكن بعض معمول الصلة فلا يخلو من أن يكون العائد المنصوب منفصلا أو متصلا ، فإن كان منفصلا لم يجز الاستغناء عنه لكثرة حروف المنفصل (٧) أما إذا كان متصلا بفعل أو بوصف غير صلة أل فإنه يكثر الاستغناء عنه ، متى توفرت له الشروط ، قال ابن مالك في الألفية :

---

(١) همع الهوامع ١/٣٠٧ - ٣٠٨ .
(٢) الكافية الشافية ١/٢٨٩ .
(٣) أوضح المسالك ١/١٢٢ .
(٤) حاشية الصبان ١/١٧٩ .
(٥) شرح جمل الزجاجي ١/٤٨٣ .
(٦) انظر همع الهوامع ١/٣٠٩ .
(٧) انظر شرح المفصل ٣/١٥٢ .

.... والحذف عندهم كثير منجلى .

في عائد متصل إنْ انتصب      بفعلٍ او وصفٍ كمن نرجو يَهَبُ

وأما عن الشروط فقد ذكر ابن عصفور واحداً منها في قوله : وإن كان فعلا - يعني الناصب - فلا تخلو الصلة من أن يكون فيها ضمير غيره أو لا يكون ، فإن كان فيها ضمير غيره لم يجز حذفه لما يؤدي إليه من اللبس وذلك نحو قولك : جاءني الذى ضربته في داره ، ألا ترى أنك لو قلت : جاءني الذى ضربت في داره لم يعلم هل أردت أنك ضربته في داره أو ضربت غيره في داره .(١)

والشرط الثاني ذكره ابن عقيل وهو : أن يكون منصوبا بفعل تام غير ناقص(٢) وإن كان أبوحيان جعل الفعل الناقص كالتام في هذا المقام فأجاز أن يقال : جاء الذى كنت زيدا ( أى كنته ) ذكر ذلك السيوطي(٣) هذا ، والاستغناء عن منصوب الفعل أكثر من الاستغناء عن منصوب الوصف .

قال ابن عقيل :

وكلام المصنف يقتضي أنه - يعني حذف عائد المنصوب - كثير وليس كذلك ، بل الكثير حذفه من الفعل المذكور ، وأما مع الوصف فالحذف منه قليل .(٤)

*

## العائد بالمجرور

قد يكون عائد الموصول ضميرا مجرورا ظاهرا كما في قوله تعالى : * يأكل مما تأكلون منه * فالضمير المجرور في ( منه ) عائد على ما الموصولة ، ويستغنى عن هذا العائد جوازاً للعلم به ، وقد لاحظ النحاة من خلال تتبع الأساليب العربية أن الاستغناء عن العائد المجرور يكون واحداً من الاستعمالات الآتية :

---

(١) شرح جمل الزجاجي ١/١٨٤ .      (٢) شرح ابن عقيل ١/١٦٩ .
(٣) همع الهوامع ١/٣٠٩ .      (٤) شرح ابن عقيل ١/١٧١ .

الاستعمال الأول : أن يجر بإضافة صفة ناصبة له تقديراً كقوله تعالى * فاقضِ ما أنت قاضٍ * (١) أى ما أنت قاضيه / قال السيوطي: وزعم ابن عصفور أن حذفه ضعيف جدا ،ورده أبوحيان بوروده في القرآن الكريم ،وبأنه منصوب في المعنى ،ولا خلاف أن حذف المنصوب قوىٌ فكذلك ما في معناه ".(٢)

الاستعمال الثاني : أن يجر بحرفٍ جُرَّ الموصول بمثله لفظا ومعنى ومتعلقا نحو قوله تعالى * و يشرب مما تشربون * أى منه ،وقول الشاعر:

نُصلِّى للذى صَلَّتْ قريـــشٌ ونعبده وإن جحد العمـــومُ (٣)

الاستعمال الثالث :أن يتعلق الموصول بفعل ويتعلق عائده المجرور بوصف من هذا الفعل ،كقول عنترة :

وقد كنتَ تُخفِى حُبَّ سمراءَ حِقْبَةً فَبُحْ لاَنَ منها بالذى أنت بائحٌ (٤)

أى بـه .

الاستعمال الرابع : أن يقع الموصول صفة لمجرور بحرف جر به العائد المحذوف كقول الشاعر :

إنْ تُعْنَ نفسُك بالأمر الذى عُنِيَتْ نفوسُ قوم سَمَوْا تظفر بما ظفروا

أى عنيت به .(٥)

وجوز ابن مالك الحذف إذا تعين المحذوف وإن لم يوجد الشرط نحو: الذى سرتُ يوم الجمعة أى فيه ،والذى رِطْلٌ بدرهم لَحْمٌ أى منه فحسَّـــنَ الحذفَ تَعَيُّنُ المحذوف كما حسّنه في الخبر ، والموصول بذلك أولى لاستطالته بالصلة ... وقال أبوحيان : لم يذكر أحد ذلك في الصلة ،وإنما ذكره فـــي الخبر ،ولا ينبغي أن يقاس عليه ،ولا أن يُذْهَبَ إليه إلا بسماعٍ ثابتٍ عـــن العرب .(٦)

وقال ابن مالك في شرح التسهيل :

" ولا يجوز حذف العائد المجرور إن خلا مما شرط في جواز حذفه إلا قليلا ومنه قول حاتم:

---

(١) سورة طه الآية ٧٢ .
(٢) همع الهوامع ١/ ٣١٠ .
(٣) شرح التسهيل ١/ ٢٣٠ .
(٤) شرح التسهيل ١/ ٢٣٠ .
(٥) شرح التسهيل ١/ ٢٣١ .
(٦) همع الهوامع ١/ ٣١٠-٣١١ .

ومن حسدٍ يجور عليَّ قومـي　　وأيُّ الدهر ذو لم يحسدوني

أي : يحسدوني فيه .

وربما حذف إن جر بمثل ما جر به الموصول معنى لا متعلقا كقول الشاعر :

فأبلغ الحارثَ بنَ نَضْلَةَ وَالْ　　مَرْءُ مُعَنًّى بِلَوْمِ مَنْ يَثِـقُ

أراد من يثق به ، وقد يحذف العائد المجرور لوجود مثله بعد الصلة كقوله :

( لو أن ما عالجت ... ) أراد : لو أن ما عالجت به لين فؤادها فقسا ، فحذف ( به ) المتصل بعالجت استغناء عنه بالمتصل باسْتُلِينَ - وإن كان بعد الصلة - لأنه عائد على ما والكلام واحد .(١)

ويترتب على اعتبار الشروط السابقة في الاستغناء عن العائد المجرور أنه لا يصح الاستغناء عنه فيما يأتي :

١ - إذا جر الموصول وعائده بغير حرف جر نحو: جاء غلام الذي أنت غلامه .

٢ - إذا لم يجر الموصول أصلا: جاء الذي مررت به .

٣ - إذا اختلف حرف الجر في الموصول وعائده لفظا مثل : حللت في الذي حللت به .

٤ - إذا جر الموصول بحرف جُرَّ به العائد ولكن اختلف معنى الجارَّيْـنِ مثل : مررت بالذي مررت به على زيد .

٥ - إذا تماثل الجارّان لفظاً ومعنى ولكن اختلف المتعلقان مثل : مررت بالذي فَرِحْتُ به .

٦ - إذا جر العائد بوصف لا ينصب نحو: جاء الذي أنا ضارببه أمس .

٧ - إذا جر العائد بغير الوصف مثل : جاء الذي وجهه حسن ، وأجازه الكسائي .

---

(١) شرح التسهيل ١/ ٢٣١ - ٢٣٢ .

# الفصل الخامس

## الاستغناء في الصيغ

## الصيـــغ الاســـميـــــة

## ( أولا )

## الصيغ الاسمية

### ( أ )

### المفردات

ورد عن العرب الاستغناء ببعض الأسماء المفردة عن بعضها الآخر ، وأشهر ما جاء من ذلك :

= استغنوا بسَمْح عن سَمِيح ، وبلَمْحة عن مَلْمَحة وبشِبْه عن مَشْبَه ، والدليل على هذا الاستغناء استعمالهم لجمع الكلمات المستغنى عنها وهذه الجموع هي : سُمَحاء ، وملامح ، ومشابه ، قال ابن جني في المنصف :

" قد يستغنون بالشيء عن الشيء حتى يكون المستغنى عنه مُسْقطاً من كلامهم ، ألا ترى أن قولهم ملامح إنما هو في القياس جمع ملمحة لا جمع لمحة ، وسمحاء إنما هو جمع سميح في القياس لا سَمْح ، ومَشابه إنما هو جمع مَشْبَه لا شِبْه ، فكأنهم نطقوا بملمحة وسميح ومشبه لما جاء الجمع عليها إلا أنهم استغنوا بسمح عن سميح ، وبلمحة عن ملمحة ، وبشبه عن مشبه حتى صار المستغنى عنه مُسْقَطاً ، وقد قال بعضهم : سميح وهو شاذ في الاستعمال ، وإذا كانوا قد نطقوا بالمضارع ولم ينطقوا بالماضي في وَذَر ووَدَع على قرب ما بين الماضي والمضارع فالجمع على بعده من الواحد أجدر أن لا يلزم أن يجيئوا بواحد من مجيئه به فهذا شَرْحُ هذا"(١) .

وقال في الخصائص : " ومن ذلك استغناؤهم بلمحة عن ملمحة وعليها كُسِّرت ملامح ، وبشبه عن مَشْبَه وعليها جاء مشابه "(٢) .

وقد ورد في اللسان جمع سمح على سِماح وعلى سمحاء ، قال : ورجل سمح وامرأة سمحة من رجال ونساء سمحاء وسِماح فيهما ، وحكى الأخيرة الفارسي عن أحمد بن يحيى(٣) .

---

(١) المنصف ١/١٧ .
(٢) الخصائص ١/٢٦٧ .
(٣) اللسان ( سمح ) .

وقد ذكر ابن جني : أن سميحا ورد شذوذًا في الاستعمال كما سبق ، ولكن ابن منظور ذكره في اللسان ( سمح ) ولم يُشَذِّذْه قال : "ورجل سميح ومِسْمَحٌ ، ومِسْمَاح سَمْحٌ" وعليه فلا استغناء .

وأما لمحة فليس لها جمع تكسير على لفظها ، إذ لم أجد هذا الجمع في الصحاح ، ولا في اللسان ، ولا في التاج (١) ، وكلهم متفقون على أن لمحة جمعت على غير لفظها وهو ملامح نادرًا . وهذا نص الزبيدى : "وملامح الإنسان ما بدا من محاسن الوجه ومساوئه ، وقيل : ما يلمحُ منه ، جمع لمحة - بالفتح - نادرٌ على غير قياس ولم يقولوا ملمحة . قال ابن سيدة : قال ابن جني : استغنوا بلمحة عن واحد ملامح" (٢) ومثل ما ذكر من الاستغناء : استغناؤهم بذَكَر عن مِذْكار أو مِذْكير ، والدليل على ذلك مجيء مذاكير ، قال ابن جني : استغنوا بذكر عن مذكار ومذكير وعليه جاء مذاكير" (٣) .

وفي اللسان : والذكر معروف / وجمعه ذكور ومذاكير على غير قياس ، كأنهم فرقوا بين الذكر الذى هو الفحل ، وبين الذكر الذى هو العضو .

وقال الأخفش : هو من الجمع الذى ليس له واحد مثل العباديل والأبابيل" (٤) . وعلى هذا القول فليس في الكلام استغناء ، إذ لا يوجد مفرد للمذاكير ، وقال ابن منظور أيضا : "وفي التهذيب : وجمعه الذكارة ، ومن أجله يسمى ما يليه المذاكير ، ولا يفرد ، وإن أفرد فمذْكَرٌ ، مثل : مقدم ومقاديم ، وفي الحديث " أن عبدًا أبصر جارية لسيده فغار السيد فجَبَّ مذاكيره هي جمع الذَّكَر على غير قياس" .

= حَوْشَب ، وكَوْكَب ، ودَوْدَرّى ، ذكر ذلك ابن جني قال : "ومن ذلك استغناؤهم عن الأصل مجردًا من الزيادة بما استعمل منه حاملا للزيادة ، وهو صدر صالح من اللغة ، وذلك قولهم : حَوْشَب ، هذا لم يستعمل منه حَشَبٌ عارية من الواو الزائدة ، ومثله كوكب ألا ترى أنك لا تعرف في الكلام حشب عاريا من الزيادة ولا ككب ، ومنه قولهم : دَوْدَرّى ، لأننا لا نعرف د د ر ،

---

(١) هذه المعاجم ( لمح ) .
(٢) تاج العروس ( لمح ) .
(٣) الخصائص ١/٢٦٧ .
(٤) اللسان ( ذكر ) .

ومثله كثير في ذوات الأربعة وهو في الخمسة أكثر منه في الأربعة".(١)

وقد سرد أمثلة من ذوات الأربعة ومن ذوات الخمسة ،كلها جاءت حاملة للزيادة ولم تعرَ عنها . ومن تلك الأسماء قوله : فَلَنْقَسٌ(٢) ،وصَرَنفَج(٣) وسَمَيدع(٤) ،وعَمَيثَل(٥) ،وسَرَوْمَط(٦) ،وجَحَجَبَى(٧) ،وقُسقُبٌ(٨) ،وقُسْحُبٌ(٩) ،وهِرْشَفٌ(١٠) ،ومن ذوات الخمسة : جَعْفَلِيقٌ(١١) ، وخَنْبَريت(١٢) ، وكَرَدْبيس(١٣) ،وعَضْرَفوط(١٤) ،وقَرَطبوس(١٥) ، وقَرَعبلانة(١٦) ، وقَنَحْليس(١٧) .

---

(١) الخصائص ٢٦٩/١.

(٢) هو البخيل .

(٣) الصياح .

(٤) هو السيد الكريم .

(٥) من معانيه النشيط .

(٦) هو الجميل الطويل .

(٧) حي من الأنصار.

(٨) هو الضخم .

(٩) هو الضخم أيضا .

(١٠) من معانيه الكبير المهزول والعجوز المسن.

(١١) هي العظيمة من الساق

(١٢) يقال ماء .

(١٣) الشيخ الكبير ، أو المرأة العجوز .

(١٤) هو دويبة بيضاء ناعمة تشبه بها أصابع الجوارى .

(١٥) الداهية .

(١٦) دويبة صغيرة عظيمة البطن.

(١٧) هي الكبيرة العظيمة.

## ( ب )

## المثنيـــات

لقد آثر العربي أن يهمل تثنية بعض الأسماء استغناء بتثنية أسماء أخرى في معناها، ومن الممكن أن تحل محلها في الاستعمال، وأشهر ما جاء من ذلك :

= مثنى ضبع دون مثنى ضبعان : استغنوا بتثنية ضبع الخاص بالمؤنث عن تثنية ضبعان - الذى هو للمذكر - ذكره السيوطي في الهمع (١) وقد ذكر أيضا أنه ورد تثنية ضبعان وقد بحثت عن ذلك فلم أجده في الصحاح، واللسان، والقاموس المحيط (٢).

= مثنى جزء دون مثنى بعض : واستغنوا بتثنية جزء عن تثنية بعض، قال الصبان - وهو في معرض عد شروط التثنية - : أن لا يستغنى عن تثنيته بتثنية غيره، نحو بعض فإنهم قد استغنوا عن تثنيته بتثنية جزء (٣). وقد بحثت عن تثنية بعض في المعاجم : الصحاح، واللسان، وتاج العروس، فلم أجد مثنى له من لفظه . ولكن ورد جمعه أبعاض (٤).

= كلا وكلتا دون تثنية أجمع وجمعاء : يؤكد بأجمع وجمعاء ما كان ذا أجزاء يصح وقوع بعضها موقع بعض، ويشترط للتوكيد بهما : وقوعهما بعد كلّ يقال : جاء الركب كلّه أجمع وجاءت القبيلة كلها جمعاء (٥). ويرى الكوفيون جواز تثنية أجمع وجمعاء فيقال : جاء الجيشان أجمعان، وجاءت القبيلتان جمعاوان، ودليلهم على ذلك ما حكى عن العرب : قبضت المالين أجمعين (٦).

وذهب مذهبهم الأخفش، وابن خروف والبغداديون (٧).

---

(١) همع الهوامع ١/٤٤ .
(٢) هذه المعاجم ( ضبع ) .
(٣) حاشية الصبان ١/٨٦ .
(٤) هذه المعاجم ( بعض ) .
(٥) حاشية الخضرى ٢/٥٧ .
(٦) المساعد ٢/٣٨٩ .
(٧) المساعد ٢/٣٨٩ .

وفي الكافية للرضي : " وقد أجاز الكوفيون ، والأخفش للمثنى المذكر أجمعان أكتعان ، أبصعان ، أبتعان ، وللمثنى المؤنث جمعاوان ، كتعاوان ، بصعاوان ، بتعاوان ، وهو غير مسموع (١) .

أما البصريون فيرون عدم جواز تثنية أجمع وجمعاء استغناءً بكلا وكلتا ، قال ابن مالك في الألفية :

وَاغْنَ بكلتا في مثنى وكلا          عن وزن فعلاءَ ووزن أفعلا

وأشار ابن مالك إلى مذهب الكوفيين حيث جعلوه مبنيا على القياس بلا سماع في قوله في الكافية الشافية : .

وبعضُ القياسُ فيه اسْتُعْمَلا          معترفاً بكونه ما نُقِلا (٢)

والراجح مذهب البصريين ، إذ السماع في مثل هذا هو الحجة فهذا من المسائل التي لا وجه فيها لقياس .

= في ألفاظ العدد :

يرى الأخفش جواز تثنية ألفاظ العدد وجمعها ، ودليله على ذلك ما ورد من الشعر فمما ورد في مثنى سَبْع قول الشاعر :

فلم يستطيعوا أن يُزيلوا الذى رسا          لها عند عالٍ فوق سَبْعَيْنِ دائم (٣)

ومما ورد في مثنى واحد ما أنشده ابن الأعرابي :

فلما التقينا وَاحِدَيْن علوتـه          بذى الكف إنى للكُماة ضَرُوبُ (٤)

ومما ورد من جمع واحد جمعا سالما قول الكميت ( فقد رجعوا كحيٍّ وَاحِدِين ) .

ويرى غير الأخفش من النحاة عدم جواز تثنية العدد وجمعه استغناءً ببعض الأعداد الدالة على ذلك وضعاً ، قال ابن جني : " ومن ذلك استغناؤهم بواحد عن اثنٍ ، وباثنين عن وَاحِدَيْن ، وبستة عن ثلاثتَيْن ، وبعشرة عن خمستَيْن ، وبعشرين عن عشرتَيْن ونحو ذلك " (٥) .

---

(١) كتاب الكافية ١/٣٣٤ .
(٢) الكافية ٣/١١٧٥ .
(٣) الهمع ١/١٤٤ .
(٤) اللسان ( وحد ) .
(٥) الخصائص ١/٢٧١ .

وجاء مثله عند السيوطي (١) والصبان (٢) ووجْهةُ الذين منعوا ذلك هي عدم السماع المعتدّ به ،وأما ما استدل به الأخفش فبعضه مجهول القائل لا يصح الاستشهاد به مثل قوله :

لها عند عال فوق سَبْعَيْنِ دائم

والثاني الذى نقله اللسان وهو :

فلما التقينا واحِدَيْن ... الخ .

لم يسنده إلى شاعر معين وإنما اكتفى بإنشاده عن ابن الأعرابي .

وقول الكميت بيتٌ مفرد لا يصح وضع القاعدة به ،لوجود الشواهد الكثيرة على خلافه ،ولذلك قال عنه السيوطي : إنه من الضرورات "(٣) على أن الكميت ليس حجة عند بعض علماء اللغة فقد طعن الأصمعي فيه وعدّه من المُولَّدين .

وقد اتفقوا جميعا على جواز تثنية (المائة والألف) وجمعهما ،والسرُّ في ذلك أنه لا يوجد لفظ وضعه العرب يقوم مقامهما عند إرادة التثنية أو الجمع. ومن تثنية المائة والألف قوله تعالى في سورة الأنفال : * الآن خَفَّفَ اللهُ عنكم وعلم أنّ فيكم ضعفا فإنْ يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين وإن يكن منكم ألف يغلبوا ألفَيْن بإذن الله *.(٤)

ومن جمع الألف قوله تعالى * ألم تر إلى الذين خرجوا من ديارهم وهم أُلوفٌ حَذَرَ الموت *.(٥)

= سِيَّان عن مثنى سواء : جاء في التصريح : " يستغنى بسِيَّانِ عن تثنية سواء فلا يثنى سواء لأنهم استغنوا بتثنية سِيّ عن تثنيته فقالوا : سِيَّانِ ولم يقولوا : سواءان .(٦) ومثل هذا ما ذكره السيوطي .(٧)

وجعل الصبان مثنى سواء شاذًّا فقال : فقالوا :سِيّان لا سواءان ،أي قياساً، فلا ينافي أنه شذّ سواءان ".(٨)

---

(١) الهمع ١/١٤٤.
(٢) حاشية الصبان ١/٨٦.
(٣) همع الهوامع ١/١٤٤.
(٤) سورة الانفال الاية ٦٦.
(٥) سورة البقرة الآية ٢٤٣.
(٦) شرح التصريح ١/٦٧.
(٧) انظر الهمع ١/١٤٤.
(٨) حاشية الصبان ١/٨٦.

أقول : ورد مثنى سواء في الشعر ، وقد ذكر اللسان قولَ قيس بن معاذ :

أيا ربِّ إن لم تَقْسِم الحبَّ بيننا سَوَاءَيْن فاجعلني على حُبِّها جَلْدا

وقول الآخر :

تَعَالَيْ نُسَمِّطْ حُبَّ دَعْدٍ ونغتدى سَوَاءَيْن والمَرْعَى بأُمِّ دَرِيـــنِ

والسر في عدم تثنية سواء أنه مصدر والمصادر لا تثنى ولا تجمع ،وفي اللسان "ويقال : فلان وفلان سواء " أى متساويان ،أوقوم سواء ،لأنه مصدر لا يثنى ولا يجمع . قال تعالى ﴿ ليسوا سَوَاءً ﴾ أى ليسوا مستويين ثم قال الجوهرى : وهما في هذا الأمر سواء ،وإن شئت سواءان ،وهم سواء للجميع، وهم أَسْواءٌ وهم سواسية أى أشباه ، مثل يمانية على غير قياس .(١)

---

(١) اللسان ( سوى ) .

## ( ج )

## جموع التكسير

جموع التكسير على نوعين : جموع قلة و جموع كثرة ، فجموع القلة على أربعة أوزان هي : أَفْعِلَةٌ ،وأَفْعُلٌ ،وأَفْعالٌ ، وفِعْلَةٌ . والأصل أن تدل على العدد من ثلاثة إلى عشرة .

وأما جموع الكثرة فقد حصرها الصرفيون في خمسة وعشرين وزنا هي : فُعْلٌ و فُعُلٌ ،وفِعْلان ،وفُعْلان ،وفَعْلى ،وفِعَلٌ ،وفُعَلٌ ،وأفعلاء ،وفُعَّلٌ ، وفواعل ،وفِعْلى ،وفِعَال ،وفُعَّل ،وفِعَلَة وفعائل ،وفُعَلَة ،وفُعَلَة ،وفَعَالِي ،وفَعَالَى ، و فَعَلَة ،وفُعُول ، و فعـلاء ، و فعـال ،وفَعَالِيّ ،فعالى ،وفعالل وشبه فعالل وهي تدل على العدد من عشرة فصاعدًا على ما هو الأرجح .

والأصل أن يكون لكل مفرد هذان النوعان من الجموع ،مراعاة لأعداد هذا المفرد ،فإن كانت أقل من عشرة جمعت جمع قلة ،وإن كانت أكثر من عشرة جمعت جمع كثرة . ومثال ذلك : المفرد ( بحر ) فقد ورد جمعه في القرآن الكريم مرة على أبحر في قوله تعالى * ولو أن ما في الأرض من شجرة أقلامٌ والبحر يمده من بعده سبعة أبحر ما نفدت كلمات الله * (١) ومرة على بحار في قوله تعالى * واذا البحار سُجِّرت * (٢) . وإنما جمع في الآية الأولى جمع قلّة على " أبحر " قياساً مراعاة للعدد " سبعة " وهو في المستوى المطلوب لجمع القلة ،ولكنه جمع جمع الكثرة في الآية الثانية مراعاة للعدد أيضا ،إذ المقصود كل بحار الدنيا وهي بلا شك أكثر من عشرة .

ومثال آخر : وَلَدٌ ، فالقليل منه أولاد ،والكثير ولدان وفي القرآن الكريم * لن تغني عنهم أموالهم ولا أولادهم من الله شيئا * (٣) فمقابلة الجمع وهو الأولاد والأموال بالجمع وهو المغني عنهم تقتضي القسمة آحادًا ، فكأن المعنى - والله أعلم - : لن يغني عن كل واحد منهم ماله وولده ،

---

(١) سورة لقمان/الآية ٢٧ .
(٢) سورة التكوير/الآية ٣ .
(٣) سورة المجادلة/الآية ١٧ .

وجرت العادة بأن يكون للرجل عدد من الأولاد لا يزيد عن عشرة غالبا فهو دالٌ على القلة ،أما قوله تعالى ﴿ ويطوف عليهم ولدانٌ مخلّدون ﴾ (١) فأتى بالجمع ( ولدان ) للكثرة ،لأنها مقصودة هنا ،أي يطوف على كل من عدد كبير من الولدان يحملون له ما يشتهيه مما في الجنة .

وقد يخرج عن هذا الأصل فيستعمل أحد الجمعين في موضع الجمع الآخر على سبيل الاستغناء ،ولهذا أربع صور على حسب القسمة العقلية هي :

١ - الاستغناء بجمع الكثرة عن جمع القلة .

٢ - الاستغناء بجمع القلة عن جمع الكثرة .

٣ - الاستغناء بجمع الكثرة عن جمع الكثرة .

٤ - الاستغناء بجمع القلة عن جمع القلة .

وتوضيح ذلك فيما يأتي :

أولا - الاستغناء بجمع الكثرة عن جمع القلة :

وجاءت منه الجموع الاتية :

= قروءٌ جمع قرْء بضم فسكون أو فتح فسكون ،ومعناه الحيض أو الطهر ،فقياس جمعه أقراء أو أقرُؤ إن كان مفتوح الفاء ،ولكن كلا الوزنين لم يرد استغناء بالقروء وهو جمع الكثرة ، قال تعالى ﴿ والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ﴾ (٢) ( فقروء ) على وزن فعول من أمثلة جمع الكثرة استغني به عن أقروء وهو جمع قلة الملائم للعدد هنا ( ثلاثة ) .

هذا ما ذهب إليه النحاة متبعين ما قاله سيبويه من أن ( أقروء ) لم يستعمل في اللغة استغناء عنه بالقروء ،ففي الكتاب :" قالوا : ثلاثة قروء فاستغنوا به عن ثلاثة أقروء " (٣) .

ووافق سيبويه ابن ولّاد (٤) وأبوحيان (٥) . وفي اللسان ( قرأ ) " ولم يعرف سيبويه أقراء ولا أقروء " .

---

(١) سورة الإنسان/الآية ١٩ .

(٢) سورة البقرة /الآية ٢٢٨ .

(٣) الكتاب ٣/٥٧٥ .

(٤) هامش المقتضب ٢/٥٩ .

(٥) البحر المحيط ٢/١٨٦ .

ووجدت في شرح الكافية أن أقراء مستعمل أيضا قال : " وقد يستعار أحدهما للآخر مع وجود ذلك الآخر أيضا كقوله تعالى : " ثلاثة قروء " مع وجود أقراء (١) . ومثله ما في شرح شافية ابن الحاجب قال : " ونحو قرء على أقراء وقروء " (٢) .

ومنه قوله صلى الله عليه وسلم : " دَعي الصلاةَ أيام أَقرائك " (٣) ، وكلام ابن الحاجب والحديث تؤيدهما المعاجم ، ففي اللسان ( قرأ ) : " وقروء على فعول ، وأقرؤ الأخيرة عن اللحياني في أدنى العدد " ، وفي أساس البلاغة ( قرأ ) : " واعتدّت بثلاثة قروء وأقراء وأقرؤ " ، وفي الصحاح ( قرأ ) : " القرء بالفتح الحيض ، والجمع أقراء وقروء على فعول ، وأقرؤ في أدنى العدد " .

قلت : فجمعه على أقراء غير قياسي ، لأنه ثلاثي مفتوح الأول فقياس جمعه على أفعُل وأفعُلٌ يجمع عليه ما كان مفتوح الأول .

= قِرَدة جمع قِرْد بكسر فسكون ، فقياسه أن يجمع على أقراد للقلة ، ولم يرد في زعم بعض العلماء ، قال سيبويه : " فأما القِرَدَة فاستغنى بها عن أقراد " (٤) . ووافقه ابن يعيش في شرح المفصل (٥) ، وابن ولاد (٦) والجوهري في الصحاح . وأثبت ابن منظور في اللسان ( قرد ) هذا الجمع الذي استغنى عنه عند سيبويه وغيره من العلماء فقال : " والقرد معروف والجمع أقراد وأقرُدٌ ، وقرود ، وقِرَدَةٌ " . ولم يذكر خلافا في إثباته أو نفيه كما فعل في أقرؤ ، قلت : وجمعه على أقرُد غير قياسي لأنه ثلاثي مكسور الأول وأفعُلٌ يجمع عليه ما كان مفتوح الأول .

= شُسُوعٌ جمع شِسْع بكسر فسكون بمعنى سَيْر النعل ، فقياس جمعه هو : أشساع على أفعال ، ولكنه لم يرد .

قال سيبويه : " فأما القِرَدَةُ فاستغنى بها عن أقراد كما قالوا : ثلاثة شسوع فاستغنوا بها عن أشساع " (٧) ، ووافقه المبرد (٨) وابن منظور في اللسان

---

(١) شرح الكافية على ابن الحاجب ١٩١/٢ .
(٢) شرح شافية ابن الحاجب ٢ / ٩٣ .
(٣) شرح التصريح ٣ / ٣٠١ .
(٤) الكتاب ٣ / ٥٧٥ .
(٥) انظر شرح المفصل ٥ / ١٩ .
(٦) هامش المقتضب ٢ / ١٥٩ .
(٧) الكتاب ٣ / ٥٧٥ .
(٨) المقتضب ٢ / ١٦٠ .

وقال : " لا يكسر إلا على هذا البناء ،وذهب هذا المذهب الزمخشريّ وابن سيده والجوهري ⁽¹⁾ ،فهؤلاء العلماء نفوا وجود جمع قلة لشِسْع مطلقا ، والصحيح أن له جمع قلة كما ذكره أبو حيان ⁽²⁾ وذكر الزبيدي شاهداً عن العرب وهو قول عبيد بن أيوب العنبري :

يُديرُ نعليه لئلا تعرفا يجعل أشساعها نحو القفا ⁽³⁾

وهذا الجمع الذي ورد فيه الشاهد لجمع القلة قياسي ،لأنّ فِعْلا بكسر فسكون يجمع على أفعال .

وذكر ابن يعيش أن أبا الحسن الأخفش أثبت أَشْسُعاً وقال رداً عليه : " فأما ما حكاه - يعني الزمخشري - عن أبي الحسن من أَشْسُع فهو شاذ قياساً واستعمالاً ،فأما الاستعمال فما أقلّه ،وأما القياس فإن الباب من فِعل بكسر الفاء أن يجمع على أفعال نحو عِدْل وأعدال ،فمجيئه على أفعل على خلاف القياس ". ⁽⁴⁾

قلت : فإن وَجَدَ ابن يعيش سبيلا إلى إنكار هذا الجمع،لوروده على غير قياس ،فهل يستطيع إنكار ما ورد عن العرب موافقا للقاعدة الصرفية ؟

ويجعل أبوحيان في البحر الجمع أَشْسُعاً قليلا ولا يجعله شاذّاً قال : " وقد يكثر استعمال أحد الجمعين ويكون ذلك سببا للإتيان به في موضع الآخر ،ويبقى الآخر قريباً من المهمل وذلك : شسوع أُوثر على أشساع لقلة استعمال أشساع وإن لم يكن شاذا ،لأنّ شِسْعاً ينقاس فيه أفعال ". ⁽⁵⁾

= صِرْدانٌ جمع صُرَد بضم ففتح - طائر فوق العصفور - فقياسه أصراد ولكنه لم يرد وورد صِرْدان بكسر فسكون للقلة والكثرة معاً من باب الاستغناء ، ذكر ذلك سيبويه ⁽⁶⁾ وابن عصفور ⁽⁷⁾ وابن هشام ⁽⁸⁾ وغيرهما ، ومما ورد منه قول حميد الهلالي :

كأن وَحَيَ صردان في جوف ضالة تلهجُمَ لَحْييْهِ إذا ما تلهجما ⁽⁹⁾

---

(١) تاج العروس ( شسع ) .
(٢) تاج العروس ( شسع ) .
(٣) تاج العروس ( شسع ) .
(٤) هامش المقتضب ٢/ ١٦٠ .
(٥) البحر المحيط ٢/ ١٨٧ .
(٦) الكتاب ٣/ ٥٧٤ .
(٧) شرح الجمل الزجاجي ٢/ ٥١٦ .
(٨) أوضح المسالك ٣/ ٢٥٤ .
(٩) تاج العروس (صرد) .

وبالرجوع إلى اللسان والصحاح وتاج العروس والقاموس المحيط ( صرد ) لم أجد لصُرَدٍ جمع قلة ، فالكلام ما قال سيبويه وغيره من أنه من باب الاستغناء .

= نِغْران جمع نُغَر بضم ففتح ( أفراخ العصافير ) فقياسه أن يجمع على أنغار ، ولم يرد ذلك ، بل ورد نِغْران بكسر فسكون للقلة والكثرة معاً على سبيل الاستغناء بجمع الكثرة عن جمع القلة ، ومنه قول الشاعر :

يحملن أزقاق المُدام كأنما يحملنها بأظافر النغران (١)

قال سيبويه : " وما كان على ثلاثة أحرف وكان فُعَلاً فإن العرب تكسر على فِعْلان ، وإن أرادوا أدنى العدد لم يجاوزوه ، استغنوا به ، وذلك : صرد وصردان ونغر ونغران (٢) ، ويوافق ابن عقيل سيبويه في شرح الألفية ، إلا أنه جعل الاستغناء بفِعْلان عن أفعال غالبا (٣) ، كما يوافقه ابن عصفور في شرح الجمل (٤) .

وبعد مراجعتي للّسان والصحاح وتاج العروس وغيرها ( نغر ) لم أجد لنغر جمع قلة ، فما قاله سيبويه وغيره صحيح ، وأنه من الاستغناء .

= جِعْلان جمع جُعَل مثل صرد - دابة سوداء تكون في المواضع الندية - فقياس جمعه على أجعال ولكنه لم يرد ، استغناءً بجِعْلان كما في الكتاب (٥) ، ويوافقه ابن عصفور في شرح الجمل (٦) . وبعد النظر في المعاجم (٧) لم أجد لجُعَل جمع قلة فهو كما قال سيبويه وابن عصفور .

= خِزّانٌ جمع خُزَز مثل صُرَد ( ولد الأرنب أو الذكر من الأرانب ) فقياس جمعه على أخزاز ولكنه لم يرد على حسب ما ورد في الكتاب ، لأن سيبويه جعل هذا الجمع مثل صردان ونغران ، ومعنى هذا أنه لم يرد فيه جمع قلة استغناء بجمع الكثرة على رأي سيبويه ويوافقه الأزهري في تهذيب اللغة (٨) ، ولكني وجدت أن الزبيدي وابن منظور يذكران في معجميهما : اللسان وتاج العروس ، أنه جمع على غير خِزّان وهذا نص الزبيدي : الخزز كصرد

---

(١) اللسان نغر .

(٢) الكتاب ٣/٥٧٤ .

(٣) شرح ابن عقيل ٢/٤٥٦ .

(٤) شرح الجمل الزجاجي ٢/٥١٦ .

(٥) انظر الكتاب ٣/٥٧٤ .

(٦) شرح الجمل للزجاجي ٢/٥١٦ .

(٧) اللسان وتاج العروس وغيرهما : جعل .

(٨) تهذيب اللغة للأزهري : خزز .

ولد الأرنب أو ذكر الأرنب ومنه قولهم : مسّه مَسَّ الخُزَز جمع خِزّان بالكسر وأَخِزَّة (١) وفي اللسان : والجمع أَخِزَّة وخِزّانٌ مثل صرد وصردان (٢).

قلت: وجمعه على أَخِزَّة غير قياسي ، لأنه ثلاثي مضموم الأول وقياسه على أفعال وأفعلة يجمع على اسم رباعي مذكر ثالثه مدة.

= جُرُوح جمع جُرْح - بضم فسكون - فقياس جمعه على أجراح، إلا أنه لم يرد ، والوارد هو الجروح للقلة والكثرة على سبيل الاستغناء على رأى سيبويه وفي الكتاب " وقالوا: جرح وجروح ولم يقولوا أجراح " (٣).

---

وأما الزبيدى فعنده قولان : الأول أنه يجوز استعمال جمع القلة ، والكثرة معا ، والثاني أنه يجوز أجراح قليلا في ضرورة الشعر وذكر شاهدًا هو:

وَلَيِّ وَصُرِّعْنَ من حيث التبسن به   مُضَرَّجاتٌ بأجراح ومقتول

ومثله ما ذكره ابن منظور ( جرح ): والاسم الجرح بالضم والجمع أجراح وجروح وجراح وقيل : لم يقولوا أجراح إلا ما جاء في شعر (٥).

= خِرَجَة بكسر ففتح جمع خُرْج بضم فسكون - من الأوعية وهو الجوالق - فقياس جمعه للقلة على أخراج ، لأنه ثلاثي مضموم الأول ، ولكنه لم يرد على ما يرى سيبويه، فهو إذن من الاستغناء بجمع الكثرة عن جمع القلة قال سيبويه : " وخُرْج وخِرَجَة ولم يقولوا أخراج كما لم يقولوا أجراح " (٤)

---

(١) تاج العروس : خزز .

(٢) اللسان : خزز .

(٣) الكتاب ٣/٥٧٦.

(٤) الكتاب ٣/٥٧٧.

ويوافقه ابن يعيش (١) في عدم ورود جمع القلة وكذلك الأزهري في تهذيب اللغة ،لأنه لم يذكر فيه جمع قلة بل اكتفى بقوله : " والخرج هذا الوعاء ثلاثة خِرَجَة " (٢) وجاء في لسان العرب الذى أنكره هو لاء ( خرج ) ومثله في تاج العروس قال ( خرج ) : والخُرْج بالضم : الوعاء المعروف جمعه أخراج و يجمع أيضا على خِرَجَة بكسر ففتح .

= سباع جمع سَبُع بفتح فضم - الحيوان المفترس - فقياس جمعه للقلة هو أسباع ،ولكنه لم يرد ،وجاء في شرح الشافية أن الجمع يجيء على فعال ولا يأتي على أفعال قال : " اعلم أن فعُلا بضم العين أقل من فعِل بكسرها فهو أولى بأن يكون قلته وكثرته على لفظ واحد وهو أفعال ،وقد يجيء على فعال كسباع ورجال لتشبيهه بفعل مفتوح العين " (٣).

ومثله ما جاء عن ابن يعيش في شرح المفصل قال : " وقد قالوا : رجل ورجال وسبع وسباع جاءوا به على فعال على التشبيه بفعل " (٤).

و رجعت إلى بعض معاجم اللغة كاللسان والقاموس المحيط ( سبع ) فوجدت أنهم ذكروا جمع قلة لسبع هو أَسْبُع وزن أفعل ،قلت : وهذا الجمع الذى ذكروه غير قياسي ،لأنه لا يجمع على أَفْعُل إلا ما كان على وزن فَعْل بفتح وسكون .

= رجال جمع رَجُل - بفتح فضم - فقياس جمعه هو أرجال ولكنه لم يرد ،إذ الوارد هو الرجال للكثرة والقلة معا من باب الاستغناء ،قال الرضي : " واعلم أنه إذا لم يأت للاسم إلا بناء جمع القلة كأَرْجُل في الرِّجْل أو إلا جمع كثرة كرجال فهو مشترك بين القلة والكثرة " (٥).

ورجال مشترك بين الكثرة والقلة؛ إذ لم يرد في اللغة إلا هو ،وإليه ذهب ابن عقيل في شرح الألفية إذ قال : " وقد يستغنى ببعض أبنية الكثرة عن بعض القلة كرَجُل ورجال " (٦) ومثله ما جاء في الهمع (٧).

وبمراجعتي لتاج العروس والتهذيب واللسان ( رجل ) لم أجد استعمال جمع القلة في رجل ،فما حكاه علماء الصرف صحيح في عدم وروده .

---

(١) انظر شرح المفصل ١٩/٥
(٢) تهذيب اللغة ( خرج ) .
(٣) شرح الشافية ٩٨/٢ .
(٤) شرح المفصل ١٩/٥ .
(٥) الكافية في النحو ١٩٠/٢ .
(٦) شرح ابن عقيل ٤٥٣/٢ .
(٧) انظر همع الهوامع ٨٧/٦ .

= خدود فقياس جمعه هو أخداد ،لأن فَعْلاً بفتح وسكون يجمع على أَفْعُل ولكن لم يرد أفعل بل الوارد هو فعول للكثرة وللقلة على سبيل الاستغناء ذكر ذلك ابن مالك في الكافية[١] ، وبالرجوع إلى معاجم اللغة لم أجد فيما اطلعت عليه منها جمع قلة لخَدّ.

ويقول ابن منظور ( خدد ) : والجمع خدود لا يكسر على غير ذلك ، ومثل ذلك ما جاء في تاج العروس والتهذيب (خدد ) .

= قُدُودٌ جمع قَدّ بمعنى قدّ الشيء وتقطيعه ،نقياس جمعه هو : أَقُدّ على وزن أفعل ولكنه لم يرد في رأى ابن مالك في الكافية[٢] ،ورجعت إلى بعض معاجم فوجدت جمع القلة إلى جانب جمع الكثرة ،وفي القاموس المحيط ( قدد ) القدّ : القطع المستأصل والقدّ هو قامة الرجل وتقطيعه واعتداله جمعه أَقُدٌّ وقِدَادٌ وأَقِدَّةٌ وقُدُودٌ ،وفي اللسان ( قدد ) :والقدّ القامة والقد قدر الشيء وتقطيعه والجمع أَقُدٌّ وقُدُودٌ .

وفي تاج العروس : "قدد" جمعه أَقُدٌّ كأَشُدّ هو الجمع القليل في القدّ ، وفي الكثير قِداد بالكسر وأَقِدّة نادر ،وقد ورد بالضم في القد بمعنى القامة والقدر وفي الصحاح ( قدد ) : والجمع القليل أَقُدّ والكثير قِداد عن ابن السكيت .

= حظوظ جمع حَظّ بمعنى النصيب ، فقياس جمعه هو : أَحُظٌّ ولكنه لم يأت في زعم ابن مالك في الكافية الشافية[٣] .

ولقد بحثت في بعض معاجم اللغة فوجدت ابن دريد والليث يكتفيان بحظوظ في الجمع مطلقا ( الجمهرة : حظ ) أما الأزهرى وابن منظور والزبيدى فقد نقلوا ورود جمع القلة السابق الذى أنكره ابن مالك وغيره .

( التهذيب وتاج العروس واللسان : حظظ ) .

= خطوط : جمع خَطّ فقياس جمعه هو أَخُطٌّ ولكن ابن مالك يرى أن الخط لم يرد له جمع قلة أصلا[٤] ومثله ما جاء في الصحاح ( خطط ) .

---

(١) انظر الكافية الشافية ٤/١٨٢٠ .
(٢) انظر المرجع نفسه .
(٣) انظر المرجع نفسه .
(٤) انظر المرجع نفسه .

وما ذهب اليه ابن مالك ليس مسلما به لثبوته عن العرب المحتج بهم، ذلك ما ذكره ابن منظور والزبيدى ( خطط ) وجاء فيهما جمع الخط على أخطاط ،قال العجاج : * وَشَمْنَ في الغبار كالا ُخطاط *

والا ُخطاط أفعال وهو من أبنية القلة ،قلت : فجمعه على أفعال غير قياسي لا ٔنه ثلاثي مفتوح الا ٔول ولا يجمع فَعْل بفتح وسكون إلا على وزن أفعل قياسا وهو الذى لم يرد .

= حدود : جمع حدّ بمعنى الفصل بين الشيئين فقياس جمعه هو : أحُدّ جمع قلة ولكنه لم يرد ،ذكر ذلك ابن مالك في الكافية (١) ولم أجد الجمع الذى أنكره ابن مالك فيما تيسر لي من معاجم اللغة مثل تاج العروس واللسان والصحاح ( حدد ).

= نصوص : جمع نصّ بمعنى الرفع والإظهار ،وقياس جمعه هو : أنُصّ ولكنه لم يرد ،ذكر ذلك ابن مالك في الكافية (٢) وبالرجوع إلى معاجم اللغة لم أجد جمع قلة لذلك ( الصحاح ، واللسان وتاج العروس والمصباح المنير : نصص ).

= فصوص : جمع فَصّ بمعنى ملتقى كل عظمين أو ما يركب في الخاتم وغيره ،فقياس جمعه هو أفُصّ وهو لم يرد في رأى ابن مالك في الكافية الشافية (٣) غير أن الزبيدى قد نقله عن الليث كما نقله عنه ابن منظور في اللسان أيضا ( فصص ).

= حقوق : جمع حقّ فقياس جمعه للقلة على أحُقّ ولم يرد ذلك كما ذكر ابن مالك في الكافية الشافية وهو كذلك لم يرد في المعاجم ،يقول ابن منظور ( حقق ) : الحق نقيض الباطل وجمعه حقوق وليس له بناء أدنى عدد ، ومثل هذا ورد في الصحاح والتاج ( حقق ).

= رقوق : جمع رق بمعنى العظم من السلاحف فقياس جمعه هو : أرُقّ ولكنه لم يرد كما ذكر ابن مالك (٤) ولم أجد فيما اطلعت عليه من المعاجم كاللسان وتاج العروس والصحاح ما يخالف كلام ابن مالك .

ومنه أى من الاستغناء بجمع الكثرة عن جمع القلة ما ذكره أبوحيان حيث قال : " ويطرد أفعلة في اسم مذكر رباعي بمده ثالثة نحو طعام وأطعمة وحمار وأحمرة وغراب وأغربة ... وشذ في كتاب كتب ولم يقولوا اكتبة ". (٥)

---

(١) انظر الكافية الشافية ٤/ ١٨٢٠ (٢) انظر المرجع نفسه .
(٣) انظر المرجع نفسه (٤) انظر المرجع نفسه (٥) ارتشاف الضرب ١/ ١٩٧ .

## ثانيا : الاستغناء بجمع القلة عن جمع الكثرة :

ومنه الجموع الآتية :

= أَرْجُلٌ جمع رِجْل بكسر فسكون بمعنى القَدَم ،فقياس جمعه للكثرة هو : رِجَالٌ ،لأن القاعدة أن كل اسم على وزن فَعَل كقَدَح يجمع على فِعَال ولكنه لم يستعمل إلا جمع القلة المذكور وهو أَرْجُلٌ من باب الاستغناء ،وممن ذكر هذا الاستغناء سيبويه (١) والمبرد (٢) وابن جني ،وهذا نص ابن جني : " ومن ذلك : استغناؤهم بجمع القلة عن جمع الكثرة ، نحو قولهم: أَرْجُل ".(٣) وتبعه ابن عقيل في شرح الألفية (٤) وابن مالك في الكافية الشافية (٥) وهذا الذى ذكروه صحيح لا اعتراض عليه من أحد من العلماء الذين رجعت إلى معاجمهم اللغوية كاللسان والجمهرة والتاج ( رجل ) ويبدو أن العرب لم تستعمل جمع الكثرة في رِجْل لأنها لو استعملته لكان قياسه هو : رِجَال ، لأن القاعدة التي جَرَوْا عليها أن ما كان على فَعَل اسما يجمع على فعال كقَدَح وقداح وذئب وذئاب وهذا يؤدى إلى التباس بجمع رَجُل بفتح فضم فهو رجال أيضا .

= أَيْدٍ جمع يَدٍ فقياس جمعه على يُدِيٍّ بوزن فُعُول ،لأن القاعدة أن كل اسم ثلاثي ساكن العين مفتوح الأول أو مكسورها أو مضمومها يجمع على فعول ،ولكن هذا الجمع لم يستعمل بل المستعمل هو : أَيْد للكثرة والقلة على سبيل الاستغناء عند بعض من العلماء ،قال المبرد: "يَدٌ وأَيْد ،ورِجْل وأَرْجُل فهو : من أبنية أدنى العدد ولم يكن له جمع غيره " (٦) ومثله ما جاء عن ابن جني من قوله : " وكذلك اليد التي هي العضو قالوا فيها : أَيْدٍ البتّة ".(٧) وبالرجوع إلى معاجم اللغة وجدت استعمال جمع كثرة ليد هو : يُدِيٌّ المذكور سابقا ففي الصحاح ( يدى ) : اليد أصلها يَدْيٌ على فعل ساكن العين لأن جمعها أَيْدٍ ويُدِيٌّ وهذا جمع فَعْل مثل فَلْس وأَفْلُس

---

(١) انظر الكتاب ٣/ ٥٧٥.
(٢) انظر المقتضب ٢/ ١٦٠.
(٣) انظر الخصائص ١/ ٢٦٧.
(٤) انظر شرح ابن عقيل ٢/ ٤٥٣.
(٥) انظر الكافية الشافية ٤/ ١٨١١.
(٦) المقتضب ٢/ ١٦٠.
(٧) الخصائص ١/ ٢٦٧.

وفُلُوس " . وزاد اللسان جمعه على فَعِيل مثل عبد وعبيد نقله عن أبي الهيثم ، وفي المصباح المنير " وجمع القلة أَيْدٍ وجمع الكثرة الأيادى واليُدِىّ مثال فعول ، وفي القاموس المحيط : " اليد الكف أصلها يَدْيٌ ج جمعه أيد ويدى " ، ونلاحظ أن المصباح المنير جعل الأيادى من جمع الكثرة ولكن ابن جني (١) والجوهرى والفيروزابادى يجعلون الأيادى جمع الجمع ، وزاد ابن منظور من جمع الجمع ليد جمعه بالواو والنون فقال " ثم تجمع الأيدى على أَيْدِين وأنشد :

يَبْحَثْنَ بالأرجل والأيْدِينا ... بَحْثَ المُضِلّاتِ لِمَا يبغينا

= أَكُفّ جمع كَفّ ، فقياس جمعه كفوف للكثرة ، لأن القاعدة أن كل اسم ثلاثي ساكن العين سواء كانت الفاء مفتوحة أم مكسورة أم مضمومة جمعه على فعول للكثرة ، قال سيبويه : " قالوا : ذئب وأذؤب ... ورجل وأرجل إلا أنه لا يجاوزون الأَفْعُل كما أنهم لم يجاوزوا الأَكُفّ (٢) وتبعه الرضي فقال : " وربما اقتصر في فَعْل على أَفْعُل وأفعال في القلة والكثرة مثل الأكُفّ والآراد " (٣) ومثله ما قال ابن يعيش : " وكما استغنوا بأفعل في كَفّ وأَكُفّ " (٤).

ورجعت إلى كل من اللسان والتاج فوجدت الكفوف مستعملا كالأكُفّ وجاء عليه أشعار كقول أبي عمارة بن أبي طرفة الهُذَلِيّ يدعو الله :

فَصِلْ جناحي بأبي لطيفِ ... حتى يَكُفّ الزحفَ بالزحوف

بكل لِينٍ صارم لَهِيفِ ... وذابلٍ يَلَذّ بالكُفُوفِ

وقالت ليلى الأخيلية :

يقول كتحبير اليماني ونائل ... إذا قلبت دون العطاء كُفُوفُ (٥)

وقال ابن أحمر :

بَدَا ما قدْ بَدَيْتَ على سُكَيْنٍ ... وعبدالله إذ نَهَشَ الكفوف (٦)

---

(١) الخصائص ٢/٢٦٧ .
(٢) الكتاب ٣/٥٧٥ .
(٣) شرح الشافية ٢/٩٢ .
(٤) شرح المفصل ٥/١٩ .
(٥) تاج العروس : كفف .
(٦) اللسان : كفف .

= أُرْسَانٌ جمع رَسَنٍ بفتحتين - الزمام على الأنف - فقياس جمعه للكثرة رُسْنان - بضم فسكون - لأنَّ فَعَلاً بفتحتين يجمع على فُعْلان ، لأنَّ القاعدة أنَّ فعل بفتحتين صحيح العين وليست هي ولامه من جنس واحد مثل ذكر يجمع على فُعْلان ، أو يجمع على فِعال بشرط كونه اسما صحيح اللام ليس عينه ولامه من جنس واحد ، نحو جمل وجمال ورسن ورسان ولكن لم يرد ، والذى ورد هو : أرسان للقلة والكثرة معاً على سبيل الاستغناء ، قال المبرد : " وكذلك ثلاثة أرسان وتقول ذلك للكثير لأنه لا جمع له إلا ذاك" (١) وفي الكتاب " وربما جاء الأفعال يستغنى به عن أن يكسر الاسم على البناء الذى هو لأكثر العدد فيُعْنَى به ما عُنِيَ بذلك البناء من العدد وذلك نحو: قَتَب وأقتاب ورَسَن وأرسان " (٢) ويوافقهما الرضي في شرح الشافية (٣) وابن يعيش في شرح المفصل (٤) ولم يرد في المعاجم جمع كثرة لرسن إلا أن ابن منظور والزبيدى ذكرا جمع رسن على أفعل ( أَرْسُن ) وهو من أوزان جمع القلة وبذلك يكون للرَّسَن جمعان للقلة هما : أرسان الذى ذكره سيبويه وأَرْسُنٌ الذى لم يذكره وذكره غيره .

= أقتاب جمع قَتَب - بفتحتين ، وهو إكافُ البعير - فقياس جمعه للكثرة قُتْبان - بضم فسكون - لأنَّ القاعدة أن كل اسم صحيح العين وليست لامه ولا عينه من جنس واحد يجمع على فُعْلان - بضم الفاء - أو على فِعَال بشرط كونه اسماً صحيح اللام وليست عينه ولامه من جنس واحد ، ولكنه لم يرد ، بل الوارد أفعال للقلة وللكثرة على سبيل الاكتفاء ، والنص المذكور سابقا من كتاب سيبويه فيه هذا الجمع أيضا .

ولم أعثر في معاجم اللغة على جمع غيره ومن تلك المعاجم : جمهرة اللغة ، وأساس البلاغة ، وتاج العروس ، واللسان ( قتب ) .

-------------------

(١) المقتضب للمبرد ٢/ ١٦٠ .
(٢) الكتاب ٣/ ٥٧١ .
(٣) شرح الشافية ٢/ ٩٧ .
(٤) شرح المفصل لابن يعيش ٥/ ١٩ .

= أقدام جمع قَدَم بفتحتين وقياس جمعه للكثرة هو قِدَام بوزن فِعَال لأنّ فَعَلاً اسماً صحيح اللام ليست عينه ولامه من جنس يجمع على فِعَال مثل : جمل وجمَال أو على فُعْلان بشرط كونه صحيح العين مثل : ذكر وذُكْران غير أن القدم لم يجمع إلا على أفعال ، على سبيل الاستغناء ، قال سيبويه : " وتقول في المضاعف لُبَب وألباب ومَدَد وأمداد ولم يجاوزوا الأفْعَال كما لم يجاوزوا الأقدام والأرسان ".(١)

وتبعه في ذلك ابن يعيش(٢) وابن منظور ( قدم ) ونصه : القدم: الرِّجل أنثى والجمع أقدام ولم يجاوزوا به هذا البناء .

ولم تخرج بقية المعاجم مما اطلعت عليه عما قاله هؤلاء ، وانظر : الصحاح وجمهرة اللغة وتاج العروس ( قدم ) .

= أركان جمع رُكْن بضم فسكون ، فقياس جمعه للكثرة رِكَان أو رِكَنَة أو رُكُون ، لأنّ القاعدة أن كل اسم صحيح اللام يكثر جمعه على فِعَلة كقُرْط وقِرَطَة أو على فِعَال اضطرادا بشرط كونه اسما غير واوي العين ولا يائي اللام مثل : رمح ورماح ، أو على فُعُول اضطرادا بشرط كونه اسما ساكن العين ولا فرق في كون الفاء مكسورة أو مضمومة أو مفتوحة مثل : جُنْد وجُنُود ولكن ذلك لم يرد في اللغة بل الوارد أركان للقليل والكثير ، وذكر سيبويه ( أرْكُن ) مستشهدا بقول رؤبة :

* وزحم ركنيك شداد الأرْكُن *(٣)

قلت : جمعه على أرْكُن غير قياسي ، لأنّ أفْعُلاً يجمع عليه كل اسم ثلاثي مفتوح الأول وهنا مضموم الأول فقياسه أفعال ، وممن ذكر هذا الاستغناء سيبويه(٤) وابن يعيش ونصه : "وقالوا : ركن وأركان وجزء وأجزاء ولم يجاوزوه "(٥) وإليه ذهب الرضي .(٦)

وبحثت في اللسان والصحاح وتاج العروس فلم أعثر على جمع غير ما ذكر ( ركن ) .

---

(١) الكتاب ٣/٥٧٢ .
(٢) شرح المفصل ٥/١٩ .
(٣) الكتاب ٣/٥٧٨ .
(٤) الكتاب ٣/٥٧٧ .
(٥) شرح المفصل ٥/١٩ .
(٦) شرح الشافية ٢/٩٤ .

= أجزاء : جمع جُزْء، فقياس عليه للكثرة فِعَلَة وفِعَال و فُعُول مثل : درج ودرجة ورمح ورماح وجند وجنود، ولكن هذه الجموع القياسية لم تأت بها اللغة في جزء بل جاء "أجزاء" للقلة والكثرة معا، على سبيل الاكتفاء وقاعدته مثل قاعدة ركن لأنه اسم مثله في الحركة والسكون قال سيبويه : وربما استغنى بأفعال في هذا الباب يعني جمع فعل على فعلة - فلم يُجَاوَزْ . . . وذلك نحو ركن وأركان وجزء وأجزاء (١) ويوافقه الرضي (٢) وابن يعيش (٣) والمشهور من المعاجم مثل تاج العروس، واللسان، وجمهرة اللغة (جزء) ولم أجد خلافاً لما ذكره هؤلاء العلماء.

= أعناق : جمع عُنُق - بضمتين - فقياس جمعه للكثرة هو عُنُوق ولكنه لم يرد، بل الوارد أعناق للقلة وللكثرة، لذا يقول المبرد : " فأما ما كان على فُعُل فإنه مما يلزمه أفعال ولا يكاد يجاوزها وذلك قولك : عنق وأعناق" (٤) ويوافقه ابن الناظم بقوله : وقد يستغنى ببعض أبنية القلة عن بعض أبنية الكثرة وببعض أبنية الكثرة عن بعض أبنية القلة، فالأول كرجل وأرجل وعنق وأعناق" (٥) وأخذ بهذا ابنُ عقيل في شرح الألفية (٦) والأزهري في التصريح على التوضيح (٧) وابن مالك في الكافية الشافية (٨) ولم أجد فيما تيسر لي من معاجم اللغة (٩) غيرَ هذا الجمع المذكور، فهو من باب الاستغناء.

= أشبار : جمع شِبْر بكسر فسكون - ما بين أعلى الإبهام وأعلى الخنصر، فقياس جمعه للكثرة شُبُور - بوزن فعول - لأن القاعدة أن كل اسم ثلاثي ساكن العين يجمع على فعول أو على فِعَال نحو : قَدَح وقِدَاح ولكنهما لم يردا في جمع شِبْر، اكتفاءً بأفعال للقلة والكثرة معاً، قال سيبويه في الكتاب : " وربما لم يجاوزوا أفعالا في هذا البناء - وذلك نحو : خمس وأخماس . . .

---

(١) الكتاب ٣/٥٧٧.
(٢) شرح الشافية ٢/٩٤.
(٣) انظر شرح المفصل ٥/١٩.
(٤) المقتضب للمبرد ٢/٢٠٢.
(٥) شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ٩٠٤.
(٦) ابن عقيل ٢/٤٥٣.
(٧) الأزهري ٢/٣٠٠.
(٨) الكافية الشافية ٤/١٨١١.
(٩) ينظر في المعاجم المذكورة ( عنق ).

وشبر وأشبار "(١) وتابعه ابن يعيش في شرح المفصل (٢) فهذا الجمع من باب الاستغناء، ولم أجد غيره فيما اطلعت عليه من معاجم اللغة كالصحاح، واللسان، وتاج العروس ( شبر ) .

= أمداد : جمع مَدَد - ما يمد به الجند في الحرب - فقياس جمعه للكثرة هو مِداد أو مُدود، لأن القاعدة أن فَعَلاً المضاعف قياس جمعه فُعُول أو فِعَال أو فِعْلان أو فُعْلان، لأن سيبويه قال بعد أن تحدث عن الباب وأمداد : " فإن بني المضاعف على فعال أو فعول أو فعلان أو فعلان فهو القياس (٣).

وقال سيبويه أيضا : " وتقول في المضاعف : لبب وألباب ومدد وأمداد ولم يجاوزوا الأفعال "(٤) ويوافقه ابن يعيش (٥) والرضي (٦) ومثل ذلك ما جاء في معظم معاجم اللغة ومن تلك المعاجم : التهذيب، والأساس، واللسان، وتاج العروس، ( مدد ) .

= ألباب : جمع لبب - موضع قلادة من الصدر - فقياس جمعه هو لُبُوب وقاعدته مثل مَدَد فقياس جمعه فعول، وفِعال، وفِعْلان، وفُعْلان كما قال سيبويه ولكن شيئا من ذلك لم يرد، استغناء بألبَاب للجمعين ، ذكر ذلك سيبويه (٧) وتابعه ابن يعيش وهذا نصه قال : " فأما ما كان منه مضاعفا فإنه يلزم أدنى العدد ولا يجاوزون، قالوا : لَبَب وألباب (٨) وقد اتفقت كلمة المعاجم على أن هذا الجمع من باب الاستغناء، وانظر اللسان، وتاج العروس ( لبب ) .

= أفنان : جمع فَنَن - الغُصْن - فقياس جمعه للكثرة هو : فُنُنٌ وفِنَانٌ ولكن شيئاً من ذلك لم يرد، والنصوص التي نقلتها سابقاً من كتاب سيبويه (٩) وشرح المفصل (١٠) وشرح الشافية لابن الحاجب للاستدلال على الاستغناء في أَمْدَادٍ وأَلْبَابٍ هي نَفْسُها دليلُ الاستغناء في أفنان وقد اتفقت كلمة المعاجم على هذا الاستغناء انظر : تاج العروس، والصحاح واللسان ( فنن ) .

---

(١) الكتاب ٣/٥٧٥ .
(٢) شرح المفصل ١٩/٥ .
(٣) الكتاب ٣/٥٧٢ .
(٤) الكتاب ٣/٥٧٢ .
(٥) انظر شرح المفصل ١٨/٥ .
(٦) انظر شرح الشافية ٢/٩٧ .
(٧) الكتاب ٣/٥٧٢
(٨) شرح المفصل ١٨/٥ .
(٩) انظر الكتاب ٣/٥٧٢
(١٠) شرح المفصل ١٨/٥ .

= أَسْتَار : جمع سِتْر بكسر فسكون ،فقياس جمعه للكثرة سُتُور ،لأن القاعدة أن كل اسم ثلاثي ساكن العين يجمع على فعول أو على فِعَال نحو : قدح وقداح ولكنهما لم يردا ، فقد ذكر ابن يعيش تبعاً لسيبويه (٩) أن هذا مما اسْتُغْنِيَ به عن غيره فقال : ويجتزئون بأفعال عن فعول وفعال قالوا : خِمْس وأخماس ... وسِتْر وأستار ... اسْتَغْنَوْا بأفعال هنا " (١٠) ،

ورجعت إلى التهذيب للأزهري فوجدت أن جمع الكثرة للستر مستعملٌ أيضا كجمع القلة،قال الأزهري نقلاً عن الليث : " الستر معروف والجمع أستاروستور" (١) وزاد ابن منظور والزبيدي في معجميهما جمع ستر على سُتُرٍ (٢) وعليه فلا استغناء .

= أَكْسِيَة : جمع كِسَاء ،فقياس جمعه جمع كثرة على فُعُلٍ لأنه اسم آخره رباعي قبل آخر مده ولكنه لاعتلال آخره لم يأت على فُعُل، إذ لو أتى لكان يقال كُسُوٌ وليس في العربية اسم معرب آخره واو قبلها ضمة إلا ويجب قلب الواو ياء والضمة كسرة ،فكان يؤدي إلى تغيير بناء الجمع ،فلذا تجنبوه اكتفاءً بأفعلة "أكسية " قال ابن يعيش : " وما كان من ذلك معتل اللام من نحو كساء ورداء فإنك تكسره في القلة على أفعلة نحو أكسية وأردية ولا تجاوزه إلى بناء الكثرة وذلك من قبل أن الهمزات التي في أواخر هذه الأسماء أصلها الواو لأنه من الكسوة فلو بنيته للكثير على حدّ قَذَالٍ وقُذُلٍ لقلت: كُسُوٌ وسُمُوٌ فكانت الواو تقع طرفاً وقبلها ضمّ وذلك معدوم في الأسماء المتمكنة وكان يلزم قلب الواو ياء والضمة كسرة على حدّ صنيعك في أَدْلٍ وأَجْرٍ فلما كان يؤدي إلى هذا التغيير وكان عنه مندوحة تجنبوه واجتزأوا ببناء القلة (٣).

---

(١) انظر الكتاب ٥٧٥/٣ .
(٢) شرح المفصل ١٩/٥ .
(٣) تهذيب اللغة ( ستر ) .
(٤) اللسان والتاج ( ستر ) .
(٥) شرح المفصل ٤٤/٥ .

= أَسْقِيَة : جمع سِقاء - جلد السخلة إذا جذع - فقياس جمعه للكثرة هو : فُعُل ، ويقال فيه ما قيل في كساء السابق ، قال سيبويه : وما كان منه يعني فعل - من بنات الياء والواو فإنهم لا يجاوزون به بناء أدنى العدد كراهية هذه الياء مع الكسرة والضمة لو ثقلوا والياء مع الضمة لو خففوا فلما كان كذلك لم يجاوزوا به أدنى العدد... وذلك قولهم : رشاء وأرشية وسقاء وأسقية "(١) وتبعه السيوطي (٢) والأشموني (٣) والأزهري (٤) ، وورد لأسقية جَمْعُ جمعٍ هو أَسْقِيَات في قول أبي النجم :

* ضروعها بالدَّوِّ أسقياته * (٥)

ولم أجد في اللسان وتاج العروس ، والصحاح ، وأساس البلاغة ، والتهذيب (سقى) جمع الكثرة للسقاء .

= أَزِمَّة : جمع زمام بكسر الأول - الحَبْل - فقياس جمعه هو فُعُل بضمتين لأنه اسم رباعي قبل آخره مدة هي الألف مثل كتاب وكُتُب ، قال ابن مالك في ألفيته :

في اسم مذكر رباعي بمدّ ثالثٍ أفعلةُ عنهم اطَّرَدْ
والزَمْه في فِعَال أو فَعَالِ مُصَاحِبَيْ تضعيفٍ أو إعلالِ (٦)

وقد جرى العلماء على ذلك ، وهو أن كل رباعي مضاعف قبل آخره ألف/مدة يلزم فيه جمع القلة على أفعلة وليس له جمع كثرة (٧) وتبعه السيوطي في الهمع (٨) وقد ذكر هذا الاستغناء ابن مالك في الكافية أيضا (٩).

وبعد النظر في المعاجم ( زمم ) لم أعثر للزمام على جمع كثرة .

= أَبِتَّة : جمع بَتَات - الزاد الجهاز - فقياس جمعه هو : (بُتُت) بوزن فُعُل ، لأن القاعدة أن المضاعف إن كانت مدته ألفا فإنه يجمع على فُعُل ، ولكنه لم يرد ، يقول ابن مالك في الكافية بعد كلامه على أفعلة : " ثم نبهت على أن أفعلة ملتزم في جمع ما ضعف من فَعَال وفِعَال كبَتَاتٍ وأَبِتَّةٍ " (١٠). وبه قال أيضا : السيوطي (١١) وابن عقيل (١٢) والأشموني (١٣) ووافق الجوهري وابن منظور في معجميهما ( بتت ) هؤلاء العلماء في عدم ورود جمع الكثرة للبتات .

---

( ١ ) الكتاب ٣/ ٦٠١-٦٠٢
( ٢ ) همع الهوامع ٦/ ٩١
( ٣ ) حاشية الصبان ٤/ ٢٢٩
( ٤ ) التصريح على التوضيح ٢/ ٣٠٥
( ٥ ) اللسان ( سقى )
( ٦ ) شرح ابن عقيل ٢/ ٤٥٦
( ٧ ) انظر همع الهوامع ٢/ ٤٥٦
( ٨ ) انظر همع الهوامع ٦/ ٩٠
( ٩ ) انظر الكافية الشافية ٤/ ١٨٢٤
( ١٠ ) الكافية الشافية ٤/ ١٨٢٤
( ١١ ) الهمع الهوامع ٦/ ٩١
( ١٢ ) شرح ابن عقيل ٢/ ٤٥٦
( ١٣ ) حاشية الاشموني ٢/ ١٢٧

ثالثا : الاستغناء بجمع الكثرة عن جمع الكثرة وأهم أمثلته :

= صِغَارٌ وكِبَارٌ وسِمَانٌ - جمع صغير وكبير وسمين - فقياس جمعها هو فعال ،لأنها صفات من باب كرم صحيح اللام مثل : ظريف وظراف ،أو على فعلاء لأنه وصف لمذكر عاقل على وزن فعيل بمعنى فاعل غير مضعف ولا معتل اللام ولا واوى العين ،ولكن العربي اكتفى بجمع واحد فقط وهو صغار ولم يقل صغراء ،قال سيبويه في الكتاب : وقد يَدَعُونَ فعائل استغناءً بغيرها ،كما أنهم قد يَدَعُون فعلاء استغناء بغيرها نحو قولهم : صغير وصغار ولا يقولون : صغراء وسمين وسمان ولا يقولون : سُمَنَاء (١)

ومثله ما جاء في ابن يعيش إلا أنه ذكر أن الجموع القياسية ترد أيضا لما كان موءنثاً بالتاء من فعيل قال : قال الشارح : قوله "ولموءنثها" يعنى - موءنث هذه الصيغة - يريد ما كان على بناء فعيل إذا لم يكن بمعنى مفعول وله في الجمع ثلاثة أبنية : فعال ،فعائل ،فعلاء . فالأول قالوا : صبيحة وصِبَاح ،وظريفة وظِرَاف ... والثاني : فعائل ،قالوا صبيحة وصبائح وصحيفة وصحائف ،وسفينة وسفائن ... وقد يستغنون عن فعائل قالوا : سمينة وسِمَان ، وصغيرة وصِغَار ،وكبيرة وكِبَار ولم يقولوا : سمائن ولا صغائر ولا كبائر في السن ،إنما جاز ذلك في الذنوب" (٢) ومثله قال ابن الحاجب في الشافية (٣) وقال ابن مالك في الألفية :

فَعْلٌ وفَعْلَةٌ فعال لهما وقَلَّ فيما عينُهُ اليا منهما
وفي فعيل وَصْفِ فاعل وَرَدْ كذاك في أنثاه أيضا اطرد (٤)

وقال :

ولكريمٍ وبخيلٍ فُعَلا كذا لماضاهاهما قد جعلا (٤)

ونقل عن ابن بابشاذ أن فعيلة في الصفات تجمع على فعال وفعائل و جمع فعال أكثر كصغير و صغائر، وقال الفيومي : وهو خلاف المنقول (صغر ) واتفقت كلمة الجوهرى وابن منظور أن الصغير وما شابهه لا يجمع في اختيار الكلام على فعلاء

---

(١) الكتاب ٣/٦٣٦ .
(٢) شرح المفصل ٥/٥٢ .
(٣) شرح الشافية ٢/١٥٠ .
(٤) شرح ابن عقيل ٣/١٢٦-١٢٩ .

استغناءً بفعال ولكن يجمع على فعلاء في الشعر واستشهدوا بقول أبي عمرو:

وللكبراء أكل الهيث شاءوا ... وللصفراء أكل واقتثام

= عُجُلٌ بضمتيم جمع عجول بفتح فضمّ - الوالِه ، التي فقدت ولدها - فقياس جمعها هو : عجائل ، لأنها صفة خاصة بالمؤنث، ولكن هذا الجمع لم يرد ، استغناءً بعُجُلٍ بضمتين قال سيبويه : " وقد يستغنى ببعض هذا عن بعض، وذلك نحو قولك : صعائد ولا يقال صُعُد ويقال عُجُل ، ولا يقال : عجائل " (١) واتبعه ابن يعيش إذ قال : " وقد يستغنون بأحدهما عن الآخر يعني - فُعُل وفَعَائل - قالوا : عجائل ولم يقولوا : عُجُل ، وقالوا : صعائد ولم يقولوا : صُعُد " (٢) وكلام ابن يعيش هذا معكوس والصواب ما في الكتاب عُجُل ولم يقولوا عجائل ، ومنه قول الأعشى :

حتى يظلّ عميد القول مرتفعا ... يدفع بالراح عنه نسوة عُجُلُ

ونقل ابن فارس أن الخليل قال مثل هذا ، قال الخليل : العَجُول من الإبل الواله التي فقدت ولدها والجمع عُجُل ، وبحثت في اللسان ( عجل ) وتاج العروس (عجل ) فوجدت فيهما جمع عَجُول على عجائل وعُجُل .

و منه أي من الاستغناء عن جمع الكثرة ما ذكره أبوحيان حيث قال " وفعول وفعال يشتركان كثيرا وقد تلحقهما التاء كحجارة وفجالة وفحولة وعمومة وذلك قليل ويطرد وقد يستغنى عنهما بفعيل قالوا : ضأن وضئين ومعز ومعيز وقالوا أمعاز وكلب وكليب و عبد و عبيد و يفعال قالوا ظئر وظؤار ويد ويدى ( كذا ) ولم يأت من فعل على فعيل غير هذا " (٣).

---

(١)

(٢)

(٣) ارتشاف الضرب ١/ ٢٠٤ .

## ( ب )

## النسب

الأصل في النسب إلحاق ياء مشددة في آخر المنسوب وكسر ما قبلها ونقل إعرابه إليها ، وقد تُخالَفُ هذه القاعدة فيؤتى بالاسم على صيغة خاصة تغنى عن ياء النسب ، وثلاثٌ من تلك الصيغ مذكورة في بيت من ألفية ابن مالك هو قوله :

ومع فَاعِلٍ وفَعَّالٍ فَعِل    في نسب أغنى عن اليا فقُبِلْ

### (الصيغة الأولى : فَعَّال )

وأُولَى تلك الصيغ " فَعَّال " ، وبعد جمع ما جاء عليها وجدت أنها ترد لواحد من المعاني الآتية :

المعنى الأول : الدلالة على التصرف في الشيء بالبيع لكثرة ذلك منه وملازمته له ، ومن ذلك :

= حَنَّاط - لبائع الحنطة - وحرفته الحِنَاطَة ، ذُكِرَ ذلك في المخصص[1] ، والصحاح ، واللسان ، والقاموس[2] هذا هو المشهور في النسب إلى الحنطة لمن يبيعها ، وقد عمد العربي إلى المخالفة والعدول عن ياء النسب ليفرق بين بائع الحنطة وآكلها كثيراً ، فيقول للآكل كثيرا : حِنْطِيّ ، ولمن حرفته الحناطة حَنَّاط أو حِنَاطِيّ[3] ، وهذا القصد من التفرقة هو الذى أوجب الاستغناء .

= تَمَّار - لبائع التمر - ذكره المخصص[4] ، والأساس ، واللسان ، وتاج العروس[5] .

وقصد العربي بالمخالفة عن أصل النسب هنا أن يفرق بين بائع التمر ، والمحب له ، فجعل النسب على الأصل وهو تَمْرِيّ لمن يحب التمر ( الأساس ، واللسان ، وتاج العروس - تمر ) .

---

( ١ ) المخصص ١١/٦٠ .
( ٢ ) هذه المعاجم ( حنط ) .
( ٣ ) القاموس المحيط ( حنط ) .
( ٤ ) المخصص ١٢/٢٦٢ .
( ٥ ) هذه المعاجم (تمر ) .

= فَكَّاهٌ - لبائع الفاكهة - ذكره المخصص (١) أيضا وأنكر سيبويه ذلك، إذ قال: "وليس في كل شيء من هذا قيل هذا، ألا ترى أنك لا تقول: لصاحب البُرِّ بَرَّار، ولا لصاحب الفاكهة فكّاه". (٢)

وكأنه يرى أن النسب فيه إنما على الأصل بلا استغناء، ورد في اللسان والتاج النصب على فَاكِهَانِيّ سماعا. (٣)

= رَآسٌ - لبائع الرؤوس - ذكر ذلك المخصص (٤) وفي القاموس المحيط، والرآس كالشداد بائع الرؤوس، والرواس لحن"، وجاء في الصحاح واللسان: "والعامة تلحن فيه تقلب الهمزة واوا فتقول رواس".

= شَحَّام - لبائع الشحوم - ذكر المخصص (٥)، والصحاح، واللسان، والقاموس المحيط (شحم) وفي اللسان أيضا أنه للذى يكثر إطعام الناس الشحم، فيقال له: شحام.

= لَحَّام - لبائع اللحوم - ذكره المخصص (٦)، والصحاح واللسان، والقاموس (لحم).

= سَمَّان: لبائع السمن ذكره المخصص (٧).

= بَيَّاض: لبائع البيض، ذكره المخصص (٨)، واللسان والتاج (بيض).

= طَسَّاس - لبائع الطسوس بمعنى الطست - وحرفته طِسَاسَةٌ، اتفق المخصص، واللسان، (طس) على دلالته على بائع الطسوس، وأما تاج العروس فجعل الطَسَّاس صانع الطسوس.

ومثل تلك الأمثلة في الدلالة على بيع الشيء: لَبَّان لبائع اللبن، وحَضَّان: لبائع الحضن، وهو سن الفيل، وهو العاج، وأَلَّاء: الذى يبيع الألية، وبَزَّاز: لبائع البَزّ، وحرفته البِزَازَة اللسان (بزز) وعَطَّار: لبائع العِطْر، واللسان (عطر)، "وثَوَّاب: لبائع الثياب" وجعله سيبويه

---

(١) المخصص ١٢/٢٦٢.
(٢) الكتاب ٣/٣٨٣.
(٣) (فكه).
(٤) المخصص ٤/١٤٣.
(٥) المخصص ٥/٤.
(٦) المخصص ٤/١٤٠.
(٧) المخصص ١٢/٢٦٢.
(٨) المخصص ١٢/١٢٥.

بمعنى صاحب الثياب (١) ،فيحتمل أن يكون بمعنى التملك أو بمعنى بيع الشيء ،

والعَوَّاج : لبائع العاج ،حكاه ابن منظور عن سيبويه في اللسان (عوج) والمذكور في كتابه أنه صاحب العاج (٢) وقد جمع القاموس المحيط (عوج) بين بيع الشيء وصاحبه فقال : وصاحبه وبائعه (عوّاج) .

المعنى الثاني : الدلالة على التملك ، بمعنى صاحب كذا ،ويقصد من الصحبة أنه يملكه ويرعاه ويكون تحت تصرفه ،ومن ذلك :

= بَقَّار : ذكره المخصص وجمهرة اللغة وتاج العروس (بقر) .

= مَعَّاز : لصاحب المعز وهو على النسب ولم يقولوا : ما عِزيّ ، ولا مَعْزويّ ولا مَعْزَاوِيّ على ما هو القياس في النسب إلى المفرد ، والجمع مَعِيز ، وقد ذكر اللسان (معز) أن مفرده هو ماعز للمذكر ،وماعِزة و مَعْزاة للمؤنث ، وعليه جاء قول أبي محمد الفقعسي : يصف إبلا بكثرة اللبن و يفضلها على الغنم في شدة الزمان ،قال :

يكلن كيلا ليس بالمحوق إذ رضى المَعَّازُ باللعُوق

وممن ذكر ذلك (أى المعّاز) ابنُ منظور في اللسان ،والزبيدي في التاج ، والفيروزابادى في القاموس ،والعكبرى في المشوف المُعْلَم ،والجوهرى في الصحاح (معز) .

= فَهَّاد : لصاحب الفَهْد - الحيوان المعروف - ذكر في المخصص (٣) ، وفي اللسان و في التاج (فهد) ولم يرد فيه النسب بالياء على الأصل .

= فَيَّال - لصاحب الفيل - و منه قول الشاعر :

لو يقوم الفيلُ أو فَيَّالُه زَلّ عن مثل مقامي و زحلْ (٤)

واتفق المعاجم على إغناء فَعَّال هنا عن ياء النسب للدلالة على صاحب الشيء (الصحاح ،واللسان ،والقاموس (فيل) .

= كَلَّاب - لصاحب الكلاب - ذكر ابن سيدة نقلاً عن أبي عبيدة قوله " رجل كالب وكلّاب صاحب الكلاب " ،وفي جمهرة اللغة (كلب) الكَلَّاب صاحب الكلاب ،وقد سَمَّوْا الكَلَّاب كالبا ، وجاء في الشعر الفصيح ،وجاء في

---

(١) الكتاب ٣/ ٣٨١ .
(٢) انظر الكتاب ٣/ ٣٨١ .
(٣) المخصص ٨/ ٧٢ .
(٤) المخصص ٨/ ٥٧ .

الجمهرة أيضا : أن صاحب الكلاب يقال له : مُكلِّب ،قال طفيل الغنوى :

تُبارِى مراخيها الزجاجَ كأنها ضِراءُ أحسَّتْ نبأةً من مُكلِّــب

وفي اللسان ( كلب ) :

" والكلاب : صاحب الكلاب ،والمُكلِّب الذى يعلم الكلاب أخْذ الصيد ،

وفي حديث الصيد : إن لي كلابا مُكلَّبة فأفتِني في صيدها ،المكلبة :

المسلطة على الصيد المعوَّدة بالاصطياد التي قد ضَرِيَتْ به ،والمكلِّب - بالكسر-

صاحبها ،بل الذى يصطاد بها "،(ومثله ما جاء في القاموس ( كلب ) .

= خيّال : صاحب الخَيل ،وفي المخصص : " قوم خيالةٌ أصحاب خيل "،

ومثله ما جاء في اللسان ،والأساس ، والتاج ( خيل ) .

= بَقّال لصاحب البَقل ،قال سيبويه : " وقالوا : بَقّال لصاحب البقل "،

وفي اللسان ( بقل ) :" والبقال لصاحب البقل حكاه سيبويه ،وعمارة ابـن

عقيل " ،ومثله ما جاء عن الزبيدى حكاية عن سيبويه ،تاج العروس بقل ) .

= نَبّال : صاحب نبل ،ومنه قول الشاعر :

وليس بذى رُمْح فَيطعنُني به وليس بذى سيف وليس بنَبّال

فَنَبّال هنا بمعنى صاحب النبل ،والدليل على ذلك مقارنته بما قبله وهو قوله

ذى رمح وذى سيف أى صاحب هذين وليس المقصود هنا صانع نبال ،

بدلالة المقام لأن المقام مقام حرب ومقاتلة وهو محتاج إلى استعمال النِّبال ،

ولا ينبغي أن يكون صانعها لأن صنعة الشيء لا تستلزم إجادة استعمالها ،

فصانع الشيء غير مستعمله ويساعد على هذا الفهم قوله قبل ذلك :

يَغُطّ غطيطَ البَكْرِ شُدَّ خِناقُه ليقتلني والمرءُ ليس بقتّــال

أيقتلني والمَشْرَفيُّ مُضَاجعني ومسنونةٌ زُرْقٌ كأنياب أغــوال

وفي الصحاح ( نبل ) :" والنَبّال - بالتشديد - صاحب نبل "، ومثله ما جاء

في التهذيب ،والأساس واللسان ( نبل ) إلا أن ابن منظور زاد أن النبال

يكون أيضا صانع النبل .

= سَيَّاف - لصاحب السيف - وفي جمهرة اللغة : السيف معروف وخامله سَيَّاف ، ومثله ما جاء في الصحاح واللسان والقاموس ( سيف ) .

= رَمَّاحٌ : صاحب رُمْح ، ذكره صاحب جمهرة اللغة ، واللسان وتاج العروس ، والقاموس ( رمح ) .

= نَشَّاب - متخذ السهام - اللسان ( نشب ) .

= تَرَّاس - صاحب تُرْس - قال ابن سيدة نقلاً عن ابن السكيت : رجل تَرَّاس ، صاحب تُرْس " (١) ، ومثله ما في الأساس ، والتاج وزاد التاج أنه يكون أيضا صانعه ( ترس ) .

المعنى الثالث : الدلالة على الصناعة ، ومن ذلك :

= قَوَّاس : لصانع القِسيّ ذكر ذلك ابن سيدة في المخصص (٢) ، وفي المحكم : " ورجل قَوَّاس وقَيَّاس للذى يَبْرِى القياس ، وهذا على المعاقبة " (قوس) .

= الزَّجَّاج - صانع الزجاج - وفي القاموس : والزجّاج : عامله ، والزجّاجيّ بائعه " ، وفي تاج العروس : وزَجّاج كعطار : عامله وصانعه ، وحرفته الزِّجَاجَة ، وأُراها عراقية ، والزُّجَاجيّ بالضم وياء النسب ، بائعه " ، وذكر ذلك ابن منظور إلا الزُّجَاجيّ بالضم وياء النسب . ومثل ذلك جاء عن ابن سيده في المخصص (٣) .

= الطَّيَّان : صانع الطين وحرفته الطِّيَانَة ( اللسان طين ) وقد سبق أنه صاحب الطين ، وفي تاج العروس ( طين ) : والطيانة ككتابة صنعته على القياس " والطَّيَّان صانع الطين " ، وفي التهذيب : " والطِّيَانة حرفة الطَّيَّان " ، ومثل هذا في المخصص أيضا .

= الخَلَّال : صانع الخَلّ ذكره اللسان (خلل ) وقد سبق أنه بائعه أيضا .

= الزَّرَّاد : صانع الزَّرَد ، ذكره المخصص (٤) ، والصحاح ، واللسان ، والتاج ، (زرد) .

= رَمَّاح : صانع الرماح ، وقد سبق أنه صاحب الشيء وفي تهذيب اللغة (رمح ) قال الليث : الرمح واحد الرماح ، ومتخذه الرَّمَّاح وحرفته الرِّمَاحَة " ،

---

(١) المخصص ٦/٧٤ .
(٢) المخصص ٦/٣٧ .
(٣) المخصص ١١/٨٦ .
(٤) المخصص ١٢/٢٥٨ في باب العمل والصناعات .

ومثله ما جاء في الصحاح ( رمح )وفي الأساس : وهذا رَمَّاحٌ حاذق في الرماحة أى حاذق في صناعة الرماح"،وفي التاج أنه صانعه و متخذه وصنعته وحرفته الرماحة ومثله ما جاء في اللسان ( رمح ) .

المعنى الرابع : الدلالة على المعالجة،ومن ذلك :

= الخَوّاص -ككَتّان - ناسخ الخوص ، والخِياصة صنعته ،وقد سبق أنه يستعمل لبائع الخوص أيضا ،وفي اللسان : والخَوّاص معالج الخوص ، وبَيّاعُه والخِياصة عمله"، وفي التهذيب : والخَوّاص الذى يعالج بالخوص أشياء ،والخِياصةُ عمله .

= الحَدّاد -: معالج الحديد ،وفي الصحاح ( حدد ) ويقال للسجان : حداد لأنه يمنع من الخروج أو لأنه يعالج الحديد من القيود ، قال الشاعر:

يقول لِيَ الحَدّادُ وهو يقودني     إلى السجن لا تجزعْ فما بك من بأسٍ"

= طَبّاخ : معالج الطبخ ،وحرفته الطِّباخَةُ ،اللسان (طبخ ) ومثل هذا في تاج العروس ( طبخ ) .

= رجل نَجّاد ،الذى يعالج الفُرُشَ والوسائد يحشوها ويخيطها ،(١) وفي الصحاح ( نجد ) : والنَّجّاد :الذى يعالج الفُرُشَ ،والوسائد ، ويخيطهما"،وفي الأساس ( نجد ) : ورجل نَجّادٌ : يعالج الفُرُشَ والوسائد ، وقال ابن منظور : نقلاً عن أبي الهيثم :النَّجّادُ الذى يُنَجِّدُ البيوت والفرش ، والبُسُط"والمعالجة تتمثل بالبسط والنقض والغسل ، والحشو ،والخيط ،وغير ذلك . وفي التهذيب ( نجد)"وقال أبو الهيثم :النَّجّاد الذى يُنَجِّدُ البيوت، والفُرُشَ والبُسُطَ .

= الدَّبّاغ : محاول الدِّباغة ،وفي اللسان والدَّبّاغُ : محاول ذلك ، وفي تاج العرس ،والدِّباغة ككتابة حرفة الدَّبّاغ ( دبغ ) .

= الخَبّاز : الذى مهنته ذلك ،وحرفته الخِبازة ( اللسان وتاج العروس خبز ) .

---

(١) انظر المخصص ٤/ ٧٥ .

= الطَّحَّان : الذى يلي الطحين وحرفته الطِّحانة ( الأُساس ، وتهذيب اللغة واللسان ، وتاج العروس طحن ) .

= السَّجَّان : صاحب السِّجْن ( الأُساس ، واللسان ، وتاج العروس ، سجن ) .

= البوَّاب : ورجل بوَّاب لازم للباب وحرفته البِوابة ( التهذيب ، واللسان وتاج العروس ، بوب ) .

= الحطَّاب : ويقال للذى يحتطب الحطب فيبيعه حطَّاب ، ويقال : جاءت الحطَّابة أى الذين يحتطبون ( اللسان ، وتاج العروس ، حطب ) .

= الجزَّار : والجزير الذى يَجْزُر الجَزُورَ ، وحرفته الجزارة ( التهذيب واللسان ، جزر ) .

= النَّجَّار : صاحب النَّجْر وحرفته النِّجارة ( اللسان ، والقاموس ، والمصباح المنير ، نجر ) .

المعنى الخامس : الدلالة على تعليم الشيء وتربيته ومن ذلك :

= كلَّاب - لمعلِّم الكلاب أَخْذَ الصيد - وفي المصباح المنير ( كلب ) : كلَّبتُه تكليبا : علَّمْتُهُ الصيد ، والفاعل مُكلِّب ، والكلَّاب أيضا ، وفي تاج العروس : والكلَّاب المكلِّب : الذى يعلم الكلاب أخذ الصيد" . والملاحظ أن بعض المعاجم قد ذكرت في تعليم الكلب الصيغتين : ( كلَّاب ومُكلِّب ) وأهمها المصباح المنير ، وتاج العروس ، وبعضها ذكرت أن صيغة مُكلِّب هي وحدها الدالة على التعليم ، كابن منظور في اللسان ، أما كلَّاب في رأيه فدالّة على التملك ، وأرجح أنا دلالة المكلِّب على التعليم ، والكلَّاب على صاحب الكلاب .

أما الأول فاستشهاداً بما جاء في القرآن الكريم من قوله تعالى ﴿ وما علمتم من الجوارح مُكلِّبينَ تعلِّمونهن مما علّمكم الله ﴾ فالمقصود هنا هو الدلالة على تعليم الصيد ، وجاءت الصيغة " مكلِّبين " .

وأما الثاني فاستشهاداً بقول أوس : (١)

حتى إذا الكلَّاب قال لها ... كاليوم مطلوبًا ولا طالبـــا

---

(١) المفصل للزمخشري ٣٥ .

فالمراد بالكَلَّاب في البيت : الصائد ، إذ المعنى : ما زالت الكلاب تقفو أثر الصيد ، وتَجِدُّ في طلبه حتى عجب الصائد وقال : لم أر كالكلّاب طالبا في هذا اليوم ، ولا كالصيد مطلوبا . (*)

= صَقَّار - لمعلّم الصقر صيد الطيور - جاء في المخصص (١) : رجل صَقَّار ، وهو قَيِّمُ الصقور ومعلِّمها" ، وفي اللسان ( صقر ) : "الصقر الطائر الذى يصاد به الجوارح" ، ولم أجد صقّاراً فيه .

= فَهَّاد - لمعلّم الفهد الاصطياد - وفي تهذيب اللغة : "ويقال للذى يعلم الفهد فَهَّاد" ، وفي القاموس : الفهد جمعه فهود ، ومعلمه الصيدَ فَهَّادٌ .

## الصيغة الثانية ( فَاعِلٌ )

وأكثر ما جاءت مستغنىً بها عن ياء النسب للدلالة على المعاني الآتية :

١ - الدلالة على التملك الحقيقي : ومن ذلك قولهم :

= لَابِنٌ بمعنى صاحب اللبن ومالكه ، قال سيبويه : " ولذى التمر تَامِرٌ ولذى اللبن لابن " (٢) ووافقه الجوهرى في الصحاح ، والزبيدى في تاج العروس وابن منظور في اللسان ( لبن ) .

= تامر بمعنى صاحب التمر ، وقد ذُكِرَ مقروناً بلابن السابق في الكتاب (٣) والصحاح ، وتاج العروس ، واللسان والأساس ( تمر ) .

= شَاحِمٌ ولَاحِمٌ بمعنى صاحب الشحم واللحم ذكرهما الصحاح ، واللسان والقاموس المحيط ( شحم ولحم ) .

= فَاكِهٌ بمعنى صاحب الفاكهة ، وفي اللسان ( فكه ) : "ورجل فَكِهٌ يأكل الفاكهة ، وفَاكِهٌ عنده فاكهة ، وكلاهما على النسب" ، ومثل هذا في التاج ( فكه )

= سَامِنٌ بمعنى صاحب السمن ذكر ذلك الصحاح ، واللسان ، وتاج العروس ( سمن ) .

= خَابِزٌ لصاحب الخبز وفي تاج العروس ( خبز ) : "ورجل خابز : ذو خبز مثل تامر ولابن حكاه اللحياني" ، ومثل هذا في اللسان والصحاح ( خبز ) .

---

(١) المخصص ٨/١٤٨ .
(٢) الكتاب ٣/٣٨١ .
(٣) الكتاب ٣/٣٨١ .
(*) الزمخشرى ٥٣ .

= سَائِفٌ بمعنى ذى سيف ، ذكر ذلك في الصحاح ، واللسان ، وتاج العروس والقاموس ( سيف ) .

= رَامِحٌ بمعنى ذى رمح ، وفي الصحاح : رجل رامح أى ذو رمح ، ولا فعل له ، مثل : لابن وتامر" ، وثور رامح : له قرنان ، قال ذو الرمة :

وَكَائِنْ ذَعَرْنا من مَهَاةٍ ورامح بلادُ العِدَى ليست له ببـلادِ (١)

ومثله : ما جاء في التهذيب ، واللسان ، وتاج العروس والأساس والجمهرة ( رمح ) .

= نَابِلٌ بمعنى ذى نَبْلٍ قال سيبويه (٢) : وذلك قولك لذى الدرع دارع ، ولذى النَّبْل نابل " وبمثله قال المبرد (٣) وهو في اللسان والأساس أيضا ( نبل ) .

= نَاشِبٌ بمعنى ذى النُّشاب ، ذكر ذلك سيبويه والمبرد ، قال في تفسير نابل وناشب : أى هذا آلته ، وفي الجمهرة ( نشب ) : والناشب صاحب النشاب كما قال : رامح ودارع ومثل هذا في اللسان ( نشب ) ، قال : والناشب والنشاب ومنه سمى الرجل ناشبا والناشبة قوم يرمون بالنشاب ، والنشاب السهام ، وقوم نشابة : يرمون بالنشابة ، كل ذلك على النسب لأنه لا فعل له" .

= دَارِعٌ بمعنى صاحب الدِّرْع ، ذكره سيبويه (٤) ، والمبرد (٥) ، وابن دريد (٦) ، وابن منظور (٧) .

= تَارِسٌ بمعنى صاحب التُّرْس ، كما في الأساس ( ترس ) .

= كَالِبٌ : صاحب الكلاب ، ومنه قول الشاعر :

سدا بيديه ثم أَجَّ بسيــره كأَجِّ الظَّليم من قَنِيصٍ وكالِبِ (٨)

وفي الصحاح ( كلب ) : ورجل كَالِبٌ : ذو كلاب ، مثل تامر ولابن" ، وأنشد البيت ومثله ما جاء في اللسان وتاج العروس ( كلب ) .

---

(١) ديوان ذى الرمة ١٩٤ .
(٢) الكتاب ٣/٣٨١ . (٣) المقتضب ٣/١٦٢ .
(٤) الكتاب ٣/٣٨١ . (٥) المقتضب ٣/١٦٢ .
(٦) جمهرة اللغة (مذكور مع ناشب) للتنظير . (٧) اللسان ( درع ) .
(٨) بمعنى الإسراع . (٩) تاج العروس ( كلب ) .

٢ - والمعنى الثاني : الدلالة على التملك المجازى ، ومن ذلك :

= مكان عَاسِلٌ ( أى ذو عسل ) ذكر ذلك في المخصص (١) ، وفي تاج العروس ( عسل ) ومكان عاسل فيه عسل ، وقول أبي ذؤيب :

تَنْمِي بِها اليَعْسُوبُ حتى أقرّها إلى مَأْلَفٍ رَحْبِ المباءة عَاسِلِ

إنما هو على النسب أى ذو عسل "، ومثله ما جاء في اللسان (عسل ) .

= عاشب ، ففي تهذيب اللغة ( عشب ) : ويقال : روض عاشب ذو عشب ... ، وبلد عاشب ، وقد أعشب أى ذو عشب "، ومثله ما ورد في اللسان وتاج العروس ( عشب ) وفي الأساس والصحاح : " بلد عاشب " ، ولم يفسراه .

= نَاصِبٌ بمعنى ذى نَصَبٍ ، وهَمٌّ ناصب مُنْصِب : ذو نصب ، مثل تامر ولابن وهو فاعل بمعنى مفعول فيه ، لأنه يُنْصَبُ فيه ويُتْعَبُ ومنه قول النابغة :

* كِلِيني لِهَمٍّ يا أميمة نَاصِبِ *

ويذهب سيبويه إلى أن هذا جاء على النسب ، ومثله رأى الأصمعي أنه بمعنى ذو نصب مثل ليل نائم ، أى ذو نوم يُنَامُ فيه ورجل دارع أى ذو دروع (٢) ، وذهب أبو علي في التذكرة إلى أنه اسم فاعل جاء على الفعل ، حكى ذلك ابن منظور فقال : " وحكى أبو علي في التذكرة : نصبه السهم ، فناصب إذن على الفعل " (٣) ونقل الأزهرى القولين معا ، وأجاز ابن برى أن يكون ناصب بمعنى مُنْصِب مثل : مكان باقل بمعنى مُبْقِل فكأنه يرى أنه اسم فاعل جاء شاذاً على وزن الثلاثي من أنصب الرباعي . وفسر على هذا بيت النابغة السابق ، وقد جاء اسم الفاعل قياسا من أنصب في قول أبي طالب :

ألا مَنْ لِهَمٍّ آخرَ الليل مُنْصِبِ

قال ابن برى : " فَنَاصِبٌ على هذا ومُنْصِبٌ بمعنًى ، وردّ ابن برى قول من قال : إن ناصبا بمعنى مفعول فيه بأنه ليس بشيء (٤) .

= مكان آهِلٌ : بمعنى ذى أهل ، قال ذو الرمة :

* إلى عَطَنٍ رحب المباءة آهل * (٥)

---

(١) المخصص ٥/١٤ .
(٢) اللسان ( نصب ) .
(٣) اللسان ( نصب ) .
(٤) اللسان ( نصب ) .
(٥) الكتاب ٣/٣٨٢ .

٣ - المعنى الثالث : الدلالة على المفعول و منه قول الحطيئة :

دَعِ المكارمَ لا ترحل لبُغْيَتِها واقْعُدْ فإنك أنت الطاعمُ الكاسي

فإن الحطيئة يهجو الزبرقانَ بْنَ بدر بأن عليه أن يلازم بيته فليس أهلا للمكارم وليأته الناس بطعام يُطْعَمُهُ وكساء يُكْسَاهُ ، فالطاعم في البيت بمعنى المطْعَم الآكل والكاسي بمعنى المَكْسُوّ من غيره ، وفي الصحاح : وقول الحطيئة : دع المكارم . . . الخ قال الفراء : يعنى المَكْسُوّ كقولك : ماء دافق ، وعيشة راضية ، لأنه يقال : كُسِيَ العُرْيَانُ ولا يقال : كَسَا ، ومثل هذا في الأساس ( كسا ) . ويرى سيبويه أنه على النسب و في اللسان ( كسا ): "ورجل كاسي ذو كسوة ، حمله سيبويه على النسب وجعله كطاعم". والرضي في شرح الشافية يجيز أن يكون من باب اسم الفاعل الجارى على نفسه مع بقاء معنى الهجاء واللزوم في البيت ، ويعلل ذلك بقوله : " ولا ضرورة لنا إلى جعل الطاعم بمعنى النسبة ، بل الأولى أن نقول : هو اسم فاعل من طَعِمَ يَطْعَمُ ، مسلوباً منه معنى الحدوث ، وأما : كاسي ، فيجوز أن يقال فيه ذلك إلا أنه بمعنى مفعول كماء دافق ، ويجوز أن يقال : المراد الكاسي نَفْسَهُ ، والأظهر : هو الأول ، لأن اسم الفاعل المتعدى إذا أطلق فالأغلب أن فعله واقع على غيره (١) .

٤ - المعنى الرابع : معالجة الشيء ومنه ما جاء في التهذيب ( عسل ) من قوله :

والذى يشتار العسل فيأخذه من الخلية يسمى عاسلا ، ومنه قول لبيد : * وأَرْيُ دبور شَارَهُ النحلَ عَاسِلُ *

## الصيغة الثالثة : فَعِلٌ

وأكثر ما جاءت في الدلالة على ما يأتي :

١ - التعلق بالشيء ، حُبًّا له و رغبةً فيه ، وذلك ناشيء في الأصل من كون الصيغة للمبالغة و من ذلك :

---

(١) شرح الشافية ٢/٨٨ - ٨٩ .

= رجل حَرِحٌ : للذى يحب ذلك الموضع ، ذكره سيبويه (١) ، والرضي (٢) ،وحكاه اللسان عن سيبويه ،إلا أنه جوّز مع هذا نسبته بالياء، قال : " والنسبة إليه : حِرِيٌّ ،وإن شئت حِرَحِيٌّ ، ففتح عين الفعل كما فتحوها في النسبة إلى يد وغد ، قالوا : غَدَوِيٌّ ،ويَدَوِيٌّ ،وإن شئت قلت : حَرِحٌ ،كما قالوا : رجل سَتِهٌ ،ورجل حَرِحٌ ، قال سيبويه : وهو على النسب" (٣).

= سَتِهٌ : للذى يحب ذلك الموضع ،ذكره سيبويه (٤) ،والرضي (٥) ، وفي اللسان : " وإذا نسبت إلى الاسْت قلت : سَتَهِيٌّ بالتحريك ،وإن شئت : اسْتِيٌّ ،تركته على حاله ،وسَتِهٌ بكسر التاء ،كما قالوا : حَرِحٌ . قال ابن برى : رجل حَرِحٌ ، أي ملازم للأَحراح ،وسَتِهٌ ملازم للأَستاه ،وقال السُّتَيْهِيُّ الذى يتخلف خلف القوم فينظر في أُستاههم قالت العامرية :

لقد رأيتُ رجلا دُهْرِيّـــا يمشي وراء القوم سُتَيْهِيّـــا

والدهر منسوب إلى بني دهر ، بطن من كلب ، والسَّتِهُ : الطالب للاست وهو على النسب كما يقال : رجل حَرِحٌ " (٦) ومثل هذا في تاج العروس (٧) .

= رجل لَبِسٌ ولَبَّاسٌ ( أي مُغْرىً بلبس أنواع الملابس والتزيّن بها ) . ذكره سيبويه (٨) ،والرضي (٩) وابن مالك (١٠) .

= رجل لَسِنٌ : للفصيح كثير الكلام ،ذكره الرضي ،وفي اللسان (لسن) ويقال : " رجل لَسِنٌ بَيِّنُ اللَّسَن إذا كان ذا بيان وفصاحة " فهو على هذا متعلق بحب الكلام و متشوق به .

= رجل طَعِمٌ : يحب الطعام وأنواعه المختلفة ذكره سيبويه (١١) ، وابن مالك (١٢) ،والرضي (١٣) وابن منظور في اللسان ،والزبيدى في تاج العروس ( طعم ) .

---

(١) الكتاب ٣/٣٨٥ .
(٢) شرح الشافية ٢/٨٨ .
(٣) اللسان ( حرح )
(٤) الكتاب ٣/٣٨٥ .
(٥) شرح الرضي ٢/٨٨ .
(٦) اللسان ( سته ) .
(٧) م : سته .
(٨) الكتاب ٣/٣٨٤ .
(٩) شرح الشافية ٢/٨٨ .
(١٠) الكافية الشافية ٤/١٩٦٣ .
(١١) الكتاب ٣/٣٨٤ .
(١٢) الكافية الشافية ٤/١٩٦٣ .
(١٣) شرح الشافية ٢/٨٨ .

= رجل عَمِلٌ : لمن يضع همه في العمل كثيرا ، ذكره السابقون ( في طعم ) وفي تاج العروس : رجل عَمِلٌ ذو عمل حكاه سيبويه وأنشد لساعدة ابن جُؤَيَّة:

حتى شآها كَلِيلٌ مَوْهِنًا عَمِلٌ باتت طِرَابًا وباتَ الليلَ لم يَنَمِ (١)

= رجل حَكِشٌ بمعنى ظالم كثير الظلم ، قال ابن سيده : أُراه على النسب ، وفي اللسان / ( حكش) عن أبي سيدة والأزهري " الحَكَش الظلم ، ورجل حَاكِشٌ ظالم ، أُراه على النسب ، الأزهري : رجل حَكِشٌ مثل قولهم : حَكِرٌ وهو اللجوج " .

= مجلس لَبِنٌ أي تكثر فيه اللبانات وهي : الحاجات ، قال العاصي :

إذا اجتمعنا هجرنا كلَّ فاحشة عند اللقاء وذاكم مجلس لَبِنُ

وفي اللسان ( لبن ): ومجلس لَبِنٌ تقضى فيه اللُّبانةُ وهو على النسب ، وأنشد البيت ...

٢ - الدلالة على ملازمة الفعل لوقتٍ ما كثيراً ، كقولهم : رجل نَهِرٌ أي يحب العمل في النهار كثيرا ، وعليه قول الشاعر :

لَسْتُ بليليٍّ ولكني نَهِرٌ لا أُدلِجُ اللَّيلَ ولكنْ أَبتَكِرْ (٢)

وفي اللسان (نهر ) قال الأزهري : وسمعت العرب تنشد :

إن تكُ ليليًّا فإنِّي نَهِرُ متى أتى الصبح فلا أنتظرُ

قال : ومعنى نهر : صاحب النهار ، أي لست بصاحب ليل ، وفي الصحاح ( نهر ) : ورجل نَهِرٌ صاحب النهار ، ويغير فيه ، وأنشد البيت الثاني ، وذكر ابن منظور نقلاً عن ابن برى أن هذا البيت مُغَيَّرٌ والصواب ما أنشده سيبويه : " لست بليلى ... " .

وهذه الصيغ المذكورة هي أهم الصيغ في الاستغناء بها عن ياء النسب قال ابن مالك في الكافية الشافية :

وغالبا يُغْنِي بنا فَعَّال عن باقي الاحتراف كالبقال

وفاعلٌ لصاحب الشيء عُهِد ومثله فَعَّالٌ أيضاً قد يَرِدْ

وفَعِلٌ يُغْنِي عن اليا كطَعِمْ ونَهِرٍ فيه قِدمًا قد نُظِمْ

لست بليلى ولكنى نهر لا أدلجُ الليلَ ولَكِنْ أبتكر (٣)

---

( ١ ) أي أعجبها كليل برق ضعيف مَوْهِنًا بعد هدأة من الليل ، باتت طربا يعني البقرة ، وبات الليل لم ينم ، يعني : البرق .

( ٣ ) الكافية الشافية ٤ / ١٩٣٧ .

* وهناك صيغ أخرى مثل :

٣ - مِفْعَال كقولك امرأة مِعْطار ( أى ذات عطر ) .

٤ - ومِفْعِيل : مثل ناقة مِحْضِير ،أى ذات حُضْر ،وعليه جاء قول العجاج :

* يتبعن جأبا كالمُدُقّ المِعْطِير *(١)

٥ - ومِفْعَل : كقولك : امرأة مِدْعَس ، وهذا قليل بالقياس إلى الصيغ السابقة .(٢)

٦ - فَعُول : زاد سيبويه نقلا عن الخليل نحو : قَوُول قال : " وزعم الخليل أنهم في هذه الأشياء كأنهم يقولون : قَوْلِيّ وضَرْبِيّ ،رجل عَمِلٌ وطَعِمٌ ولَبِسٌ ،فمعنى ذا كمعنى قؤول ومقوال بالمبالغة إلا أن الهاء تدخله "(٣)

* ويدخل في الاستغناء عن الياء أيضا :

٧ - الصفات الخاصة بالمؤنث مما هو على وزن فاعل مثل : طالق وطامث وحائض وحامل ،وفي ذلك خلاف بين البصريين والكوفيين . فذهب البصريون إلى أن التاء حذفت لأن الوصف (صفة لشيء ،والشيء مذكر فكأنهم قالوا : هذا شيء حائض ،ثم وصفوا به المؤنث ،كما يجوز وصف المذكر بالمؤنث مثل رجل نُكَحَة(٤) هذا رأى سيبويه ورأى الخليل ،أن التاء حذفت لقصد إرادة النسب (فزعم الخليل : أنهم إذا قالوا حائض فإنه لم يخرجه على الفعل ، كما أنه حيث قال : دارع ،لم يخرجه على فعل ،وكأنه قال : دِرْعِيّ ،فإنما أراد : ذات حيض ،ولم يجيء على الفعل ،وكذلك قولهم : مُرْضِع إذا أراد ذات رضاع ولم يُجْرِها على أرضعت ولا ترضع فإذا أراد ذلك قال : مرضعة.(٥)

وشرح المبرد ذلك في كتابه ( المذكر والمؤنث ) فقال " وأما ما كان من المذكر نعتاً لمؤنث فهو قولك : امرأة طالق ،وبكر ضامر ،... وامرأة مرضع ... وإنما جاء هذا بغير تاء ،لأنه ليس على فعل فمجازه النسب.. فإن كان شيء من هذا الذى وصفناه من نعت المؤنث على فِعْلِ لم يكن إلا بالهاء

---

(١) المساعد ٣/٣٨٥.
(٢) شرح جمل الزجاجي ٣١٠.
(٣) الكتاب ٣/٣٨٤.
(٤) الكتاب ٣/٣٨٤.
(٥) الكتاب ٣/٣٨٣.

لأنه مُضَارِعٌ بفعله ،وذلك قولك : أَشْدَنَت الظبيةُ فهي مُشْدِنَةٌ ، وطلقت المرأة فهي طالقة ،ومن ذلك قول الله عز وجل ﴿ يوم ترونها تذهل كُلُّ مُرْضِعَةٍ عما أرضعت ﴾ (١) ومثله ما قاله ابن يعيش إلا أنه قال في آخر كلامه : " في أصح الأقوال ". (٢)

وأما الكوفيون فيرون أن علامة التأنيث إنما دخلت في الأصل للفصل بين المذكر والمؤنث ،ولا اشتراك بين المؤنث والمذكر في هذه الأوصاف : من الطلاق والطمث والحيض والحمل ، وإذا لم يقع الاشتراك لم يفتقر إلى إدخال علامة التأنيث ،لأن الفصل بين شيئين لا اشتراك بينهما بحالٍ مُحَالٌ ". (٣)

وإذن ففي المسألة ثلاثة آراء :

الأول : رأى الخليل وهو أن الوصف إذا كان للمؤنث ولم ترد فيه تاء التأنيث ولم يَجْرِ على الفعل فالمراد منه قيام هذا بصاحبه ،وأنه منسوب إليه ،وأن قولنا هند طالقٌ معناه : هند ذات طلاق ،وإليه ذهب المبرد. (٤)

الثاني : رأى سيبويه وهو : أنه يُجْعَلُ للوصف المذكر في الأصل ، ثم يجرى على المؤنث ،فقولك : امرأة طالقٌ ،في الأصل معناه : شيء طالق ،أو إنسان طالقٌ ، ثم اتصف به المؤنث وليس فيه استغناء.

الثالث : رأى الكوفيين وهو عدم الحاجة إلى إلحاق التاء بالصفات التي لم يقع فيها الاشتراك بين المذكر والمؤنث ،كالطمث والحمل ،وعليه فلا استغناء في الكلام.

هل يقاس الاستغناء في باب النسب ؟

ومن تتمة هذا أن يقال : هل يجوز القياس على تلك الألفاظ التي وردت في الاستغناء عن ياء النسب ؟ في ذلك خلاف :

فمذهب المبرد إلى أنه مقيس وخاصة في فَعَّال وفاعل ،يقول السيوطي :

---

(١) تعليق الشيخ عضيمة على المقتضب ٣/١٦٤. انظر
(٢) شرح المفصل ٦/١٥.
(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٧٥٩.
(٤) المقتضب ٣/١٦٤.

" وكل هذا موقوف على السماع ولا يقاس شيء منه ، وإن كثر في كلامهم قال سيبويه : فلا يقال لصاحب البُرّ : بَرّار ... والمبرد يقيس باب فاعل وفعّال ، لأنه في كلامهم أكثر من أن يحصى "(١) ،وذكر الأزهري في التصريح أن المبرد يرى القياس على فَعّال فقط "(٢).

ومذهب سيبويه أنه لا يقاس مع كثرة ذلك ،قال : " وليس في كل شيء من هذا قيل هذا ،ألا ترى أنك لا تقول لصاحب البر : برار ،ولا لصاحب الفاكهة : فكّاه ، ولا لصاحب الشعير : شعّار ، ولا لصاحب الدقيق : دقّاق "(٣) وإلى هذا اتجه ابن يعيش(٤) ،وابن عصفور(٥) ،والأشموني(٦) ،والسيوطي(٧) ،

وقد يطالب المبرد بالحجج من كلام العرب على ما قاسه في فَعّال وفعل ولكنه قال : وكل من رأيناه ممن تُرْضَى عربيته يقول لصاحب البر : بَرّاز، حتى صار لكثرة استعماله لا يحتاج فيه إلى حجة ،من شعر ولا غيره "(٨).

ورد على المبرد ابْنُ وَلّاد فقال : " ليس في هذه المسألة غير دعوى ، وليست ها هنا حجة ،وذلك أنه رَدَّ الدعوى بدعوى ،لأن سيبويه قال : لا يقال هذا ،كأنه لم يسمعه من العرب فادَّعَى محمد ( يعني المبرد ) أنه يقال ، ولم يأت بحجة ،وادعى ذلك في زمن لا ترضى لغته فلا يحتج بقوله ،وأنكر سيبويه في زمن يؤخذ بلغته ويُرْجَعُ إلى قوله ويستشهد بلفظه ويمتنع من التكلم بما امتنع منه ،فالنفس إلى الدعوى الأولى أَسْكَنُ وبها أوثق ،لاسيما إذا أضفنا إليه أننا لم نسمعه من عالم ولا من عربي "(٩).

وقد أقر المجمع اللغوي بالقاهرة قياسية فَعّال في النسب إلى الشيء ، وهذا نَصُّ القرار : " يصاغ ( فَعّال ) قياساً للدلالة على الاحتراف أو ملازمة الشيء ، فإذا خِيفَ لَبْسٌ بين صانع الشيء وملازمه ،كانت صيغة فَعّال للصانع وكان النسب بالياء لغيره ،فيقال : زَجّاجٌ لصانع الزجاج ،وزُجَاجِيٌّ لبائعه "(١٠).

------ -------------

(١) همع الهوامع ٦/ ١٧٥.
(٢) التصريح على التوضيح ٢/ ٣٣٧.
(٣) الكتاب ٣/ ٣٨٣.
(٤) شرح المفصل ٦/ ١٥.
(٥) شرح جمل الزجاجي ٢/ ٣٠٩.
(٦) شرح الأشموني ٦ ٥٠٥.
(٧) همع الهوامع ٦/ ١٧٥.
(٨) تعليق الشيخ عضيمة على المقتضب ٣/ ١٦١.
(٩) تعليق الشيخ عضيمة على المقتضب ٣/ ١٦٢.
(١٠) مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة الجزء الأول ص ٣٥ ط بولاق.

سِرُّ الاستغناء في النسب :

ولنا من بعد ذلك أن نسأل : لماذا كان العربي يلجأ إلى الاستغناء في باب النسب ؟ والجواب أن ذلك كان يجرى غالبا لقصدٍ هو : التفرقة بين المرادات المختلفة له ،وتوضيح ذلك يظهر مما يأتي .

كان العربيُّ يفرق بين بائع الشيء ومالكه ومحبه وملازمه ،ومعالجه ، ومعلمه ،حتى يدل السامع على مقصده من أول الأمر ،فكان يقول لصاحب التمر : تامر ،ولبائعه : تَمّار ،ولمحب أكله كثيرا : تَمْرِيّ .

ومن ذلك أيضا :فاكِه ،وفَكّاه وفَكِه ،ففاكِهٌ لمالك الفاكهة ،وفَكّاه أو فاكهاني لبائعها ،وفَكِه للذى يأكلها ،والمعروف أن مالك الشيء قد لا يبيع ولا يأكل ،وإنما يملك فَحَسْبُ وقد يجمع ذلك أيضا وهو غير المراد هنا .

ومن ذلك :حَنّاطٌ وحِنْطِيّ ،وقد عمد العربي إلى المخالفة عن ياء النسب هنا ليفرق بين بائع الحنطة وآكلها كثيرا ،ومالكها فيقول للآكل كثيرا : حِنْطِيّ ،ولمن حرفته الحناطة وبيعها : حَنّاط أو حَنَاطِيّ - على السواء - ولمن يملك الحنطة : حانط ،

ومن ذلك أيضا : الزَّجّاج ،والزُّجاجِيّ ،وقد فرق العربي بين اللفظين ،فأطلق الزَّجّاج على صانع الزجاج ، والزُّجاجِيّ على بائعه .

ومن ذلك أيضا :لَابِنٌ ،ولَبّان ،ولَبِنٌ ،فيقال لصاحب اللبن ومالكه : لابن ،ولبائعه : لَبّان ،وللذى يحب اللبن : لَبِن (١) .

ولا شك أن في ذلك رعايةًلحق السامع في فهم المعنى المقصود من أول الأمر دون حاجة إلى استفسار أو بيان مبهم من الكلام ،وهوفي ظني سر من أسرار العربية ،ودليل على عبقريتها .

ملاحظات على الصيغ الاستغنائية في النسب :

ومن بعد ذلك علينا أن نوازن بين صيغ النسب الاستغنائية لنرى أيها أكثر في الكلام ، وفيمَ الاشتراك والافتراق بينها ؟

---

(١) اللسان ( لبن ) .

نجد أن الصيغتين ( فَعّالاً وفاعلاً ) يشتركان في الدلالة على التملك . فقد قالوا : بَقّار لصاحب البقر ، ومَعّاز : لصاحب المعيز ، وفَهّاد : لصاحب الفهد ، كما قالوا : لابن ، لصاحب اللبن ، وتامر : لصاحب التمر ، وشاحم : لصاحب الشحم ، ولاحم : لصاحب اللحم .

وكذلك اشتركا في الدلالة على المعالجة ، فقد قالوا : خَوّاص ، وخَبّاز وحَطّاب لمن يعالج الخوصة والخبز والحطب ، كما قالوا : عاسل ، للذى يتولى استخراج العسل .

وينفرد فاعل بالدلالة على التملك المجازى مثل : مكان عاسل وآهل ، وعاشب ، أى ذو عسل وأهل وعُشْب ، والمكان لا يتأتى منه ذلك حقيقة .

وينفرد فَعّال بالدلالة على بيع الشيء ، مثل : حَنّاط ، لبائع الحنطة ، وفَكّاه : لبائع الفاكهة .

كما ينفرد بالدلالة على تعلم الشيء ، كالكَلّاب والصَّقّار : لمن يعلم الكلاب والصقور للصيد ، ونحو ذلك من الطيور والحيوانات .

وينفرد فَعّال كذلك بالدلالة على الصناعة ، كقولهم : قَوّاس و زَجّاج وتَرّاس ، لصانع القوس والزجاجة والترس ، وغير ذلك من الآلات .

وينفرد فَعِلٌ بالدلالة على التعلق بالشيء ، حُبّاً له ورغبةً فيه ، مثل : رجل حَرِحٌ وسَتِهٌ ، يحب الأحراح والأستاه ، كما يختص بالدلالة على ملازمة الفعل لوقتٍ ما كثيراً مثل : رجل نَهِرٌ ، أى يلازم العمل بالنهار .

وكذلك لاحظت على صيغة ( فَعّال ) بخصوصها ما يأتي :

أن الدلالة على التملك أكثر من غيره في هذه الصيغة ، وأنه أكثر ما يكون في الحيوانات كبَقّار وفَهّاد ، وفَيّال وجَمّال وكَلّاب ، وأن دلالة بيع الشيء يكون في المأكولات والملبوسات والمشمومات غالباً كحَنّاط ، وتَمّار ، وفَكّاه ، وثَوّاب ، وبَزّاز ، وعَطّار .

وأن الدلالة على التعليم يكون في الحيوانات المفترسة ، ومن بينها الطيور ذات المخالب غالباً كالصقّار والفَهّاد ، والكَلّاب .

وأن الدلالة على الصناعة تكون في الغالب في آلات الحرب مثل : دَرّاع، ونَبّال، ورَمّاح، وقَوّاس وسَرّاد.

وأن الدلالة على المعالجة يكون في الغالب فيما يُطاوِعُ من البَسْط، والثَّنْي والكسر، والجبر، والنحت، والتصفير، والتكبير كالحدادة والنجارة والجزارة والطيانة وغيرها، فقالوا : حَدّاد، ونَجّار، وجَزّار، وطَيّان.

ولاحظت أن فَعّالا أكثر من فاعل من حيث الاستعمال والدلالة والأمثلة، وأن فاعلا أكثر من فعل من حيث الاستعمال والأمثلة، وأن فَعِلاً أكثر من غيره مما بقي من الصيغ، كما لاحظت ملاحظة عامة هي أن هذه المعاني يجمعها أمر مشترك هو الملازمة الطويلة لهذا العمل، وهذه الملازمة مرجعها إلى أن وزن فَعّال في أصل وضعه إنما هو للدلالة على المبالغة، فلا يقال : خَبّاز ولا طَحّان، ولا حَدّاد، ولا طَيّان على وجه النسب إلا لمن كثر ذلك منه، واشْتُهِرَ به بين الناس، وأصبح من صفاته الملازمة له.

# الصيـــغ الفعليـــــة

## ( ثانيـــا )

## ( الصيغ الفعلية وتصريفاتهـــــا )

ورد عن العرب بعض الضيغ الفعلية المزيدة بحرف أو بحرفين أو بثلاثة مستعملةً من أول الأمر من غير أن تكون لها صيغٌ مجردة ، ومعنى ذلك أن هـذه الصيغ المزيدة لا غرض منها للزيادة ، وإنما هي لإفادة أصل المعنى ، فهي مما استغنى فيه بالمزيد عن المجرد ، وأوضح ذلك فيما يأتي :

### أ - المزيد بحرف

#### ١ - أَفْعَلَ عن المجرد :

= قالوا : أَعْنَقَ الجمل ، سار سيراً سريعا ، ولم يرد عَنَقَ بهذا المعنى ، ذكر ذلك السيوطي (١) ، ومنه الحديث ( لا يزال المرء من مُعْنِقًا في طاعته صالحا ما لم يُصِبْ دما حراما ) أى مسرعا في طاعته ، منبسطا في عمله ، وفي اللسان (عنق ) ( وقد أعنقت الدابة فهي معنق ... وفي حديث معاذ وأبي موسى ... " أنه - صلى الله عليه وسلم - خُيِّرَ بين أن يدخل نصف أمته الجنة وبين الشفاعة ، وأنه اختار الشفاعة ، فانطلقنا مَعَانيقَ إلى الناس نبشرهم " قال شَمِرٌ : قوله : معانيق أى مسرعين ، يقال : أعنقت إليه أُعنق إعناقا ، وفي حديث أصحاب الغار : " فانفجرت الصخر فانطلقوا معانيق ، أى مسرعين ، من عانق مثل أعنق إذا سارع وأسرع ) ، ومثل هذا في التاج ( عنق ) . وفي المصباح المنير ( عنق ) : " العَنَق - بفتحتين - ضرب من السير فصيح سريع ، وهو اسم من أعنق إعناقا " ، ومثله ما جاء في الصحاح والقاموس ( عنق ) فهـذا من المزيد الذى لم يرد منه المجرد في معناه استغناءً به عنه .

= أَذْنَبَ بمعنى أَثِمَ ، ولم يرد ذَنَبَ بهذا المعنى ، ذكر ذلك ابـن عقيل (٢) في المساعد والسيوطي (٣) في الهمع ، وفي الصحاح ( ذنب ) : ( والذنب : الجُرْم ، وقد أذنب الرجل ) . وفي اللسان ذنب ، الذنب الإثم والجُرْم والمعصية ، والجمع ذنوب وذنوبات جمع الجمع ، وقد أذنب الرجل .

---

(١) الهمع ٦/٢٣ .
(٢) المساعد ٢/٦٠١ .
(٣) الهمع ٦/٢٣ .

وأما الذنب الوارد في اللغة فهو اسم مصدر، وليس مصدرا، لأنه ينقص عن حروف فعله، وقد استغنت به العرب أيضا عن المصدر القياسي لأذنب الرباعي، فلم يقولوا : إذنابا، وأما ما جاء في اللغة من استعمال ذنب ثلاثيا فورد لغير معنى الإثم .

= أَقْسَمَ - بمعنى حلف - ولم يرد قسم بهذا المعنى، ذكر ذلك السيوطي (١) وابن عقيل (٢) ، ومثله ما جاء في معاجم اللغة (٣) فهو من باب الاستغناء، وأما القسم الوارد فهو اسم مصدر لا مصدر، وقد استعمل استعمال الأسماء فلا يدل على الحدث، وإنما يدل على الشيء المعيّن ، كاليمين والحَلِف مثلا، وورد المصدر القياسي من أقسم فقالوا : إقساما ( الجمهرة قسم ) وقد ورد قسم الثلاثي بغير هذا المعنى .

= أَرْقَلَ - بمعنى أسرع - ولم يقولوا : رَقَلَ في هذا المعنى ، يقال : أرقلت الناقة في سيرها، إذا أسرعت ، ذكر ذلك الزمخشري في الأساس (رقل ) ، وفي اللسان ( رقل ) ( وأرقل القوم إلى الحرب إرقالا ، أسرعوا ، قال النابغة :

إذا اسْتُنْزِلُوا عنهنّ للطعن أرقلوا إلى الموت إرقالَ الجمال المَصَاعِب

= أفلح - بمعنى فاز - قال ابن سيده في المحكم : " ومثل هذا في أفعل قولهم : أفلح الرجل، وما أشبهه، ولا يستعمل بغير الزيادة " (٤) .

وكذلك قال السيرافي (٥) في شرح كتاب سيبويه ، ولم يرد فَلَحَ بمعنى فاز في الصحاح ، ولا في الأساس ، ولا في اللسان ولا في تاج العروس ( فلح ) ، وكما لم يرد فلح لم يرد مصدر أفلح المستغنى به فلم يقولوا : إفلاح ، وإنما الفلاح هو المستعمل ، فهو اسم مصدر أغنى عن المصدر الرباعي . وأما فلح الثلاثي الوارد فلمعانٍ أخرى غير الفوز ، منها فَلَحَ بمعنى شَقّ ، وفلحت الأرض : شققتها للحرث ، وبمعنى الاطمئنان إليه ، والتخسير ، وذلك ما ذكره ابن منظور بقوله : " وفلح بالرجل يفلح فلحا ، وذلك أن يطمئن إليه فيقول لك :

-----

(١) همع الهوامع ٦/٢٣ . (٢) المساعد ٢/٦٠١ .
(٣) انظر الجمهرة والمقاييس واللسان ( قسم ) .
(٤) المحكم لابن سيدة ١٤/١٨٣ . (٥) شرح السيرافي ٢٠٢ .

بع لي عبدا ،أو متاعا ،أو اشتره لي ،فتأتي التجارة فتشتريه بالغلاء ،وتبيع بالوكس ،وتصيب من التاجر وهو الفلاح ( اللسان : فلح ) ،وبمعنى زيّن ، وفلح بالقوم ،وللقوم يفلح فلاحة : زين البيع والشراء للبائع والمشترى ( اللسان : فلح ) .

= ألجم الرجل فرسه - بمعنى وضع في رقبته اللجام - ولم يرد لجم بهذا المعنى ،يقال : ألجم الدابة : ألبسها اللجام ،أو ألجمها : وَسَمَها به ،أى باللجام ،وهو ضرب من سِمات الابل . وقد ورد لجم في معانٍ غير ماسبق منها :

١ - الخياطة ،وفي تاج العروس ،ومن المجاز : لجم الثوب لجما ،خاطه .

٢ - وبمعنى الوصول مجازا ،لجمه الماء لجما : بلغ فاه ،كألجمه . وقد ذكر محققو (١) الشافية أنه لم يأت من هذه المادة فعل ثلاثي ،ولكن ورد كما ذكرت .

= أسحَم ،يقال : أسحمت السماء ماءها ،إذا صبته ،ولم يرد فعل ثلاثي بهذا المعنى ،وكل ما ورد هو السحم والسحام والسحمة بمعنى السواد .

= أشبَه وفي اللسان : أشبه الشيء بالشيء : ماثله ،وفي المثل : " ومن أشبه أباه فما ظلم " وأشبه الرجل ... ،وأشبهت فلانا شابهته . ولم يرد شَبَهَ ثلاثيا ،ولكن ورد الشَّبَهُ والشُّبْهُ ،والشبيه ،اللسان ( شبه ) .

= أشكل الأمرُ - بمعنى التبس واختلط - قال ابن سيده في المحكم: " وقالوا : أشكل أمرك ولم يستعملوا غيره " (٢) وذكر سيبويه (٣) مثله ، وكذلك السيرافي في شرح كتاب سيبويه (٤) . ومثله ما جاء في معاجم اللغة وأما الثلاثي ( شكل ) فلم يرد بهذا المعنى ،وإنما ورد لمعانٍ أخرى ،منها :

١ - بمعنى القيد والربط مثل : شكل الدابة ،يشكلها شكلا : شد قوائمها .

٢ - بمعنى القيد بالكتابة ،شكلت الكتاب : أى قيدته بالإعراب .

---

(١) شرح الشافية ١/ ٨٥ في الهامش. (٢) المحكم ١٤/ ١٧١ .

(٣) انظر الكتاب ٤/ ٦١ . (٤) انظر شرح السيرافي ٩٧٢ .

= أَدْنَفَ، عند سيبويه مراداً بها معنى الثلاثي غيرُ مستعمل عنده، وهو دَنِفَ وهو بمعنى مَرِضَ، قال سيبويه: " قالوا: أَدْنَفَ الرجلُ، فبنوه على أَفْعَلَ وهو من الثلاثة، ولم يقولوا: دَنِفَ، كما قالوا: مرض". (١)

وقال ابن سيده مفسراً كلام سيبويه: " يريد أن الباب في الأمراض أن تجيء على فَعِلَ، ولم يستعملوا ما يوجبه الباب، وهو دَنِفَ، واستعملوا أَدْنَفَ، وقالوا: أشكل أمرك ولم يستعملو غيره". (٢)

ومثله ما جاء في شرح أبي سعيد السيرافي للكتاب (٣). وفي الصحاح والأساس واللسان (دنف) أن دَنِفَ وأَدْنَفَ على حدٍّ سواء، فكلاهما مستعمل، يقال: دنف المريض أي ثقل وأدنف.

= آنَسَ الرجلُ الشيءَ، إذا أبصره، ومنه قوله تعالى: ﴿ فلما قضى موسى الأجل وسار بأهله آنس من جانب الطور ناراً ﴾ أي أبصر ناراً، أو آنس بمعنى علم. ومنه قوله تعالى ﴿ فإن آنستم منهم رُشْداً ﴾.

أما الثلاثي المجرد فلم يرد بالمعنيين السابقين، وإنما ورد لمعانٍ أخرى كالطمأنينة، والفرح لقولهم: آنست بفلان: فرحت به (اللسان والصحاح ( آنس ).

= أَلْفَى الرجل الشيءَ، إذا وجده، ولم يرد في الصحاح ولا في اللسان الفعل الثلاثي بمعنى وجد، وفي اللسان: لَفَى اللحمَ عن العظم لَفْواً: قشره، وألفى الشيء: وجده، وفي الحديث: (لا أُلْفِيَنَّ أَحَدَكُمْ متكئاً على أريكته يأتيه الامر مما أمرت به أو نهيت عنه، فيقول لا أدرى، ما وجدنا في كتاب الله اتبعناه) (٤)

= أفاض الحُجَّاجُ من عرفات، إذا دفعوا منها بكثرة، وفي اللسان (فيض) " وأفاض الناس إلى منى " اندفعوا بكثرة ... وفي حديث الحج (فأفاض أي - النبي صلى الله عليه وسلم - من عرفة)، الإفاضة الزحف والدفع في السير بكثرة، ولا يكون إلا عن تفرق وجمع ..) والتهذيب (فيض): كل ما كان في اللغة من باب الإفاضة فليس يكون إلا عن تفرق أو كثرة ".

---

(١) الكتاب ٤/٦١.
(٢) المخصص ١٤/١٧١.
(٣) شرح السيرافي ١٧٢.
(٤) سنن ابن ماجة ١/٦-٧، وشرح السنة ١/٢٠٠-٢٠١.

وأما الثلاثي فهو بمعنى غير المعنى المذكور ،يقال : فاض الماء ،أى سال على ضفة الوادى ،وفاض الصدر بسره ،إذا امتلأ وباح ولم يطق كتمه ، اللسان ( فاض ) .

= أناب الرجل : تاب ورجع إلى الله ،وفي الصحاح : وأناب إلى الله أقبل وتاب ،ولم يذكر فعلا ثلاثيا بمعناه. وقد ذكر اللسان المجرد والمزيد معاً فقال : " وناب فلان إلى الله تعالى وأناب إليه إنابة فهو مُنيبٌ أقبل وتاب ورجع إلى الطاعة ". وعليه فلا استغناء ،ثم قال ابن منظور بعد ذلك : " وقيل : ناب : لزم الطاعة وأناب : تاب ورجع ،وفي حديث الدعاء ( وإليك أَنَبْتُ ) الإنابة الرجوع إلى الله بالتوبة ،وفي التنزيل العزيز * منيبين إليه * أى راجعين إلى ما أمر به غير خارجين عن شيء من أمره " وعليه فلكل من الفعلين معنى يخصه ،ولا يستغنى بأحدهما عن الآخر.

٢ - فَعَّلَ - بالتضعيف - عن المجرد :

وجاء ذلك في أمثلة كثيرة أُشهرها ما يأتي :

= وَدَّعَ زيدٌ عمرا - إذا تركه - كقوله تعالى * ما وَدَّعك ربك وما قلى *

أى ما تركك ربك ، وقد جرى خلاف بين العلماء في استعمال المجرد الثلاثي

من هذه المادة فبعضهم أثبته وبعضهم نفاه ، وعلى الثاني فهو من باب الاستغناء

بمزيد الثلاثي ( فَعَّل ) عن مجرده ، ومن الذين قالوا بالاستغناء سيبويه (١) ،

وابن جني (٢) ، وابن يعيش (٣) ، وقد جوزوا أن يكون المستغنى به ثلاثيا من غير

لفظه هو ترك ، وهذا نص ابن جني : " ومن ذلك - أى مما كان شاذًّا في

السماع مطردًا في القياس - امتناعك من وَذَرَ ووَدَعَ ، لأنهم لم يقولوهما ، ولا

غَرْوَ عليك أن تستعمل نظيرهما نحو : وزن ووعد لو لم تسمعهما ، فأما

قول أبي الأسود :

ليت شِعْرِى عن خَلِيلِى ما الذى غَالَهُ في الحبِّ حتى وَدَعَهْ

فشاذٌ ، وكذلك قراءة بعضهم : * ما وَدَعَكَ ربك وما قلى * (٤) بالتخفيف .

وكذلك ذهب الجوهرى في الصحاح والفيروزابادى في القاموس ( ودع ) وذكرا

أن هذا من قبيل ما أُميتَ ماضيه ، ولا يجوز ذكره ، وإذا ذكر فمن ضرورة الشعر .

ومثل هذا ما جاء في اللسان ( ودع ) قال : " وكلام العرب : دَعْني ، وذَرْني

ويَدَع ويَذَر ، ولا يقولون : وَدَعْتُك ، ولا وَذَرْتُك ، استغنوا عنهما بتَرَكْتُ والمصدر

فيهما تَرْكًا ولا يقال : وَدْعًا ولا وَذْرًا " وقال في موضع آخر : " وفي التنزيل :

* ما ودعك ربك وما قلى * . وسائر القراء قرأوه : " وَدَّعك " بالتشديد "

أما الذين قالوا : بورود المجرد ( ودع ) فمنهم ابن برى ، وابن الأثير ،

واستدلوا بما ورد من الشعر ، ومن الحديث والقراءة ، فمن الشعر : ما أنشده

الفارسي في البصريات :

فأيُّهما ما أُتبعَنَّ فإنني حزين على ترك الذى أنا وادِعُ

---

(١) الكتاب ٤/٩٩ .

(٢) الخصائص ١/٩٩ .

(٣) شرح المفصل ٧/١٥٧ .

(٤) الخصائص ١/٩٩ .

ومن ذلك قول معن بن أوس :

عليه شَرِيبٌ لَيِّنٌ وادِعُ العصا يساجلها حمّاته وتساجلُـــــه

ومنه قول سُوَيْد بن أبي كاهل :

سَلْ أميرى ما الذى غيَّـــره عن وصالي اليوم حتى وَدَعَـــه

وقول آخر :

فَسَعَى مَسْعَاتَهُ في قومـــه ثم لم يدركْ ولا عجزًا وَدَعْ

وجاء في قراءة عروة بن الزبير بالتخفيف في قوله تعالى : ﴿ ما وَدَعَكَ ربك وما قلى ﴾ .

وأما الحديث فما رواه ابن عباس قال : " لَيَنْتَهِيَنَّ أقوامٌ ،عن وَدْعِهم الجُمُعَات أو لَيُخْتَمَنَّ على قلوبهم " (١) ، وفيه استعمال المصدر من الثلاثي وهو مَوْزُنٌ باستعمال الفعل منه ،فنلاحظ في هذه الأبيات أنه قد استعمل اسم الفاعل على وزن الثلاثي وهو ( فاعل ) فقال ( وادع ) في البيتين : الأول والثاني ،واستعمال اسم الفاعل يوحي باستعمال أصله المجرد ،كما نلاحظ أن الشاعر في البيتين الآخرين قد استعمل الفعل الماضي المجرد نفسه ،وقد سبق رد المانعين على هذا كله بأنه شاذ أو قليل .

= عَرَدَ الرجلُ - إذا فَرّ - ذكره ابن عقيل عند كلامه عن معاني (فَعَلَ) (٢)

وعليه جاء قول كعب بن زهير :

يمشون مَشْيَ الجمال الدُّهْرِ يعصمهم
ضَرْبٌ إذا عَرَّدَ السُّودُ التنابيـــــلُ (٣)

وقول الآخر :

لما استباحوا عبد ربٍّ عَرَدَتْ بأبي نَعَامَةَ أمّ رَأْلٍ خيفـــق (٣)

ولم يذكر في الأساس ولا في الصحاح فعل ثلاثي بهذا المعنى ،ولكن ابن منظور ذكر المزيد والمجرد معا (٣) وقال : وعَرَّدَ الرجل تعريدًا أى فَرَّ وعَرَدَ الرجل إذا هرب " وعليه فلا استغناء في الكلام ،وأما الوارد المجرد من هذه المادة فليس لها معنى الفرار السابق وإنما وردت لمعان أخرى في الصحاح. (٤)

---

( ١ ) اللسان : ودع .
( ٢ ) المساعد ٢ / ٦٠١ .
( ٣ ) اللسان : عرد .
( ٤ ) الصحاح : عرد .

= وَزَّعَ الرجلُ المالَ والخَرَاجَ -قَسَمَهُ- ومنه الحديث : أنه -صلى الله عليه وسلم- "حلق شعره في الحج ووَزَّعه بين الناس" أى فرقه وقسمه بينهم (١) ولم يرد من هذا الفعل فعل ثلاثي بهذا المعنى في الأساس، واللسان، وتاج العروس ولكن ورد بمعنى الكفّ والترتيب يقال : وزعه منعه أو رتبه (١) -

= عَذَّبَ الرجلُ غُلَامَهُ تعذيباً - أوقع به العقوبة - ولم يستعمل هذا الفعل بهذا المعنى إلا مزيداً وفي اللسان (عذب) : "وقد عذّبه تعذيباً" ولم يستعمل غير المزيد ومثله ما جاء في التاج أيضا (عذب) وأما الفعل الثلاثي الوارد من المادة لغير هذا المعنى، كالمنع يقال : عذبته أى منعته، أو ترك الأكل من شدة العطش، أو صلاح شيء للاستعمال نحو : عذب الماء.

ومنه أى من الاستغناء بفعل استغناؤهم به عن تفعل كقولهم من دخل ظفار حمّر أى تكلم بكلام حمير وهو خبر بمعنى الأمر أى فليحمر. (٢)
ومثل عجزت المرأة. (٣)

---

(١) اللسان : وزع.
(٢) المساعد ٢/٦٠١.
(٣) انظر ارتشاف الضرب ١/٨٤.

## ٣ ـ الاستغناء بفاعل عن المجرد :

وجاء من ذلك :

= بارك من البركة ذكره ابن عقيل (١) والسيوطي (٢)

ورجعت الى الصحاح والأساس واللسان ( برك ) فلم أجد

برك بهذا المعنى ولكنه ورد برك البعير أى استناخ .

= قاسى الرجل الأمر : كابده ولم ترد (قسا ) بالمعنى المذكور ذكر ذلك أيضا ابن عقيل (٣) والسيوطي (٤) .

وأما الثلاثي ( قسا ) فقد جاء بمعنى قسوة القلب أى شدته وصلابته ، وغيره (اللسان وتاج العروس ( قسا ) .

= بَالَى الرجلُ الشيء ،اكترث به ومنه الحديث : " وتبقى حُثَالَةٌ لا يُبَالِيهم اللهُ بَالَةً ) أى لا يكترث بهم (تاج العروس (بلو ) ،وقال زهير:

لقد باليتُ مَظْعَنَ أُمِّ أَوفى ولكنْ أُمُّ أَوفى لا تبالي

أساس البلاغة ( بلو ) . وذكره السيوطي في الهمع (٥) .

---

(١) انظر المساعد ٢/ ٦٠٣ .
(٢) انظر همع الهوامع ٦/ ٢٣ .
(٣) انظر المساعد ٢/ ٦٠٣ .
(٤) انظر همع الهوامع ٦/ ٢٦ .
(٥) الهمع ٦/ ٢٤ .

ولم يرد في الصحاح والأساس ، وتاج العروس واللسان فعل ثلاثي بهذا المعنى .

أما الفعل الثلاثي فقد ورد بمعنى فنى ، واختبر و منه البلاء والإصابة ، (تاج العروس والأساس ( بلو ) .

= سافر الرجلُ ، وفي المصباح المنير (سفر ): سفر الرجلُ سفراً ، من باب ضرب ، فهو سافر والجمع سَفْرٌ ، مثل : راكب وركْبٌ ، وصاحب وصَحْبٌ وهو مصدر في الأصل ، والاسم السَّفَر بفتحتين ... لكن استعمال الفعل واسم الفاعل منه مهجور ، ومثله ما جاء في تاج العروس (سفر ) وجاء في القاموس المحيط ( سفر) السَّافِر المسافر لا فعل له ) .

وظاهر كلا مهما أن العرب لم تستعمل الفعل الثلاثي من المادة ، لكن الفيومي ذكر أن اسم الفاعل مهجور كالفعل ولم يفعل ذلك الفيروزابادى ، إذ إنه ينفي الفعل فقط دون اسم الفاعل ، ويفهم من كلام ابن يعيش (١) والرضي (٢) في أن سافر مثل سفر و أن الفعل الثلاثي مستعمل كالرباعي ، وهذا ما أشار إليه محققو شرح الشافية قالوا : ( ظاهر هذه العبارة - يقصدون سافر بمعنى سفر - أن الثلاثي من هذه المادة مستعمل (٣) أما الجوهرى وابن منظور (سفر) فقد استعملا كلا الفعلين الثلاثي والرباعي وهو خلاف المذكور.

وقد يستغنى به عن أفعل نحو : راءاه اراه غير ما تقصده (٤) .

---

(١) شــرح المفصل ١٥٩/٧ .
(٢) انظر شرح الشافية ٩٩/١ .
(٣) هامش شرح الشافية ٩٩/١ .
(٤) المساعد ٦٠٣/٢ .

= عافاه أى وهب له العافية من العلل والبلايا اللسان ( عفا ) ولم يرد ( عفا ) بالمعنى المذكور بل بمعنى التجاوز عن الذنوب وترك العقاب ،وعفو الريح الأثر وغيره اللسان ( عفا ) .

= عاقب الرجلُ الرجلَ بذنبه معاقبة وعقابا:أخذه به ،اللسان :(عقب ) ولم يرد عقب بهذا المعنى ولكن ورد ضرب عنقه وبمعنى عقب فلان على فلانة إذا تزوجها بعد زوجها الأول وبمعنى جاء بعده وغيرها ـ اللسان ( عقب ) .

## ب - المزيد بحرفين

١ - افتعل عن المجرد :
وأشهر ما ورد من ذلك :

= اشْتَدَّ الرجل وافْتَقَرَ وهذان الفعلان المزيدان استغنى بهما عن المجرد ،قال سيبويه : " ولم نسمعهم قالوا : فقر كما لم يقولوا في الشديد : شدد ،استغنوا باشتد وافتقر ، كما استغنوا باحْمَارَّ عن حَمِرَ "(١) وحكاه ابن منظور عن سيبويه في اللسان ( فقر )، وكذلك ابن سيده في المخصص(٢) ،وابن يعيش في شرح المفصل(٣) ، وابن جني في الخصائص(٤) ولكنه ذكر أن أبا زيد حكى شَدَّ في المصادر ، وأن سيبويه لم يحكها .

وفي اللسان ( فقر ) : ورجل فقير من المال وقد فقر فهو فقير والجمع فقراء ".

وقال في موضع آخر " وهو يحكى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى " قال : والفقير مبنى على فقر قياساً ،ولم يُقَلْ فيه إلا افتقر يفتقر فهو فقير ".

وعلى ما جاء في اللسان أولا فلا استغناء ،والثلاثي مستعمل ،أما النقل الثاني للسان ففيه استغناء بافتعل عن المجرد .

= ارتفع الشيء ،قال سيبويه : " وقالوا : رفيع ،ولم نسمعهم قالوا : رَفُعَ وعليه جاء رفيع وإن لم يتكلموا به ،واستغنوا بارتفع "(٥).

وذكر الفيومي هذا الفعل المستغنى عنه عند سيبويه فقال : " ورفُعَ الرجل في حسبه ونسبه فهو رفيع مثل : شرُفَ فهو شريف "(٦) ومثله ما جاء في القاموس المحيط واللسان ( رفع ) وعلى قولهم فلا استغناء في المثال .

---

(١) الكتاب ٣٣/٤
(٢) المخصص ٨٣/١٤ .
(٣) شرح المفصل لابن يعيش ١٦١/٧
(٤) الخصائص ٢٦٩/١ .
(٥) الكتاب ٣٣/٤ .
(٦) المصباح المنير : رفع .

= ادلج الرجل - صار آخر الليل - وفي اللسان عن ابن السكيت : " أدلج القوم اذا صاروا آخر الليل كله ، فهم مدلجون ، وادلجوا اذا صاروا في آخر الليل .

وذكر ابن عصفور : هذا المثال في الممتع عند كلامه عن معاني افتعل [١] ، أما الثلاثي الوارد فهو لغير المعنى المذكور . كذلك يستغني بافتعل عن انفعل وذلك فيما فاؤه لام نحو : لويته فالتوى ولففته فالتف أوراء نحو : وصلته فاتصل ، أووضعته فاتضع ، أوميم نحو : مزته فامتاز ومحوته فامتحى وندر انماز وانمحى ، أونون نحو : نقلته فانتقل ونفيته فانتفى وقد يغني عنه في ما ليس كذلك نحو سترته فاستتر وشددته فاشتد ". [٢]

**٢ - انفعل عن المجرد :**

ومنه :

= انطلق الرجل ذهب الى مراده ، قال ابن عقيل : ومنها - أي من الصيغ - انفعل ، لمطاوعة فعل علاجا . . وقد يشارك المجرد . وقد يغني عنه نحو

---

(١) الممتع ١/ ١٩٤ .

(٢) المساعد ٢/ ٦٠٥-٦٠٦

انطلق بمعنى ذهب (١) ولم يرد الفعل الثلاثي في معاجم اللغة بالمعنى السابق

وذكر ابن عقيل أن ( انْزَوَى ) كانطلق في الاستغناء. (٢) وقد يستغنى به أى بفاعل عين افعل نحو انحجز أى اتى الحجاز (٣)

٣ - تفعل - بالتاء والتضعيف - عن المجرد : وأشهر ما جاء من ذلك :

= تَكَلَّم الرجل، ولم يرد المجرد ( كَلَمَ ) بمعنى الكلام ، ذكره ابن عقيل في المساعد وقال : ومنها ، أى من الصيغ تَفَعَّل وهو لمطاوعة فَعَّلَ ... ولموافقة المجرد ، والإغناء عنه نحو : تكلم. (٤)

ولم تخرج المعاجم عما قاله ابن عقيل في المساعد ، انظر اللسان ، والأساس ، وتاج العروس ، والصحاح ( كلم ) أما الثلاثي الوارد فيه فهو بمعنى الجرح والتأثير .

= تَصَدَّى الرجل للشيء إذا تعرض له ، ذكر ذلك ابن عقيل ولم يرد صدى الثلاثي بمعنى التعرض وفي الصحاح "وتَصَدَّى له أى تعرض وهو الذى يستشرفه ناظراً إليه". (٥) كذلك لم يرد ثلاثي في الأساس ، واللسان ، وتاج العروس (صدى) . أما الثلاثي الوارد فهو بمعنى العطش .

ومن الاستغناء بنفعل قولك للويل قال يا ويلاه والمعروف في اختصار الحكاية فعل ". (٦)

---

(١) المساعد ٢/ ٦٠٥

(٢) و(٣) انظر المصدر نفسه ٢/ ٦٠٥

(٤) المساعد ٢/ ٦٠٢

(٥) الصحاح ( صدى )

(٦) المساعد ٢/ ٦٠٢

٣ - تفاعل عن المجرد :

ومن ذلك قولهم :

= تبارك الله بمعنى تعالى وتعاظم ،وفي اللسان ( برك ) . " قال الزجاج : تبارك تفاعل من البركة ، كذلك يقول أهل اللغة ،وروى عن ابن عباس ، ومعنى البركة الكثرة في كل خير " .

وفي الصحاح ( برك ) أن بارك وتبارك مثل : قاتل وتقاتل ، الا أن فاعل يتعدى وتفاعل لا يتعدى" ومن هذا يتبين أن كلا من بارك وتبارك مستغنى عن المجرد ، والفرق بينهما أن بارك يأتي متعديا ،أما تبارك فلا يكون الا لازما .

= تثاءب الرجل ، إذا استرخى وكَسِلَ ،وزعم ابن عقيل ،والسيوطي ، أن هذا الفعل أغنى عن المجرد . قال السيوطي : " وتفاعل وهو للمشاركة ... وبمعنى ( فَعَلَ ) كتوانى وولى ... والإغناء عنه كتثاءب "(١).

وفي كلام ابن منظور في اللسان ( ثئب ) ما يدل على استعمال المجرد ، قال: " ثَئِبَ الرجل ثأبا وتثاءب : أصابه كسل وتوصيم " وهو - أى الثلاثي - وارد في الأساس أيضا ( ثئب ).

= تَمَارَى الرجل في الشيء إذا شك فيه ،ذكر السيوطي أنه مما استغنى به عن المجرد وجعله كتثاءب ،إذ ذكرهما معاً ،وفي اللسان ( مرا ) " وامترى فيه وتمارى : شكّ ،قال سيبويه : وهذا من الأفعال التي تكون للواحد ".

أما الثلاثي الوارد فهو جار على غير المعنى المذكور كالمسح في ضرع الناقة لتَدِرّ ، وكاستخراج ما عند الفرس من جرى بسوط .

---

(١) الهمع ٦/ ٢٥.

## ج - المزيد بثلاثة أحرف

### ١ - افْعَوْعَلَ عن المجرد :

وأشهر ما جاء منه قولهم :

= اعْرَوْرَيْتُ الفَلُوَّ ،إذا ركبته عُرْيَانًا ،قال سيبويه : " وربما بُنِيَ عليه الفعل فلم يفارقه ...ولا يستعمل في الكلام إلا على بناء فيه زيادة ، ومثل ذلك : اقْطَرَّ النبت واقْطَارَّ النبتُ ...واعروريت الفلو ،إذا ركبته عريانا وكذلك البعير "(١) ومثله ما جاء في شرح الشافية (٢) ،والمخصص (٣) ،وشرح المفصل (٤) ،وابن منظور في اللسان ( عرا ) ،وأما الثلاثي من هذه المادة فقد استعمل لمعانٍ أخرى أهمها : وجدان البرد ،والتجرد من الثياب ،والسلامة عن العيوب .

= اذْلَوْلَى الرجلُ ،إذا انكسر قلبه أوانطلق في استخفاف أو ذَلَّ وانقاد ،ذكره سيبويه (٥) ،وابن سيدة (٦) ،وابن يعيش ، وهذا نص ابن يعيش : " قالوا : اذْلَوْلَى الرجل إذا أسرع ،ألحقوه باعرورى ،وبنوه على الزيادة ولم تفارقه "(٧).

وقال الرضي : " وقد يجيء افعوعل كذلك نحو : اذلولى : أي استتر "(٨).

وفي تاج العروس ( ذلى ) " وقال سيبويه : لا يستعمل إلا مزيدا " ، ولم يرد المجرد من هذه المادة بهذا المعنى .

---

(١) الكتاب ٤/٧٦ .

(٢) شرح الشافية ١/١١٢ .

(٣) المخصص ١٤/١٨٥ .

(٤) شرح المفصل ٧/١٦٣ .

(٥) الكتاب ٤/٧٦ .

(٦) المخصص ١٤/١٨٤ .

(٧) شرح المفصل ٧/١٦٢ .

(٨) شرح الشافية ١/١١٣ .

## ٢ - افْعَوَّلَ عن المجـــرد

ومن ذلك :

= اعْلَوَّطَ الرجل بعيره اعْلِوّاطاً ،إذا تعلق بعنقه وعلاه ،ذكره سيبويه (١) وابن سيدة (٢) ،والسيرافي (٣) ،وابن الحاجب (٤) ،وابن يعيش (٥) وهذا نصه : " قال "وأما افْعَوَّلَ نحو اجْلَوَّذَ ،إذا أسرع واعْلَوَّطَ البعير ،إذا ركب عنقه ،فمعناه المبالغة كافعوعل ،لأنه على زنته ،إلا أن المكرر هناك العيـــن وهنا الواو الزائدة " ونقله ابن منظور عن سيبويه في اللسان ( علط ) .

أما الثلاثي الوارد فهو لغير هذا المعنى كالوسم ،والذكر بالسوء ، والإصابة بالسهم ،اللسان ( علط ) .

= اجْلَوَّذَ بـــهم السير أى دام مع السرعة وهو من سير الإبل ،قـــال سيبويه : لا يستعمل إلا مزيدا - اللسان ( جلذ ) ، ومثله : ما ذكره سيبويه (٦) في الكتاب ،وابن سيده (٧) ،وابن يعيش (٨) ،ولم يرد فعل ثلاثي منه بهـــذا المعنى .

= اخْرَوَّطَ بـــهم السفر والطريق ،إذا امتدّ أو اخْرَوَّطَ البعير في سيره إذا أسرع ، قال أعشى باهلة :

لا تأمن البازل الكوماء ضربته ... بالمَشْرَفِيِّ إذا ما اخْرَوَّطَ السفر (٩)

واخروط مثل اعلوط واجلوذ في الاستغناء لأن سيبويه جمعها في مكان واحد وجعلها من الصيغ التي فيها زيادة لا تفارقها وقول ابن يعيش (١٠) والرضي (١١) في الاستغناء ها هنا من قول سيبويه ولم يخرج التاج ولا اللسان عما ذكره العلماء (خرط ) .

---

(١) الكتاب ٤/٧٦ .
(٢) المخصص ١٤/١٨٤ .
(٣) شرح السيرافي ٢٠٥ .
(٤) شرح الشافية ١/١١٢ .
(٥) شرح المفصل ٧/١٦٢ .
(٦) الكتاب ٤/٧٦ .
(٧) المخصص ١٤/١٨٤ .
(٨) شرح المفضل ٧/١٦٢ .
(٩) اللسان ( خرط )
(١٠) شرح المفصل ٧/١٦٢ .
(١١) شرح الشافية ١/١١٢ .

## ٣ - افْعَالَّ عن المجرد

ومن ذلك قولهم :

= اقْطَارَّ النبت واقْطَرَّ ،إذا ولّى وأخذ يَجفُّ ،وعنهما يقول ابن يعيش/ نقلا عن سيبويه

" وليس شيء يقال فيه افعالّ إلا ويقال فيه افْعَلَّ إلا أنه قد تقل إحدى اللغتين في الكلمة وتكثر في الأخرى .. "(١) وأكثر ما تكون هاتان الصيغتان في الألوان والعيوب ، كابيضّ وابياضّ ،واحْولّ واحْوالّ ،وقد يكونان في غير الألوان نحو : اقْطارّ واقْطَرَّ اللتان استغنيا بهما عن المجرد ،قال ابن سيده وهو يشرح كلام سيبويه : ذكر - أي سيبويه - أفعالا فيها زيادات لم تستعمل إلا بها كقولهم اقْطَرّ النبت واقْطارّ إذا ولّى وأخذ يجف "(٢) ومثله ما جاء عن السيرافي ،وابن جني في المنصف .(٣)

= احْمارّ اللونُ ،وقد استغنى به عن المجرد ( حمر ) قال سيبويه :

"استغنوا باشتد وافتقر كما استغنوا باحْمَارّ عن حمر "(٤) . وقال السيرافي :

" استغنوا باحْمارّ عن حمر لأن الألوان يستعمل فيها ( فَعِلَ ) كثيرا كما قالوا : أَدِم يأدم ... ولم يقولوا : حمر ،استغنوا عنه باحْمارّ ".(٥)

= ابْهارَّ الليلُ ،إذا اشتدت ظلمته ،والقمر إذا كثر ضوءه ،ولم يستعمل إلا مزيدا ذكره سيبويه (٦) ،وابن سيده (٧) ،والسيرافي (٨) ، في أثناء شرحهما لكلامه ، وذكره الرضي (٩) أيضا ،ولم يرد في الصحاح ولا في اللسان ، ولا في التاج فعل ثلاثي بالمعنى المذكور .

---

(١) شرح المفصل ٧/ ١٦١ .

(٢) المخصص ١٤/ ١٨٤ .

(٣) المنصف ١/ ١٧ .

(٤) الكتاب ٤/ ٣٣ .

(٥) هامش الكتاب لعبد السلام هارون ٤/ ٣٣ .

(٦) انظر الكتاب ٤/ ٧٦ .

(٧) المخصص ١٤/ ١٨٤ .

(٨) شرح السيرافي ٢٠٥ .

(٩) شرح الشافية ١/ ١١٢ .

= أرْعَوَى الرجلُ ، وفي المنصف : " كذلك قولهم - يشير إلى افتقر واشتد ونحوهما - : أرْعَوَى الرجل ، وزنه افْعَلَّ ولم أسمعهم استعملوا الماضي منه بلا زيادة وليس من لفظ رَعَيْتُ لأنْ لام رعيت ياء ، ولام ارعوى واو ، لظهورها كما ترى ، وليس الرَّعْوَى من ارعوى إنما هي فَعْلَى من رعيت قلبت ياؤها واواً بمنزلة تقوى "(١) ولم يستعمل منها وزن افْعَالَّ .

---

(١) المنصف لابن جني ١/١٦ - ١٧ .

## ٤ - افعنلل عن المجـــرد

ومن ذلك :

= اسْحَنْكَكَ الشعر إذا اسْوَدّ أو اشتد سواده ، ذكره سيبويه [١] في الصيغ التي لم تستعمل إلا مزيدة كما ذكره ابن سيده [٢] كذلك ، وحكاه ابن منظور عن سيبويه ـ اللسان ( سحك ) ولم يرد في اللسان ، ولا في التاج فعـــل ثلاثي بهذا المعنى ولكن ورد في غيره وهو السحق بمعنى الدق الشديد .

= احْرَنْبَى الديك ، إذا انتفش ريشه وتهيأ للقتال ، ويقال أيضا : احرنبى الكلب والهرّ ، وفيه استغناء لأنه لم يرد منه مجرد أصلا . اللسان ( حرب )

= ابْرَنْتَى الرجل للأمر ، إذا تهيأ له ، ويقال : ابْرَنْتَيْتُ للأمـــر ابْرِنْتاءً ، إذا استعددت له . ولم يرد منه مجرد ( اللسان : برت ) .

= اغْرَنْدَى الرجل على غيره ، إذا غلبه تقول : اغرندى عليه إذا علاه بالشتم والضرب والقهر ، وهو من الأفعال المرتجلة التي لم تستعمل إلا مزيدة [٣] وفي الممتع قال الراجز :

قد جَعَلَ النعاسُ يَغْرَنْدِينى    أدفعه عنى ويسرندينـــى [٤]

= اسْرَنْدَى مثل اغرندى في الاستغناء وفي المعنى وفي الوزن ، وفي اللسان ( سرد ) : والمُسْرَنْدِى : الذى يَعلُوك ويغلبك ، واسرنداه شيء : غلبه وعلاه ...

---

(١) الكتاب ٤/ ٧٦ .

(٢) المخصص ١٤/ ١٨٤ .

(٣) هامش الشافية ١/ ١١٣ .

(٤) الممتع في التصريف ١/ ١٨٥ .

## ٥ - افعَلَلَّ عن المجرد

ومنه قولهم :

= اقْشَعَرَّ جلد الرجل اقْشِعْرَاراً، إذا رعد، قال سيبويه : ونظير اقْطَارَّ من بنات الأربعة اقشعررت، واشمأززت "(١) وقد سبق أن اقْطَارَّ لم يستعمل إلا مزيدا ، فهو مثله في الاستغناء ، قال ابن سيدة: " ومما استعمل بالزيادة : اقشعر، واشمأز، ولم يستعمل إلا بالزيادة "(٢).

= اشْمَأَزَّت القلوب بمعنى نفرت، ولم يرد فعل ثلاثي من هذه المادة أصلا ، وقد قرنها سيبويه باقْشَعَرَّ التي قال عنها: إنها لم تستعمل إلا بالزيادة ، ومثل ذلك ما جاء في المنصف "(٣).

---

(١) الكتاب ٤/ ٧٦.

(٢) المخصص ١٤/ ١٨٤.

(٣) المنصف ١/ ١٧.

## ٦ - استفعل عن المجـــرد

ومن ذلك قولهم :

= اسْتَلَمَ الحجر : لمسه باليد أو قبّله ، وقد اختلف العلماء فـــي اشتقاقه : هل هو من السَّلام - بفتح السين - وهو التحية أو هو من السِّلام - بكسر السين - وهو الحجر؟، كما اختلفوا أيضا : هل هو من باب الافتعـــال أو من باب الاستفعال؟ ويرى سيبويـه أن اشتقاقه من السَّلام - بفتح السين - مراداً منه التحية ، نقله ابنُ منظور عنه في اللسان ( سلم ) ويوافقه الأزهري والليث ، وهذا نص الأزهري الذى نقله ابن منظور قال : ( والذى عندى فـــي استلام الحجر أنه افتعال من السلام و هو التحية واستلامه : لَمْسُهُ باليد تحريا لقبول السلام منه تبركا ) . وقال الأزهري في موضع آخر بعد قول الليث - استلام الحجر تناوله باليد وبالقبلة ومسحه بالكف -: " هذا صحيح " ( اللسان سلم ) .

والظاهر مما سبق أن وزن استلم هو افتعل وأنه مشتق من السَّـــلام بمعنى التحية ، ولكن الفراء وابن السكيت يريان أنه بالهمزة وأصله : اسْتَلأَمْـــتُ الحجر وهو مشتق من السِّلام بمعنى الحجارة . وقال الفيومي ( قال ابن السكيت : همزته العرب على غير قياس ، والأصل : استلمت لأنه من السِّلام وهي الحجارة وقال ابن الأعرابي : الاستلام أصله مهموز من الملاءمة ، وهي الاجتمــاع (المصباح سلم ) وعلى كل حال فإنه لم يرد فعل ثلاثي في هذا المعنى كما ذكره ابن سيده (١) وابن يعيش (٢) والسيوطي (٣) والسيرافي (٤) ، أما الثلاثي الوارد فلمعنى غير هذا كالدبغ والفراغ ( الصحاح ، واللسان : سلم ) .

= استأثر الرجل بالشيء على غيره خَصَّ به نفسه واستبدّ به ، ذكره السيوطي في معرض كلامه عن معاني استفعل (٥) .

---

(١) المخصص ١٤/١٨٣ .
(٢) شرح المفصل ٧/١٦١ .
(٣) همع الهوامع ٦/٢٧ .
(٤) شرح السيرافي ١/٢٠٢ .
(٥) الهمع ٦/٢٨ .

ومنه قول الأعشى :

استأثر اللهُ بالوفاء وبالـ عَدْل وولّى الملامةَ الرجلا

وفي الحديث : إذا استأثر الله بشيء فالْهَ عَنْهُ ولم يرد فعل ثلاثي بهذا المعنى ، ولكن ورد لغيره كالعزم ، وكثرة ضرب الفحل للناقة ، والتفرغ للأمر ، والإنباء بما سبق ( اللسان : أثر ) .

= استحيا الشخص - بمعنى لزم الحشمة والحياء - ، ذكره السيوطي مع استأثر (١) . ولكن المعاجم تخالفه ، ففي اللسان (حيا ) : والحياء : التوبة ، والحِشْمة ، وقد حَيِيَ منه حَيَاءً ، واستحيا واسْتَحَى . . . قال ابن بري شاهد الحياء بمعنى الاستحياء قول جرير:

لولا الحياءُ لعادني استعبارُ ولزُرْتُ قبرك والحبيبُ يُزارُ

ومثله ما جاء في الأساس والقاموس المحيط ، فقد ذكر المجرد والمزيد (حيا ) .

= اسْتَعَانَ الرجلُ بغيره ، فهو مزيد ليس له فعل ثلاثي ( عان ) ، لأن العرب لم تنطق به أصلا ، استغناءً بالمزيد ، وفي اللسان ( عون ) " واستعنته ، واستعنت به فأعانني ، وإنما أُعِلّ استعان وإن لم يكن تحته ثلاثي معتل ، أعني أنه لا يقال : عان يعون ، كقام يقوم ، لأنه وإن لم ينطق بثلاثيه فإنه في حكم المنطوق به ، وعليه جاء أعان يعين ، وقد شاع الإعلال في هذا الأصل ، فلما اطّرد الإعلال في جميع ذلك دلّ أن له ثلاثيا ، وإن لم يكن مستعملا ، فإنه في حكم ذلك ".

أما الثلاثي الوارد فلغير هذا المعنى ، كأن يقال : عانت البقرة تعون عُوونًا : إذا صارت عوانا ، والعوان التي بين / الفارض وهي المسنة وبين البكر وهي الصغير، كما يقال : عانت المرأة تعون عَوْناً ، صارت ثَيِّباً .

---

(١) الهمع ٦ / ٢٨

= استَنْكَفَ الرجل أي أَنِفَ وامتنع ،وقد جعله ابن عقيل في المساعد مما يستغنى بالمزيد منه عن المجرد ،فقال : ( استفعل للطلب . . .ولموافقة المجرد نحو:استغنى وغني ،والإغناء عنه نحو استنكف ).(١)

ولكني وجدت في اللسان والأساس ( نكف ) أن الثلاثي والمزيد مستعملان معاً ،وهذا نص ابن منظور : ( ونكِفَ الرجل عن الأمر بالكسر نَكَفاً ،واستنكف : أنف وامتنع ) وعليه فلا استغناء .

= استَسَرَّ الهلالُ في آخر الشهر : خَفِيَ ،والأصل من هذا الفعل ( سرر ) لم يستعمل لاستتار الهلال في آخر الشهر ،ولكنه استعمل لكتم السر ،يقال : سررته : كتمته ،وسَرَّ الزندُ إذا كان أجوف ،فجعل في جوفه ليقدح ،أما استسر فلم يستعمل إلا مزيدا قال ابن سيده : لا يلفظ به إلا مزيدا ،ونظيره قولهم : استحجر الطين (اللسان : سرر ) وجاء ذلك في التاج وأساس البلاغة (سرر ) .

وقد يستعمل للاغناء عن فعل نحو استرجع قال انا لله وانا اليه راجعون والأصل رجع كسبح قال سبحان الله ".(٢)

---

(١) المساعد ٢/٦٠٦.
(٢) المرجع نفسه .

# الفصل السادس

## الاستغناء في الأدوات

# الأدوات العاملـــــــة

## ( أولا )

## الاستغناء عن حروف الجـــــر

الأصل أنه إذا استغنى عن حرف الجر نُصِبَ المجرور وجوباً ،قال ابن مالك :

وَعَدِّ لازماً بحرف جـــر وإن حُذِفْ فالنصبُ للمنجـــرّ

وهو أي النصب بالفعل على مذهب البصريين وعلى نزع الخافض على مذهـــب الكوفيين .(١)

وحذف الجار مع نصب مجرور قد يكون مخصوصا بالضرورة أو مقصـــورا على السماع فمن الأول قول عروة بن حزام :

تَحِنُّ فتُبْدِي ما بها من صَبَابَةٍ وأُخْفِي الذى لولا الأسى لقضاني

أى لقضى عَلَيَّ ،وقول ساعدة بن جُؤَيَّةَ يصف رمحا :

لَدْنٌ بِهَزِّ الكفِّ يَعْسِلُ مَتْنُه فيه كما عَسَلَ الطريقَ الثعلبُ (٢)

أى في الطريق ،وقول جرير بن عبد المسيح :

آليت حَبَّ العراقِ الدَّهْرَ أَطْعَمُهُ والحَبُّ يأكله في القرية السُّوسُ

أى على حب العراق .

ومن الثاني قوله تعالى : ﴿ واختار موسى قومه سبعين رجلا ﴾ (٣) .

وما ذكره سيبويه من قولهم : ذهبت الشامَ ودخلتُ البيتَ ،قال ابن يعيش: وقد يحذفون هذه الحروف في بعض الاستعمال تخفيفاً في بعض كلامهم فيصل

---

(١) انظر حاشية الصبان ٢/٨٩ .
(٢) أوضح المسالك ٢/١٦ .
(٣) سورة الأعراف الآية ١٥٥ .

الفعل بنفسه فيعمل قالوا : اخترتُ الرجالَ زيدًا ،وأستغفر اللهَ ذنباً ، وأمرت زيدًا الخيرَ ،قال الله تعالى ﴿ واختار موسى قومه سبعين رجلا ﴾ أصله : من الرجال ،لأن اختار فعل يتعدى إلى مفعول واحد بغير حرف جر ، وإلى الثاني به ،والمقدم في الرتبة هو المنصوب بغير حرف جر ،فإن قدمت المجرورَ فلضربٍ من العناية للبيان ،والنية به التأخير"(١) .. ثم قال : " وهذا الحذف وإن كان ليس بقياس لكن لابد من قبوله لأنك إنما تنطق بلغتهم وتَحْذَى في جميع ذلك أمثلتهم ولا تقيس عليه "(١)

وقد يكون الاستغناء عن الجار قياساً مع ( أنّ وأنْ وكَيْ ) وذلك كقوله تعالى ﴿ شهد الله أنه لا إلهَ إلا هو ﴾(٢) أى بأنه ،وكقوله تعالى ﴿ أوعجبتم أن جاءكم ذكرٌ من ربكم ﴾(٣) ( أى من أن جاءكم ) وقوله تعالى ﴿ كيلا يكون دُولَةً ﴾ أى لكيلا يكون دولة .

أما الاستغناء عن حرف الجر مع أنّ وأنْ فاختلفت فيه تعبيرات العلماء ، فبعضهم يعبر عنه بأنه كثير ،كابن يعيش الذى قال : " وقد كثر حذفها - يقصد الحروف - مع أن الناصبة للفعل وأن المشددة الناصبة للاسم"(٤)، وكالسرضي الذى قال : " وإنما صار حذف الجار مع أنّ وأنْ كثيراً قياساً لاستطالتهما بصلتهما "(٥) وكابن مالك الذى قال في الكافية الشافية :

وحذف حرف الجر مع أنَّ وأنْ ... مطردٌ إلا إذا ما اللّبْسُ عَنّ(٦)

وقال في الألفية :

وَعَدِّ لازماً بحرف جــــرّ ... وإنْ حُذِفْ فالنصب للمنجـــرّ

نَقْلاً وفي أنّ وأنْ يَطّـرِدُ ... مع أمْنِ لَبْسٍ كعجبتُ أن يَدُوا(٧)

---

(١) شرح المفصل ٥١/٨ .
(٢) سورة آل عمران ١٨ .
(٣) سورة الأعراف ٦٣ .
(٤) شرح المفصل ٥١/٨
(٥) كتاب الكافية لابن الحاجب ٢٧٣/٢ .
(٦) الكافية الشافية ٦٣٢/٢ .
(٧) شرح ابن عقيل ٥٣٧/١-٥٣٨ .

وواضحٌ من نظم ابن مالك أن الشرط في صحة الاستغناء عن الجار هو أمن اللبس في فهم المراد ، فإذا خيف لَبْسٌ امتنع الاستغناء ، وعليه لا يجوز الاستغناء عن ( في ) في قولك : رغبت أن تعمل ، إذ لا يعرف هل الرغبة في العمل أو عنه ، لأن الفعل رغب صالح لأن يُعَدَّى بكلا الحرفين ( في وعن ) .

وقد يعترض هذا بأنه قد ورد الاستغناء عن حرف الجر مع الفعل (رغب ) في قوله تعالى * وترغبون أن تنكحوهن * (١) مع إمكان اللبس هنا ، حيث يصح التعدية بفي أو عن ، ويجاب عن ذلك بأنه قد أمن اللبس ها هنا لوجود قرينة تعين نوع الحرف المستغنى عنه ، وقد حدد الصبان هذه القرينة فقال : " قوله لقرينة كانت أى حين النزول يفهم منها المراد وهو (في ) عند القائلين : إن سبب النزول يدل على معنى في فقط و ( عن ) عند القائلين : إنه يدل على معنى ( عن ) فقط ، وقيل : إن المقول فيهم كانوا فرقتين : فرقة ترغب فيهن لما لَهُنَّ ، وفرقة ترغب عنهن لدمامتهن وهذا لا ينافي وجود القرينة ، إذ لا مانع من قيام قرينة في حق كل تناسبه ، أو أن اللبس مقصود لإرادة الإبهام ، ليرتدع من يرغب فيهن لجمالهن ، ومن يرغب عنهن لدمامتهن وفقرهن ، فكلا الحرفين مقصود ، والمعنيان يرادان فلا لبس" (٢) .

ويرى الأخفش الأصغر عليّ بن سليمان ومعه ابن الطراوة أنه يجوز الاستغناء عن حرف الجر قياساً مطرداً ولو مع غير أنّ وأنْ ، بشرط أَمْن اللبس كأن يتعين الحرف وموضعه مثل : بريْتُ القلمَ السكينَ لأن الأصل كان ( بالسكين ) فحذفت الباء لتعينها وموضعها فإن لم يتعين الحرف فلا استغناء عنده كقولك : رغبت الأمرَ ، فإنه يشكل المراد فيه فلا يعرف : هل

---

(١) سورة النساء الآية ١٢٧ .

(٢) حاشية الصبان ٢/ ٩١ .

المراد الرغبة في الأمر أو عنه ،وكذلك لا يجوز الاستغناء إذا لم يتعين الموضع كقولك : اخترت إخوتك الزيدين ،فان في هذا المثال إلباساً إذ لا يعرف هل المراد : اخترت إخوتك من الزيدين أو اخترت من إخوتك الزيدين "(١) وصحح ابن عقيل مذهب ابن مالك بقوله : " والصحيح أنه لا يقاس على ذلك وإن وجد الشرطان ،لقلة ما ورد من ذلك "(٢).

* * *

والذين جعلوا الاستغناء عن حرف الجر مع بقاء عمله من المسائل القياسية إنما يتعين نوع الحرف عندهم من الكلام السابق عليه ،وذلك في مواضع يمكن تحديدها فيما يأتي :

١- إذا كان مقرونا بأن الشرطية بشرط أن يسبقه كلام مشتمل على حرف جر مثله كقولك : مررت بأيهم أفضل ،إنْ زيدٍ وإنْ عمروٍ ،قال سيبويه : " ولا يجوز أن يضمر الجار ولكنهم لما ذكروه في أول كلامهم شبهوه بغيره من الفعل وكان هذا عندهم أقوى إذا أضمرت رُبَّ ونحوها في قولهم :
( وبلدةٍ ليس بها أنيسُ ) ... ومن ثم قال يونس : امرر بأيهم أفضل إنْ زيدٍ وإن عمروٍ يعني إن مررت بزيدٍ أو مررت بعمروٍ "(٣).

ويوضح ابن عقيل رأى سيبويه بقوله : " وقال سيبويه :هو قبيح - يقصد حذف الجار - لكنه جعل إضمار الباء بعد إنْ تضمن ما قبل لها أسهل من إضمار رُبَّ بعد الواو ، وهذا يقتضي اطّراده عنده "(٤) ومثل هذا أيضا في حاشية الخضرى (٥) وفي توضيح المقاصد (٦).

---

(١) انظر المساعد ١/ ٤٣٠.
(٢) المساعد ١/ ٤٣٠.
(٣) الكتاب ١/ ٢٦٣.
(٤) المساعد ٢/ ٢٩٩.
(٥) حاشية الخضرى ١/ ٢٣٨.
(٦) توضيح المقاصد ٢/ ٢٢٨.

وقال ابن مالك في الكافية الشافية :

وامرر بأيّهم أجلُّ إنْ أبي زيدٍ وإنْ سعيدٍ المُرَجَّب
حكاه يونسُ وعمروٌ قرره وجُرّ بعد إنْ بباءٍ مضمرة (١)

٢ - إذا كان مقرونا بفاء الجزاء ،إذا سبقه كلام مشتمل على حرف جر يماثله ، قال ابن مالك في الكافية :

ونحو مُرّ بغلامٍ صالحٍ إلا غلام صالح فطالح (٢)

وجعله ابن هشام قياسا في هذا الموضع (٣) ، ومثله ما جاء في الخضرى (٤) والمرادى (٥) ،ومنه قوله صلى الله عليه وسلم :(من كان عنده طعام اثنين فليذهب بثالث وإن أربعةٍ فخامسٍ أو سادسٍ ) (٦) أى فبخامس أو بسادس.

٣ - إذا كان مقرونا " بلوّ " بشرط أن يسبقه كلام مشتمل على حرف جر مثله ، قال ابن مالك في الكافية الشافية :

في نحو جيءْ بزيدٍ أو عمروٍ ولو
كليهما الىا بعد لوّ فيه نَوَوا (٧)

أى ولو بكليهما .

وقال ابن عقيل في المساعد : ( حكى الأخفش في المسائل أنه يقال : جيءْ بزيدٍ أو عمروٍ ،ولو كليهما ،وأجاز في كليهما الجر ،بتقدير : ولو بكليهما ، والنصب بإضمار ناصب والرفع بإضمار رافع ،وقال الشاعر :

متى عُذْتُمْ بنا ولو فئةٍ منا كُفيتُمْ ولم تَخْشَوْا هوانا ولا وَهْنا

---

(١) الكافية الشافية ٢/ ٨٢٧ .
(٢) المصدر السابق .
(٣) انظر أوضح المسالك ١٢٧/٢ .
(٤) انظر حاشية الخضرى ٢٣٨/١ .
(٥) توضيح المقاصد ٢٢٨/٢ .
(٦) همع الهوامع ٢٢٥/٤ .
(٧) الكافية الشافية ٨٢٨/٢ .

وجوز سيبويه قولهم : ائتني بدابة ولو حماراً ،الجرَّ على ضعف )،[١]
وذكر هذا أيضا الخضرى[٢] والسيوطي[٣] والمرادى[٤].

٤ - إذا كان مقرونا بهلاَّ بعد كلام سابق تضمنه كقولك : هلاَّ زيدٍ ،
لمن قال : اذهب بعمرو ،وجعل الأخفش هذا أكثر ،قال ابن مالك :

وبعد تحضيض أو الهمز يرى سعيد الجرّ بحرف أضمرا
كاسم اثر انطق بها وهَـلاَّ زيد القائل : لذ بعبد الأعلى[٥]

قال المرادى : يقال جئت بدرهم فتقول : فهلاَّ دينارٍ ، قال الأخفش : وهذا أكثر[٦].

٥ - إذا وقع في جواب سؤال تضمن مثله نحو : زيدٍ ، في جواب من سأل: بمن مررت ؟ وهذه الصورة سماعية عند الفراء ،قال ابن مالك : " ويقاس على جميعها ،خلافاً للفراء في جواب : بمن مررت ؟ ،وقال أيضا : " والصحيح جوازه ، لقول العرب : خيرٍ - بالجر - لمن قال : كيف أصبحت ؟ لأنَّ معنى كيف : بأيّ حال ؟ فإذا جعلوا معنى الحرف دليلا كان لفظه أولى "[٧] وإلى هذا اتجه المرادى[٨] والخضراوى[٩] ،أما المغاربة فرأيهم من رأى الفراء[١٠]، ومنه قوله عليه الصلاة والسلام : أقربِهما باباً منك ، لمن قال : فإلى أيِّهما أهدى "[١١] أى إلى أقربهما .

وقال أبو حيان : وينبغي أن يتثبت في جواز هذه الصورة ، لِمَا أنَّ أصحابنا نصوا على أنه لا يجوز حذف الجار وإبقاء عمله إلا إذا عوض منه

---

(١) المساعد ٢/٢٩٨.
(٢) حاشية الخضرى ١/٢٣٨.
(٣) همع الهوامع ٤/٢٢٤.
(٤) توضيح المقاصد ٢/٢٢٧.
(٥) الكافية الشافية ٢/٨٢٨.
(٦) توضيح المقاصد ٢/٨٣٨.
(٧) المساعد ٢/٢٩٩.
(٨) ينظر توضيح المقاصد والمسالك ٢/٢٢٨.
(٩) حاشية الخضرى ١/٢٣٨.
(١٠) انظر المساعد ٢/٢٩٩.
(١١) همع الهوامع ٤/٢٢٢.

وذلك في باب ( كم ) والقسم ،وجعلوا قول العرب : خَيْرٍ ،من الشاذ الذى لا يقاس عليه وقد صرح صاحب البسيط بوجوب إعادة الجار بعد الهمزة فيقال : أبزيدٍ في جواب : مررت بزيد "(١) . وهذا الذى نقله أبوحيان عن أصحابه هو ما قرره المغاربة ،قال المرادى : " والذى قرره المغاربة أنه لا يجوز حذف الجر وإبقاء عمله إلا في باب القسم وفي باب كم على خلاف "(٢). وهذا ما ذهب إليه ابن عصفور فقال : " إن إضمار الخافض وإبقاء عمله لا يجوز إلا في ضرورة شعر نحو قوله : ( رَسْمِ دارٍ وقفتُ في طَلَلِه ) ، أو في نادر كلام لا يقاس عليه نحو : خَيْرٍ عافاك الله ،يريد : بِخَيْرٍ عافاك الله "(٣).

٦- إذا كان مقرونا بالهمزة كقولك لمن قال : مررت بزيد ،فتقول: أزيدٍ بْن عمرو ؟ أى أبزيد ؟

٧- إذا كان مجرور الحرف المستغنى عنه معطوفاً على اسم مشتمل على حرف جر مماثل للمحذوف بدون فصل بين العاطف وحرف الجر المحذوف أو بالفصل بإلّا ، فمثال ما لا فصل فيه قوله تعالى : ﴿ وفي خلقكم وما يَبُثُّ من دابةٍ آياتٌ لقوم يوقنون ﴿ واختلافِ الليل والنهار وما أنزل الله من السماء من رزق ﴾(٥) فقوله : واختلافِ الليل والنهار، مجرور بحرف جر مستغنى عنه وهو (في )وجاز الاستغناء عنه لعطف مدخوله على اسم مجرور وهو خَلْقِكُمْ بحرف مماثل للمستغنى عنه ولم يفصل بين العاطف وهو الواو وبين المجرور وهو اختلاف الليل والنهار فاصل ،قال ابن مالك :

والجر بالمحذوف فاشٍ إنْ تلا ... مماثل كقول بعض من خلا

أُوصيتُ من بَرَّةَ قلباً حرا ... بالكلبِ خَيْراً والحماةِ شَرَّا(٦)

---

(١) همع الهوامع ٤/٢٢٥.

(٢) توضيح المقاصد ٢/٢٣٩.

(٣) شرح جمل الزجاجي ١/٢٢٤.

(٤) انظر المساعد ٢/٢٩٩.

(٥) سورة الجاثية ٥-٦.

(٦) الكافية الشافية ٢/٨٢٩.

فقوله : والحَمَاةِ - بالكسر - مجرور بحرف مستغنى عنه وهو الباء وجاز الاستغناء عنه لعطف مدخوله على اسم هو مجرور بحرف مماثل للمستغنى عنه وهو الباء وهو قوله : بالكلبِ ،ولم يفصل بين العاطف - وهوالواو - وبين مجروره - وهو الحماة - فاصل ،وعلى هذا جاء قول الشاعر :

أَخْلِقْ بذى الصبر أن يَحْظَى بحاجته
وَمُدْمِنِ القَرْعِ للأبواب أن يلجا (١)

وأما ما ورد من هذا مفصولا بلا فنحو قول الشاعر:

ما لِمُحِبٍّ جَلَدٌ إنْ هُجِرا ولا حبيبٍ رأفةٌ فيُجْبَرا (٢)

فقوله : ولا حبيبٍ مجرور بحرف جر مستغنى عنه وهو اللام ،وجاز ذلك لانطباق الشروط المذكورة عليه ،لأنه معطوف على اسم هو ( محب ) مجرور بحرف مشبه للمستغنى عنه وهو اللام ،وقد فصل بين العاطف والمجرور فاصل هو لا .

وفي المساعد : " ويجر بغير رُبَّ محذوفاً في معطوف على ما تضمنه بحرف متصل نحو : مِمَّا يَدَاكَ تجمع ما تنفقه ثم غَيْرِك المخزون أى ( ثم لغيرك ) أو منفصلا ( بلا ) نحو : ما لمحبٍّ جَلَدٌ ... الخ

ومثل هذا ذكره المرادى (٣) والسيوطي (٤) .

* * *

وقد ورد الاستغناء عن حرف الجر مع بقاء عمله شذوذا في غير هذه المواضع المذكورة ومن أمثلته : قول الفرزدق :

---

(١) الكافية الشافية ٢/٨٢٩
(٢) همع الهوامع ٤/٢٢٤ .
(٣) توضيح المقاصد ٢/٢٢٧ .
(٤) همع الهوامع ٤/٢٢٤ .

إذا قيل: أيُّ الناس شَرٌّ قبيلةٍ أشارت كُلَيْبٍ بالأكُفِّ الأصابعُ (١)

وقول الآخر :

وكريمٍ من آلِ قيسٍ ألفتــه حتى تَبَذَّخَ فارتقى الأعــلامِ (٢)

و لابن جني رأي خاص في الاستغناء عن الحروف عامة قال : اعلم أن الحروف لا يليق بها الزيادة ولا الحذف ،وأن أعدل أحوالها أن تستعمل غير مزيـدة ولا محذوفة ،فأما وجه القياس في امتناع حذفها من قبل أن الغرض في الحروف إنما هو الاختصار ،ألا ترى أنك إذا قلت : ما قام زيد فقد نابت ( ما ) عن أنفى ،وإذا قلت : هل قام زيد ؟ فقد نابت هل عن أستفهم ،فوقوع الحروف مقام الفعل وفاعله غاية الاختصار فلو ذهبت تحذف الحروف تخفيفا لأفرطـت في الإيجاز ،لأن اختصار المختصر إجحافٌ به ". (٣)

* * *

وفيما يلي توضيح للاستغناء عن أحرف خاصة معينة من حروف الجـر ، مع بيان آراء العلماء في ذلك وأدلتهم :

---

(١) شرح ابن عقيل ٢/ ٣٩ .

(٢) المرجع نفسه ٢/ ٤٠ .

(٣) سر صناعة الإعراب ١/ ٢٧ .

١ - عن السلام

= ومن ذلك قوله تعالى: * وأُمِرْنا لِنُسْلِمَ لربِّ العالمين . وأن أقيموا الصلاة واتقوه وهو الذى إليه تحشرون *(١) فقوله ( وأن أقيموا الصلاة ) يجوز أن يكون معطوفا على موضع لنسلم كأنه قيل : وأمرنا أن نسلم وأن أقيموا ، ويجوز أن يكون التقدير : وأمرنا لأن نسلم ولأن أقيموا ،أى للإسلام ولإقامة الصلاة، هذا تقدير الزمخشرى في الكشاف "(٢).

قال الزجاج : إنه معطوف على قوله تعالى لنسلم ،والتقدير : لأن نسلم ، وأن أقيموا ، و منع ابن عطية ذلك من قبل أن الفعلين متغايران من حيث الإعراب، فالأول معرب والثاني مبني ،ورده أبو حيان ،وقال : إن ذلك جائز، لقوله تعالى * يَقْدُمُ قومه يوم القيامه فأوردهم النارَ وبئس الوِرْدُ المورود *(٣) فالفعل الأول ( يَقْدُمُ ) معرب ،والثاني ( فأورد ) مبني وقد حصل العطف بينهما، ويجيز ابن عطية العطف إذا كان في أنْ وحدها ،قال : " وذلك قلق وإنما يتخرج على أن يقدر قوله : وأن أقيموا بمعنى : وليقم ،ثم خرجت بلفظ الأمر ،لما في ذلك من جزالة اللفظ فجاز العطف على أن يلغى حكم اللفظ ويعوّل على المعنى، ويشبه هذا من جهةِ ما حكاه يونس عن العرب : ( ادخلوا الأولُ فالأولُ ) وإلا فليس يجوز إلا ( ادخلوا الأولَ فالأولَ ) بالنصب قال أبو حيان : " وإنما قلق عند ابن عطية ،لأنه أراد بقاء أن أقيموا على معناها من موضع الأمر ،وليس كذلك ، لأن أنْ إذا دخلت على فعل الأمر وكانت المصدرية انْسَبَكَ منها ومن الأمر مصدر، وإذا انسبك منها مصدرٌ زال منها معنى الأمر ،وقد أجاز النحويون - سيبويه وغيره - أنْ توصل أن المصدرية الناصبة للمضارعة بالماضي والأمر

---

(١) سورة الأنعام ٧٢ .

(٢) الكشاف ٢/٢٩ .

(٣) سورة هود الآية ٩٨ .

قال سيبويه : تقول كتبت إليه بأنْ قُمْ ( أى بالقيام ) فإذا كان الحكم كذلك كان قوله : لنسلم وأن أقيموا في تقدير : للإسلام ولإقامة الصلاة".(١)

وأما الطوسي فيجيز أن يكون المستغنى عنه هنا هو الباء كما يجيز أن يكون هو اللام أيضا قال : " تحتمل هذه الآية وجهين :

أحدهما : أن يكون التقدير : أمرنا لأن نسلم ولأن نقيم الصلاة.

والثاني : أن يكون محمولا على المعنى ، لأن معناه : أمرنا بالإسلام وإقامة الصلاة ، وموضع أنْ نصْبٌ ، لأن الباء لما سقطت أفضى الفعل فنصب ".(٢)

= وقوله تعالى * وأنّ المساجدَ للّه فلا تدعوا مع الله أحدا * أى ولأن المساجد لله فيكون الجار ومجروره من متعلقات الفعل (تدعوا) بعده، هذا رأى ابن هشام(٣) ، وأما العكبرى فذهب إلى جواز هذا الوجه وإلى جواز وجه آخر هو أن يكون في محل نائب الفاعل للفعل ( أُوحِيَ ) في أول الآية ، وذلك بالعطف على قوله * أنه استمع نفر من الجن * قال العكبرى : فالفتح على وجهين :

أحدهما : أنه معطوف على "أنه استمع" فيكون قد أُوحِيَ .

والثاني : أن يكون متعلقا بيدعو ( أى فلا تشركوا مع الله أحدا ، لأن المساجد له ".(٤)

وإلى هذين الوجهين ذهب النحاس في إعراب القرآن.(٥)

= وقوله تعالى * وذَكِّر به أنْ تُبسَلَ نفسٌ بما كسبت *(٦) قدره

---

(١) البحر المحيط ٤/١٥٩ - ١٦٠ .

(٢) تفسير التبيان للطوسي ٤/١٧١ .

(٣) انظر مغني اللبيب ٢/١٧٦

(٤) املاء مامن به الرحمن ٢/٢٧٠ .

(٥) انظر اعراب القرآن ٣/٥٣٧ .

(٦) انظر إعراب القرآن ٣/٥٣٧ .

(٧) سورة الأنعام ٧٠ .

السيوطي : لأنْ تُبْسَلَ نفس (١) وقدره الزمخشري : مخافة أن تبسل إلى الهلكة والعذاب (٢) فكأنه في موضع المفعول لأجله عنده .

وقال أبو حيان : واتفقوا على أنّ تبسل في موضع المفعول من أجله ، وقدروا : كراهة أن تبسل ، ومخافة أن تبسل ، ولئلا تبسل ، ويجوز عندي أن يكون في موضع جر على البدل من الضمير، والضمير مفسر بالبدل .(٣)

= وقوله تعالى ﴿ وتلك نعمة تَمُنُّها عليَّ أن عَبَّدْتَ بني إسرائيل ﴾ (٤) .

قال النحاس : في موضع رفع على البدل من نعمة ، ويجوز أن يكون ( أن ) في موضع نصب بمعنى لأنْ عَبَّدْتَ بني إسرائيل (٥) ، والاستغناء هنا على القول الثاني ، وإليه ذهب الزجاج فقال : " ويجوز أن يكون ( أن ) في موضع نصب ، والمعنى : إنما صارت نعمة عليّ ، لأنْ عَبَّدت بني إسرائيل ( أي لو لم تفعل ذلك لكفلني أهلي ولم يلقوني في اليمّ " .(٦)

وقال الزمخشري : " ومحل ( أنْ عَبَّدْتَ ) الرفعُ عطف بيان لتلك ، والمعنى : تعبيدك بني إسرائيل نعمةٌ تَمُنُّها " .(٧)

= وقوله تعالى : ﴿ إنا نطمع أن يغفر لنا ربنا خطايانا أن كُنَّا أولَ المؤمنين ﴾ (٨) في الآية الكريمة قراءتان :

الأولى : قراءة فتح الهمزة من أنْ وتكون حينئذ مصدرية في محل نصب ، والمعنى : لأنْ كنا أول المؤمنين .

والثانية : قراءة كسر الهمزة وتكون حينئذ شرطية وفعل شرطها كان وما دخلت عليه ، وجواب الشرط قوله : " إنا نطمع " وحذفت الفاء الرابطة من الجواب لتقدمه ، والتقدير : إنْ كنا أول المؤمنين فإنا نطمع .

---

(١) تفسير الجلالين ١/٢٣٢ . (٢) الكشاف ٢/٢٧ .
(٣) البحر المحيط ٤/١٥٥ . (٤) سورة الشعراء آية ٢٢ .
(٥) إعراب القرآن للنحاس ٢/٤٨٥ . (٦) الكشاف ٣/١٠٩ .
(٧) الكشاف ٣/١٠٩ .

هذا مذهب الكوفيين وأبي زيد والمبرد الذين يجيزون تقدم جواب الشرط على الشرط،وأما البصريون فالجواب عندهم محذوف دلّ عليه الكلام السابق .

وتوجيه آخر وهو كونها مخففة من الثقيلة واسمها محذوف والجملة بعدها خبرها وحذفت اللام الفارقة لدلالة الكلام على أنهم مؤمنون فلا يحتمل النفي .

قال النحاس : " أنْ في موضع نَصْبٍ والمعنى لِأَنْ كنا ،وأجاز الفراء كسرها على أن يكون مجازاة (١) وقال الزمخشرى : مثل هذا (٢) وقال أبوحيان : " وقرأ الجمهور أنْ كنا بفتح الهمزة وفيه الجزم بإيمانهم وقرأ أبان ابن تغلب ،وأبو معاذ ،إِنْ كنا بكسر الهمزة ،قال صاحب اللوامع : على الشرط ،وجاز حذف الفاء من الجواب لأنه متقدم وتقديره : إنْ كنا أول المؤمنين فإنا نطمع، وحسن الشرط لأنهم لم يتحققوا مالهم عند الله/من قبول الإيمان وهذا التخريج على مذهب الكوفيين والمبرد حيث يجيزون تقديم الشرط عليه ، ومذهب جمهور البصريين أن ذلك لا يجوز وجواب هذا الشرط محذوف،،،ويحتمل أن تكون ( أن ) هي المخففة من الثقيلة وجاز حذف اللام الفارقة لدلالة الكلام على أنهم مؤمنون فلا يحتمل النفي،والتقدير : أنْ كنا أول المؤمنين أى أنَّه" (٣)

---

(١) إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ٢/٤٨٨ .

(٢) الكشاف ٣/١١٣ .

(٣) البحر المحيط ٧/١٦ .

## ٢ - عن البـــــاء

ويستغنى عن الباء قياسا في موضعين :

أحدهما : إذا عطف اسم مجرور على خبر ليس أو ما ، وكان صالحا لدخول الباء عليه ،كما في قول زهير :

(١)
بَدَا لِيَ أني لستُ مُدْرِكَ ماضى ولا سابقٍ شيئا إذا كان جائيا

- على رواية الجر - فقوله:سابقٍ ، اسم مجرور بحرف جر مستغنى عنه وهو الباء وسوغ الاستغناء عنه عَطْفُ مجروره على اسم يكثر جره بالباء وهو خبر ليس ،وقد توهم الشاعر أن خبر ليس مجرور فلذلك عطف عليه بالجر ، وكما في قول الشاعر في خبر ما :

(٢)
ما الحازمُ الشهمُ مِقْداماً ولا بَطَلٍ إن لم يكن للهوى بالعقل غلابا

فقوله : ولا بَطَلٍ -بالجر- مجرور بحرف جر مستغنى عنه وهو الباء ،وجاز الاستغناء عنه لعطف مجروره على اسم يجوز دخول الباء عليه وهو خبر ما العاملة عمل ليس ،وقد توهم الشاعر دخول الباء على ذلك الخبر فجره .

والاستغناء في مثل هذا كله قياسي عند الفراء[٣] ووافقه على ذلك المرادى[٤] والخضرى ، وهذا نص الخضرى قال : وكذا -يعني من المواضع التي يطرد الاستغناء فيها عن حرف الجر- يطرد الحذف في المعطوف على خبر ليس ،وما الصالح لدخول الباء كقوله :

(٥)
بدا لي أني .......... ............البيت

ويرى ابن عقيل أنه لا ينقاس ،قال : وهذا هو العطف على التوهم

---

(١) تسهيل الفوائد ٤٥ .
(٢) المساعد ٢٨٩/١ .
(٣) انظر المساعد ٢٨٩/١ .
(٤) انظر توضيح المقاصد ٢٢٥/٢ .
(٥) حاشية الخضرى ٢٣٥/١ .

ولا ينقاس .(١)

واضطرب كلام ابن مالك في هذه المسألة، فقال مرة بالقياس فيها ،وذلك في نصه في التسهيل " وقد يجر بغير ما ذكر ولا يقاس منه إلا ما ذكر في باب كم وكان ".(٢)

ولم ينص مرة أخرى على قياسه بل جعله قليلا، وذلك في نصه في باب كان وأخواتها قال :" وقد يجر المعطوف على الخبر الصالح للباء مع سقوطها".(٣) ويفهم من هذا النص أن الاستغناء عن الباء في المعطوف على الخبر الصالح للباء ليس بقياس بل هو قليل لأنه قال : ( وقد ويجر ) لأن قد إذا دخلت على المضارع تفيد التقليل في الغالب . أما الاستغناء عن الجار حين العطف على غير خبر ليس وما فهو نادر كقول الشاعر :

وما كنت ذا نَيْرَبٍ فيهم ولا مُنْمِشٍ فيهمُ مُنْمِلُ (٤)

فقوله : مُنْمِشٍ مجرور بحرف محذوف ،وذلك على توهم جر خبر كان بالباء ، كأنه قال : وما كنت بذى نيرب ولا منمش ،وهذا قليل ،لأن دخول الباء على خبر كان غير مطرد .

= وقوله تعالى ﴿ يمنون عليك أن أسلموا قل لا تمنوا علي إسلامكم بل الله يَمُنُّ عليكم أنْ هداكم للإيمان ﴾

قدر ابن هشام (٥) والطوسي (٦) الباء قبل أنْ ،أي بأن هداكم ، وجعل أبو حيان هذا مفعولا من أجله أى يَمُنُّ عليكم لأن هداكم للإيمان (٧) وقال النحاس : بأن ولأن ثم حذف الحرف فتعدى الفعل (٨)، وعلى هذا

---

(١) المساعد ٢٨٩/١ .

(٢) المساعد ٢/ ٢٩٩ - ٣٠٠ .

(٣) المساعد ٢٨٩/١ .

(٤) انظر المساعد ٢٨٩/١ .

(٥) مغنى اللبيب ٢/ ١٧٢ .

(٦) تفسير البيان ٣٥٣/٩ .

(٧) البحر المحيط ١١٧/٨ .

(٨) إعراب القرآن للنحاس ٢١٠/٣ .

فقد يكون الحرف المستغنى عنه هو الباء ، وقد يكون هو اللام .

= وقوله تعالى * والذى أطمعُ أنْ يغفر لي خطيئتي يوم الدين * (١)

أى بأن يغفر لي وهذا تقدير ابن هشام في المغنى (٢) .

= وقوله تعالى * شهد الله أنه لا إلهَ إلا هو والملائكة * (٣) أى بأنه ،

وقال الطوسي : وأن الأولى مع الثانية - يقصد بأن التي في الآية التالية - لهذه الآية * إن الدين عند الله الاسلام * - تحتمل أربعة أوجه في العربية : فتحهما جميعا ، وكسرهما جميعا ، وفتح الأولى وكسر الثانية ، وكسر الأولى وفتح الثانية ، فمن فتحهما أوقع الشهادة على أن الثانية وحذف حرف الإضافة من الأولى وتقديره : شهد الله أنه لا إلهَ إلا هو وأن الدين عند الله الإسلام ، وقال أبو علي الفارسي : يجوز أن يكون نصبهما على البدل من شيئين :

أحدهما : من قوله أنه لا إلهَ وتقديره : شهد الله أنه لا إلهَ إلا الله وأن الدين عند الله الإسلام ، ويجوز بدل الشيء من الشيء وهو هو .

والثاني: أن يكون بدل الاشتمال لأنّ الإسلام يشتمل على التوحيد والعدل وغير ذلك .

ومن كسرهما اعترض بأن الأولى لتعظيم الله عزّ وجل به كما قيل : لبيك إنّ الحمد ، وكسر الثانية على الحكاية ، لأنّ في معنى شهد معنى قيل وهو بلغة قيس عيلان .

الثالثة : من فتح الأولى وكسر الثانية وهو أجودها وعليه أكثر القراء ، أوقع الشهادة على الأولى واستأنف الثانية وهو أحسن الوجوه وأظهرها .

---

(١) سورة الشعراء الآية ٨٢ .

(٢) مغني اللبيب ٨٣٨ ط دار الفكر .

(٣) سورة آل عمران الآية ١٩ .

الرابع : من كسر الأولى فعلى الإعراض ثم فتح الثانية بإيقاع الشهادة عليها وهو المرويّ عن ابن عباس[(١)] .

والموضع الثاني من مواضع الاستغناء عن الباء مع أنّ وأنْ ، قال المرادي : ولا يجوز حذفها على المذهبين إلا مع أنّ وأن كقول العباس بن مرداس :

وقال نَبيُّ المسلمين تقدموا  وأحببْ إلينا أنْ تكون المُقدَّما

وفي كلام علي بن أبي طالب -رضي الله عنه- "أَعْزِزْ عليَّ أبا اليقظان أن أراك صريعا مُجَدَّلا" ،خلافاً لصاحب النهاية في قوله : إن حذف الباء من أنّ وأنْ في التعجب لا يجوز ، قال ابن مالك : ولو اضطر شاعر إلى حذف البـاء المصاحبة غير أنّ وأنْ لزمه أن يرفع ،وعلى قول الفراء يلزمه النصب "[(٢)].

---

(١) تفسير التبيان للطوسي ٢/٤١٧ .

(٢) الجني الداني ٤٩ .

## ٣ - عن مِـــــنْ

وإنما يستغنى عنها ويبقى عملها لزوما مع تمييز كم الاستفهاميــــة كقولنا : بكم درهم اشتريت ثوبك ؟، ويشترط حينئذ دخول حرف جر علـــى كم نفسها ليكون عوضا عن الحرف المستغنى عنه ، وهذا مذهب سيبـويـــه والخليل والفراء والجماعة ،وخالفهم الزجاج ، إذ يرى أن الاسم مجرور بالإضافة لا بحرف مقدر " ورده أبو الحسن الأبذى بأنهم حين خفضوا بعدهـــا لم يخفضوا إلا بعد تقدم حرف جر وهذا دليل لقول الجماعة ".(١)

ومثل هذا ما قاله ابن هشام في أوضح المسالك (٢) ومغني اللبيب.(٣)

قال ابن مالك في الكافية : وهذا مذهب الخليل - يقصد الاستغناء عن مِنْ بعد كم الاستفهامية إذا دخل عليها حرف جر - وسيبويه وأكثر النحويين ، وزعم ابن بابشاذ أنه ليس مذهب المحققين ورد عليه ابن خروف وجعـــل كلامه في ذلك فاسداً وقال : هو نص كلامهم إلا الزجاج وحده فإن ابن النحاس حكى عنه أنه كان يجعل الخفض بكم نفسها ، قال ابن خروف : ولا يمكن الخفض بها لأنها بمنزلة عدد ينصب مميزه وذلك لا يجر مميزه بإضافة فكذا ما أقيم مقامه ".(٤)

وقد يستغنى عن ( مِنْ ) جوازاً مع قيام الدليل ، ومنه قولـــه تعالى * أوَعجبتم أنْ جاءكم ذكرٌ من ربكم على رجل منكم * (٥) أى مِنْ أن جاءكم .

---

(١) همع الهوامع ٧٩/٤ .

(٢) انظر أوضح المسالك ١٩/٢ .

(٣) مغني اللبيب ١٥٨/١ .

(٤) الكافية الشافية ٨٢٧/٢ .

(٥) سورة الأعراف/ الآية ٦٣ .

وقول الشاعر :

أَلا رَجُلٍ جزاه الله خيرا    يدلُّ على محصلةٍ تبِيتُ

أى ألا من رجل، وهذا قياس عند ابن مالك وشاذ عند ابن عقيل (١) .

والقرينة في الآية أن المصدر المؤول ( أن جاءكم ) متعلق بالفعل ( عجبتم ) وهو فعل لازم يعدى بالحرف الخاص (من) فهو المتعجب منه .

أما في بيت الشعر فالقرينة هي وقوع الاسم مجرورا ( رجُلٍ ) بعد ( ألا ) المركبة من همزة الاستفهام ولا النافية للجنس ، ونفي الجنس يقتضي الاستغراق لجميع الأفراد وحرف الجر المفيد لمعنى الاستغراق هو ( من ) .

---

(١) المساعد ٢/ ٣٠٠ .

## ٤ - عـــن رُبَّ

وقد ورد الاستغناء عنها بعد أحرف أربعة هي : الواو والفاء وبل وثم ، وهي بعد الواو أكثر منه بعد الفاء ،وقليل بعد بل وثم .

١- بعد الواو : ولكثرة الاستغناء عن رُبَّ بعد الواو قال أبوحيان : ( ولا يحتاج إلى مثال، فإن دواوين العرب ملأى منه)(١) ، فمن الاستغناء عن رُبَّ بعد الواو قول امرئ القيس :

وَلَيلٍ كموج البحر أرخى سُدُولَهُ     عليَّ بأنواع الهموم ليبتلي

أي : رُبَّ لَيْلٍ ، فالواو هنا عاطفة غير جارة والمجرور بعدها برُبَّ المحذوفة قياساً ،هذا مذهب البصريين، قال أبوعلي : (" وقد أضمروا رُبَّ بعد الواو نحو قوله : وقَاتِمِ الأعماقِ خاوي المخترقْنْ .

وقال عبد القاهر شارحا " اعلم أن رُبَّ مضمرة بعد الواو في نحو ما ذكره - يقصد أبا علي - وذلك لكثرة الاستعمال ")(٢) ، ومذهب الكوفيين(٣) والمبرد أن الواو هي الجارة للاسم بنفسها ،لأنها بدل من رُبَّ المحذوفة أولنيابتها منابها وأخذت حكمها في العمل ، قال المبرد في معرض حديثه عن الواو والباء من حروف القسم : ( لأن الواو من مخرج الباء ومخرجهما جميعا من الشفة فلذلك أبدلت منها كما أبدلت من رُبَّ في قوله :

" وبلدةٍ ليس بها أنيس " لأنها لما أبدلت من الباء دخلت على رب كما تدخل حروف الإضافة بعضها على بعض فمن ذلك قوله عز وجل ﴿ يحفظونه من أمر الله ﴾(٤) أي بأمر الله(٥) ،ويدل للكوفيين والمبرد وقوع الواو

---

(١) الهمع ٢٢٢/٤ .
(٢) المقتصد ٨٣٦/٢ .
(٣) همع الهوامع ٢٢٢/٤ .
(٤) سورة الرعد الآية ١١ .
(٥) المقتضب ٣١٩/٢ .

والمجرور بعدها في أول القصائد العربية من غير أن يسبقها معطوف تعطف عليها مابعدها ،وهم لا يمنعون أن يكون لحرف الواو معانٍ مختلفةٌ ، فالواو تكون عاطفة كما تكون جارة في القسم وفي معنى رُبَّ (١) .

وهذا دليل غير قوي يرده ما جاء من قول رؤبة :

بَلْ بَلَدٍ مِلْءُ الفِجاجِ قَتَمُهْ      لا يُشْتَرَى كَتّانُهُ وجَهْرَمُهْ

لأنَّ الواو لو كانت عوضا من رب لما جاء الجر مع بل ،وإذا كانَ كذلك علم أن رب مضمرة بعدها ،وأن الواو حرف عطف ،قال عبد القاهر : " وأجود من هذا أن يقال : إن الواو لو كانت عوضا لوجب أن لا يجوز ظهور رُبَّ معه ، واستعمال رُبَّ مع الواو نحو : وبلدٍ ،شائعٌ ،ويدلك على صحة ذلك أن همزة الاستفهام في قولك : (آللَّهِ لأفعلَنَّ) لما صارت عوضا من واو القسم لم يجمع بينهما فيقال : أوالله ؟

وكذا أشباه ذلك وإنما ذكرت ذا لأني رأيت بعضهم يذهب إلى أن جميع حروف العطف تكون عوضا من رب ،ومن كان هذا مذهبه لم يفكر في قوله : بل بَلَدٍ ،وأجراه مجرى : وَبَلَدٍ (٢) .

وأما ما ادَّعَوْهُ من عدم وجود معطوف قبل الواو فمردودٌ بأن من الممكن تقديره فيكون المعطوف شيئا في خاطر المتكلم نفسه يناسب ما عطف عليه ، قال السيوطي : " وأما الابتداء بها في القصائد فلإمكان عطفه على مافي خاطره مما يناسب ما عطف عليه بدليل قول زهير أول قصيدة :

دَعْ ذا وَعَدِّ القول في هرم      خَيْرِ البداة وسَيِّدِ الحضَرِ

فأشار بذا إلى ما في نفسه (٣) .

---

(١) انظر همع الهوامع ٤/٢٢٣ .      (٢) المقتصد ٢/٨٣٦ - ٨٣٧ .

(٣) همع الهوامع ٤/٢٢٣ .

٢ـ بعد الفاء : وهو أكثر من الاستغناء عنها بعد بل وإن كان أقل من الواو ، ومن أمثلته قول امرئ القيس :

فَمِثْلِكِ حُبْلَى قد طرقت ومُرضِعٍ فألهيتُها عن ذي تَمائِمَ مُحْوِلِ (١)

أي : فَرُبَّ مِثْلِكِ .

ومذهب أكثر العلماء أن الجر برب محذوفة والفاء عاطفة كالواو ،
قال ابن مالك : إن الجر برُبَّ محذوفةً بعد الفاء وبل قد ثبت ولا قائل بأنهما العاملان (٢) .

وقد نقل ابن هشام في المغني : أن المبرد يرى أن الفاء هي الجارة لنيابتها عن رب كالواو (٣) .

ونقل السيوطي والمرادي أن ابن مالك وابن عصفور وغيرهما قالوا :
لا خلاف في أن الجر فيهما - يعني الفاء وبل - برب محذوفة لا بهما وأقره أبو حيان في شرح التسهيل (٤) .

٣ـ بعد بَلْ : وعليه قول رؤبة :

بَلْ بَلَدٍ مِلْءُ الفجاج قَتَمُه لا يُشترى كَتّانُه وجَهْرَمُهْ (٥)

والاستغناء عن رب بعد بل قليل بالنسبة للفاء والواو كما سبق ، قال ابن هشام:
وبعد بل قليل كقوله :
بل مَهْمَهٍ .... (٦)

وقد حكى السيوطي والمرادي عن بعضهم أن الجر ببَلْ نفسِها كالواو والفاء .

---

(١) أوضح المسالك ٢/٧٣ . (٢) الكافية الشافية ٢/٨٢١ .
(٣) انظر المغني ١/١٦١ .
(٤) انظر همع الهوامع ٤/٢٢٣ والجنى الداني ٧٥ - ٧٦ .
(٥) الجنى الداني ٢٣٧ . (٦) أوضح المسالك ٣/٧٣ .

قال المرادي : " وفي الارتشاف : " وزعم بعض النحويين أن الخفض هو بالفاء وبل لنيابتهما مناب رب ".(١)

٤ـ بعد ثم : قال السيوطي : وتجر رب محذوفة بعد ( ثم ) أيضا نقله أبو حيان عن صاحب الكافي قال : وسبب ذلك أن هذه الأحرف من حروف العطف جامعة في المعنى واللفظ وما عداها إنما يجمع في اللفظ.(٢)

وقد ورد الاستغناء شذوذا عن رُبَّ بعد غير هذه الأحرف كقول الشاعر :

رَسْمِ دارٍ وقفتُ في طلله كِدْتُ أقضِي الحياةَ من جلله(٣)

وذكر بعض العلماء : أن الاستغناء عن رب خاص بالشعر مطلقا بعد هذه الحروف السابقة أو غيرها قال السيوطي : وادعى الرضي أن الجر برب المحذوفة بعد الثلاثة خاص بالشعر.(٤)

---

(١) شرح المقاصد والمسالك ٢/٢٢٣ انظر همع الهوامع ٤/٢٢٣.
(٢) همع الهوامع ٤/٢٢٣. (٣) أوضح المسالك ٣/٧٧.
(٤) همع الهوامع ٤/٢٢٣.

## ( ثانيـــا )

## الاستغناء عن الأدوات الناصبـــــــة

والأدوات التي ينصب المضارع بعدها هي أنْ ولَنْ وإذَنْ وكَـــيْ واللام والواو والفاء وأوْ وثُمّ وحتى .

وقد ذكر العلماء أن الذى يستغنى عنه من هذه الأدوات جــوازاً أو وجوبا هو الأداة ( أنْ ) دون غيرها من سائر الأدوات .

وتفصيل ذلك فيما يأتي :

### ١ - بعد اللام

واللام التي يستغنى عن أنْ بعدها إما أن تكون للجحود أو للتعليل أو للصيرورة أو زائدة - على تفصيل في ذلك وخلاف .

#### أ - لام الجحود :

وهي الواقعة بعد كان الناقصة المنفية الماضية لفظا أو معنى ، نحـــو قوله تعالى : * وما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم * (١) وقوله تعالـــــى * لم يكن الله ليغفر لهم ولا ليهديهم سبيلا * (٢) وسميت لام الجحـــــود ، لاختصاصها بالنفي ، قيل : ولا يكون قبلها من حروف النفي إلا ( ما ولا ) دون غيرهما ، وتَساويهما إن النافية على رأى ابن قاسم المرادى (٣) .

وفي نصب الفعل بعدها ثلاثة مذاهب :

أحدها : مذهب البصريين وهو أن النصب بأن مضمرة وجوباً .

------------------

(١) سورة الأنفال ٣٣ .

(٢) سورة النساء ١٣٧ .

(٣) الجني الداني في حروف المعاني ١١٦ .

والثاني : مذهب الكوفيين وهو أن اللام هي الناصبة بنفسها .

والثالث : مذهب ثعلب وهو أن اللام هي الناصبة لقيامها مقام أن.

أما المذهب الأول فعند البصريين أن لام الجحود لا تنصب بنفسها لاختصاصها بالاسم ،وإنما الناصب هو أن مضمرة بعدها ،ويوضح المبرد مذهبهم فيقول : " واعلم أن ها هنا حروفاً تنتصب بعدها الأفعال وليست الناصبة ،وإنما أن بعدها مضمرة فالفعل منتصب بأن ،وهذه الحروف عوض منها ودالّة ،فمن هذه الحروف الفاء .. واللام المكسورة .. فأنْ بعد هذه اللام مضمرة ـ يقصد لام كي ولام الجحود ـ وذلك لأنّ اللام من عوامل الأسماء وعوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال فأنّ بعدها مضمرة ، فإذا أضمرت أن نصبت بها الفعل ودخلت عليها اللام لأنّ أن والفعل اسم واحد كما أنها والفعل مصدر ،فالمعنى جئت لأنْ أكرمك ،أي : جئت لإكرامك .. فإن قلت : ما كنت لأضربك فمعناه : ما كنت لهذا الفعل ".(١)

وأما المذهب الثاني فهو مذهب الكوفيين الذين يرون أن لام الجحود هي الناصبة بنفسها بطريق الأصالة.(٢)

وحجتهم قول الشاعر :

لقد عذلتني أمُّ عمرو ولم أكن ... مقالتها ما كنتُ حَيّاً لأسمعا (٣)

قالوا : إذ لو كانت أن الناصبة للزم تقديم معمول صلتها عليها وهو ممتنع ،(٤) قال الصبان : ورد بأن مقالتها معمول لمحذوف يفسره المذكور.(٥)

---

(١) المقتضب ٢/٦-٧.

(٢) حاشية الصبان ٣/٢٢٠.

(٣) المرجع نفسه.

(٤) المرجع نفسه.

(٥) المرجع نفسه.

وقال الكوفيون : إنما قلنا : إنها هي الناصبة لأنها قامت مقام كي ولهذا تشتمل على معنى كي ،وكما أن كي تنصب الفعل فكذلك ما قام مقامه ، ومن الكوفيين من قال : " إنما نصبت الفعل لأنها تفيد معنى الشرط فأشبهت إنْ المخففة الشرطية ،إلا أنّ إنْ لما كانت أمّ الجزاء أرادوا أن يفرقوا بينهما فجزموا بإنْ ونصبوا باللام للفرق بينهما ،ولم يكن للرفع مدخل في واحد من هذين المعنيين لأنّ الفعل المضارع إنما ارتفع لخلوه من حروف الشرط وغيرها من العوامل الجازمة والناصبة ".

وفرق الكوفيون بين هذه اللام وبين لام التعليل بقولهم : " ولا يجوز أن يقال: إنها لام الخفض التي تعمل في الأسماء ،لأننا نقول : لو جاز أن يقال : إن هذه اللام الداخلة على الفعل هي اللام الخافضة والفعل بعدها ينتصب بتقدير ( أنْ ) لجاز أن يقال : أُمِرْتُ بِتُكْرِمَ على تقدير : أُمِرْتُ بأنْ تُكْرِمَ ، فلما لم يجز ذلك بالإجماع دلّ على فساده ،على أنا وإن سلمنا أنها من عوامل الأسماء إلا أنها عامل من عوامل الأفعال في بعض أحوالها ،والدليل على ذلك أنها تجزم الأفعال في غير هاتين الحالتين في الأمر والدعاء نحو : ليقم زيد وليغفر الله لعمرو ،فكما جاز أن تعمل في بعض أحوالها في المستقبل جزما جاز أيضا أن تعمل في بعض أحوالها فيه نصبا ".(١)

ورد البصريون على الكوفيين بقولهم : " أما قول الشاعر :

........ ولم أكن مقالتها ما كنت حَيًّا لِأَسْمَعَا

فلا حجة فيه ،لأنّ مقالتها منصوب بفعل مقدر كأنه قال : ولم أكن لأسمع مقالتها لا بقوله : لأسمع ،كما قال الشاعر :

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٥٧٥ - ٥٧٦.

وإني امرؤٌ من عُصبةٍ خِنْدِفيّةٍ          أَبَتْ للأعادى أن تَدِيخَ رِقابُها

فاللام في قوله : للأعادى لا تكون من صلة ( أن تديخ ) بل من صلة فعل مقدر قبله و تقديره : أبت أن تديخ ،وجعل هذا المظهر تفسيرًا لذلك المقدر ، وهذا النحو في كلامهم أكثر من أن يحصى .(١)

وأما مذهب ثعلب(٢) فهو أن اللام هي الناصبة لقيامها مقام ( أن ) ولم يورد ثعلبٌ أدلةً يؤكد بها مذهبه ، ولعله يقيسها على ما قاله بعض العلماء من أن ناصب المنادى هو : ( يا ) نفسها لنيابتها مناب الفعل ( أدعو ) .

ويتضح مما سبق أن الاستغناء عن أن الناصبة بعد لام الجحود إنما يتأتى على مذهب البصريين لا على مذهب ثعلب ولا الكوفيين .

ب : لام التعليل :

وهي المعبر عنها بلام كي ،وضابطها أن يكون مابعدها علة حقيقية لما قبلها ،كقوله تعالى * إنا فتحنا لك فتحا مبينا ليغفر لك الله ما تقدم من ذنبك و ما تأخر *(٣) وفي نصب المضارع بعدها أربعة مذاهب :

أحدها : مذهب البصريين وهو أنها جارة والناصب مقدر بعدها وهو أنْ ،وعليه ففي الكلام استغناء عن الناصب أنْ .

والثاني : مذهب ابن كَيْسان والسيرافي وهو أنها جارة والناصب مقدر بعدها ويجوز كونه أنْ أو كَيْ ،وعليه ففي الكلام استغناء أيضا إما عن كَيْ أو عن ( أنْ ) .

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٥٩٩ .

(٢) همع الهوامع ٤/١٠٨ .

(٣) سورة الفتح : ٢ .

والثالث : مذهب جمهور الكوفيين وهو أنها الناصبة بنفسها ، وعليه فليس في الكلام استغناء .

والرابع : مذهب ثعلب وهو أنها ناصبة لقيامها مقام أن ، وعليه فلا استغناء في الكلام .

أما مذهب البصريين فيوضحه كلام المبرد في قوله : " فأن بعد هذه اللام مضمرة ، وذلك لأن اللام من عوامل الأسماء ، وعوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال فأن بعدها مضمرة فإذا أضمرت أن نصبت بها الفعل ودخلت عليها اللام ، لأن أن والفعل اسم واحد ، كما أنها والفعل مصدر ، فالمعنى : جئت لأن أكرمك ، أي جئت لإكرامك ".(١)

ولم يصرح المبرد بكون الإضمار هنا جوازاً أو وجوباً ، بل أطلق ولكن سيبويه قد صرح بأن الإضمار هنا جائز حين قال : " وأما اللام في قولك : جئتك لتفعل فبمنزلة أن في قولك : إنْ خيراً فخيرٌ وإنْ شراً فشرٌ ، إن شئت أظهرت الفعل ها هنا ، وإن شئت خزلته وأضمرته ، وكذلك أنْ بعد اللام ، إن شئت أظهرته وإن شئت أضمرته "(٢) ، ومثله ما جاء في شرح جمل الزجاجي (٣) ، وحجة البصريين قد سبق ذكرها عند لام الجحود .

أما مذهب جمهور الكوفيين في أن اللام هي الناصبة بنفسها من غير تقدير أن فقد سبقت الإشارة إلى حججهم في ذلك عند الكلام عن لام الجحود . وقد رد البصريون على الكوفيين حججهم على النحو الآتي :

١ - احتج الكوفيون بأن اللام هي الناصبة لأنها قامت مقام كي وكي تنصب فكذلك ما قام مقامها ".

-------------------

(١) المقتضب ٢/ ٧ .

(٢) الكتاب ٣/ ٧ .

(٣) انظر شرح جمل الزجاجي ٢/ ١٤٠ .

فقال البصريون "لا نسلم أن كي تنصب بنفسها على الإطلاق ، وإنما تنصب تارة بتقدير أنْ لأنها حرف جر ، وتارة تنصب بنفسها، وليس حملها على إحدى الحالين أولى من الأخرى بل حملها عليها في الحالة التي تنصب الفعل فيه بتقدير أنْ أولى من حملها عليها في الحالة التي تنصب الفعل بنفسها ، لأنها في تلك الحالة التي تنصب الفعل بتقدير أنْ حرفُ جر كما أن اللام حرف جر وفي الحالة التي تنصب الفعل بنفسها حرف نصب ، وحمل حرف جر على حرف الجر أولى من حمل حرف الجر على حرف النصب ، فكما أن كي في هذه الحالة تنصب الفعل بتقدير أن فكذلك اللام ينبغي أن تنصبه بتقدير أنْ .

٢ - وقال الكوفيون : " إنها تشتمل على معنى كي .

فقال البصريون : " كما أنها تشتمل على معنى كي إذا كانت ناصبة فكذلك تشتمل على معنى كي إذا كانت جارة ، فإنه لا فرق بين كي الناصبة وكي الجارة في المعنى ، على أن كونها في معنى كي الناصبة لا يخرجها عن كونها حرف جر فإنه قد يتّفق الحرفان في المعنى وإن اختلفا في العمل، ألا ترى أن اللام في قولك: جئتك لإكرامك بمعنى كي في قولك : جئتك كي أكرمك ، ولكي أكرمك ، وإن كانت اللام حرف جر وكي حرف نصب ولم تخرج بذلك عن كونها حرف جر فكذلك ها هنا".

٣ - واحتج الكوفيون " بأن اللام ها هنا دخلت على الاسم الذى هو مصدر ، فلم تخرج عن كونها حرف جر".

فقال البصريون : " وكذلك اللام ها هنا دخلت على الاسم الذى هو مصدر لأن أن المقدرة مع الفعل في تقدير المصدر فقد دخلت على الاسم ولا فرق بينهما ".

٤ - واحتج الكوفيون : " بأنها تفيد معنى الشرط فأشبهت إنْ المخففة الشرطية ".

فقال البصريون : " لا نسلم أنها تفيد الشرط وإنما تفيد التعليل ، ثم لو كان كما زعمتم لكان ينبغي أن تحمل عليها في الجزم فيجزم باللام كما يجزم بإنْ لأجل المشابهة التي بينهما .

٥ - واحتجوا "بأنها لو كانت لام الجر لجاز أن يقال : أَمَرْتُ بتُكْرَمَ على معنى أمرت بأن تُكْرَمَ ".

فقال البصريون : " هذا فاسد ، وذلك لأنّ حروف الجر لا تتساوى ، فإن اللام لها مزية على غيرها ، لأنها تدخل على المصادر التي هي أغراض الفاعلين وهي شاملة يحسن أن يسأل بها عن كل فعل فيقال : لِمَ فعلتَ ؟ لأنّ لكل فاعل غرضا في فعله ، وباللام يخبر عنه ، ويسأل عنه ، وكي وحتى في ذلك المعنى ، ألا ترى أنك تقول : مدحت الأمير ليعطيني ، وحتى يعطيني ، وكي يعطيني ، فجاز أن تقدر بعدها أن ، وليست الباء كذلك فلا يجوز أن تقدر ".

٦ - وقال الكوفيون : " إننا نسلم أنها من عوامل الأسماء إلا أنها من عوامل الأفعال في بعض أحوالها ، بدليل أنها تجزم الأفعال في قولهم : ليقم زيد ".

فقال البصريون : " إذا سلمتم أنها من عوامل الأسماء بطل أن تكون من عوامل الأفعال ، لأنّ العامل إنما كان عاملا لاختصاصه ، فإذا بطل الاختصاص بطل العمل ".

٧ - واحتجوا " بأنها تجزم الفعل ".

فقال البصريون : " إن هذه اللام هي اللام الجازمة فإن لام الجر غير لام الأمر ، والدليل على ذلك أن لام الجر لا تقع مبتدأة بل لا بد أن تتعلق بفعل أو معنى فعل نحو : جئتك لتقوم وما أشبه ذلك ، وأما لام الأمر فيجوز الابتداء بها من غير أن تتعلق بشيء قبلها ألا ترى أنك تقول : ليقم زيد

وليذهب عمرو ،فلا تتعلق اللام بفعل ولا معنى فعل فبان الخلاف بينهما".(١)

وأما مذهب ثعلب فهو أن كي ناصبة ولكن نصبها ليس بالأصالة ،ولكن لقيامها مقام أنْ قال ابن يعيش : " قال ثعلب قولاً خالف فيه أصحابه والبصريون وذلك أنه قال في : جئت لأكرمك : إن المستقبل منصوب باللام . . . لقيامها - أى اللام وحتى - مقام أن فخالف أصحابه لأنهم يقولون: إن النصب بهما بطريق الأصالة ولم يوافق البصريين ، لأنه يقول : إن النصب بهما لا بمضمرٍ بعدهما".(٢)

وربما كان من حجة ثعلب أن الشيء إذا قام مقام غيره أخذ حكمه في العمل ويُرَدُّ على ثعلب ببعض ما رُدَّ به على الكوفيين .

ويظهر أثر الخلاف بين جمهور الكوفيين وثعلب في أنه يجوز إظهار أنْ عند الجمهور وتكون مؤكدة للّام ،ولا يجوز إظهارها عند ثعلب ،لأنه إذا ظهرت كان النصب لأنْ وليس للّام ، إذ لا عمل للنائب مع المنوب عنه ،ولا يمكن كون العمل لهما، إذ لا يعمل عاملان في معمول واحد".(٣)

ج - لام الصيرورة :

كما في قوله تعالى ﴿ فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدواً و حزنا ﴾(٤)

فهذه اللام لا تصلح أن تكون للتعليل لأن مابعدها ليس علة حقيقة لما قبلها ، ذلك لأن التقاط آل فرعون لموسى كان سببه الحقُّ هو أنْ يكون لهم ولداً يفرحهم وتَقَرُّ به أعينهم لا أن يكون مصدرَ همٍّ وحُزْنٍ لهم ، فما بعد اللام ليس هو العلة والسبب الذى التُقِطَ من أجله موسى ولذلك سميت هذه اللام

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٥٧٧-٥٧٩.

(٢) شرح المفصل ٧/٢٧.

(٣) انظر هامش أوضح المسالك ٤/١٩٢.

(٤) سورة القصص ٨ .

لامَ الصيرورة أو العاقبة أو المآل ، لأن عاقبة الالتقاط ومآله قد كان هو الهَمّ والحُزْنَ "والعرب قد تسمى الشىء باسم الشيء إذا جاوره ،أو ناسبه أو اتصل به أو آلت إليه عاقبته ".(١)

وقد أثبت هذا النوع من اللام الكوفيون والأخفش وبعض المتأخرين كابن مالك (٢) ،ولكن جمهور البصريين يرفضون هذه التسمية وهي عندهم صنف من أصناف لام كي المفيدة للتعليل ،قال أبو جعفر النحاس : " وربما أشكل هذا على من يجهل اللغة ويكون ضعيفا في العربية فقال : ليست بلام كي ولَقّبها بما لا يعرف الحُذّاقُ من النحويين أصلَه ،وهذا كثير في كلام العرب ،يقال : جمع فلان المال ليهلكه ،وجمعه لحتْفِه ، وجمعه ليعاقَبَ عليه ،لمّا كان جمعه إيّاه قد أداه إلى ذلك كان بمنزلة من جمعه له كما قال :

* فَلِلْمَوْتِ ما تَلِدُ الوالدةْ * (٣)

وقال الزمخشرى : هي لام كي التي معناها التعليل ،كقولك : جئتك لتكرمني ،سواء بسواء ولكن معنى التعليل فيها وارد على طريق المجاز دون الحقيقة ،لأنه لم يكن داعيهم إلى الالتقاط أن يكون لهم عدوا وحزنا ولكن المحبة والتبني ،غير أن ذلك لما كان نتيجةَ التقاطهم له وثمرتَهُ شُبّه بالداعي الذى يَفْعَلُ الفاعل الفعل لأجله وهو الإكرام وهو نتيجة المجيء والتأدب الذى هو ثمرة الضرب في قولك: ضربته ليتأدب ، وتحريره أن هذه اللام حكمها حكم الأسد حيث استعيرت لما يشبه التعليل كما يستعار الأسد لما يشبه الأسد ".(٤)

-------------------

(١) اللامات للزجاجي ١٢٨ .

(٢) انظر الجني الداني ١٢١ .

(٣) إعراب القرآن للنحاس ٥٤٣/٢ .

(٤) الكشاف ١٦٦/٣ .

وهذا الخلاف إنما هو في التسمية فقط ولا يترتب عليه أثر نحوى فالنصب هنا فيه الخلاف الذى قيل في النصب بعد لام التعليل، وقد ذكرته سابقا فلا حاجة إلى الاطالة بذكره ثانيةً هنا.

د - اللام الزائدة :

وقد أثبتها قوم كقوله تعالى * يريد الله لِيُبَيِّنَ لكم و يهديكم * (١)، وقوله تعالى * وأُمرنا لنسلم لرب العالمين * (٢) وقول كثير :

أريدُ لِأَنْسَى ذِكْرَها فكأنما ... تَمثَّلُ لي لَيْلَى بكلِّ سبيلِ (٣)

وهذا رأى بعض النحويين (٤) : قال المرادى : " وذهب المحققون إلى أنها لام كي ولهم في توجيه ذلك قولان : أحدهما : أن المفعول محذوف واللام للتعليل، والمعنى: يريد الله ذلك ليبين، وأمرنا بما أمرنا لنسلم، وأريد السُّلُوّ لأنسى ذكرها ، والثاني : ما حُكِيَ عن سيبويه وأصحابه أن الفعل مقدر بالمصدر أى إرادةُ اللهِ ليبين وأُمِرْنا لنسلم ، فينعقد ذلك مبتدأً وخبرًا .

قلت : قال سيبويه : وسألته - يعني الخليل - عن هذا - يعني البيت المتقدم - فقال المعنى : إرادتي لأَنْسَى (٥).

---

(١) سورة النساء ٢٦.

(٢) سورة الأنعام ٧١.

(٣) الجنى الداني ١٢١.

(٤) انظر الجنى الداني ١٢١.

(٥) الجنى الداني ١٢١ - ١٢٢.

## ٢ - بعد إذَنْ

وهي إذَنْ الواقعةُ في جملة جواب عن كلام سابق، ويشترط لنصب المضارع بعدها ثلاثة شروط :(١)

أولها : كونها مُصَدَّرةً في أول الكلام كقولك : إذَنْ أُكْرِمَكَ ،جوابًا لمن قال : سأزورك . وإذا وقعت في حشو الكلام أهملت ورفع الفعل بعدها كقول كثير عزة :

لَئِنْ عاد لي عَبْدُ العزيز بمثلها وأمكنني/ منها إذَنْ لا أُقِيلُهَا

فقد أُهملت إذَنْ هنا لوقوعها حَشْواً ،لكنها لو سبقت بواو أو فاء جاز نصب الفعل بعدها،كقراءة ابن مسعود في قوله تعالى * وإذَنْ لا يلبثوا خلافك إلا قليلا *(٢) * فإذَنْ لا يؤتوا الناس نَقِيراً *(٣) ،لكن الغالب الرفع وبه قرأ السبعة .

ثانيها : كون الفعل مستقبلا كالمثال المذكور ، فإذا كان الفعل الواقع بعدها حالا وجب رفعه كقولك : إذَنْ تصدق ،جوابا لمن قال : أنا أحبك .

ثالثها : كون الفعل متصلا بها ، إلا إذا كان الفاصل قَسَماً كقول حسان بن ثابت :

إذَنْ واللهِ نَرْمِيَهُمْ بحربٍ تُشِيبُ الطفلَ من قَبْلِ المشيبِ

ونصب الفعل بعدها بأن مضمرة على رأى الخليل لأنه رأى أن بعضا من العرب لا يُعْمِلون إذَنْ مع استيفاء شروطها فهم يرفعون الفعل دائمًا بعدها ، ذلك لأنها حرف غير مختص بالفعل لذلك أهملها الخليل ،وجعل الناصب

---

(١) انظر تفصيل هذه الشروط في أوضح المسالك ٤/١٦٥-١٦٨ .

(٢) سورة النساء ٧٦ .

(٣) سورة النساء ٥٣ .

بعدها أنْ، قال الأزهري : " وحكى سيبويه عن بعض العرب إلغاء إذَنْ مع استيفاء شروط العمل وهو القياس لأنها غير مختصة ، وإنما أعملها الأكثرون حملاً على ظَنَّ لأنها مثلها في جواز تقديمها على الجملة وتأخيرها عنها وتوسطها بين أجزائها كما حملت ما على ليس لأنها مثلها في نفي الحال ، والمرجع في ذلك كله الى السماع " (١).

قال سيبويه : " وقد ذكر لي بعضهم أن الخليل قال : أنْ مضمرة بعد إذَنْ (٢) كما جاء ذلك عن المبرد (٣) وابن يعيش الذى قال : " وقد حكى عن الخليل أنه لا ينتصب بشيء إلا بأن إما ظاهرة أو مقدرة ، وهذا يقتضي أن يكون النصب بعد كي وإذَنْ بإضمار أنْ فاعرفه " (٤) . ويوافق الخليلَ الزجاجُ والفارسيُّ (٥).

وذكر الشيخ محي الدين أن للخليل رأيين في المسألة على حسب تقدير إذَنْ ، فإذا كانت مركبة فهي ناصبة بنفسها ، وإذا كانت بسيطة فهي ناصبة مضمرة بعدها وسبب إضمار أن بعدها كون إذَنْ حرفا غير مختص بالفعل بل مشترك ومن حق المشترك أن لا يعمل (٦).

والمشهور من مذهب سيبويه وجمهور النحاة أن إذَنْ هي الناصبة بنفسها قال سيبويه : " اعلم أن إذَنْ إذا كانت جواباً وكانت مبتدأة عملت في الفعل عمل أرى في الاسم إذا كانت مبتدأة وذلك قولك : إذَنْ أجيئك ، وإذَنْ آتيك " (٧) ولهذا الخلاف أثر يظهر في تقدم معمول منصوبها عليها

---

(١) التصريح على التوضيح ٢/٢٣٥.

(٢) الكتاب ٣/١٦.

(٣) المقتضب ٢/٨.

(٤) شرح المفصل ٧/١٨.

(٥) الجني الداني ٣٦٣ - ٣٦٤.

(٦) هامش أوضح المسالك ٤/١٦٠.

(٧) الكتاب ٣/١٢.

أو عدم تقدمه فمن جعل الناصب إِذَنْ جوّز تقدمه عليها فيقال : زيداً إذن أكرم ، أما من جعل الناصب هو أن المضمرة بعد إِذَنْ فلا يجوز تقدم هذا المعمول عليها ، لأنّ أنْ موصول حرفيّ في حاجة إلى صلة هي الفعل بعدها ، ولا يجوز تقدم الصلة ولا شيء من توابعها على الموصول ، وعليه فلا يقال : زيدًا إِذَنْ أزورَ .

ويبدو لي قوة مذهب سيبويه ومن تبعه هنا وضعف مذهب الخليل ومن تبعه ذلك ، لأنّ الخليل يدعي إضمار أنْ ، والمضمر قد يظهر ولو مرة واحدة في الأسلوب العربي كما في كي لأنها ظهرت معها في بعض الأحيان كقول الشاعر :

أردتَ لكما أنْ تَطيرَ بقربتي فتتركَها شَنًّا ببيداءَ بَلْقَعَا (١)

ولم يذكر العلماء شواهد ظهرت فيها أنْ بعد إِذَنْ فدلّ ذلك على أن الناصب هو إِذَنْ نفسُها كما يرى سيبويه ، وإذا قيل : إن الناصب أنْ المركبة مع إذا كما في أحد قولي الخليل ورأى بعض الكوفيين فهذا غير صحيح أيضا ، وقد أبطله المالقي بوجهين :

أحدهما : أن الأصل في الحروف البساطة ولا يدعى التركيب إلا بدليل قاطع .

والثاني : أنها لو كانت مركبة من إذا وأنْ لكانت ناصبة على كل حال ، تقدمت أو تأخرت ، وعدم العمل في المواضع المذكورة قبلُ دليلٌ على عدم التركيب .

وإذا فسد المذهبان صح مذهب الجماعة من البساطة والعمل بنفسها (٢) .

---

(١) هامش أوضح المسالك ٤/١٦٣ .

(٢) رصف المباني ٦٩ - ٧٠ .

وقد يُقوِّى مذهب الخليل ومن معه بإجراء الباب على وتيرة واحدة هو أن يكون الناصب في الباب كله واحدا هو "أنْ" إما ظاهرة أو مقدرة فيقاس النصب بعد إذَنْ على النصب بعد سائر النواصب كحتى واللام وكي ، ويرد ذلك المالقي بقوله : " لا يصح القياس على ذلك لأنْ حتى وكي ولامها ولام الجحود إنما تنصب بإضمار أنْ لجواز دخولها على المصادر وإنما ظهرت أنْ مع بعضها في بعض المواضع ، ولما كانت إذَنْ لا يصح دخولها على مصدر ملفوظ به ولا مقدر ولا يصح إظهار أن بعدها في موضع من المواضع لم يجز القياس في نصب ما بعدها على ما ذكر.(١)

---

(١) رصف المباني ٦٩.

## ٣ - بعد كَـــيْ

اختلف العلماء في ( كي ) إذا وقع المضارع بعدها منصوبًا في نحو : حضرت كي أتعلم فبعضهم يرى أنها حرف جرٍّ دائما والناصب للفعل هو أن المضمرة ، وبعضهم يرى أنها هي الناصبة بنفسها ، وبعضهم يرى أنها تصلح للأمرين معًا على تفصيل في ذلك .

أما المذهب الأول ،فهو مذهب الخليل والأخفش، قال السيوطي : " ومذهب الخليل والأخفش أن مضمرة بعدها "(١) أى بعد كي ، وفي حاشية الأشموني : " وذهب قوم إلى أنها حرف جرٍّ دائما ونقل عن الأخفش"(٢).

وفي التصريح : "وعن الأخفش أن كي جارة دائما ،وأن النصب بعدها بأن مضمرة أو ظاهرة "(٣).

ومثله ما جاء في الجني الداني (٤) وهذا المذهب مرجوح لورود كي ناصبة في أفصح الكلام ،وهو قوله تعالى : ﴿ لكي لا تأسَوْا على ما فاتكم ﴾(٥) وقول الشاعر :

أردتَ لكما أن تطيرَ بقربتي ... فتتركها شَنًّا ببيداء بلقعا(٦)

ففي الآية الكريمة وبيت الشاعر يتعين كونها مصدرية ناصبة ، إذ إن اللام السابقة على كي حرف جر فلا يجوز كون كي حرف جر هي الأخرى ،إذ لا يدخل حرف الجر على مثله في فصيح الكلام ،وإذا ثبت كونها مصدرية امتنع أن يكون النصب بأن بعدها ؛ لأن أنْ حرف مصدري فيؤدي ذلك إلى اجتماع حرفين بمعنى

---

(١) همع الهوامع ٩٨/٤ .

(٢) حاشية الصبان ٢١١/٣ .

(٣) التصريح على التوضيح ٢٣٠/٢ .

(٤) انظر الجني الداني ٢٦٤ .

(٥) سورة الحديد آية ٢٣ .

(٦) أوضح المسالك ١٦٣/٤ .

واحد ، كما يؤدي إلى اجتماع عاملين على معمول واحد وهو غير جائز عندهم ، لذا يتعين كونها مصدرية وليست جارة ، وفي حاشية الصبان : " ورُدَّ - يعني هذا المذهب - بقوله تعالى *لكي لا تأسوا* بأن زعم أن كي تأكيد للّام كقوله :

* وَلَا لِلِمَا بِهِم أَبَدًا دَوَاءُ *

رُدَّ بأن الفصيح المقيس لا يُخَرَّجُ على الشاذ "(١) ، وفي الجني الداني : " إذا قلت : جئت لكي تكرمني ، فكي هنا ناصبة للفعل بنفسها ، لأن دخول اللام عليها يعين أن تكون مصدرية ناصبة بنفسها "(٢) وعلى هذا الرأى فإن كي مصدرية واللام الداخلة عليها لام الجر وكي وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور باللام والتقدير : جئت لإكرامك لي ،

ويؤكد المالقي هذا الرأى بأنها حرف مختص بالأسماء كاللام ، ولظهور أنْ بعدها في بعض المواضع قال : " وإنما قلنا : إنها إذا نصبت وهي بمعنى اللام فبإضمار أن لوجهين : أحدهما : أن معناها معنى اللام السببية وهي جارة فلا يجوز دخولها على الفعل ، فتعمل فيه لاختصاصها بالأسماء والمختص لا يكون غير مختص فقد قالوا : كَيْمَهْ ؟ كما قالوا : لِمَهْ ؟ لم يجز نصبها للأفعال بنفسها فإذا أضمرنا فلا يضمر إلا ما يصير بعدها مصدرا ، وذلك إما ما وإما أنْ فلما ظهر النصب بطل إضمار ما إذ لا تنصب ويبقى إضمار أنْ إذ هي الناصبة وتصيّر ما بعدها مصدرًا مخفوضا بكى ، فيبقى الاختصاص بالأسماء فيها كما كان .

والوجه الثاني : أنا قد وجدنا أن بعدها أن تليها في بعض

---

(١) الصبان على الأشموني ٣/٢١١ .
(٢) الجني الداني ٢٦٣ .

المواضع كما قال الشاعر :

* كَيْمَا أَنْ تغُرَّ وتخدعا *

أى : لأن تَغُرَّ وتخدعا ، وإنما حكمنا أن كَيْ تنصب بنفسها في الموضع الثاني ، لأن الأصل في كل ما ولى شيئا وطلبه وأثر فيه العملُ أن يُحكَمَ بالعمل له ما لم يمنعه مانع من اختصاص أو غيره ، ووجب تقدير اللام قبلها لأنها لا يستقيم تقدير غيرها ، إذ تظهر قبلها في بعض المواضع كما ذكر في قوله تعالى * لكيلا تأسوا * وكثيرا ما يحذف حرف الجر مع أنْ .

ولما كانت كي مثل أن أى في العمل جاز إضمارها معها كما يجوز مع أن فتأمله ".(١)

المذهب الثاني : مذهب الكوفيين ، وهو عكس مذهب الخليل والأخفش ، فكي عندهم هي الناصبة بنفسها .

وحجتهم على أن كي ناصبة دائما أنها تختص بالأفعال وما كان من عوامل الأفعال لا يجوز أن يكون حرف خفض ، لأنه من عوامل الأسماء ، وعوامل الأفعال لا يجوز أن تكون من عوامل الأسماء ، وحجة أخرى للكوفيين هي أنه لما دخل على كي حرف جر - وهي اللام - علم أنه من حروف النصب ، لأن حرف الجر لا يدخل على حرف مثله - كما هو مقرر - وأما قول الشاعر :

فلا والله ما يُلْفَى لما بي ولا لِلِما بهم أبدا دواءُ

فهو شاذٌّ لا يعتد به .

وردوا وجهة البصريين في أنها تدخل على ما الاستفهامية فيقال : كَيْمَهْ ؟ كما يقال : لِمَهْ ؟ بأن ( مَهْ ) من كَيْمَهْ ليس لكي فيه عمل وليس في موضع خفض وإنما في موضع نصب لأنها تقال عند ذكر كلام لم يُفْهَم ، يقول القائل : أقوم كي تقوم ، فيسمعه المخاطب ولم يفهم ( يقوم )

---

(١) رصف المباني ٢١٧ .

فيقول : كَيْمَهْ ؟ يريد: كَيْ ماذا ؟ والتقدير : كَيْمَا ذا تفعل ؟ ثم حذف، فمه في موضع نصب وليس لكي فيه عمل"(١).

أما المذهب الثالث : فهو مذهب سيبويه وجمهور البصريين وهو أن كي مشتركة فتارة تكون حرف جر تفيد التعليل كإفادة اللام ،وتارة تكون حرفا ناصبا كأَنْ ،وقد وضح المبرد ذلك فقال : " وأما كي ففيها قولان : أما من أدخل اللام فقال : لكي تقوم يا فتى فهي عنده والفعل مصدر كما كان ذلك في أن ،وأما من لم يدخل عليها اللام فقال كَيْمَهْ؟: كما تقول لِمَهْ؟،فأَنْ عنده مضمرة لأنها من عوامل الأسماء كاللام "(٢).

وحجة هذا المذهب ما سمع عن العرب من قولهم : جئت لكي أتعلم وسمع من كلامهم كَيْمَهْ ،فأما : لكي أتعلم ، فهي ناصبة بنفسها ، لدخول حرف الجر عليها ،والجار لا يدخل على مثله ،وأما : كَيْمَهْ ،فهي حرف جر بمعنى اللام كأنه قال : لِمَهْ ؟ لأن ما الاستفهامية إذا دخل عليها حرف الجر حذفت ألفها نحو بِمَ ؟ وفِيمَ ؟ وعَمَّ ؟ فإذا وقف عليها جاز أن تلحقها هاء السكت(٣).

وقد رد البصريون أدلة الكوفيين بما ذكره الأنباري في الإنصاف ، ومما جاء فيه : إن قول الكوفيين:إن كي حرف ناصب في كل الأحوال غير مُسَلَّم لهم،ذلك لأن كي على ضربين: أحدهما : كونها حرفا ناصبا من نواصب الأفعال وذلك إذا دخلت عليها اللام مثل : جئتك لكي تكرمني ، فهي في هذا المثال ناصبة بنفسها ،ولا يجوز كونها حرف جر،إذ لا يدخل حرف على آخر .

------ ------------

(١) الإنصاف٢/٥٧٠ - ٥٧٣ .

(٢) المقتضب ٢/٩ .

(٣) انظر الانصاف ٢/٥٧٢ .

والثاني : كونها حرف جر والفعل بعدها منصوب بأن المضمرة بعد اللام وحذفت أنْ طَلَباً للتخفيف، والدليل على كونها حرف جر موافقة معناها معنى لام التعليل ،فقولك : جئتك كي تكرمني، هو مثل قولك : جئتك لتكرمني في المعنى ،وإذا كانا بمعنى واحد فلا معنى لترك الظاهر لشيءٍ لم يقم عليه الدليل ،فدل على أنها تكون حرف جر كما تكون حرف نصب .

وقول الكوفيين: إن ( مَهْ ) في موضع نصب باطل ،لأنه لو كان موضع ( ما ) نصبا لكان ينبغي ألا تحذف الألف من ما، إذ لا يجوز حذفها إلا إذا كانت في موضع جر ،أما إذا كانت في موضع نصب أو رفع فلا يجوز حذفها، إذ لا يقال : مَ تفعل ؟ في قولك : ما تفعل ؟ ولا : مَ عندك ؟ في قولك : ما عندك ؟ فلما كان حذف الُف ما ها هنا علم أنها ليست في موضع نصب ،وإنما هي في موضع جر .

ورد البصريون قول الكوفيين بأنها تقال عند ذكر كلام لم يفهم، بأنه كان يجب أو يجوز أن يقال : أنْ مَهْ ، ولَنْ مَهْ ،وإذَنْ مَهْ ، كما يقال: كيْمَهْ ؟ إذا لم يفهم السامع بعد هذه الحروف ،لأنه إنما يسأل عن مصدر ،والمصدر في الأفعال بعد هذه الأحرف التي هي : ( أنْ ) و (لن ) و ( إذَنْ ) وبعد كي واحد ،فلما لم يقل ذلك واختصت به كي دونها دل على بطلان ما ذهبوا إليه.(1)

---

(1) الانصاف ٢/٥٧٣ - ٥٧٤.

## ٤ - بعد حَتَّىٰ

ويشترط لنصب المضارع بعدها أن يكون مستقبلا باعتبار التكلم كقوله تعالى ﴿ فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله ﴾ (١) أو باعتبار ما قبلها كقوله تعالى ﴿ وزُلْزِلُوا حتى يقولَ الرسول ﴾ (٢).

واختلف العلماء في ناصب الفعل بعد حتى على ثلاثة مذاهب :

أحدها : مذهب البصريين وهو أن الناصب ( أن ) مضمرة وجوبا بعد حتى.

ثانيها : مذهب الكوفيين هو : أن الناصبة حتى نفسها .

ثالثها : مذهب ثعلب وهو : أن الناصب حتى نفسها لقيامها مقام أن .

أما حجة البصريين فهي أن حتى حرف جر يعمل في الأسماء كقوله تعالى ﴿ حتى مطلِعِ الفجر ﴾ (٣) وإذا كانت من عوامل الأسماء لم تكن من عوامل الأفعال ، كما أن عوامل الأفعال لم تكن من عوامل الأسماء ، وإنما كانت ( أن ) مضمرة دون غيرها ، لأنها مع الفعل بمنزلة المصدر الذى يدخل عليه حرف جر وأن وما دخلت عليه في تأويل المصدر مجرور بحتى.

وحجة أخرى للبصريين هي قول الشاعر :

دَاوَيْتُ عين أبي الدهيق بِمَطْلِهِ
حتى المصيف وتَغْلُوَ القعدانُ

فقوله : تَغْلُوَ معطوف على قوله المصيف (٤) ، قال عبد القاهر :

---

(١) سورة الحجرات ٩ .

(٢) سورة البقرة ٢١٤ .

(٣) سورة القدر ٥ .

(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٥٩٨ - ٥٩٩ .

"إن النصب في ذا لا يحتمل إلا إضمار أنْ لأنه بمنزلة قولك حتى المصيف وغلاء القعدان ،ولو كانت حتى في قولك : سرت حتى أدخلها ، هي الناصبة بنفسها لوجب أن لا يجيء الفعل هنا منصوبا بعد الجر ،لأنه لا يكون في موضع واحد جارا وناصبا ، والمعطوف يجب أن يكون على إعراب المعطوف عليه ، فإذا لم يكن قبل تغلو فعل منصوب وكان قبله اسم مجرور علمت أن ما بعد الواو يجب أن يكون مجرورا ،وإذا تقرر الجر لما بعد الواو ثبت أن تغلو منصوب بإضمار أن لما ذكرنا من أن أنْ مع ما بعدها بمنزلة اسم ".(١)

وأما حجة الكوفيين فهي أن حتى تكون بمعنى كي أو بمعنى الى أن وقد نابت مناب ذلك فعملت عمله.(٢)

وقد ذكر الأنباري رد البصريين على الكوفيين فقال : إن كي لا تنصب بنفسها على الإطلاق وإنما تنصب تارة بتقدير أنْ لأنها حرف جر وتارة تنصب بنفسها "وليس حملها على إحدى الحالين أولى من الأخرى ، بل حملها في الحالة التي تنصب الفعل فيه بتقدير أنْ نفسها ، لأنها في تلك الحالة التي تنصب الفعل بتقدير أن حرف جر كما أن حتى حرف جر و في الحالة التي تنصب الفعل بنفسها حرف نصب ،وحمل حرف الجر على حرف الجر أولى من حمل حرف الجر على حرف النصب فكما أن كي في هذه الحالة تنصب الفعل بتقدير أن فكذلك حتى ينبغي أن تنصبه بتقدير أن ".(٣)

أما مذهب ثعلب فهي ناصبة بنفسها لا بالأصالة ولكن لقيامها مقام أن المصدرية ولم يوضح وجهته ولا دليله .

ومما سبق يتضح أن الاستغناء عن أن هنا إنما يكون على مذهب البصريين ،لا على مذهبي الكوفيين و ثعلب.

---

(١) المقتضب ٢/١٠٨١.

(٢) انظر تفصيل ذلك في الإنصاف ٢/٥٩٨.

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٥٧٧.

## ٥ - بعد لن

ففي مثل قوله تعالى ﴿ لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع إلينا موسى ﴾ (١)

يرى الخليل أن ناصب الفعل ( نبرح ) هو أن مضمرة وجوبا بعد لن ،وقد استغنى عنها فلم تظهر أبداً ،قال المبرد : " وكان الخليل يقول : إن أَنْ بعد إِذَنْ مضمرة ،وكذلك لن" (٢) وقال الرماني : "ولا ينتصب فعل عند الخليل إلا بأن مضمرة أو مظهرة" (٣) ومثل هذا ما جاء في شرح المفصل لابن يعيش (٤) ، ومذهب سيبويه وجمهور النحاة أن ( لن ) ناصبة للفعل بنفسها ،وعليه فلا استغناء في الكلام ،وفي رصف المباني : " هي حرف ناصب للفعل الذى بعدها بنفسها على مذهب سيبويه وأكثر النحويين " (٥) ولهذا الخلاف أثر يظهر في تقدم معمول منصوبها عليها أو عدم تقديمه فمن جعل الناصب ( لن ) جوز تقدمه عليها ،فيقال : زيداً لَنْ أزورَ ، وعَمْراً لن أضربَ ،أما من جعل الناصب هو أن المضمرة بعد لن فلا يجوز تقدم هذا المعمول ،لأن أَنْ موصول حرْفيّ في حاجة إلى صلة هي الفعل بعدها ،ولا يجوز تقدم الصلة ولا شيء من توابعها على الموصول ،وعليه فلا يقال : زيدا لن أزورَ ،وعَمْراً لن أضربَ .

ويرجح أكثر العلماء رأى سيبويه ومن تبعه لجواز أن يقال : زيداً لن أضربَ ،فَدَلَّ على أن الناصب هو لن نفسها ولا إضمار لأنْ ،ولا يرى

---

(١) سورة طه ٩١ .
(٢) المقتضب ٢/٨ .
(٣) كتاب معاني الحروف ١٠٠ .
(٤) انظر شرح المفصل ٧/١٨ .
(٥) رصف المباني ٢٨٥ .

الرماني هذا المثال حجة على الخليل، إذ يقول في كتابه ( معاني الحروف ) :
" ولا يلزم الخليل هذا لأن الحروف إذا ركبت انتقل حكمها في غالب الأمر نحو هل ولو ولم إذا ركبت فقيل : هَلاّ ولَوْمَا ، ولَوْلا ، ولَمّا ، ألا ترى أن معاني هذه الحروف قد انتقلت عن الحكم الأول، وكذلك ( أن ) لما ركبت انتقل حكمها ، وكان عليّ بن سليمان لا يجيز : زيداً لن أضربَ من غير الجهة التي ألزمها سيبويه الخليل ، وهي أن عوامل الأفعال لا يتقدم عليها معمول معمولها . (١)

---

(١) كتاب معاني الحروف للرماني ص ١٠٠ .

## ٦ - بعد أو

تضمر أن بعد أَوْ وجوبًا أو جوازاً .

أما إضمارها وجوبا فعندما يخالف مابعد أَوْ الذى قبلها ،بحيث لا يكون شريكا له في المعنى ولا معطوفا عليه كقول الشاعر :

لأَسْتسهلَنَّ الصعبَ أو أُدْرِكَ المنى
فما انقادت الآمالُ إلا لصابر

ويشترط لانتصاب الفعل المضارع بعدها أن تكون بمعنى إلى أَنْ نحو قول الشاعر :

لأستسهلن الصعب أو أدرك المنى
فما انقادت الآمال إلا لصابر

أو بمعنى إلا أَنْ كقول الشاعر :

وكنت إذا غمزتُ قناةَ قوم
كسرتُ كعوبَها أو تستقيما

أو بمعنى كي نحو قولك : " لأطيعَنَّ الله أَوْ يَغْفِرَ ذنبي ،أى كي يغفر ذنبي "(١) .

وفي نصب المضارع بعد أَوْ أربعة مذاهب :

أحدها : مذهب البصريين ،وهو أن النصب بأَنْ المضمرة .

والثاني : مذهب الفراء وقوم من الكوفيين وهو أن النصب بالخلاف .

والثالث : مذهب الكسائي والجَرْمِيّ وقوم من أصحاب الكسائي وهو أن النصب بأَوْ نفسها .

والرابع : مذهب آخر لبعض الكوفيين وهو أن النصب بمعنى ما وقع موقع أو .

---

(١) انظر أوضح المسالك ٤/ ١٧٠- ١٧١ .

وحجة البصريين أن العامل لا يجوز أن يكون أَوْ لأنه حرف عطف مشترك بين الأسماء والأفعال ، والحرف المشترك أصله ألا يعمل (١) .

قلت : هذا الكلام لأنّ الكلام على أو كان مؤخرا عن الكلام بالفاء ، ولكن سبق عن طريق الخطأ وأصبحت الاحالة خطأ تبعا له .

وأما من قال بأن الناصب هو ما وقع موقع أَوْ فلم يوضح رأيه ولم يحتج له وقد ضعفه أبو حيان (٢) .

وأما إضمارها جوازًا فهي أن تقع بعد أو التي تعطف الفعل المضارع على اسم صريح ليس فيه شائبة الفعل كقول الشاعر :

ولولا رجالٌ من رِزَامٍ أعِزَّةٌ وآلُ سُبَيْعٍ أَوْ أَسُوءَكَ عَلْقَمَا

فقوله « أَسُوءَكَ » منصوب بأن مضمرة جوازًا بعد أَوْ لأنها عطفت فعلا على اسم صريح وهو رجالٌ .

*

## ٧ - بعد ثُمَّ

وذلك إذا عطفت في الظاهر مضارعا على اسم صريح ليس فيه رائحة الفعل أي ليس من الأسماء المشتقة ، كما في قول الشاعر :

إِنّي وَقَتْلِي سُلَيْكًا ثُمَّ أَعْقِلَهُ كالثورِ يُضْرَبُ لَمّا عافت البقرُ

فالفعل أَعْقِلَهُ منصوب بأن المضمرة جوازًا بعد ثم العاطفة ، والمصدر المؤول من أن والفعل معطوف على قَتْلِي المصدر السابق ، والتقدير : قَتْلِي سليكا ثم عَقْلُهُ .

---

(١) انظر همع الهوامع ٤/١١٧ .

(٢) همع الهوامع ٤/١١٨ .

## ٩ - بعد الفـــاء

وإضمار أن بعد الفاء على قسمين : واجب الإضمار ،وجائز الإضمار.

أما واجب الإضمار فهو إذا كانت الفاء سببية يخالف الفعل الواقـــع بعدها ما قبلها بحيث لا يمكن العطف عليه لاختلاف المعنى .

والفعل منصوب بعدها وجوبـا إذا سبقت بواحد مما يأتي :

- الأمر كقول الشاعر :

يا ناقُ سيرى عَنَقاً فسيحـــا ‏ ‏ ‏ ‏ ‏ إلى سليمانَ فنستريـحـــا (١)

- النهي كقوله تعالى : ﴿ لا تفتروا على الله كذبا فيُسْحِتَكُمْ بعذاب ﴾ .(٢)

- الدعاء كقوله تعالى ﴿ ربنا اطمس على أموالهم واشدد علـــى قلوبهم فلا يؤمنوا ﴾.(٣)

- الاستفهام كقوله تعالى ﴿ فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا ﴾ .(٤)

- العَرْض كقول الشاعر :

يا ابْنَ الكرام ألا تدنو فتُبْصِـرَ ما

قـد حدّثوك فما راءٍ كَمَنْ سَمِعَا (٥)

- التحضيض كقوله تعالى ﴿ لولا أخرتني إلى أجل قريب فأصّدق وأكن من الصالحين ﴾.(٦)

- التمني كقوله تعالى ﴿ يا ليتني كنت معهم فأفوزَ فوزاً عظيما ﴾.(٧)

- الترجي كقوله تعالى ﴿ لعلي أبلغ الأسباب أسبابَ السمـوات فأطّلعَ إلى إلَه موسى ﴾.(٨)

- النفي كقوله تعالى ﴿ لا يُقْضَى عليهم فيموتوا ﴾ .(٩)

واختلف في نصب المضارع بعد هذه الفاء على ثلاثة مذاهـــب

---

(١) همع الهوامع ١١٩/٤ . (٢) سورة فاطر الاية ٦١ .
(٣) سورة يونس الاية ٨٨ (٤) سورة الاعراف الاية ٥٣ (٥) همع الهوامع ١٢٣/٤
(٦) سورة المنافقون الاية ١٠ (٧) سورة النساء الاية ٧٣ (٨) سورة غافر الاية ٣٦-٣٧ .
(٩) سورة فاطر الاية ٣٦ .

مذهب البصريين وهو أن النصب بأن مضمرة وجوبا بعد الفاء ، ومذهب جمهور الكوفيين والفراء وهو أن النصب بالخلاف، ومذهب الجرمي والكسائي وأصحابه وهو أن النصب بها نفسها (١).

فأما مذهب البصريين فيوضحه ابن يعيش بقوله : " فهذه الحروف أيضا - يقصد أو والواو والفاء - ينتصب الفعل بعدها بإضمار أنْ وليست هي الناصبة عند سيبويه" (٢).

وحجة البصريين أن الفاء لا تختص، وما لا يختص لا يعمل ، فلا بد من تقدير عامل للنصب ، والمقدر هنا هو ( أن ) المصدرية دون غيرها لأنها هي الأصل في عوامل النصب ، ولأنها والفعل بمنزلة الاسم المفرد " (٣).

وأما مذهب جمهور الكوفيين والفراء فهو أن الفعل منصوب بالخلاف ، والخلاف معناه هنا أن الفاء عطفت فعلا على ما لا يشاكله في معناه (٤).

قال ابن يعيش : " وذهب الفراء من الكوفيين إلى أن النصب في هذه الأفعال لا بهذه الحروف بل هي منتصبة على الخلاف ، لأنها عطفت مابعدها على غير شكله ، وذلك أنه لما قال : لا تظلمني فتندمَ ، دخل النهي على الظلم ولم يدخل على الندم فحين عطفت فعلا على فعل لا يشاكله في

---

(١) انظر المساعد ٣/ ٨٤ .

(٢) شرح المفصل ٧/ ٢١ والمساعد ٣/ ٨٤ .

(٣) انظر تفصيلا في الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٥٥٨ وسيبويه ٣/ ٢٨ .

(٤) انظر بيان معنى الخلاف في شرح المفصل ٧/ ٢١ .

معناه ولا يدخل عليه حرف النفي كما دخل على الذى قبله استحق النصب بالخلاف كما استحق ذلك الاسم المعطوف على ما لا يشاكله في قولهم : لولا تُركتَ والأَسَدَ لأكلك ، قال: وذلك من قِبَل أن الأفعال فرع للأسماء فإذا كان الخلاف في الأصل ناصباً وجب أن يكون في الفرع كذلك ، والخلاف الموجب للنصب في الأسماء عندهم في أشياء منها نصب الظروف بعد الأسماء نحو : زيد عندك ... لمّا خالفت هذه الظروف ما قبلها نصبت على الخلاف "(١).

ورد ذلك البصريون بقولهم : إن الخلاف لا يصلح أن يكون موجبا للنصب بل ما ذكرتموه - يقصد الكوفيين - هو الموجب لتقدير أنْ ، لأن العامل هو نفس الخلاف والصرف ، ولو جاز ذلك لجاز أن يقال : إن زيدا في قولك أكرمت زيدًا ، لم ينتصب بالفعل وإنما انتصب بكونه مفعولا وذلك محال ، لأن كونه مفعولا يوجب أن يكون أكرمت عاملا فيه النصب فكذلك ها هنا الذى أوجب نصب الفعل بتقدير أن هو امتناعه من أن يدخل في حكم الأول ، كما أن الذى أوجب النصب في زيد في قولك : أكرمت زيدًا ، وقوع الفعل عليه فدل على ما قلناه "(٢).

وأما مذهب أبي عمر الجرمي والكسائي وأصحابه فهو أنها هي الناصبة بنفسها ولا إضمار ولا خلاف ، لأنها خرجت من باب العطف فعملت "(٣).

---

(١) شرح المفصل ٢١/٧.

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف ٥٥٧/٢.

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف ٥٥٩/٢.

واستدل الجرمي بأنه وجد الفعل بعدها منصوبا ولم يقم دليل على أن النصب بإضمار أنْ فجعل النصب بها (١) .

ورد ذلك البصريون بأنها لو خرجت عن بابها لجاز دخول حرف العطف عليها كقولك : ائتني وَفَأُكرمك وَفَأُعطيك ،وفي امتناع دخول حرف العطف عليها دليل على أن الناصب غيرها (٢) .

* * *

وأما جائز الإضمار فتلك التي أضمرت بعد فاء تعطف الفعل على اسم خالص لا تشوبه شائبة الفعل كقول الشاعر :

لولا تَوَقُّعُ مُعْتَرٍّ فأُرْضِيَهُ ما كنت أُوثِرُ أترابًا على تَرَبِ

فقوله : أُرْضِيَهُ ،منصوب بأن مضمرة جوازًا بعد الفاء لأنها عطفت الفعل على اسم صريح وهو ( تَوَقُّعُ ) .

ومما سبق يتضح أن القول بالاستغناء عن أنْ هنا إنما يكون على مذهب البصريين دون غيرهم .

---

(١) شرح جمل الزجاجي ٢/١٤٣ .

(٢) انظر تفصيلا في شرح المفصل ٧/٢١ والإنصاف ٢/٥٥٩ .

## ٨ - بعد الواو

وإضمار (أنْ) بعد واو المعية يجب تارة ويجوز أخرى .

فأما إضمارها وجوبا فبعد واو المعية التي يصح حلول ( مع ) محلها ، وينتصب المضارع بعدها ،قال أبو علي : " ومن ذلك : الواو إذا أردت بها نفي الاجتماع بين الشيئين وذلك قولك : لا تأكل السمك وتشرب اللبن ، وقوله تعالى ﴿ ولمّا يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلَمَ الصابرين ﴾ (١) وقول الشاعر :

لا تَنْهَ عن خُلُقٍ وتأتيَ مثلَه عارٌ عليك إذا فعلتَ عظيمُ (٢)

وفي نصب المضارع بها أو بأن مضمرة بعدها الخلاف السابق في النصب بعد الفاء والأدلة والردود السابقة .

وأما إضمارها جوازًا فبعد واو عاطفة مابعدها - وهو الفعل - على اسم خالص لا يقصد به معنى الفعل أى لا تَشُوبُه شائبة الفعل كقول زوج معاوية :

ولُبْسُ عباءةٍ وتَقَرَّ عيني أَحَبُّ إليّ من لُبْسِ الشُّفُوفِ

قال عبد القاهر : إن هذه الواو ليست للعطف فقط وإنما متضمنة لمعنى مَعَ فكأنه قال : لَلُبْسُ عباءة مع قُرَّةِ العين أحبُّ إليّ ".(٣)

---

(١) سورة آل عمران الآية ١٤٢ .

(٢) المقتصد ٢/١٠٧٠ .

(٣) المقتصد ٢/١٠٥٩ .

## ( ثالثـا )

## الاستغناء عن الأدوات الجازمـــة

ولم يرد ذلك إلا عن أداتين فقط هما : إنْ الشرطية التي تجزم فعلين ، ولام الأمر عند من يرى ذلك .

### ١ - إنْ الشرطيـــة

ذكر ابن عقيل أن جمهور النحاة لا يجيزون حذفها ولا غيرها من الأدوات الشرطية ، وأن بعض الناس يجيز ذلك وعليه يرتفع الفعل الذى كان مجزوما بها ، لأنها لا تعمل محذوفة ، وسياق الكلام هو الذى يشعر بوجود الشرط ، وقد يكون فيه من القرائن اللفظية ما يشعر بذلك كالفاء في بيت ذى الرمة .

وإنسانُ عيني يَحْسِرُ الماءَ تارةً    فيبدو وتاراتٍ يَجُمُّ فيغرَقُ

أى إن يحسر الماء يبدو ، أدخل الفاء في فيبدو إشعارًا بإرادة الشرط ، وكالفاء في قوله تعالى ﴿ تحبسونهما من بعد الصلاة فيقسمان بالله ﴾ أى : إن تحبسونهما يقسمان بالله . ويرى ابن عقيل أن هذا الرأى ضعيف والأرجح رأى الجمهور ، ويحمل البيت والآية على غير إرادة الشرط (١) وذلك بأن تكون الفاء عاطفة وليست للشرط وهي في البيت عطفت جملة " فيبدو " على جملة " يحسر الماء " وهو موضع تختص به الفاء من بين حروف العطف ، إذ أنها عطفت جملة تصلح أن تكون خبرًا

---

(١) انظر المساعد ٣ / ١٧١ .

عن المبتدأ لاشتمالها على الرابط على جملة لا تصلح لذلك لخلوها من الرابط وفي البحر المحيط : ( والفاء في قوله :فيقسمان عاطفة هذه الجملة على قوله ( تحبسونهما ) هذا هو الظاهر ، وقال أبو علي : وإن شئت لم تقدر الفاء لعطف جملة ولكن تجعله جزاء ،كقول ذي الرمة:

وإنسان عيني يحسر الماء .... الخ

تقديره عندهم : إذا حسر بدا ،فكذلك : إذا حبستموهما أقسما بالله (١).

ثم قال أبو حيان معترضا على هذا الرأى : " ولا ضرورة تدعو إلى تقدير شرط محذوف وإبقاء جوابه فيكون الفاء إذ ذاك فاء الجزاء وإلى تقدير مضمر بعد الفاء أى فهما يقسمان وفهو يبدو ،وخرج أصحابنا بيت ذى الرمة على توجيه آخر وهو أن قوله:يحسر الماء تارةً جملةٌ في موضع الخبر وقد عريت عن الرابط فكان القياس أن لا تقع خبرًا للمبتدأ لكن عطفت عليها بالفاء جملة فيها ضمير المبتدأ ، فحصل الربط بذلك ، و" لا نشترى " هو جواب قوله ( فيقسمان بالله ) وفصل بين القسم وجوابه بالشرط ،والمعنى: إن ارتبتم في شأنهما واتهمتموهما فحلّفوهما "(٢).

وقد يستغنى عن الأداة تبعًا لفعل الشرط ، قال أبو علي الفارسي : وقد يحذف الشرط من مواضع فلا يؤتى به لدلالة ما ذكر عليه ،وتلك المواضع الأمر ،والنهي ،والاستفهام ،والتمني ،والعرْض . تقول : أكرمني أكرمك ، والتأويل : أكرمني فإنك إنْ تكرمني أكرمك ،والنهي: لا تفعل يكن خيرًا لك ،والاستفهام نحو : أين بيتك أزرك ،والتمني: ألا ماء أشربه والعرْض

---

(١) البحر المحيط ٤/٤٣ .

(٢) المرجع نفسه .

ألا تنزل تصب خيرا ،فمعنى ذلك : إن تفعل أفعل "(١) وشرح عبد القاهر كلام أبي علي قائلا :

" اعلم أن فعل الشرط يضمر بعد هذه الأشياء الخمسة لدليلها عليه ، فالأول كقولك : ائتني أكرمك ،والتقدير : ائتني فإنك إن تأتني أكرمك ،ولو حملت الكلام على ظاهره أحلت (٢) لأجل أن الأمر بالإتيان لا يكون موجبا الإكرام. وإنما يوجب ذلك الإتيان ،ولو كان جزم أكرمك بنفس ائتني على ما يظنه من لا خبرة له بهذا العلم ،لوجب أن يقال : إن المعنى في قولك : ائتني أكرمك : إنْ آمرك بالإتيان أكرمك .

والثاني النهي كقولك : لا تفعل يكن خيرا لك ،التقدير: لا تفعل فإنك إن لا تفعل يكن خيرا لك ،ولو كان الجزم بالنهي لوجب أن يكون المعنى : إنْ أنهك يكن خيرا لك (٣) ...

وهكذا بقية الأمثلة الثلاثة ، ثم نبه عبد القاهر على شرط الاستغناء عن الشرط وفعله بقوله :

" والمضمر يجب أن يكون من جنس المظهر ،فلو قلت : لا تَدْنُ من الأسد يأكلك ، لم يجز، لأجل أن قولك : " لا تدن " يدل على أن الشرط موضوع لنفي الدُّنُوّ نحو : إن لا تدن يأكلك ،وهذا محال ولو قلت : التقدير :لا تدن من الأسد يأكلك ،بمعنى فإنك إن تَدْنُ منه يأكلك

---

(١) المقتصد ١١٢٣/٢.
(٢) أي جعلته مستحيلا .
(٣) المقتصد ١١٢٤/٢.

وجب إظهار الشرط ،لأجل أنه إنما يضمر إذا كان ما قبله من جنسه ، وليس النهي من جنس الإثبات ...(١)

وذهب هذا المذهبَ ابْنُ السراج (٢) في الأصول ،والزمخشرى (٣) في المفصل ،وابن يعيش (٤) في شرح المفصل ،وابن هشام (٥) في مغني اللبيب .

وأما ابن مالك في الكافية الشافية فإنه لا يميل إلى تقدير الأداة لأنه قال :

" وأكثر المتأخرين ينسبون جزم جواب الطلب ب ( إنْ ) مقدرة ، والصحيح أنه لا حاجة إلى تقدير لفظ ( إنْ ) بل تَضَمُّنُ لفظ الطلب بمعناها مُغْنٍ عن تقدير لفظها ،كما هو مُغْنٍ في أسماء الشروط نحو من يأتي أكرمه ،وهذا مذهب الخليل وسيبويه (٦) .

وقد نقل الشيخ عضيمة عن أبي حيان والزمخشرى وغيرهما من العلماء أنهم يقدرون أداة الشرط وفعل الشرط في آيات كثيرة من القرآن الكريم (٧) .

---

(١) المقتضب ٢/١١٢٤-١١٢٥ .

(٢) الأصول ٢/١٦٢ .

(٣) المفصل ٢٥٢ - ٢٥٣ .

(٤) شرح المفصل ٧/٤٨ .

(٥) مغني اللبيب ٢/٦٤٦١ .

(٦) الكافية الشافية ٣/١٥٥١ .

(٧) دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٣/٢٤١ ومابعدها .

## ٢ - لام الأمر

قال ابن يعيش : "واعلم أن هذه اللام لا يجوز حذفها وبقاء عملها إلا في ضرورة شعر أنشده أبو زيد في نوادره :

وتُمْسِي صريعاً لا تقوم لحاجة ولا تَسْمَعُ الداعي ويُسْمِعْكَ مَنْ دَعا

أراد : ولْيُسْمِعْكَ ، فحذف اللام وعملُها باقٍ ، وأنشد سيبويه :

محمد تَفْدِ نَفْسَكَ ... الخ

أراد : لِتَفْدِ . وعلّل ابن يعيش عدم جواز ذلك بقوله : " وإنما لم يجز حذف هذه اللام في الكلام ، لأنها جازمة فهي في الأفعال نظيرة حروف الجر في عوامل الأسماء ، فكما لا يسوغ حذف حرف الجر وإعماله في الأكثر لم يجز ذلك في الأفعال ، لأن عوامل الأفعال أضعف من عوامل الأسماء ، لأن إعراب الأفعال إنما كان بطريق الحمل على الأسماء فهي في الإعراب أضعف منها ، هذا قول أكثر النحويين ، قال أبو العباس محمد ابن يزيد : ولا أراهُ على ما قالوا ، لأن عوامل الأفعال لا تضمر ولا سيما الجازمة ، لأنها في الأفعال كالجارة في الأسماء وحروف الجر لا تضمر ، فوجب أن يكون كذلك في الأفعال فاعرفه ".(١)

---

(١) شرح المفصل ٩ / ٢٤ - ٢٥ .

# الأدوات غير العاملة

## ( أولا )

## همزة الاستفهـــام

وهي الأداة الوحيدة التي قد يستغنى عنها من بين أدوات الاستفهام ، وقد وردت بعض الأساليب العربية الاستفهامية بغيرأداة الاستفهام ، ومن ذلك قول عمر بن أبي ربيعة :

فوالله ما أدرى وإنْ كنتُ داريا    بسبعٍ رَمَيْنَ الجمر أم بثمـــانِ (١)

وقول الأسود بن يعفر :

لعمرك ما أدرى وإن كنت داريا    شعيثُ بْنُ سَهْمٍ أم شعيثُ بْنُ مِنْقَرِ (٢)

وقول الأخطل :

كَذَبَتْكَ عينُك أم رأيتَ بواسطٍ    غَلَسَ الظلام من الرَّبابِ خيـالا (٣)

وقول الكميت :

طربتُ وما شوقا إلى البيض أطرب    ولا لَعِبًا مني وذو الشيب يلعب (٤)

وقول عمر بن أبي ربيعة :

ثم قالوا : تُحِبُّهَا قلت بَهْرًا    عَدَدَ الرملِ والحصى والتـراب (٥)

وقوله تعالى * سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون * (٦) بهمزة واحدة في قراءة ابن محيصن (٧) .

---

(١) مغني اللبيب ١/١٤ .
(٢) الكتاب ٣/١٧٤ .
(٣) الكتاب ٣/١٧٤ .
(٤) و (٥) مغني اللبيب ١/١٤ .
(٦) سورة يس الآية ٨ .
(٧) حاشية الصبان ٣/٧٩ .

واتفق العلماء على أن أدوات الاستفهام غير الهمزة لا يستغنى عنها ، لعدم قيام دليل عليها إن استُغْنِيَ عنها ، ولقلة دورانها في الكلام ، ولأن منها ما يفيد معنى زائدًا فوق إفادة الاستفهام كأين المفيدة للمكان مع الاستفهام ، ومتى المفيدة للزمان معه ، وكيف المفيدة للحال معه .

أما الهمزة فهي أم الباب وهي كثيرة الدوران في الكلام ، ولأنها حرف واحد يسهل معه الاستغناء ، ولأنها لا تخرج عن باب الاستفهام حقيقيا كان أو مجازيا لأن بعض حروف الاستفهام قد تخرج من معنى الاستفهام ويتمحض معناها إلى التحقيق كهَلْ فإنه قد يأتي بمعنى قَدْ كما في قوله تعالى ﴿ هل أتى على الإنسان حين من الدهر لم يكن شيئا مذكورا ﴾ (١) .

فلذلك قد يتصرف فيها بعض العرب بالاستغناء عنها في بعض أساليبهم كسائر أمهات الأبواب ، وإن اختلف العلماء في ذلك ، منهم من ذهب إلى أنه جائز في الشعر على سبيل الضرورة ، ومنهم من ذهب إلى أنه مقيس ، فسيبويه والمبرد ذهبا إلى أن ذلك لا يجوز إلا في ضرورة الشعر ، قال سيبويه : " وزعم الخليل أن قول الأخطل :

( كذبتك عينك أم رأيت بواسط ) كقولك : إنها إبلٌ أم شاءٌ ...

ويجوز في الشعر أن يريد بكذبتك الاستفهام ويحذف الألف ، قال التميمي وهو الأسود بن يعفر :

( لعمرك ما أدرى وإن كنت داريا ) (٢)

وقال المبرد بعد قول ابن أبي ربيعة السابق : " ولكنه أراد : أَبِسَبْعٍ ؟ فاضطر ، فحذف الألف وجعل أَمْ دليلا على إرادته إياه ، إذ كان المعنى على ذلك " (٣) .

---

(١) سورة الإنسان الآية ١ .
(٢) الكتاب ٣/١٧٤ - ١٧٥ .
(٣) المقتضب ٣/٢٩٤ .

وفي نص المبرد إشارة إلى أنه يشترط وجود أمْ في الكلام عند الاستغناء عن الهمزة •

كذلك يوافق أبو جعفر النحاس سيبويه ومن تبعه في عدم جواز ذلك إلا في الشعر ، ويرد على من جوز ذلك ويصرح باشتراط وجود أم في الكلام للدلالة على ما استغنى عنه ؛ قال في توجيه قوله تعالى ﴿ وتلك نعمة تَمُنُّها عليّ أن عَبَّدتَ بني إسرائيل ﴾ : " قال الأخفش : فقيل : المعنى : أَوَتِلْكَ نعمةٌ ؟ وحذفت ألف الاستفهام ، قال أبو جعفر : وهذا لا يجوز ، لأن ألف الاستفهام تُحْدِثُ معنى ،وحذفها محال إلا أن يكون في الكلام أمْ فيجوز حذفها في الشعر ،ولا أعلم بين النحويين في هذا اختلافا إلا شيئا قاله الفراء "(١) •

وذهب الأخفش الى أن ذلك مقيس في الاختيار عند أمن اللبس ، قال ابن هشام : " والأخفش يقيس ذلك في الاختيار "(٢) • وقال المرادي : " ذهب الأخفش إلى جواز حذفها في الاختيار ،وإن لم يكن بعدها أم "(٣) • وقال أبو حيان في توجيه قوله تعالى ﴿ وتلك نعمة تمنها علي .. الآية ﴾ "وقال الأخفش والفراء : قبل الواو همزة استفهام يراد به الإنكار ،وحذفت لدلالة المعنى "(٤) •

واتبع ابْنُ مالك الأخفشَ في القياس واطّراده فقال : " وقد أجاز الأخفش حذف الهمزة في الاختيار وإن لم يكن بعدها أم ،وجعل من

---

(١) إعراب القرآن ٢/٤٨٤ - ٤٨٥ •
(٢) مغني اللبيب ١/١٥ •
(٣) الجني الداني ٣٤ •
(٤) البحر المحيط ٧/١١ •

ذلك قوله تعالى * وتلك نعمة تمنها علي * ومنه قول الشاعر :

أُفْرَحُ أن أُرْزَأَ الكرامَ وأنْ    أُورَثَ ذَوْدًا شَصائصا نَبَلا

أي أأُفْرَحُ ... وأقوى الاحتجاج على ما ذهب إليه الأخفش قول رسول الله صلى الله عليه وسلم لجبريل عليه السلام : " وإن زنى وإن سرق ؟ فقال : وإن زنى وإن سرق " ، أراد : أَوَإنْ زنى وإن سرق ؟ لأنه من هذا التقدير.(١)

وفهم الأشموني من نص ابن مالك هذا أنه يميل إلى الاطراد في هذا قال : " ومال - أي ابن مالك - في شرح الكافية إلى كونه مطردا"(٢) كما فهم المرادي منه هذا الفهم حين قال : " فإن قلت : هل يطرد ذلك ؟ قلت : ظَاهِرُ قوله في شرح الكافية : "فهذا وأمثاله من مواضع حذف الهمزة المعطوف على مصحوبها بأَمْ جائزٌ - اطِّرادُهُ ".(٣) ويرى الأشموني أن الاستغناء عنها في الشعر كثير ، قال بعد قول ابن مالك :

وربّما أُسْقِطَتْ الهمزةُ إنْ    كان خَفَا المعنى بحذفها أُمِنْ

فقراءة ابن محيصن * سواء عليهم أنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون * وهو في الشعر كثير "(٤) . أي هو جائز في النثر والنظم ، ولكنه في النظم كثير.

------------------

(١) الكافية الشافية ٣/١٢١٦-١٢١٧.

(٢) حاشية الصبان ٣/٧٩.

(٣) توضيح المقاصد والمسالك ٣/٢٥٠.

(٤) حاشية الصبان ٣/٧٩.

ويشترط ابن عصفور للاستغناء عن الهمزة أن يقع بعدها أم المتصلة حتى تكون كدليل عليها، ولم يجعله قياسا قال: "وقد يجوز حذف الهمزة مع أم المتصلة لفهم المعنى وذلك قليل فتقول: قام زيد أم عمرو؟ تريد: أقام زيد أم عمرو؟ ومن ذلك قوله:

لعمرك ما أدري وإنْ كنت ..."(١)

وابن هشام في المغني يجيز ذلك في الشعر والنثر ويفهم من كلامه أنه قياسي، قال: "والألف أصل أدوات الاستفهام، ولهذا خصت بأحكام أحدها: جواز حذفها سواء تقدمت على أم... أم لم يتقدمها"(٢) وإلى هذا ذهب السيوطي.(٣)

وذكر الصبان أن الاستغناء عنها باتفاق العلماء، قال: وإنما جاز حذف حرف الاستفهام اتفاقا، لأن للاستفهام هيئة تخالف هيئة الإخبار(٤).

وقال الفراء: يجوز حذف ألف الاستفهام في أفعال الشك، وحكى: تُرَى زيدًا منطلقا؟ بمعنى: أتُرى، وكان علي بن سليمان يقول في مثل هذا: إنما أخذه من ألفاظ العامة، وكذا عنده: نعُمْ زيدًا، إذا تقدم إنما أخذه من ألفاظ العامة.(٥)

وقد يستغنى عن الهمزة مع ما دخلت عليه، من ذلك قوله تعالى: ﴿وجعلوا لله أندادًا ليضلوا عن سبيله قل تمتع بكفرك قليلا إنك من أصحاب النار أم مَنْ هو قانتٌ آناء الليل ساجدا وقائما﴾ قال ابن الشجري:

---

(١) شرح جمل الزجاجي ١/٢٣٨.

(٢) مغني اللبيب ١/١٤.

(٣) انظر همع الهوامع ٤/٣٦٠.

(٤) حاشية الصبان ٣/٨٩.

(٥) إعراب القرآن للنحاس ٣/١٧٦ - ط عالم الكتب ١٤٠٥هـ

" جاء في التفسير أن المعنى : أهذا أفضل أم من هو قانت ؟ فحذف ذلك اكتفاءً بمعرفة المعنى "(١).

ونلخص ما سبق فيما يأتي :

أولا : أن الاستغناء عن الهمزة عند سيبويه والمبرد ومن تبعهما لضرورة الشعر فقط .

ثانيا : يشترط المبرد والنحاس وابن عصفور في الاستغناء عنها وجود أم المتصلة في الكلام .

ثالثا : لا يجوز الاستغناء عن الهمزة عند الفراء إلا إذا دخلت في أفعال الشك .

رابعا : زعم النحاس اتفاق العلماء في عدم جواز الاستغناء عن الهمزة في الكلام .

خامسا : كون الاستغناء عن الهمزة قياساً عند الأخفش وعند ابن مالك على حسب فهم الأشموني والمرادي عنه .

سادسا : كون الاستغناء عنهما قليلا عند ابن عصفور ، وكثيرا عند الأشموني .

---

(١) الأمالي الشجرية ١/٣٥٩ .

## ( ثانيا )

## حـرف النــــداء

الأصل في حرف النداء أن يكون مذكورا في الكلام ،لأنه حرف جاء لمعنى ،لا يدرك هذا المعنى إلا بوجوده ،كحرف الجر وغيره ،وثمة داع آخر لذكره هو أنه جاء عوضا عن ناصب المنادى - وهو الفعل - عند أكثر العلماء، ولا يجوز قياساً الاستغناء عن العوض والمعوض عنه جميعا ،لأن ذلك يؤدى إلى اختصار المختصر ،ولكنّ للقرائن دورها في اللغة دائما ،وأهم هـذه القرائن معرفة المحذوف ،حتى يصير معلوما لدى السامع ،ذُكِرَ أم حُذِفَ ،وقد ذكرها ابن مالك قاعدة كلية في ذلك الباب وغيره فقال :

وَحَذْفُ ما يُعْلَمُ جائزكما ... تقول : زيد بعد :من عندكما ؟

فإذا دلت القرينة على حرف النداء صح حذفه استغناء جائزا ،وبذلك وردت آيات قرآنية كثيرة ،وأشعار عديدة ،فمن الآيات القرآنية قوله تعالى :

* ربنا لا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا * (١) وقوله تعالى * وتوبوا إلى الله جميعا أيّها المؤمنون لعلكم تفلحون * (٢) وقوله تعالى * يوسف أعرض عن هذا واستغفرى لذنبك * (٣) ومن الأشعار المحتج بها قوله :

حَارِبْنَ عمرو ألا أحلامَ تزجركم ... عنا وأنتم من الجوف الجماخير (٤)

وقول الشاعر :

صاح شَمِّرْ ولا تزل ذاكرَ المو ... ت فنسيانُه ضلالٌ مبيـن (٥)

---

(١) سورة آل عمران/الآية ٨

(٢) سورة النور/الآية ٣١

(٣) سورة يوسف/الآية ٩

(٤) المقتضب ٤/ ٢٣٣.

(٥) شرح ابن عقيل ١/ ٢٦٥.

وينبغي أن نشير إلى أن الاستغناء هنا يجرى على خلاف القياس ،وقد وضح ذلك ابن يعيش في قوله :

" حذف الحروف مما يأباه القياس لأن الحروف إنما جيء بها اختصارًا ونائبة عن الأفعال ، فما النافية نائبة عن أنفي ،وهمزة الاستفهام نائبة عن أستفهم ، وحروف العطف عن أعطف ،وحروف النداء نائبة عن أنادى ، فإذا أخذت تحذفها كان اختصارًا لمختصر ،وهو إجحاف ،إلا أنه قد ورد فيما ذكرناه لقوة الدلالة على المحذوف ،فصار القرائن الدالة كالتلفظ به ".(١)

ويكثر حذف الحروف في المضاف نحو قوله تعالى ﴿ فاطر السموات ﴾(٢) ﴿ ربنا أنزل علينا مائدة من السماء ﴾(٣) .

وكثر ذلك في نداء الرب سبحانه وتعالى ،وحكمة ذلك دلالته على التعظيم والتنزيه ،لأن النداء يتشرب معنى الأمر ،لأنك إذا قلت : يا زيد ، فمعناه : أدعوك يا زيد ،فحذفت ( يا ) من نداء الرب ليزول معنى الأمر ،ويتمحض للتعظيم والإجلال .

والاستغناء عن حروف النداء إنما يكون في الجملة الندائية العامة ، أما الجملة الخاصة فقد جاء فيها أحرف النداء لغرض خاص فوق غرض النداء فلا ينبغي الاستغناء عنه لتعلق الغرض الخاص بذكره ، ومن ذلك نداء المستغاث به فلا يقال : لَزَيْدٍ ،وأنت تريد يا لَزَيْدٍ ،لأن المستغيث يبالغ في رفع صوته وامتداده لتوهمه في المستغاث به الغفلة والتراخي .

وكذلك المندوب ،قال سيبويه :" لا يجوز حذف حرف النداء منه لأنهم يختلطون ويدعون ما قد فات وبَعُدَ عنهم ،والاختلاط الاجتهاد في

---

(١) شرح المفصل ٢/ ١٥ .

(٢) سورة يوسف الآية ١٠١ .

(٣) سورة المائدة الآية ١١٤

الغضب ، ولأنهم يريدون به مذهب الترنم ومد الصوت ، ولذلك زادوا الألف أخيرًا مبالغة في الترنم "(١) . وكذلك المتعجب منه نحو : يا لَلماءِ وكقول امرئ القيس :

وَيَوْمَ عَقَرْتُ للعذارى مطيتي فيا عَجَبًا من كُورِها المتحمل (٢)

وكذلك لا يجوز الاستغناء عن حروف النداء مع اسم الاشارة ، واسم الجنس ، والنكرة غير المقصودة فلا تقول : هذا ، ولا : أسد ، ولا : رَجُلًا ، وأنت تريد : يا هذا ، ويا أسدُ ، ويا رَجُلًا ، هذا مذهب البصريين "، ويوضحه ابن يعيش فيقول :

" كل ما يجوز أن يكون وصفا لأيّ ، ودعوته ، فإنه لا يجوز حذف حرف النداء منه ، لأنه لا يجمع عليه حذف الموصوف ، وحذف حرف النداء منه فيكون إجحافا فلذلك لا تقول : رَجُلُ أَقْبِلْ ، ولا غلامُ تَعَالَ ، ولا هذا هَلُمّ ، وأنت تريد النداء حتى يظهر حرف النداء ، لأنّ هذه الأشياء يجوز أن تكون نعوتا لأيّ ، نحو يا أيُّها الرجلُ ، ويا أيُّها الغلامُ ، ولأنّ أيًّا مبهم والمبهم ينعت بما فيه الألف واللام ، أو بما كان مبهما ، قال تعالى ﴿ ياأيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا ﴾ ، وقال الشاعر :

ياأيها الرجلُ المعلِّمُ غَيْرَهُ هلّا لنفسك كان ذا التعليمُ

وقال آخر :

ياأيهذا الباخعُ الوَجْدِ نَفْسَهُ

... فوصف أيًّا باسم الإشارة كما وصفه بما فيه الألف واللام إذ كان مبهما مثله ، كما يوصف ما فيه الألف واللام بما فيه الألف واللام ".(٣)

---

(١) ابن يعيش ٢/١٦ .

(٢) مغني اللبيب ٢٧٥ ط دار الفكر.

(٣) ابن يعيش ٢/١٥-١٦ .

وأبو علي الفارسي وعبد القاهر الجرجاني يجيزان الاستغناء عن حرف النداء مع اسم الجنس والنكرة المقصودة في الشعر خاصة لضرورة الكلام ، قال عبد القاهر : " وأما قول أبي علي : على أن ( يا ) تحذف من هذا النحو كما جاء في القرآن ﴿ يوسف أعرض عن هذا ﴾ فقيد قوله من هذا النحو لأنه لا يحذف من جميع الأسماء المناداة وإنما يكون ذلك في الأعلام ؛ نحو يوسف ، كما لا يقال : رجل تعال ، ولا رجلا خذ بيدى ، وإنما يجيء ذلك في الشعر . وإنما كان كذلك لأن نداء الأسماء الأعلام أكثر فيطلب فيها من التخفيف ما لا يطلب في غيرها ، ولذلك خصت بالترخيم نحو يا حَارِ "(١) ، ويوافق ابن عصفور أبا علي وعبد القاهر في هذا .(٢)

ويجيز بعض الكوفيين - وتبعهم ابن مالك - الاستغناء عن حرف النداء مع اسم الإشارة واسم الجنس مع قلة في ذلك ، قال ابن مالك في الألفية :

وغير مندوب ومضمر وما جا مستغاثا قد يُعرّى فاعلما

وذاك في اسم الجنس والمشار له قلّ ، ومَنْ يمنعْهُ فانصر عاذِلَهْ

قال ابن عقيل في شرح ذلك : " لا يجوز حذف حرف النداء مع المندوب ، نحو : وازيداه ، ولا مع الضمير نحو : يا إياك قد كفيتك ، ولا مع المستغاث نحو : يا لزيد ، وأما غير هذه فيحذف معها الحرف جوازا ، فتقول في يا زيد : زيدُ ، لكن الحذف مع اسم الإشارة قليل ، وكذا مع اسم الجنس حتى إن اكثر النحويين منعوه . ولكن أجازه طائفة منهم وتبعه المصنف ، لورود السماع به ، فما ورد منه مع اسم الإشارة قوله تعالى ﴿ ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم ﴾ أى يا هؤلاء وقول الشاعر:

ذا ارعواءً فليس بعد اشتعال الرأ س شيبا إلى الصّبا من سبيل

---

(١) المقتصد ٢/٧٦٠ .

(٢) انظر شرح جمل الزجاجي ٢/٨٨-٨٩ .

أى يا ذا ،ومما ورد منه مع اسم الإشارة قولهم : أَصْبِحْ لَيْلُ أى يا ليل ، وأَطْرِقْ كَرَا أى يا كَرَا ،ومنه:ثَوْبِي حَجَرُ ، اشتدى أَزْمَةُ تنفرجي ،وقول ذى الرمة:

بمثلك هذا لوعةٌ وغرامُ "(١)

والبصريون يحملون ذلك على الشذوذ والضرورة ،ويحملون الآية على أن أنتم مبتدأ ( وهؤلاء ) خبرله ،والحديث محمول على الرواية بالمعنى لا باللفظ ،ويؤيده ما جاء في بعض الطرق : ثوبي يا حجر .(٢)

---

(١) شرح ابن عقيل ٢/٣٥٦ - ٢٥٧.

(٢) همع الهوامع ٣/٤٣.

( ثالثا )

## أحرف القسم

وقد يستغنى عن أحرف القسم فينتصب المجرور أو المقسم به ،إلا لفظ الجلالة فإنه يبقى على جره بضعف إن لم يعوض بشيء ، وإن عوض بشيء فلا ضعف . قال المبرد : " واعلم أن من العرب من يقول : اللهِ لأفعلنّ ، يريد الواو ، فحذفها وليس هذا بجيد في القياس ،ولا معروف في اللغة ولا جائز عند كثير من النحويين ،وإنما ذكرناه لأنه شيء قد قيل ،وليس بجائز عندنا لأن حرف الجر لا يحذف ويعمل إلا بعوض ".(١)

وبمثل هذا قال ابن مالك في الكافية ،وذكر أحرف العوض التي تسيغ الحذف والتي وافق فيها المبرد ، قال ابن مالك :

" ويحذف جاره بغير عوض قليلا ،ويعوض كثيراً ،والعوض : إما همزة الاستفهام ممدودة ،وإما قطع همزة الوصل ،وإما هاء ثابتة الألف وساقطتها ، فيقال : آللهِ لأفعلَنّ ،وفألله لأفعلن ،وهاآلله بالمد ،وها لله بلا مد ،ومن العرب من يقول : هاآلله بالمد والهمزة ،وهألله بهمزة دون مد "(٢)

ولم يخرج ابن جني في اللمع عما ذكره المبرد وابن مالك.(٣)

وفي المساعد : " ويجوز جر الله دون عوض ،حكى سيبويه : اللهِ لأفعلن يريد: والله ،وحكى غيره : كلاّ اللهِ لأفعلن يريد كلا والله ،ومنه :

ألا رُبَّ من تغتشه اللهِ ناصحٌ ومؤتمن بالغيب غير أمين

ولا يشارك في ذلك ،خلافا للكوفيين ،فإذا حذف جار المقسم به لم يجز

---

(١) المقتضب ٢/٣٣٦.

(٢) الكافية الشافية ٢/٨٦٥.

(٣) انظر اللمع ١٨٥.

جره إلا إن كان اسم الله تعالى ، هذا قول جمهور البصريين ،وأجاز الكوفيون وبعض البصريين الجر في غيره ،وعليه جرى الزمخشري ،وفي الإفصاح أن أبا عمرو حكى أن من العرب من يضمر حرف الجر مع كل قسم ، كما أضمروا رب مع الواو وغيرها ،وعلى طريق الجمهور يجب في غير اسم الله النصب أو الرفع ، ومنع الكوفيون النصب ، وأوجبوا الخفض أو الرفع قالوا : ولا يجوز النصب إلا في : كَعْبَةَ اللهِ وقضاءُ الله ،وأنشدوا :

لا كَعْبَةَ اللهِ ما هجرتكمُ      إلا وفي النفس منكمُ أرَبُ " (١)

وذكر السيوطي تعليل هذا المذهب فقال : " لأنّ فعل القسم لا يعمل ظاهرا إلا بحرف ،فكيف يكون مضمرا أقوى منه مظهرا ،وأجيب باتساعهم في هذا الباب كثيرا " (٢).

وأطلق ابن مالك النصب بعد حذف حرف القسم دون تخصيص بلفظ الجلالة وغيره ،قال : " فإن حذف الفعل ولم يُنْوَ الجر نصب المحلوف به ،كائنا ما كان ،فمن ذلك قول الشاعر :

إذا ما الخُبْزُ تأدِمُهُ بلحم      فذلك أمانَةَ اللهِ الثريدُ " (٣)

وفي توجيه النصب بعد الحذف ذكر السيوطي أنه فعل القسم المضمر ،ونقل عن ابن عصفور وابن خروف أن الناصب فعل آخر غير القسم كالْزَمْ مثلا (٤).

أما توجيه الجر فيرى الأخفش ومن وافقه أنه بحرف العوض المذكور لا بحرف القسم المحذوف (٥)، وجزم ابن مالك في التسهيل بأن الجر

---

(١) المساعد ٢/٣٠٧ - ٣٠٨.

(٢) همع الهوامع ٤/٢٣٣.

(٣) الكافية الشافية ٢/٨٦١.

(٤) انظر الهمع ٤/٢٣٢.

(٥) انظر المساعد ٢/٣٠٨.

بالمحذوف لا بالعوض (١) ،ولكنه في الكافية وصف مذهب الأخفش بأنه قوى فقال :

" ومذهب الأخفش أن الجر هنا بالعوض من الحرف لا بالحرف المحذوف ، وتبع الأخفش في هذا جماعة من المحققين وهو مذهب قوى ،لأنه شبيه بتعويض الواو من الباء ،والتاء من الواو ،ولا خلاف في أن الجر بعد الواو والتاء بهما ، فكذا ينبغي أن يكون الجر بعد (آ) أو (ها) بهما لا بالعوض منه ". (٢)

---

(١) انظر المساعد ٢/٣٠٨.

(٢) الكافية الشافية ٢/٨٦٦.

## ( رابعـــا )

## حـروف العطـــــــف

والحروف التي ذكر بعض النحاة أنه يصح الاستغناء عنها ثلاثة أحرف هي : الواو والفاء وأو .

### ١ -(الـــــــواو)

قد يستغنى عن الواو وحدها أو مع المعطوف أو مع المعطوف عليه ،

أ - فمن الاستغناء عنها وحدها .

- قوله تعالى ﴿ ولا على الذين إذا ما أتوك لتحملهم قُلْتَ لا أجد ما أحملكم عليه تَوَلَّوا ﴾ (١) قال أبو حيان : " على حذف حرف العطف أى وقلت ، ونسب إلى الجرجاني " (٢) .

- وقوله تعالى ﴿ وجوه يومئذ خاشعة عاملة ناصبة تصلى نارا حامية تُسْقى من عين آنية ليس لهم طعام إلا من ضريع لا يسمن ولا يغني من جوع . وجوه يومئذ ناعمة ﴾ (٣) أى : ووجوه . وأعرب أبو حيان ( وجوه ) مبتدأ ولم يقدر عاطفا في الموضعين " (٤) .

وقوله صلى الله عليه وسلم " تصدق رجل من ديناره ، من درهمه ، من صاع بُرِّه ، من صاع تَمْره " أى : ومن درهمه ، ومن صاع بره ، ومن صاع تمره (٥) .

---

(١) سورة التوبة ٩٢ .
(٢) البحر المحيط ٥/ ٨٦ .
(٣) سورة الغاشية ٢ - ٨ .
(٤) انظر البحر المحيط ٨/ ٤٦٣ .
(٥) المساعد ٢/ ٤٧٣ .

وكقول الآخر :

كيف أصبحتَ كيف أمسيت مما يزرع الوُدَّ في فؤاد الكريم (١)

أي : وكيف أمسيت ؟

وقول الحطيئة :

إنّ امرءاً بالشام منزلُـه برملِ يَبْرِين جاراً شدّ ما اغتربا

أي : ومنزله برمل يبرين (٢) .

والمعروف عند أكثر النحاة أن الأصل والقياس هو ألا يستغنى عن حروف العطف ولا غيرها من الحروف - وقد سبق نصّ لابن جني (٣) في ذلك - لما في ذلك من الإجحاف بحذف النائب والمنوب عنه ، ومع إقرارهم بهذا الأصل اختلفوا في جواز الاستغناء عن الواو العاطفة في بعض الوارد من أمثلةٍ سبق ذكـــر بعضها .

فذهب أبو علي الفارسي إلى جوازه (٤) واختار ذلك ابن عصفور فقال :

" وقد يجوز حذف حرف العطف وحده لفهم المعنى في قوله :

ضَرْباً طَلَخْفاً في الطُّلَى سَخِيناً

يريد : ضربا طلخفا وسخينا . والطلخف : الشديد ، والسخين : دونه في الشدة ، والطلي : جمع طلية وهي : صفحة العنق . وقول الآخر:

كيف أمسيت كيف أصبحت . . . الخ

يريد : كيف أمسيت ؟ وكيف أصبحت ؟ وحذف الواو " (٥) .

-----------------

(١) المساعد ٢/٤٧٣ .

(٢) مغني اللبيب ٢/٦٣٥ .

(٣) سر صناعة الإعراب ٢٧١ .

(٤) انظر المساعد ٢/٤٧٤ .

(٥) شرح جمل الزجاجي ١/٢٥٤ - ٢٥٢ .

وعبارة الرضي قريب من هذا قال : " وقد يحذف الواو من دون المعطوف ،قال أبو علي : في قوله تعالى ﴿ ولا على الذين إذا ما أتوك لتحملهم قلت ﴾ أى : وقلت : وحكى أبو زيد :أكلت سمكاً لبناً تمراً "(١).

وفي الآية السابقة توجيه آخر ذكره أبوحيان مع الوجه الذى ذكرته سابقا فقال : " وإذا تقتضي جوابا والأولى أن يكون ما يقرب منها وهو : قلت ويكون قوله تَوَلَّوْا جواباً لسؤال مقدر ،كأنه قيل : فما كان حالهم إذا أجابهم ؟ قيل : تَوَلَّوا وأَعْيُنُهُم تفيض "(٢).

وللزمخشرى إعرابان في الآية :

الأول : أن يكون حالا ،قال : قلت لا أجد حال من الكاف في أتوك ،و (قد ) قبله مضمرة كما قيل في قوله ﴿ أو جاءوكم حصرت صدورهم ﴾ أى إذا ما أتوك قائلا لا أجد تولوا (٣).

والثاني أن يكون قلت مستأنفا قال :" فإن قلت : هل يجوز أن يكون قوله : قلت لا أجد استئنافا مثله يقصد - رضوا بأن يكونوامع الخوالف - كأنه قيل: إذا ما أتوك لتحملهم تولوا ، فقيل : مالهم تولوا باكين ؟ فقيل قلت :لا أجد ما أحملكم عليه ،إلا أنه وسط بين الشرط والجزاء كالاعتراض ؟ قلت : نعم ويحسن (٤).

ونقل ابن هشام عنهما هذين الرأيين (٥) ولا يتأتى الاستغناء عن الواو على هذين التخريجين .

-------------------

(١) دراسات لأسلوب القرآن ٣/ ٥٧٤.

(٢) البحر المحيط ٥/ ٨٦.

(٣) الكشاف ٢/ ٢٠٨

(٤) المرجع نفسه.

(٥) انظر مغني اللبيب ٢/ ٦٣٥.

أما ابن جني فيمنع الاستغناء عن الواو العاطفة/كغيرها من الحروف قياسا كما سبق بيان ذلك قريبا . وأما السهيلي وابن الضائع فقد ذهبا إلى عدم جواز الاستغناء عن الواو العاطفة .(١)

وخرج ابن الضائع الحديث السابق - وهو تصدق رجل من ديناره ... الخ على بدل البداء ".(٢)

وقال الصبان : خرج المانع الأمثلة على بدل الإضراب كما في الدماميني ،ويحتمل بعضها الاستئناف كالبيت(٣) - يقصد قول الشاعر :

كيف أمسيت كيف أصبحت ... الخ

أما ابن جني فخرج قول الشاعر : وعلى الاستغناء عن الواو
(كيف لا أبكي على علاّتى) - على بدل الكُلّ/حيث قال : وقد يجوز أن يكون بدلا ،أى كيف لا أبكي على علاتي التي هي صبائحي وهي غبائقي وهي قيلاتي ،ويكون هذا بدل الكل ، والمعنى الأول أن منها صبائحي ومنها غبائقي ومنها قيلاتي .(٤) "وهذا التفسير الاخير مبني على الاستغناء عن واو العطف .
ونقل ابن عقيل في المساعد أن ابن الضائع خرج قول الشاعر :

كيف أصبحت ... الخ على معنى الاستمرار ، قال :" وأما البيت فعلى معنى الاستمرار على هاتين الكلمتين مما يزرع ،ولو قدر عاطف لانحصر في الكلمتين من غير مواظبة ، فهو نحو : قرأت ألف باء ، ترجمة عن الجميع ولو عطفت لأشعر بانقضاء المقروء عند الباء ، قال ابن الصائغ وفيه نظر .(٥)

---

(١) انظر المساعد ٢/ ٤٧٤.

(٢) المساعد ٢/ ٤٧٤.

(٣) حاشية الصبان ٢/ ٣٣٤.

(٤) الخصائص ٢/ ٢٨٠.

(٥) المساعد ٢/ ٤٧٤.

وأما ابن هشام فقد منع الاستغناء عن حرف العطف في الاختيار وأجازه في الاضطرار قال : حذف حرف العطف بابه الشعر "(١).

ب - ومن الاستغناء عن الواو مع معطوفها :

- قول الشاعر :

فما كان بين الخير لوجاء سالما أبو حَجَرٍ إلاّ ليالٍ قلائلُ

أي : بين الخير وبيني .

- وقول العرب : راكبُ الناقةِ طليحان ،أي والناقةُ قال الرضي : " قد يحذف واو العطف مع معطوفه مع القرينة ،كما إذا قيل : مَنْ الذي اشترك هو وزيد ؟ قلت : اشترك عمروٌ ، أي اشترك عمروٌ وزيدٌ ،قال تعالى *لا يستوى منكم مَنْ أَنْفَقَ من قبلِ الفتح وقَاتَلَ "(٢) أي لا يستوى من أنفق من قبل الفتح ومن أنفق من بعده .

وفي الجمل " لا بد من حذف مضاف قدره الزمخشري : لا يستوى منكم من أنفق من قبل فتح مكة وقوة الإسلام ومن أنفق من بعد الفتح ، فحذف لوضوح الدلالة عليه فإن الاستواء يكون بين شيئين .(٣)

وقال ابن هشام في المغني :

حذف المعطوف ويجب أن يتبعه العاطف نحو : " لا يستوى منكم من أنفق من قبل الفتح " إلى ومن أنفق من بعده ، دليل التقدير ، أن الاستواء إنما يكون بين شيئين ،ودليل المقدر "أولئك أعظم درجة من الذين أنفقوا من بعد"(٤).

- وقوله تعالى * وله ما سكن في الليل والنهار وهو السميع العليم *(٥)

---

(١) مغني اللبيب ٥/٦٠٣ .

(٢) شرح الرضي

(٣) حاشية الجمل على تفسير الجلالين ٤/٢٨٧ . (٤) مغني اللبيب ٢/٦٢٧ .

(٥) سورة الأنعام الآية ١٣ .

قال أبو حيان : " فقيل : ثَمَّ معطوف محذوف أي وما تحرك ، وحذف كما حذف في قوله " تَقِيكُمُ الحَرَّ " أي والبرد ، وقيل : " لا محذوف هنا واقتصروا على الساكن ، لأن كل متحرك قد يسكن وليس ما يسكن يتحرك ، وقيل : لأن السكون أكثر وجوداً من الحركة ".(١)

قال سليمان بن عمرو العجيلي : قوله : وله ما سكن في الليل والنهار، من السكنى فيشمل المتحرك والساكن ولذلك فسره الشارح : حل أي استتر فيشمل القسمين، أو هو من السكون ضد التحريك واكتفى بأحد الضدين لدلالته على الآخر ، وخص الساكن بالذكر دون المتحرك لأن الساكن من المخلوقات أكثر عدداً من المتحرك ، أو لأن السكون هو الأصل والحركة طارئة ".(٢)

ويفهم من تفسير الزمخشري في الكشاف(٣) أنه لا استغناء لأن معنى سكن : ثبت واستقر وهو كَوْنٌ عام ، لأنه قال : * وله ما سكن * من السكنى وتعدّيه بفي كما في قوله تعالى * وسكنتم في مساكن الذين ظلموا * وقوله تعالى * وجعلوا لله مما ذرأ من الحرث والأنعام نصيبا فقالوا هذا لله بزعمهم وهذا لشركائنا *(٤)

ففي الآية استغناء عن عاطف ومعطوفه لدلالة التقسيم أي : وجعلوا لشركائه نصيبا ، قال أبو حيان : " وفي الكلام حذف دل عليه التقسيم ، أي ونصيباً لشركائهم ، ألا ترى إلى قولهم : هذا لله بزعمهم وهذا لشركائنا(٥)

---

(١) البحر المحيط ٤/٨٣ .

(٢) حاشية الجمل ٢/١١ .

(٣) الكشاف ٢/٨ .

(٤) سورة الأنعام ١٣٦ .

(٥) البحر المحيط ٤/٢٢٧ .

وقال أبو السعود : " وحكاية جعلهم لله تعالى نصيبا تدل على أنهم جعلوا لشركائهم أيضا نصيباً ولم يذكر اكتفاءً بقوله تعالى * فهذا لله بزعمهم وهذا لشركائنا " (١).

والاستغناء عن الواو مع معطوفها لا يخضع لقاعدة وإنما يفهم من سياق الكلام، ويشترط فيه وجود ما يدل على كل من العاطف والمعطوف وقد بان ذلك في الآيات السابقة.

*

## ٢-( الفاء )

وقد يستغنى عنها وحدها أو مع معطوفها.

أ - فمن الاستغناء عنها وحدها :

قولهم : " علمته النحو باباً باباً ، أى باباً فباباً ، فاستغنى عن الفاء العاطفة.

وفي الصبان : وقال الدماميني : "وظاهره - يعني قول الأشموني - : ولا يكون ذلك إلا في الواو وأو - أن الفاء لا تشاركها في ذلك ،وقد قيل في علمته النحو باباًباباً:إن تقديره : باباً فباباً ، ويشهد لذلك قولهم : ادخلوا الأول فالأول " (٢).

ونقل أبو حيان أن ابن عطية خرج قوله تعالى * ولا على الذين إذا ما أتوك لتحملهم قلت * على الاستغناء عن الفاء العاطفة (٣)

------------------

(١) تفسير أبو السعود ١٨٩/٣.

(٢) حاشية الصبان ٨٩/٣.

(٣) انظر البحر المحيط ٨٦/٥.

ب : ومن الاستغناء عنها مع معطوفها :

- قوله تعالى ﴿ وظللنا عليكم الغمام وأنزلنا عليكم المَنَّ والسلوى كلوا من طيبات ما رزقناكم وما ظلمونا ولكن كانوا أنفسهم يظلمون ﴾ (١).

ففي الآية استغناء عن الفاء مع المعطوف عليه لدلالة المعنى على ذلك ،قال الزمخشري في الكشاف : " يعني فظلموا بأن كفروا هذه النعم وما ظلمونا فاختُصِرَ الكلامُ بحذف فيه لدلالة (وما ظلمونا ) عليه (٢) ووافق ابن عطية الزمخشري في الحذف ولكن خالفه في نوع الحذف فقدره ( فَعَصَوْا ) بدلاً من فظلموا (٣).

والمعنى عند ابن عطية فعصوا ولم يقابلوا النعم بالشكر ... وما وضعوا فعلهم في موضع مُضِرٍّ لنا ولكن وضعوه في موضع مُضِرٍّ لهم " (٤).

قال أبو حيان: ولا يتعين تقدير محذوف كما زعما،لأنه قد صدر منهم ارتكاب قبائح من اتخاذ العجل ومن سؤال رؤية الله على سبيل التعنت ،وغير ذلك مما لم يُقَصّ هنا ،فجاء قوله تعالى ﴿ وما ظلمونا ﴾ جملة منفية تدل على أن ما وقع منهم من تلك القبائح لم يصل إلينا بذلك نقص ولا ضرر بل وَبَالُ ذلك راجع إلى أنفسهم ومختص بهم لا يصل إلينا منه شيء " (٥).

-------------------

(١) سورة البقرة الآية ٥٧.
(٢) الكشاف ٣٨٣/١.
(٣) البحر المحيط ٢١٥/١ .
(٤) المرجع نفسه .
(٥) المرجع نفسه .

- وقوله تعالى ﴿ ولما وقع عليهم الرجز قالوا ياموسى ادع لنا ربك بما عهد عندك لئن كشفت عنا الرِّجْزَ لنؤمننّ لك ولنرسلنّ معك بني إسرائيل فلما كشفنا عنهم العذاب إلى أجل هم بالغوه إذا هم ينكثون ﴾ (١).

قال أبو حيان: في الكلام حذف دل عليه المعنى وهو: فدعا موسى فكشف عنهم الرجز " (٢).

- وقوله تعالى : ﴿ ألم تر إلى الملأ من بني إسرائيل من بعد موسى إذ قالوا لنبي لهم ابعث لنا ملكا نقاتل في سبيل الله قال هل عسيتم إن كُتِبَ عليكم القتالُ ألاّ تقاتلوا قالوا وما لنا ألا نقاتل في سبيل الله وقد أُخْرِجْنا من ديارنا وأبنائنا فلما كُتِبَ عليهم القتالُ تولوا إلا قليلا منهم والله عليم بالظالمين ﴾ (٣) قال سليمان الشهير بالجَمَل : " في الكلام حذف ، تقديره ،فسأل الله ذلك النبي فكتب عليهم القتال وبعث لهم ملكا أى عَيَّنه لهم ليقاتل بهم فلما كتب عليهم القتال " (٤).

- وقوله تعالى : ﴿ اذهب بكتابي هذا فألْقِهْ إليهم ثم تَولَّ عنهم فانظر ماذا يرجعون قالت يأيها الملأ إني أُلقي إليّ كتابٌ كريمٌ ﴾ (٥).

فهنا استغناء عن الفاء ومدخولها والتقدير : فذهب فألقاه " (٦).

---

(١) سورة الأعراف آية ١٣٤ - ١٣٥.
(٢) البحر المحيط ٤/٣٧٤.
(٣) سورة البقرة الآية ٢٤٦.
(٤) حاشية الجمل ١/٢٠٠.
(٥) سورة النمل الآية ٢٨ ، ٢٩.
(٦) انظر المساعد ٢/٤٧٤.

- وقوله تعالى ﴿ وقال الذى نجا منهما وَادَّكَرَ بعد أُمَّةٍ أنا أنبئكم بتأويله فأرسلون . يوسف أيها الصديق ﴾ (١) الآية ، ففي الآية استغناء تقديره فأرسلوه فأتاه فقال "(٢).

- وقوله تعالى ﴿ ألم تر إلى الذين خرجوا من ديارهم وهم أُلُوفٌ حَذَرَ الموتِ فقال لهم الله موتوا ثم أحياهم ﴾ (٣).

ففي الآية استغناء عن جملة يبينها المعنى ، ذلك أن أمر الله ( موتوا ) لا يترتب عليه الإحْيَاءُ ،قال العكبرى بعد قوله تعالى : ﴿ ثم أحياهم ﴾ : معطوف على فعل محذوف تقديره : فماتوا ثم أحياهم " وقال : وقيل معنى الأمر هنا الخبر ،لأن معنى قوله " فقال لهم الله موتوا " : فأماتهم فكان العطف على المعنى"(٤).

*

## ٣ - ( أو )

ومن الاستغناء عنها ما حكاه أبو الحسن من قولهم : أَعْطِ درهما ، درهمين ،ثلاثةً . أى أو درهمين ،أو ثلاثة دراهم .

ومنه قوله قول عمر رضي الله عنه : صلى رجل في إزارٍ ورداءٍ ، في إزار وقميص ،في إزار وقباء . أى صلى في إزار ورداء أو في إزار وقميص ، أو في إزار وقباء(٥) ،ومثل ذلك ما ذكره ابن مالك وابن عقيل(٦) وقال الصبان: وخرج على إضمار أو ويحتمل البدل المذكور(٧) - يقصد بدل الإضراب - ،وعلى الاحتمال الأخير لا يكون الكلام من باب الاستغناء عن أو العاطفة .

-------------------

(١) سورة يوسف الآية ٤٥ - ٤٦.
(٢) المساعد ٢/ ٤٧٤.
(٣) البقرة/الآية ٢٤٣.
(٤) إملاء ما مَنّ به الرحمن ١/ ١٠١ وانظر البحر المحيط ٣/ ٢٥٠.
(٥) انظر حاشية الصبان ٣/ ٨٩.
(٦) انظر المساعد ٢/ ٤٧٤.
(٧) حاشية الصبان ٣/ ٨٩.

## ( خامسا )

## فاء الشرط

من بين الحروف التي يصح الاستغناء عنها عند بعض العلماء فاء الشرط أى الواقعة في جواب الشرط ، فمن المعلوم في الجملة الشرطية أنه إذا امتنع كون الجواب شرطا فإنه يجب اقترانه بالفاء حتى يمكن الربط بينهما قال ابن مالك :

واقْرِنْ بفا حَتْمًا جوابًا لو جُعِلْ　　شرطًا لِإنْ أو غيرها لم ينجعل

وأكثر العلماء على أن الفاء بأنواعها لا يصح الاستغناء عنها ، وما جاء من ذلك فهو ضرورة لا يقاس عليها ومن شواهده قول حسان :

من يفعلِ الحسناتِ اللّهُ يشكُرُها　　والشرُّ بالشرِّ عند الله مِثْلان (١)

وقول الآخر :

إن تَدْعُ للخير كُنْ إيَّاه مبتغيا　　ومن دعاك له احْمدْ بما فعلا (٢)

وقوله عليه الصلاة والسلام لأُبَيّ بن كعب رضي الله عنه : " فإن جاء صاحبها وإلاَّ اسْتَمْتِعْ بها " أى فإن جاء صاحبها أَخَذها وإن لا يَجيء فاستمتع بها ". (٣)

قال سيبويه : " وسألته - يعني الخليل - عن قوله : إن تأتني أنا كريم فقال : لا يكون هذا إلا أن يُضْطَرَّ شاعر من قِبَلِ أنّ : أنا كريم يكون كلاما مبتدأ ، والفاء وإذا لا يكونان إلا معلّقين بما قبلها فكرهوا أن

-------------------

(١) شرح شواهد التوضيح ١٣٥.

(٢) المرجع نفسه.

(٣) الكتاب ٣/٦٤ - ٦٥.

يكون هذا جوابا حيث لم يشبه الفاء ،وقد قاله الشاعر مضطرا ،يشبه بما يتكلم به من الفعل "(١)

على أن بيت حسان قال عنه الأصمعي : " إن النحويين غيّروه وإنّ الرواية : من يفعل الخير فالرحمنُ يشكره ،وعليه فلا شاهد فيه .

وابن جني رأيه من رأى سيبويه ، فحذف الفاء عنده لا ينقاس ، شأن بقية الأدوات ،قال : " القياس أنه لا يجوز حذف الحروف ولا زيادتها ومع ذلك فقد حذفت تارة وزيدت أخرى . . . ومن أبيات الكتاب من يفعل الحسنات الله يشكرها "(٢).

وإلى هذا أيضا ذهب الزمخشري في المفصل وابن يعيش في شرحه فقال : " وربما حذفت الفاء من المبتدأ إذا وقع جزاء وهي مرادة "(٣).

أما ابن مالك فيرى أن الاستغناء عن الفاء ليس شاذا ولا مخصوصا بالضرورة وإنما يكثر استعماله في الشعر ويقلّ في غيره ،وقد استشهد شواهدَ من القرآن الكريم ومن الحديث الشريف ومن شعر العرب ثم قال : " ومن خَصّ هذا الحذف بالشعر حاد عن التحقيق وضَيّقَ حيث لا تضييق ،بل هو في غير الشعر قليل وهو فيه كثير " واستدل ابن مالك على قياس الاستغناء عن الفاء وحدها بأن العلماء اتفقوا على جواز الاستغناء عنها قياسا إذا كانت مع مبتدأ مستغنى عنه ،قال : " وإذا حذفت الفاء والمبتدأ معاً،ولم يخص ذلك بالشعر،فحذف الفاء وحدها أولى بالجواز وأن لا يخص

----------------

(١) الكتاب ٣/ ٦٥.

(٢) الخصائص ٢/ ٢٨٠ - ٢٨١.

(٣) شرح المفصل ٩/ ٣.

بالشعر فلو قيل في الكلام: إن استعنت أنت معانٌ لم أمنعه ،إلا أنه في الشعر ،كقول الشاعر :

من يفعل الحسنات ... "الخ

وقال : "والنحويون لا يعترفون بمثل هذا الحذف في غير الشعر - أعني حذف فاء الجواب إذا كان جملة اسمية أو جملة طلبية - وقد ثبت ذلك في هذين الحديثين فبطل تخصيصه بالشعر ،لكن الشعر به أولى ، وإذا جاز حذف الفاء والمبتدأ معاً فحذفها والمبتدأ غير محذوف أولى بالجواز فلذلك قلت هذا ... ومن ورود الجواب طلبا عاريا من الفاء قول الشاعر :

إن تدع للخير (١) "

وذكر السيوطي في الهمع أن في الاستغناء عن الفاء ثلاثة آراء :

الأول : أنه يجوز ضرورة واختيارا ،ويخرج عليه قوله تعالى ﴿ وإن أطعتموهم إنكم لمشركون ﴾ (٢) نقل هذا الرأى أبو حيان عن بعض العلماء .

والثاني : المنع مطلقا في الضرورة والاختيار، وقال أبو حيان " في محفوظي قديما أن المبرد منع من حذف الفاء في الضرورة ،وأنه زعم في قوله ﴿ من يفعل الحسنات الله يشكرها . ) أن الرواية من يفعل الخير فالرحمن يشكره وهذا ليس بشيء ، لأنه على تقدير صحة

---

(١) انظر النص كاملا في ١٣٣- ١٣٦ من كتاب شواهد التوضيح والتصريح .

(٢) سورة الأنعام الآية ١٢١ .

الرواية لا يطعن ذلك في الرواية الأخرى ".

والثالث : يجوز في الضرورة فقط وهو الأصح ،وهو مذهب سيبويه ".(١)

واتضح مما سبق أن أكثر العلماء يرون أن الاستغناء عن فاء الجزاء من الضرورات وأن ابن مالك يرى ذلك جائزا في الكلام والشعر وأن الفاء قد يستغنى عنها مفردة كما في بيت حسان وهذا البيت الأخير ، وقد يستغنى عنها مع المبتدأ وهو كثير إذا ما قِيسَ بالاستغناء عن الفاء وحدها .

---

(١) انظر همع الهوامع ٣٢٧/٤- ٣٢٨ .

## ( سادسـا )

## اللام في الجـــــواب

من المعروف أن كلا من أداتي الشرط ( لو ولولا ) تستدعي جوابا ، وأن هذا الجواب قد يكون مثبتا وقد يكون منفيا، فإن كان منفيا لم يحتج إلى شيء ، أما إذا كان مثبتا فالأكثر اقترانه باللام ، كقوله تعالى * لو يطيعكم في كثير من الأمر لعنتم * (١) وقوله سبحانه * لولا أنتم لكنا مؤمنين * (٢) وقد يستغنى عن هذه اللام كما في قوله تعالى *لو نشاء جعلناه أجاجا * (٣) أي لجعلناه وقول يزيد بن الحكم :

وكم موطنٍ لولاى طِحْتَ كما هَوَى  بأجرامه من قلةِ النيق مُنهوِى (٤)

أي لطحت .

قال الزمخشري في المفصل عن هذه اللام : "ويجوز حذفها كقوله تعالى * لو نشاء جعلناه أجاجا * ثم وضح الزمخشري داعي دخول هذه اللام وداعي الاستغناء عنها فقال : فإن قلت : لِمَ أُدخلت اللام على جواب لو في قوله تعالى * لجعلناه حطاما* ونزعت منه هاهنا ؟ قلت : إن لو لما كانت داخلة على جملتين معلّقةٍ ثانيتهما بالأولى تَعلّق الجزاء بالشرط ولم تكن مُخلصةً للشرط كإنْ ولا عاملةً مثلها ، وإنما سرى فيها معنى الشرط اتفاقا من حيث إفادتها في مضمون جملتها أن الثاني

---

(١) سورة الحجرات الآية ٧ .

(٢) سورة سبأ الآية ٣١ .

(٣) سورة الواقعة الآية ٧٠ .

(٤) الجنى الداني ٥٤٥ .

امتنع لامتناع الأول افتقرت في جوابها إلى ما ينصب علما على ذلك ، فإذا حذفت بعد ما صارت علماً مشهوراً مكانه ، فلأن الشيء إذا علم وشهر موقعه صار مألوفا ومأنوسا به لم يبال بإسقاطه من اللفظ استغناء بمعرفة السامع ، ألا ترى إلى ما يحكى عن رؤبة أنه كان يقول : خيرٍ ، لمن قال له : كيف أصبحت ؟ ، فحذف الجارّ لعلم كل أحد بمكانه وتساوى حالي حذفه وإثباته ، لشهرة أمره وناهيك بقول أوس :

حتى إذا الكلّابُ قال لها كاليومِ مطلوبا ولا طلبا

وحذفه ( لم أرَ ) فإذن حذفها اختصار لفظي وهي ثابتة في المعنى ، فاستوى الموضعان فلا فرق بينهما "(١) . وليس لهذه اللام اسم محدد عند معظم النحاة ، فقد قالوا : إنها اللام الواقعة في جواب لو أو لولا (٢) وهي لربط الجواب بالشرط .

غير أن ابن يعيش ذكر أن من العلماء من يرى أنها لام القسم وأن المقسم به محذوف قال : " والمحققون على أنها اللام التي تقع في جواب القسم ، فإذا قلت : لو جئتني لأكرمتك ، فتقديره : والله لو جئتني لأكرمتك ، وكذلك في جواب لولا إذا قلت : لولا زيد لأكرمتك فتقديره : والله لولا زيد لأكرمتك ، فإذا صرحت بالقسم لم يكن بد من اللام نحو :

فوالله لولا اللهُ لا شيءَ غيرُهُ لَزُعزِعَ من هذا السرير جوانبه

وتقول إذا لم تأت بالقسم ونويته : لولا زيد لأكرمتك ، أي والله لولا زيد لأكرمتك ، قال تعالى ﴿ ولولا رهطك لرجمناك ﴾ .

---

(١) الكشاف ٤/٥٧ .

(٢) انظر شرح المفصل ٨/٢٢ .

وربما حذفت إذا لم يظهر القسم ، قال يزيد بن الحكم :

(١)

وكم مَوْطِنٍ لولاى ......

وصرح الفارسي بأنها اللام الزائدة في جواب لو ولولا واستدل على ذلك بجواز سقوطها كقول الشاعر :

فلو أَنَّا على حَجَرٍ ذُبِحْنا  جَرَى الدَّمَيَانِ بالخبرِ اليقينِ

فقال : جرى الدميان ، فلم يأت باللام فسقوطها مع لو كسقوطها مع لولا "(٢).

---

(١) شرح المفصل ٢٣/٨.

(٢) انظر شرح المفصل ٢٤/٨.

( سابعــا )

## أحرف التعليق في القســـم

والمقصود بها تلك الأحرف التي تقع في جواب القسم مما له صلة به نفيا أو إثباتا ،وهي التي عَبَّرَعنها ابن عصفور بالحروف التي تعلـق المقسم به بالمقسم عليه وهي على ما ذكرها أربعة أحرف ،حرفان في النفي هما : ما ولا ،وحرفان في الإيجاب هما : إنّ واللام.(١)

= أما لا النافية الواقعة في الجواب فيستغنى عنها جوازاً مطردا ، إذا كان المنفي مضارعا ،قال ابن هشام : " يطرد ذلك في جواب القسم إذا كان المنفي مضارعا نحو ﴿ تالله تفتأ تذكر يوسف ﴾ وقوله :

فقلت يمين الله أبرح قاعدا ولو قطعوا رأسي لديكِ وأوصالي (٢)

وهذا الاطراد قريب مما عبر عنه ابن مالك في الكافية الشافية بالاشتهار في قوله :

وحذف ما ينفي المضارع اشتهر (مع سواه دون لبسٍ ذا نَدَرْ)

ثم علل ذلك في الشرح بقوله : " وجاز ذلك للعلم بأن الإثبات غير المراد ، لأنه لو كان مرادًا لجيء باللام والنون فقيل : والله لأقومن ،وإذا لم يُردْ إثباتا تعين كون النفي مرادًا ، إذ لا بد للكلام من أحدهما ،ومن ذلك قوله تعالى ﴿ تالله تفتأ تذكر يوسف ﴾ أى لا تزال تذكر يوسف.(٣) وأما إذا كان المنفي ماضي اللفظ مستقبل المعنى والنافي " لا " فقد جعله السيوطي شاذاً ".(٤)

---

(١) انظر شرح جمل الزجاجي ١/ ٥٢٠.

(٢) مغني اللبيب ٢/ ٦٣٧. (٣) الكافية الشافية ٢/ ٨٤٥.

(٤) همع الهوامع ٢/ ٢٥٠.

ومما جاء منه قول أمية بن أبي عائذ الهذلي :

فإنْ شئتُ آليتُ بين المقا م والركنِ والحجر الأسودِ
نَسيتُكِ ما دام عقلي معي أمدُّ به أَمَدَ السَّرْمَدِ (١)

فهذا يقسم أن لا ينساها في مستقبل أيامه ،فالتقدير : لا نسيتك ،وجعله ابن مالك جائزا عند أمن اللبس فقال : " وقد يحذف نافي الماضي إن أمن اللبس " (٢) . وهو قد قَيَّدَ الجواز بالندارة في الكافية في قوله :

وحذف ما ينفي المضارع اشتهر ومع سواه دون لبس ذا ندر

وهذه الندارة هي ما عبر عنها ابن هشام في المغنى بالقلة (٣) ونقل ابن عقيل في المساعد عن بعضهم أنه من الضرورة (٤) .

= وأما الاستغناء عن " ما " النافية مع الماضي فقد ذكر السيوطي أنه لم يرد ،وأنه لا يقاس على -لا- للفرق بينهما قال في الأشباه والنظائر: " التصرف في لا النافية أكثر من التصرف في ما النافية ،ومن ثم جاز حذف لا في جواب القسم نحو : * تالله تفتأ * ولم يجز حذف ما ،كذا نقله ابن الخباز عن شيخه ،وقال ابن الخباز :" وما رأيت في كتب النحو إلا حذف لا " (٥) . وقوله :لم يرد، مردود عليه بوروده في قول الشاعر: (٦)

فلا والله نادى الحَيُّ ضيفي هدوءا بالمساءة والعلاط

---

(١) مغني اللبيب ٦٣٧/٢ .

(٢) المساعد ٣١٩/٢ .

(٣) مغني اللبيب ٦٣٧/٢ .

(٤) المساعد ٣١٩/٢ .

(٥) الأشباه والنظائر ٥٨/٢ .

(٦) المساعد ٣١٩/٢ .

وقوله: نادى، معناه: ما نادى، قال ابن هشام: ويسهل تقدم لا على القسم كقوله: "فلا والله نادى".(١) فكأنه مما استغنى به بالنافي المتقدم على القسم عن النافي المباشر للجواب، وهو كثير كما ذكره ابن مالك في التسهيل(٢). وجعل بعضهم قول الشاعر:

وقولي إذا ما أُطلقوا عن بعيرهم    تلاقونه حتى يؤوب المُنَخَّلُ(٣)

من قبيل الاستغناء عن حرف النفي والقسم فعنده أن الشاعر أراد: والله لا تلاقونه، ورد ذلك ابن هشام وغيره إذ رأوا أنه من الاستغناء عن حرف النفي من غير قسم(٤). وقد يستغنى عن ما النافية مع الجملة الاسمية، ومن شواهده قول عبدالله بن رواحة:

فوالله ما نِلْتُمْ وما نِيلَ منكمُ    بمعتدلٍ وَفْقاً ولا متقاربِ(٥)

قال ابن مالك في توجيهه: "أراد ما ما نلتم وما نيل منكم بمعتدل، فحذف ما النافية وأبقى ما الموصولة، وجاز ذلك لدلالة الباء الزائدة في الخبر ولدلالة العطف بـ "ولا". وفي هذا البيت توجيهان آخران:

أحدهما: أن المحذوف ما الموصولة وعليه الكوفيون، وهو ممتنع عند البصريين. والثاني هو أن يجعل قوله "بمعتدل" مفعولا به، والباء زائدة. وأما المذكورة فنافية في الموضعين والفعلان تنازعاه وحذف المفعول من أحدهما فلا يحتاج إلى تقدير ما محذوفة لا نافية ولا موصولة، فالجملة فعلية لا اسمية.(٦)

---

(١) مغني اللبيب ٢/٦٣٧.
(٢) المساعد ٢/٣١٩.
(٣) الكافية الشافية ٢/٨٤٨.
(٤) مغني اللبيب ٢/٦٣٧.
(٥) مغني اللبيب ٢/٦٣٨.
(٦) المساعد في الهامش ٢/٣٢٠.

= وأما الاستغناء عن أحد حرفي الإثبات وهما : اللام والنون، فالمعروف في كتب النحو أنهما يلزمان فيما إذا وقع الفعل المضارع المثبت المستقبل جواباً لقسم متصل بلامه كقوله تعالى ﴿ وتالله لأكيدَنّ أصنامكم ﴾ وقد ورد الاستغناء على قلة أو شذوذاً عن واحد من هذين الحرفين فمما ورد فيه الاستغناء عن النون قول الشاعر :

تألّى ابنُ أوسٍ حِلفَةً ليردُّني على نسوة كأنهن مقائد (١)

وقول عبدالله بن رواحة :

فلا وأبي لَنأْتيها جميعاً ولو كانت بها عرب وروم (٢)

وقوله عليه الصلاة والسلام : " لَيَرِدُ عليَّ أقوامٌ أعرفهم ويعرفوني " (٣).

ومما ورد فيه الاستغناء عن اللام مع توفر الشروط شذوذاً أو على قلة قول زهير :

تالله قد علمت قيسٌ إذا قذفتْ ريحُ الشتاء بيُوتَ الحيِّ بالعُنَنِ (٤)

وقول الآخر :

وَرَبِّ السموات العلا وبروجها والأرضِ وما فيها المقدرُ كائنُ (٥)

ويرى أبو علي الفارسي والكوفيون جواز ذلك اختياراً (٦).

وقال ابن هشام في المغني : حذف لام ( لقد ) يحسن مع طول الكلام نحو : ﴿ قد أفلح من زكاها ﴾ وحذف لام ( لأفعلن ) يختص بالضرورة كقول عامر بن الطفيل :

وَقتيلِ مُرّةَ أثأَرنَّ فإنه فِرْغٌ وإنّ أخاكمُ لم يُثْأَرِ (٧)

---

(١) الكافية الشافية ٢/٨٣٦ - ٨٣٧.
(٢) المساعد ٢/٣١٥.
(٣) المساعد ٢/٣١٦.
(٤) همع الهوامع ٢/٤٩.٢
(٥) المرجع نفسه.
(٦) المرجع نفسه ٤/٢٤٦.
(٧) مغني اللبيب ٢/٦٤٥.

## ( ثامنـــــا )

## قـــــــد

الفعل الماضي قد يقع في صدر الجملة الحالية أو الخبرية ذات الفعل الناسخ أو جوابا للقسم ، ولما كان زمنه يختلف عن زمن ما وضع فيه حينئذ من الدلالة على الحال أو الاستقبال فقد كثر تقريبه من هذا الزمن وذلـــك بدخول ( قد ) عليه ، لأنَّ قَدْ تُقَرِّبُ الزمن الماضي من زمن الحال .(١)

ومن مجيء الجملة الحالية المصدرة بالماضي مقترنة بقد ظاهرة قوله تعالى * وما لكم ألا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وقد فَصَّلَ لكم ما حـرم عليكم *(٢) وقوله تعالى * أفتطمعون أن يؤمنوا لكم وقد كان فريـــق منهم يسمعون كلام الله *.(٣) وقوله تعالى * وجاوزنا ببني إسرائيل البحـر فأتْبَعَهُمْ فرعونُ وجنوده بغياً وعَدْواً حتى إذا أدركه الغرق قال آمنت أنه لا إلَهَ إلا الذى آمنت به بنو إسرائيل وأنا من المسلمين. آلآن وقد عصيتَ قبـْـلُ وكنتَ من المفسدين *.(٤)

ومن مجيء الجملة الخبرية للفعل الناسخ مصدرةً بقد قوله عليه الصلاة والسلام لبعض أصحابه " أَلَيْسَ قد صليت معنا " وقول الشاعر :

وكُنَّــــا حَسِبْنا كلَّ بيضاءَ شحمةً عشيةَ لاقَيْنا جُذَاماً وحِمْيَــرا(٥)

---

(١) انظر شرح المفصل ١٤٧/٨.

(٢) سورة الأنعام/الآية ١١٩.

(٣) سورة البقرة/الآية ٧٥.

(٤) سورة يونس/آية ٩٠ - ٩١.

(٥) مغنى اللبيب ٨٣٣ ط دار الفكر .

وفي الاستغناء عن قد هذه خلاف بين العلماء فقد ذهب المبرد وأبو علي الفارسي إلى أن ( قد ) لا يستغنى عنها وإذا ورد الفعل الماضي الواقع حالا دون " قد " فإنها تكون مقدرة مع الفعل "(١) وهـذا أيضا مذهب الفراء (٢) وبعض المتأخرين كابن عصفور والأبذى والجزولي (٣)".

ونقل السيوطي أن أبا حيان يجوّز وقوع الماضي حالا دون (قد) .

قال : "قال أبو حيان : والصحيح جواز وقوع الماضي حالا بدون ( قد ) ولا يحتاج لتقديرها لكثرة ورود ذلك ، وتأويل الكثير ضعيف جدا لأننا إنما نبني المقاييس العربية على وجود الكثرة " (٤).

وقال المرادى : " وقيل لا حاجة إلى تقديرها - يعني قد - وهو الأظهر"(٥).

قال ابن عقيل :

" وفي كلام ابن عصفور وغيره من متأخرى المغاربة أنه لا بد من ( قد ) ظاهرةً أو مقدرةً ، والقول بالتقدير حُكِيَ عن الفراء والمبرد والصحيح أنـه لا حاجة إليه لكثرة ما ورد بدون ( قد ) والتقدير تكلف بلا دليل ، وهذا قول الكوفيين و مذهب الأخفش و نسب إلى الجمهور (٦) .

أما ابن مالك فإنه يجعل ثبوت قَدْ قبل الماضي غير التالي إلاّ ، والمتلوّ بأوْ أكثر من تركها إن وجد الضمير نحو قوله تعالى ﴿ وقد كان فريق منهم ﴾ (٧)

---

(١) انظر همع الهوامع ٤/٤٩ .
(٢) انظر الجني الداني ٢٥٦ .
(٣) انظر همع الهوامع ٤/٤٩ .
(٤) المرجع نفسه .
(٥) الجني الداني ٢٥٦ .
(٦) المساعد ٢/٤٧ .
(٧) انظر المساعد ٢/٤٧ .

والكوفيون يرون أن قد لا بد منها إن مضمرةً أو ظاهرةً وذلك في الماضي الواقع خبرًا لكان أو إحدى أخواتها، ونقل ابن هشام أن الكوفيين لا يشترطون دخول ( قد ) على الماضي الواقع حالا لا ظاهرةً ولا مضمرةً ولكنهم يشترطون دخولها على الماضي الواقع خبرًا لكان أو إحدى أخواتها كقوله عليه الصلاة والسلام لبعض أصحابه : " أليس قد صليت معنا "؟ (١) كما نقل أن بعض البصريين لا يشترطون دخولها على الماضي الواقع خبر للنواسخ فيجوز عندهم إنّ زيدًا لقام على إضمار ( قد ) (٢) .

أما وقوع الجملة الماضوية جوابا للقسم مقترنة بقد فكقوله تعالى ﴿ تالله لقد آثرك الله علينا ﴾ (٣) وقوله تعالى ﴿ والشمس وضحاها ﴾ إلى قوله ﴿ قد أفلح من زكاها ﴾ (٤) وقد جاء في بعض الشواهد من غير قد هذه، ومن ذلك قوله تعالى ﴿ ولئن أرسلنا ريحا فرأوه مصفرا لظلوا من بعده يكفرون ﴾ (٥) ولكن الخليل وتبعه ابن هشام وغيره يجعلون ( لظلوا ) من باب وقوع الفعل الماضي مقام الفعل المضارع، قال ابن هشام :

" فزعم قوم أنه من ذلك - يقصد من باب الاستغناء عن ( قد )- وهو سهو ، لأن ظلوا مستقبل لأنه مرتب على الشرط وسادّ مسدّ جوابه فلا سبيل فيه إلى قد ، إذ المعنى : ليظلُّنّ ، ولكن النون لا تدخل على الماضي " (٦) وعليه فلا استغناء في الكلام .

---

(١) انظر مغني اللبيب ٢/ ٦٣٦ .

(٢) انظر المرجع نفسه .

(٣) سورة يوسف الآية ٩١ .

(٤) سورة الشمس الآية ٨ .

(٥) سورة الروم الآية ٥١ .

(٦) مغني اللبيب ٢/ ٦٣٧ وانظر سر صناعة الاعراب .

- وقول الرسول صلى الله عليه وسلم : " والذى نفسي بيده لَوَدِدْتُ أن أقاتل في سبيل الله فأقتل ثم أحيا ثم أقتل ثم أحيا ثم أحيا " أخرجه البخارى (١).

وقعت جملة ( لوددت ) جوابا للقسم - وهو قوله صلى الله عليه وسلم " والذى نفسي بيده - ولم تقترن بقد استغناء عنها .

- وحديث امرأة من غفار حين قالت : "والله لنزل رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى الصبح فأناخ ".

قولها : ( لنزل ) جملة وقعت جوابا للقسم وهو قولها - والله - وجاءت الجملة عارية من ( قد ) وقد استغنى عنها لدلالة المعنى عليها .

- وحديث سعيد بن زيد " أشهد لَسَمِعْتُ رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : من أخذ شبرا من الأرض " . قوله : لسمعت .. الخ جوابا للقسم - ( أشهد ) لأن أشهد بمعنى أحلف ولم تقترن الجملة الجوابية بقد استغناء عنها .

- وقول الشاعر :

حلفتُ لها بالله حِلْفَةَ فاجرٍ لَنَامُوا فما إنْ من حديثٍ ولا صَالِ (٢)

ويقال في شرح هذا البيت ما قيل في الأحاديث السابقة من الشرح .

وقد جعل ابن جني منه قوله تعالى ﴿ قُتِلَ أصحابُ الأخدود ﴾، لأنه جواب القسم الكائن في أول قوله تعالى ﴿ والسماء ذات البروج واليوم الموعود ﴾ الآيات ،أى لقد قتل ولكن حذفت اللام وقد جميعا للطول (٣) . وقد أشار ابن هشام إلى ذلك في المغني (٤) .

---

(١) هامش شرح المفصل ٩/٢١ .
(٢) شواهد التوضيح والتصريح ١٨٣ .
(٣) انظر هامش شرح المفصل ٩/٢١ .
(٤) مغني اللبيب ٢/١٧١ .

على أن الآية السابقة فيها خلاف ،فذهب الزمخشرى إلى أن ( قُتِلَ ) ليس بالجواب وإنما الجواب محذوف قال "فإن قلت : أين جواب القسم ؟ قلت : محذوف يدل عليه قوله تعالى * قُتِلَ أصحابُ الأُخدود * كأنه قيل : أقسم بهذه الأشياء إنهم ملعونون ،يعني كفار مكة "(١).

وعليه فلا استغناء في الكلام عن قد ،وإنما المستغنى عنه جواب الشرط .

وذكر أبو حيان أن من العلماء من يرى أن جواب القسم محذوف فقيل : لتبعثُنّ ونحوه وقيل : الجواب مذكور هو :*إنّ الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات*،أو الجواب : * إنّ بطش ربك لشديد * ، وهو رأى المبرد ، أو الجواب هو قُتِلَ ،وهذا مختار أبي حيان ،وحذفت اللام أى : لقتل ، وحسن حذفها كما حسن في قوله تعالى * والشمس وضحاها * ، ثم قال : * قد أفلح من زكاها * أى : لقد أفلح من زكاها ،ويكون الجواب دليلا على لعنة الله على من فعل ذلك "(٢).

---

(١) الكشاف ٤/٢٣٧.

(٢) انظر البحر المحيط ٨/٤٥٠.

# الخاتمة

## هذه الرسالة

دارت هذه الرسالة مع العربيّ، وتَتَبَّعَتْهُ في استعماله اللغوي بكل صوره إفراداً وتركيباً، وجَهِدَتْ في ملاحظة شأنه في الأداء، وطريقته في الخطاب، فخرجت من ذلك بنتائج طيبة، أشير إلى أهمها فيما يأتي :

* دقة العربي في الأداء اللغوي، وبعده عن الإسفاف والعبث والتكرار في غير حاجة أو فائدة، فقد أضحى الاستغناء عن بعض الحروف أو الكلمات أو الجمل سِمَةً من سِمَاتِ كلامه، وإشارةً تُغْنِي عن عبارة، وفي ذلك إجلالٌ لمن يخاطبه وتقديرٌ لشأنه وفطنته.

* وأن العربي لم يكن ليستغني عن بعض كلامه إلا بعد أن يُهَيِّئَ لسامعه طريقاً إلى فهم ما يريد، بأن ينصب له عَلَماً يرشد إلى ما استغنى عنه، وذلك بأن يتضمن كلامه أو مقامه قرينةً توحي بالمراد، وقد فصّلت الرسالة القولَ في تلك القرينة، وحدّدت مواطنها في كثير من الشواهد والأمثلة التي جاءت فيها.

* وأن علماء العربية قد تتبعوا العربي حين يستغني عن بعض كلامه فلاحظوا أن الأمر ليس على إطلاقه، وإنما يكون رَهْنَ شروط خاصة، متى توفرت كان الاستغناء، وقد أشارت الرسالة إلى كثير من هذه الشروط.

* وأن العلماء حين عرضوا لبعض مسائل الاستغناء في العربية لم تكن عباراتهم عنه تجرى على نسق واحد، بل بدا فيه شيء من التسمُّح فقد عبروا عنه أحياناً بالاختصار أو بالحذف أو بالإضمار أو بالاكتفاء .. الخ وقد بيّنت الرسالة ذلك وحدّدت من بينه مفهوماً واضحاً للاستغناء، وعليه جَرَتْ مسائلُها.

* وفي مجال الاستغناء عن الجُمَل وضحت الرسالة أنه قد جرى في الجمل الاسمية كالمبتدأ والخبر، والجمل الفعلية كأساليب الإغراء والتحذير والمدح والذم، والجمل المشتركة كجملة الصلة التي قد تكون اسمية وقد تكون فعلية، وحصرت كل نوع في موطنه الخاص، ثم عرضت لما قد يكون في كل ذلك من مظاهر الاستغناء مع الإشارة إلى اختلاف العلماء فيما فيه خلاف والمقارنة بين الآراء مع الاختيار والترجيح حيث أمكن ذلك بالدليل .

* وفي مجال الاستغناء عن الصيغ حددت الرسالة أنواع الصيغ التي قد يستغنى عنها وخصّت كل نوع بموطن، فقد درست الاستغناء عن الصيغ الاسمية في موطن مستقل عن الصيغ الفعلية، وفي الصيغ الاسمية عرضت للاستغناء في المفردات ثم في المثنيات ثم في الجموع ثم في النسب، وفي الصيغ الفعلية عرضت لأنواع الصيغ المزيدة التي تغنى عن مجرداتها، وفي كل ذلك لم تَقْنَع الرسالةُ بكلام النحاة والصرفيين فحرصت على جمع هذه الصيغ - قدر الجهد - وعَرْضِها على المعجمات اللغوية، ثقةً منها بقدرة هذه المعجمات وسعتها واستيعاب أصحابها لكلام العرب استيعاباً يفوق استيعاب غيرهم، وهذا كله من منبع أن مسائل الاستغناء في الصيغ معظمُها مسائلُ سماعية لا تخضع لقاعدة صرفية أو نحوية، وقد أفادت من ذلك كثيرًا ولا سيما في مسائل الورود وعدم الورود، إذ اتضح ورود بعض الصيغ التي ذكر العلماء أنه لم يرد، وبذلك أخرجته الرسالة من باب الاستغناء .

* وفي مجال الاستغناء عن ياء النسب خاصة حصرت الرسالة أنواع الصيغ التي يستغنى بها عن هذه الياء، وجهدت في استخلاص المعاني التي وردت عليها أمثلة كل صيغة من الصيغ الاستغنائية ( فَعّالٌ وفاعِلٌ وفَعِلٌ ) وكذلك جهدت في المقارنة بين هذه الصيغ الثلاث، وبينت داعي

العربي إلى العدول عن النسب المألوف بالياء المشددة إلى كل واحدة من هذه الصيغ ،كما أخرجت بعض أمثلة هذه الصيغ من باب الاستغناء بعدما اتضح وروده في معجمات اللغة .

* وفي مجال الاستغناء في الصيغ الفعلية : حددت الرسالة الأوزان المزيدة التي استغنى بها عن مجرداتها ،ولم تكتف بإشارات الصرفيين في هذا المجال كسابقه ، بل جعلت من عُدَّتِها الرجوعَ إلى المعجمات اللغوية ،لِمَا أنها أغزرُ مادةً ودرايةً بمسائل السماع ،وقد أفادت من ذلك كثيراً فأخرجت بعض ما وجدته عن باب الاستغناء .

* وفي مجال الاستغناء عن الأدوات : فَصَلَت الرسالة البحث في الأدوات العاملة عنه في الأدوات غير العاملة ،وفي الأدوات العاملة فَصَّلت عاملة الجر من عاملة النصب وعاملة الجزم ،وفَصَّلت القول في ذلك وعرضت ما فيه من خلاف ،واختارت ما استقام لها الاختيار .

* أما في مجال الاستغناء عن الأدوات غير العاملة ،فقد عرضت الرسالة لأشهر تلك الأدوات من خلال شواهد شعرية وآيات قرآنية كريمة وأحاديث نبوية شريفة ،ووضحت آراء العلماء في كل منها وما يترتب على كل رأى من حيث الاستغناء وعدمه .

# محتوى الرسالة

## محتوى الرسالـــــة

# قائمة المصادر والمراجع

## المصادر والمراجـــع


١ - الأشباه والنظائر ، جلال الدين السيوطي ، دار الحديث للطباعة والنشر - بيروت الطبعة الثانية ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م .

٢ - الأصول في النحو - ابن السراج - تحقيق د . عبد الحسين الفتلي مطبعة مؤسسة الرسالة بيروت الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م .

٣ - الأمالي الشجرية - ابن الشجرى - دار المعرفة بيروت .

٤ - إملاء ما منّ به الرحمن - أبو البقاء العكبرى - تحقيق إبراهيم عطوة عوض مطبعة مصطفى البابي الحلبي .

٥ - الإنصاف في مسائل الخلاف - كمال الدين الأنبارى تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد - المكتبة التجارية الطبعة الرابعة ١٣٨٠هـ .

٦ - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك - ابن هشام الأنصارى - تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد - مطبعة دار الفكر - ومطبعة دار إحياء التراث العربي الطبعة الخامسة ١٩٦٦م .

٧ - الإيضاح في شرح المفصل - ابن الحاجب - تحقيق د . موسى بناى العليلي - مطبعة العاني - بغداد ١٩٨٣م .

٨ - البحر المحيط ، أبو حيان النحوى - مطبعة دار الفكر بيروت الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م .

٩ - بدائع الفوائد - ابن قيم الجوزية - إدارة الطباعة المنيرية نشر دار الكاتب العربي بيروت .

١٠ - البرهان في علوم القرآن - الزركشي - تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم مطبعة عيسى البابي الحلبي بمصر الطبعة الثانية .

١١ - تاج العروس - الزبيدى - المطبعة الخيرية بمصر الطبعة الأولى ١٣٠٦هـ .

١٢ - التبصرة والتذكرة - الصيمرى - تحقيق د . فتحي عليّ الدين مصطفى - نشر مركز البحث العلمي وتحقيق التراث بجامعة أم القرى الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م .

١٣- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد - ابن مالك - تحقيق د . محمد كامل بركات - المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والنشر مصر سنة ١٣٨٧هـ .

١٤- التصريح على التوضيح - الشيخ خالد الأزهري - المطبعة الأزهرية المصرية .

١٥- تفسير ابن كثير - مطبعة دارالمعرفة - بيروت لبنان ١٣٨٨هـ/١٩٦٩م .

١٦- تفسير التبيان - الطوسي - تحقيق أحمد حبيب ونصير العاملي - مطبعة النعمان - النجف الأشرف ١٣٨٢هـ .

١٧- تفسير القرطبي - دار الشعب مصر

١٨- تهذيب اللغة - الأزهري - تحقيق عبد السلام هارون - المؤسسة المصرية العامة للتاليف والترجمة والنشر مصر سنة ١٣٨٤هـ .

١٩- التوطئة - أبو علي الشلوبين - تحقيق يوسف أحمد المطوع - دار التراث العربي للطبع والنشر .

٢٠- جمهرة اللغة - ابن دريد طبعة حيدر اباد الأولى ١٣٥١هـ .

٢١- الجني الداني في حروف المعاني - المرادي - تحقيق د/فخرالدين قباوة ود/ محمد نديم فاضل - المكتبة العربية بحلب الطبعة الأولى ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م .

٢٢- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل - مطبعة دار الفكر .

٢٣- حاشية الصبان على الأشموني - مطبعة دار الفكر .

٢٤- خزانة الأدب - البغدادي - مكتبة المثنى بغداد .

٢٥- الخصائص - ابن جني - تحقيق الشيخ محمد علي النجار - مطبعة دار الكتاب العربي - بيروت .

٢٦- دراسات لأسلوب القرآن الكريم - محمد عبد الخالق عضيمة - الطبعة الأولى ١٣٩٢هـ .

٢٧- دُرّة الغواص في أوهام الخواصّ - الحريري تحقيق محمد أبي الفضل ابراهيم - مطبعة دار نهضة مصر.

٢٨- رصف المباني - المالقي - تحقيق أحمد الخراط - دمشق ١٩٧٥م.

٢٩- روح البيان - الآلوسي - دار الفكر بيروت ١٣٩٨هـ.

٣٠- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك - تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد الطبعة الأولى والثانية.

٣١- شرح ألفية ابن مالك - لابن الناظم - طبع بنفقة المكتبة الهاشمية مطبعة الفيحاء بدمشق سنة ١٣٣٢هـ.

٣٢- شرح التسهيل لابن مالك - تحقيق د. عبد الرحمن السيد، مكتبة الأنجلو المصرية الطبعة الأولى.

٣٣- شرح التصريح على التوضيح - خالد الأزهري - دار الفكر - بيروت.

٣٤- شرح جمل الزجاجي - ابن عصفور تحقيق د. صاحب أبو جناح - طبعة وزارة الأوقاف العراقية ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.

٣٥- شرح الرضي على الكافية - الاستراباذى - دار الكتب العلمية - بيروت سنة ١٤٠٢هـ الطبعة الثالثة.

٣٦- شرح الشافية لابن الحاجب - الرضي - تحقيق محمد نور الحسن وجماعة - دار الكتب العلمية بيروت ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

٣٧- شرح المفصل - ابن يعيش عالم الكتب - بيروت.

٣٨- صحيح البخارى - المكتبة الإسلامية - إستانبول ١٩٨١م.

٣٩- صحيح مسلم - تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي - دار إحياء التراث العربي.

٤٠- عمدة الحافظ وعدة اللافظ - ابن مالك - تحقيق عدنان الدورى - مطبعة العاني بغداد سنة ١٣٩٧هـ.

٤١- فتح القدير - الشوكاني - نشر محفوظ العلي - بيروت.

٤٢- الفرائد الجديدة - السيوطي - تحقيق عبد الكريم المدرس - مطبعة وزارة الأوقاف - بغداد .

٤٣- الفوائد الضيائية - شرح كافية ابن الحاجب - الجامي - تحقيق : د . أسامة طه الرفاعي - طبعة وزارة الأوقاف العراقية سنة ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

٤٤- القاموس المحيط - الفيروزابادى - المكتبة التجارية الكبرى بمصر - الطبعة الخامسة ١٣٣٢هـ.

٤٥- قطر الندى وبَلّ الصدى - ابن هشام الأنصارى - تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد - دار إحياء التراث العربي ط ١١ سنة ١٣٨٣هـ/ ١٩٦٣م بيروت.

٤٦- الكافية الشافية - ابن مالك - تحقيق د . عبد المنعم هريدى ، نشر مركز البحث العلمي و تحقيق التراث بجامعة أم القرى ، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

٤٧- الكتاب لسيبويه - تحقيق عبد السلام هارون - عالم الكتب بيروت.

٤٨- الكشاف - الزمخشرى - طبعة مصورة - دار الفكر بيروت ودار المعرفة للطباعة والنشر بيروت لبنان.

٤٩- اللامات - الزجاجي .

٥٠- لباب الإعراب - الإسفراييني - تحقيق بهاء الدين عبد الوهاب - دار الرفاعي للطبع والنشر - الطبعة الأولى سنة ١٤٠٥هـ.

٥١- لسان العرب - ابن منظور - دار صادر بيروت .

٥٢- اللُّمَعُ في العربية - ابن جني تحقيق فائز فارس - دار الكتب الثقافية الكويت.

٥٣- المخصّص - ابن سيدة - المطبعة الأميرية بولاق مصر ١٣١٦هـ.

٥٤ - المُرتجل - ابن الخشاب - تحقيق على حيدر - دمشق ١٣٩٢هـ.

٥٥- المساعد على تسهيل الفوائد - ابن عقيل - تحقيق د. محمد كامل بركات - نشر مركز البحث العلمي وتحقيق التراث بجامعة أم القرى سنة ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.

٥٦- مسند الإمام أحمد بن حنبل - المكتبة الإسلامية - بيروت.

٥٧- المَشُوف المُعْلَمْ في ترتيب الإصلاح على حروف المعجم - أبو البقاء العكبرى تحقيق ياسين محمد السواس - مطبوعات جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ١٤٠٣هـ.

٥٨- معاني الحروف - الرماني.

٥٩- معاني القرآن - الفراء - عالم الكتب بيروت الطبعة الأولى ١٩٥٥م و الطبعة الثانية ١٩٨٠م.

٦٠- معجم مقاييس اللغة - ابن فارس - تحقيق عبد السلام هارون - دار الفكر للطباعة والنشر ١٣٩٩هـ.

٦١- المغني لابن فلاح - رسالة دكتوراه - تحقيق الطالب عبد الرزاق عبد الرحمن السعدى - جامعة أم القرى سنة ١٤٠٥هـ/١٩٨٤م.

٦٢- مغني اللبيب - ابن هشام الأنصارى - تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد - مطبعة المدني نشر المكتبة التجارية بمصر.

٦٣- مغني اللبيب - ابن هشام - دار إحياء الكتب العربية مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه.

٦٤- المفصل في علم العربية - الزمخشرى - دار الجيل بيروت الطبعة الثانية.

٦٥- المقتصد في شرح الإيضاح - عبد القاهر الجرجاني - تحقيق د. كاظم المرجان - منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية ١٩٨٢م.

٦٦- المقتضب - أبو العباس المبرد - تحقيق الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة - عالم الكتب بيروت.

٦٧- المقرب - ابن عصفور - تحقيق أحمد الجوارى وعبدالله الجبورى - مطبعة العاني بغداد الطبعة الأولى ١٣٩١هـ .

٦٨- الملخص في ضبط قوانين العربية - ابن أبي الربيع - تحقيق د . علي ابن سلطان الحكمي - الطبعة الأولى سنة ١٤٠٥هـ.

٦٩- المنصف - ابن جني - تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين مطبعة مصطفى البابي الحلبي - الطبعة الأولى ١٣٧٣هـ/ ١٩٥٤م.

٧٠- النحو الوافي - عباس حسن - الطبعة الثالثة والرابعة - دار المعارف المصرية .

٧١- همع الهوامع - السيوطي - تحقيق د . عبد العال سالم مكرم - دار البحوث العلمية بالكويت الطبعة الأولى سنة ١٤٠٠هـ.